



بنك مصر

اليوبيل الذهبي

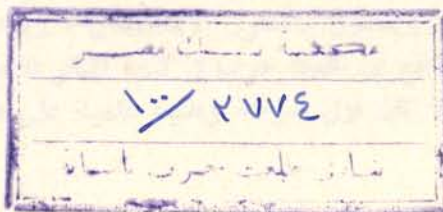
١٩٧٠ - ١٩٢٠



الرئيس الخالد - جمال عبد الناصر



محمد طلعت حرب - مؤسس بنك مصر



مقدمة

ان خمسين عاما قد مضت على انشاء بنك مصر، هذا الصرح الوطنى الذى لعب دورا كبيرا فى التطور الاقتصادى لوطنا العزيز . والواقع ان هذه السنين الخمسين قد شهدت تحولات كبرى فى الاقتصاد المصرى نقلته عبرها من مرحلة الاقطاع ، الى مرحلة الرأسمالية من وطنية وغير وطنية ، ثم الى مرحلة التحول الاشتراكى التى نعيشها اليوم .

فان وجه مصر خلال النصف الثانى من القرن الماضى وأوائل القرن الحالى كان وجها يسوده نظام اقطاعى . فانزراعة وهى المورد الأساسى للثروة القومية يسيطر عليها عدد قليل من كبار الملاك الاقطاعيين المصريين ، واعداد متزايدة من الأجانب والشركات الأجنبية الذين أبيح لهم تملك الاراضى الزراعية فى مصر منذ عام ١٨٦٧ . والبلاد قد تحولت الى مزرعة كبيرة للقطن يباع باقل الاثمان للمصالح الاستعمارية البريطانية وتمويل القطن تقوم به البنوك الأجنبية فى مصر وأفروع البنوك الأجنبية فى الخارج ، وتجارة القطن كلها فى يد المصالح الأجنبية والتجار الأجانب .

أما الصناعة فلا وجود لها . فمذ الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ فتحت أبواب البلاد تماما للتجارة الأجنبية دون رسوم تذكر أو رقابة ، وامتلات البلاد بالسلع الاستهلاكية والكمالية الأجنبية التى كانت تمتص ما تحصل عليه البلاد من عائد القطن والحاصلات الزراعية الأخرى ، والتى كان لا مجال لمنافستها محليا مع انعدام الرسوم الجمركية .

وفى ظل هذه الظروف التى سادت وازدهرت تحت حكم استعمار بريطانى غاشم ، كان لا بد للشعب فى عام ١٩١٩ أن يثور ، وكان لا بد للوطنية أن تتحرك - فقامت ثورة الشعب منادية بالتححر والاستقلال وجلاء الأجنبى المحتل ، وكانت تلك المعركة الوطنية الكبرى التى انتهت الحماية البريطانية عن مصر .

الا أن الاستقلال الحقيقى لا يمكن أن تقوم له قائمة وحال البلاد كما سبق لنا بيانه من الناحية الاقتصادية . فلا استقلال حقيقى مع انعدام وجود الاجهزة الاقتصادية الوطنية ، ولا استقلال بلامصارف وطنية تخدم الوطنيين وتساعد نشاطهم الاقتصادى ، ولا استقلال بلا صناعة أو تجارة وطنية ، ولا استقلال الا بالقضاء على السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطنى .

وهنا - بدأ فريق من الوطنيين المصريين وعلى رأسهم محمد طلعت حرب يدرسون اوضاع البلاد الاقتصادية كلها ، وينادون بالتححر الاقتصادى ، ويدعون الى انشاء أول مصرف وطنى بالبلاد . والواقع أن طلعت حرب فى كتابه الثائر « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » كان أول صرخة وطنية علمية على هذا

الطريق ، نادى فيه بإنشاء مصرف وطنى رأسماله وطنى وتديره الأيدى الوطنية لخدمة الوطنيين الذين كانت المصارف الأجنبية القائمة اذ ذاك تمنع عنهم التمويل وتحرمهم من كل مساعدة مصرفية ، حتى تكون السيطرة دائما وأبدا للمصالح الأجنبية الاستعمارية على مقدرات البلاد .

وحاول طاعت حرب تنفيذ فكرته فى عام ١٩١١ ، الا أنه فشل فى هذه المحاولة نتيجة للضغط الأجنبى والمؤامرات الاستعمارية . ولكن حالفه التوفيق فى محاولة ثانية فأسس بنك مصر عام ١٩٢٠ . وولد البنك وسط حملات عنيفة من التشكيك فى امكانية نجاحه . . فكيف يمكن جمع رأسماله من المصريين ؟ . . وكيف يقبل المسلمون من أهل مصر التعامل بالربا ؟ . . وأين هم المصريون الذين يستطيعون ادارة مثل هذه المؤسسة التى يعتبر الامام بأمور مثلهام وقفا وحكرا للأجانب فقط ؟ . . وكيف يمكن التعامل باللغة العربية وهى لغة لا تصاح لدوائر المال والأعمال ؟ .

والواقع أن الميلاد لم يكن يسيرا - ولولا إيماننا عميقا من هؤلاء الرجال الذين تصدوا للفكرة بقوة وعزم شديد - لما أمكن جمع الثديين الفا من الجنيهات التى بدأ بها البنك حياته .

إن مايو من عام ١٩٢٠ كان نقطة تحول هامة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، فقد أدخل البنك روحا جديدة فيه . فإن البنك لم يكن مجرد عمل مالى ناجح فقط بل كان عاملا كبير الأثر فى الاقتصاد القومى كله ، متخذاً حشد موارد الأمة الاقتصادية وسيلة لبلوغ الاستقلال الاقتصادى الذى لا تصل أية أمة بدونها الى استقلالها السياسى .

وكان أول ما وجه إليه البنك عنايته منذ انشائه هو القطن باعتباره المحصول الرئيسى للبلاد حتى أصبح بعد فترة قصيرة الممول الأول لعملياته سواء كانت انتاجية أو تسويقية أو تصنيعية . فبدأ بتمويل مستلزمات الانتاج الزراعى ثم توفير السيولة لتجارة الريف فى الداخل ، ثم أنشأ الشركات التى تقوم بطحجه ونقله وغزله ونسجه ثم تصديره خاما أو مصنوعا مع التأمين عليه فى كافة المراحل .

وسار البنك بسرعة من نجاح الى نجاح رغم الحرب القائمة ضده ، مما اقتضى زيادة رأسماله عدة مرات حتى بلغ مليوناً من الجنيهات فى عام ١٩٢٧ وارتفعت ودائع البنك من ٤٠٥ ألف جنيه عام ١٩٢١ الى ١٤ مليون جنيه عام ١٩٤١ . وبافت احتياطياته ١١ مليون جنيه فى عام ١٩٤١ ، ومجموع سلفه وقروضه ٧٣ مليون جنيه . كما ارتفعت محفظة أوراقه المالية من ٣٠ مليون جنيه عام ١٩٢١ الى ٥٠ مليون فى عام ١٩٤١ . واقتضى هذا النشاط تزايد عدد العاملين به من ٣٣ موظفا عام ١٩٢٠ الى ١٢٣٢ موظف فى عام ١٩٣٩ .

وقد درج البنك منذ نشأته على سياسة اقتصادية سليمة بإنشاء العديد من الشركات تناولت كافة نواحي النشاط الاقتصادى بالبلاد ، معتمدا على مدخرات المصريين ، وعلى جانب من أرباحه الخاصة . وقد ساهمت هذه الشركات فى تنمية

الاقتصاد القومي ، وخلقت جيلا من الفنيين لم يكن موجودا ، وبعثت الثقة والكرامة في نفوس المصريين . وقد بلغ عدد هذه الشركات حوالى العشرين شركة حتى بداية الحرب العالمية الثانية .

وهكذا لعب بنك مصر دورا رئيسيا هاما في نشأة وتكوين وتدعيم الرأسمالية الوطنية في البلاد ، وفي الانتقال بنظامنا الاجتماعى والاقتصادى الى مرحلة أعلى من مراحل تطوره .

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في سياسة البنك الاستثمارية اذ كانت بداية مرحلة انكماش استمرت حتى قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . وقد احدثت الحرب هزة في السوق المالية ادت الى اقبال الكثير من المواطنين على سحب ودائعهم من المصارف ، وكان لذلك اثره على بنك مصر كغيره من المصارف . الا أن الدوائر الاستثمارية البريطانية رأت في ذلك فرصة مواتية للنييل من بنك مصر متواطئة في ذلك مع الحكومات الرجعية التي كانت قائمة حينذاك .

فقد كان جانباً من أموال بنك مصر موظفاً في الشركات التي أقمها ، فلما اشتد سحب الودائع تأثرت سيولته ، وكان من الطبيعى أن يلجأ الى البنك الأهلى الذى كان يقوم بوظيفة البنك المركزى ايضا ، وكان من المنطقى بل من الحتمى أن يقدم البنك المركزى السيولة المطلوبة وكانت لا تتعدى المليونى جنيه ، الا أن الادارة الانجليزية للبنك الأهلى رفضت ذلك كما رفضت قبول أوراق شركات بنك مصر . بل رفضت قبول أوراق الحكومة المصرية نفسها وذلك للوصول الى توقف بنك مصر عن الدفع .

وساعدت الحكومة الرجعية اذ ذاك في هذا الاتجاه فلجأت الى سحب الكثير من ودائعها ومع ودائع صندوق توفير البريد من البنك ، متواطئة بذلك مع الاتجاهات الاستثمارية ، ولولا يقظة رأى العام وضغطه لما تدخلت الحكومة لانقاذ الموقف بضمان الودائع وتقديم السيولة اللازمة . وهكذا وقعت أزمة سنة ١٩٤٠ ، وهى مؤامرة ضمن المؤامرات العديدة التى حيكت للبنك منذ نشأته بهدف القضاء على أى نشاط اقتصادى وطنى ، وبهدف الانقاء على التسلط الاستعمارى على البلاد . كل تلك الظروف - أدت الى انكماش السياسة الاستثمارية التوسعية التى قام بها البنك منذ نشأته وحتى بدء الحرب العالمية الثانية . الا أن تحسن حالة البنك وتوافر السيولة لديه بعد الأزمة المصطنعة عام ١٩٤٠ مكنته من المساهمة فى الاكتتاب فى أذون الخزانة عام ١٩٤٣ بمبلغ ٢٧ مليون جنيه ، وفى أوراق حكومية أخرى بمبلغ ٢١ مليون جنيه فى عام ١٩٤٤ ، وفى استرداد حصص التأسيس وقدرها ٢٣ مليون جنيه فى نفس العام . وكل ذلك أدى الى ارتفاع نسبة السندات الحكومية فى محفظة أوراقه المالية الى ٦٩.٦٪ فى عام ١٩٤٦ . الا أن البنك لم يقم خلال تلك الفترة الا بتأسيس شركة واحدة وهى شركة مصر للحريز الصناعى عام ١٩٤٦ ، ولم تزد مساهمته فيها عن ٩.٥٪ ، بينما لا تقل عادة مساهماته السابقة عن ٣٠٪ .

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ نذيرا وبدا لانقلاب خطير وعميق في تطور مصر الاقتصادية . فقد كان من أوائل الأعمال التي قامت بها الثورة أحداث الإصلاح الزراعي ، وتحرير ملكية الأرض وتوزيع الفائض عن المائتي فدان على المعدمين من الفلاحين ، كما أقامت مجلس الانتاج القومي وهو أول جهاز تخطيط للنشاط الاقتصادي في البلاد . وقد كان لكل ذلك تأثيره الكامل على النشاط الاستثماري للبنك ، فبدأ مرحلة جديدة كبيرة من التوسع الاقتصادي رابطا أهداف الثورة مهنديا بالخط الثوري الجديد خط الانتقال بالمجتمع المصري الى مرحلة جديدة من مراحل تطوره نحو الاشتراكية .

ولهذا فقد قام البنك بتأسيس شركة مصر للفنادق عام ١٩٥٥ وشركة مصر للالبان عام ١٩٥٧ ، وشركة مصر للكيماويات عام ١٩٥٦ وشركة مصر للتجارة الخارجية وشركة مصر للاستيراد والتصدير عام ١٩٥٨ ثم شركة مصر شبين الكوم للفزل والنسيج عام ١٩٦٩ . كما ساهم في اقامة شركة الحديد والصلب ، وشركة الصناعات الكيماوية ، والشركة القومية للأسمنت وبشركة العامة لمنتجات الجوت ، والشركة العامة لصناعة الورق .

وكان لابد لموكب الثورة أن يسير قدما الى الامام نحو أهدافه في تحقيق الاشتراكية فقامت الدولة بتأميم بنك مصر في ١١ من فبراير ١٩٦٠ ، ثم قامت بتأميم باقى البنوك في يوليو ١٩٦١ . وقد جاء تأميم البنوك متمشيا ونابعيا من فلسفة الحكم وحتمية التحول الاشتراكي باعتبار أن الجهاز المصرفي يعتبر من أشد الأجهزة حساسية في الدولة ، ويؤثر تأثيرا مباشرا في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما أن الجهاز المصرفي في مرحلة التحول الاشتراكي لابد وأن يلعب دورا اضافيا يتمثل في المتابعة المالية والاشتراك في الاشراف على تنفيذ الخطة ، ولا يأتي هذا الا اذا كان الجهاز المصرفي تحت اشراف الدولة بالكامل . وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٦١ صدر قرار جمهوري بإنشاء المؤسسات النوعية ومن بينها مؤسسة مصر . وفي أول يوليو سنة ١٩٦٤ تقرر توزيع الأعمال المصرفية الخاصة بالشركات والمؤسسات العامة على البنوك وخصص لبنك مصر قطاع الفزل والنسيج .

وقد اتسع نشاط البنك اتساعا كبيرا منذ قيام ثورة ١٩٥٢ وبما يتمشى مع الأهداف الكبيرة للدولة ففي سنة ١٩٥٥ زيد رأس مال البنك الى ٢ مليون جنيه ، وواصلت الاحتياطات ارتفاعها فبلغت أكثر من ٦ مليون جنيه في سنة ١٩٥٦ ، واستمر ارتفاعها لتتعدى ٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ . كما استثمرت الزيادة في الودائع فوصلت الى ٨١٣ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ ، حيث زادت بعد ذلك الى ١٥٩ مليون جنيه عام ١٩٦٩ . ولقد تمكن البنك بفضل الترايد المستثمر في ودائعه من القيام بدوره المؤثر في تمويل خطط التنمية الأولى والثانية والثالثة . كما زادت ودائعه من الناحية الأخرى ، بفضل ازدهار ونجاح وقدرة القطاع العام ، الذي زادت عملياته وايداعاته . كما تضاعفت قروض البنك وسلفياته في شتى أنواع التسهيلات ، فبعد أن كانت ٣٦ مليون جنيه سنة ١٩٥١ وصلت الى ٦٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ ، ٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٦١ ، ٨٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ الى ١٠٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ .

وهكذا زادت السلف والقروض الممنوحة بكافة الضمانات ، وتوسع البنك في السياسة الائتمانية وزاد من سلفياته في تمويل المحاصيل الزراعية وخاصة القطن والأرز . وكان انتشار فروع البنك في جميع أنحاء الريف المصرى وامتلاكه لأكبر عدد من المخازن والشون - أكبر الأثر في زيادة سلفياته بضمان هذه المحاصيل . كما زاد التوظيف في الأوراق المالية - فبعد أن كانت محفظة الأوراق المالية ٨٣ مليون جنيه سنة ١٩٥١ ، زادت الى أن وصلت ٣٨٧ مليون جنيه سنة ١٩٦٩ ، يتمثل أغلبها في أوراق حكومية أو مضمونة من الحكومة - ويرجع ذلك الى اشتراك البنك في قروض الإنتاج والاكتتاب في سندات الخزنة وفي تمويل المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى .

هذه عجالة سريعة من تاريخ هذا الصرح الاقتصادى الشامخ - بنك مصر - وتلك نظرة خاطفة على تطوره ودوره الذى لعبه في تاريخنا الحديث . ونحن لا يسعنا في هذه المناسبة الا أن نتوجه بالتحية الى ذكرى « محمد طلعت حرب » مؤسس البنك ورائد النهضة الاقتصادية في مصر - في النصف الأول من القرن العشرين ، وإلى ذكرى زملائه الذين حملوا معه مشعل التحرر وشاركوه في البناء . وإلى ذكرى جميع من ساهم باخلاص في دفع عجلة هذا البنك الى الأمام في طريق الحرية والوطنية والاشتراكية . وإلى ذكرى زميلنا المرحوم «محمد رشدي» الذى أفنى حياته كلها عاملاً من أجل بنك مصر ليصل الى ما وصل اليه من قوة ورفعة .

واننا اذ نستعرض هذا التاريخ الطويل من النضال لابد وأن نقف وقفة اجلال واحترام للعاملين في هذا البنك جميعاً منذ تأسيسه وحتى اليوم فلولا عرقهم وجهودهم لما أمكننا الوصول الى ما وصلنا اليه اليوم .

وبعد - فيتضمن هذا المرجع عرض تفصيلي عن جهاد بنك مصر في مدى خمسين عاماً - يتضح منه اتجاه البنك ونجاحه في مضاعفة العمل والإنتاج وحشد جميع الطاقات واقامة صرح النهضة الصناعية بما يتفق مع آمال شعب عريق وأمة عظيمة كانا دائماً من رواد الحضارة وبناء التقدم .

والله ولى التوفيق .

أحمد فؤاد

رئيس مجلس إدارة بنك مصر

بنك مصر

١٩٧٠ - ١٩٢٠

الجزء الأول

♦ الظروف الاقتصادية قبل نشأة بنك مصر

- * الغزو الاقتصادي
- * الاحتلال الاقتصادي
- * النقد والبنوك
- * الظروف الاقتصادية التي سبقت انشاء بنك مصر وعجلت بقيامه

♦ تأسيس بنك مصر

♦ مبادئ وأهداف بنك مصر

والسياسات التي اتبعتها في سبيل تحقيقها

- * خلق بنك وطنى صميم
- * تجميع المدخرات الوطنية
- * تنمية وانشاء الصناعات لاصلاح الاختلال الاقتصادى
- * بنك مصر وانشاء الشركات المصرية
- * توفير التمويل الصناعى والعمل على انشاء بنك صناعى
- * تشجيع وتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية
- * توفير خدمات البنك عن طريق انتشار وحداته
- * خلق جيل من الخبراء والفنيين المصريين
- * التوجيه الاقتصادى للدولة

♦ أزمة عام ١٩٣٩

- * هل كان الدعم ضرورة ملحة

♦ بنك مصر منذ الثورة الوطنية عام ١٩٥٢

- * الثورة والجهاز المصرفى
- * تأميم البنوك
- * الثورة وبنك مصر - التقاء أهداف البنك مع أهداف الثورة

- * حماية الاتجاه الى التصنيع •
- * اصلاح اختلال التوازن الاقتصادي •
- * مقاومة الاحتلال الأجنبي •
- * تجميع المدخرات الوطنية •
- * البنك والشركات الصناعية بعد الثورة •
- * تزايد انتشار فروع البنك بعد الثورة •
- * القوى العاملة بالبنك •

◆ النشاط التجاري للبنك

- ♦ مساهمة البنك في تمويل التجارة الخارجية
♦ ملف خاص عن بنك مصر

- * لمحة من تاريخ حياة طلعت حرب .
- * مقتطفات من كتاب علاج مصر الاقتصادي .
- * المرسوم الخاص بإنشاء بنك مصر .
- * تواريخ هامة في حياة بنك مصر .
- * القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر .
- * مجالس ادارة البنك منذ انشائه .
- * ميزانيات اجمالية مقارنة للسنوات ١٩٢٠/١٩٦٩ .

• 20th Aug 1978

* قتلہ قریب ۱۱ سالہ

٧٥٩١ ولد فينيقيا قريه ثا منة رحمه الله

* نفاذ الجماعه قريشا *

* عالمگیری *

* قريشاً مفايله * و من ثلثها مفايله * لثقا - و من ثلثها قريشاً *

الظروف الاقتصادية قبل نشأة بنك مصر

ازداد الوعي القومى للأمة المصرية ، وبدأ فى التجمع والغليان حتى ثار عام ١٩١٩ ، الا أن تحقيق الأمنى القومية وتدعيمها لا يأتى عن طريق الجهود السياسية وحدها ، اذ لابد أن يساندها ويدعمها اقتصاد قومى متين ، فكان انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، ليدفع بالنشاط الاقتصادى فى البلاد ، ويعمل على تحقيق الأهداف القومية فى هذا الميدان •

وهذه « الثورة الاقتصادية » الرائدة لم تكن وليدة انتفاضة وقتية ، فمن المشاهد أن الثورات السياسية والاقتصادية للشعب المصرى ثورات متصلة ، اذ تخلفت احداها عن تحقيق أهدافها كاملة ، حملت مبادئها وتجربتها الى ثورة تالية • فالوعى القومى والثورات الشعبية المصرية لم تستطع أى قوة أن تقضى عليها ، وان كانت تهدأ لبعض الوقت ، فالجمع قواها واستيعاب أهدافها ، لتقوم من جديد لتواصل كفاحها فى سبيل الحق العام الذى ارتبط بالأمنى القومية لتدعيم سيادتها السياسية واستقلال مواردها الاقتصادية •

وإذا كنا سنتعرض بشئ من التفصيل للظروف الاقتصادية قبل نشأة بنك مصر ، والتي أدت فى النهاية الى قيامه ، فيرجع هذا بالضرورة الى أنه يجب القاء نظرة الى الوراء لا تقف عند حدود فترة زمنية محددة بذاتها ، وانما تمتد عبر السنين لمحاولة تفسير الأحداث ، واظهار الارتباط بين الحاضر والماضى وتأثيره على المستقبل ، فثمة خيط متصل يربط بين مراحل التطور المتتابعة ، ويظهر نفس العوامل والظروف لكن بصور جديدة وأشكال أخرى •

ولنبداً بـ (محمد على) حيث هناك شبه اجماع على أنه مؤسس الدولة الحديثة فى مصر - ولو أن « المأساة فى هذا العهد أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه » (١) ، ولذلك ما أن استتب له الحكم حتى تأكد أن الحكم المطلق فى البلاد يجب أن تدعمه القوة العسكرية ، فتطلع الى تأسيس جيش قوى حديث ، واحتاج هذا التأسيس الى كثير من التجهيزات اللازمة له ، فأقيمت المشروعات التى تتصل باستكمال هذه

(١) الميثاق - الباب الثالث - جذور النضال المصرى •

الاحتياجات ، وفتحت المدارس ، وارسلت البعث العلمية ، وشيدت المصانع على نظام حديث ، واستدعى الخبراء من الخارج ، وحشد آلاف من العمال المصريين في هذه المصانع ، وبذلك ظهر نظام المصانع والانتاج الكبير ، ليحقق هذا النظام تغطية معظم احتياجات الجيش ثم الشعب . واستتبع هذا الوضع بالضرورة أن تكون التجارة الداخلية والخارجية في قبضة الدولة حتى تحظى بالأرباح ، ولهذا فرض نظام الاحتكار ، وبالرغم من أنه قد ألغى نظام الالتزام ، إلا أن قصر ملكية الأراضي الزراعية على حق المنفعة ، وعدم اعطاء المزارعين حق الاستعمال ، لم يدخل الملكية التامة في مصر .

الا أن مطامع (محمد علي) لم تقف عند حدود الحكم المحلي وتنمية الموارد الاقتصادية للبلاد ، إذ تعددت فتوحاته وغزواته ، واتسعت امبراطوريته ، حتى بات جيشه يهدد الدولة العثمانية ، مما ألب الدول الأوروبية عليه ، وخصوصا بعد أن لاقت تجارتهم وسياستهم في كثير من المناطق من مناهضة الحكم المصري لها ، فتدخلت مدعية أن المشكلة بين (محمد علي) والسلطان العثماني مشكلة دولية - وانتهى الأمر بمعاهدة لندن - ١٨٤١ ، بعد أن هددت الدول الأوروبية - بزعمامة انجلترا - باستعمال القوة ضد (محمد علي) الذي رفض العروض التي قدمت إليه في باديء الأمر .

والذي يعنينا في هذا المجال مدى تأثير هذه المعاهدة على النظام الاقتصادي ، وما سببته من مؤثرات امتدت لعديد من السنين . فنتيجة لخطورة القوة العسكرية التي استند إليها (محمد علي) والتي أصبحت تهدد المصالح الدولية الأجنبية في الشرق الأوسط ، عملت هذه الدول على تخفيض عدد الجيش الذي يحتفظ به (محمد علي) ، ومن الطبيعي أن يكون لهذا القرار نتائج اقتصادية بعيدة الأثر . إذ كما ذكرنا فإن المصانع التي انشئت ارتبطت من حيث انتاجها أساسا بكفاية الجيش واستهلاكه ، فلما خفض الجيش - بالإضافة الى العوامل الأخرى (١) -

(١) اخفقت الصناعة في عهد محمد علي في تحقيق أى ربح حقيقى مما أدى الى فشلها وانهارها .

ويمكن أن تلخص أسباب ذلك فيما يلى :

= يعزو البعض فشل الصناعة الى احتكار الوالى لها ، مما أدى الى عدم وجود المنافسة على تحسين الانتاج ورفع مستواه ، إذ ان المنافسة كانت معدومة .

= فقر مصر في المعادن اللازمة لنجاح وازدهار الصناعة - فكانت مصر أيام (محمد علي) فقيرة

في الفحم والحديد والموارد الطبيعية المدنية ، ولذلك فلم تتمكن من اقامة صناعات ثقيلة بمد

الصناعات الأخرى بحاجتها من العدد والآلات . =

اضطر (محمد على) الى اغلاق المصانع وتسريح العمال وانهيار الجهد الصناعى الذى قامت به الدولة .

ولم تكن الزراعة أحسن حالا من الصناعة ، اذ أدت سياسة احتكار المحاصيل وحصول الوالى عليها بأثمان زهيدة - الى الاضرار بالمزارعين ، حتى أصبح الفلاح أجيرا ، فلم تعد له مصلحة للعناية بالأرض والحصول على محصول وفير ، وأدى هذا الى انحطاط المحاصيل والى انخفاض معدلات الانتاج ، كما واجهت الزراعة مشكلة التمويل والتى استعصى على المزارعين حلها ، اذ كان ادخال القطن يقتضى وجود نظام للتمويل والتسويق .

أما عن التجارة - فقد زحف الأجانب بأموالهم الى الأسواق المصرية واحتكروا العمل فيها ، وكانوا همزة الوصل فى العلاقات التجارية بين الدول الأوربية ومصر ، وحلوا محل الدولة فى هذا الشأن ، وغنموا الأرباح التى خسرتها الدولة ، وأصبحوا قوة فى المجتمع لا يستهان بها .

الغزو الاقتصادى

« عاصر مصر الحكم الموروث لأسرة (محمد على) ، بعد أن جردته الدول من مقومات القوة التى تسانده ، وانتقلت تأثيرات أحداث النصف الأول من القرن التاسع عشر الى نصفه الثانى ، واتخذت الدول من الشلل الاقتصادى الذى انتاب مصر وسيلة لاستغلالها ، وبدأت فى توريط مصر فى مشروعات لا تقوى إيرادات الميزانية على الوفاء بها ، وسهلت للحكام عقد القروض حتى أوقعت مصر فى مآزق مالية شديدة تذرعت الدول بها للتدخل فى شئونها ، حتى اذا ما تطورت الأحداث

= انتشرت فى العالم مبادئ الانتاج الكبير وتقسيم العمل منذ منتصف القرن الثامن عشر ، ولقد ادى اتباع هذه المبادئ الى رخص المنتجات مما شجع بدوره على زيادة الطلب عليها .

= انصفت الصناعة بسوء الإدارة ، فقد كان على كل مصنع رئيس لا يهيم الا الحصول على اكبر دخل ممكن لذلك كانوا يضيغفون نفقات الاستهلاك الى أدناها وكانوا يستعملون ارضا أنواع المواد الأولية .

= قلة الأيدى العاملة اللازمة للصناعة لأن عدد السكان أصلا كان محدودا ثم أن الجيش والأعمال العامة الأخرى احتاجت الى عدد وفير منهم .

= لم يتمكن (محمد على) من فرض تعريف جمركية لحماية المنتجات الوطنية ضد المنافسة الأجنبية اذ كان من اختصاص تركيا تنظيم المعاهدات مع الدول الأجنبية ، مما اضطر مصر فى حالات كثيرة الى بيع المنتجات بأثمان تقل عن تكلفتها مما أدى الى تحمل الصناعة بخسائر .

= لاقت سياسة (محمد على) معارضة من انجلترا التى سعت الى اتباع سياسة الحرية الاقتصادية ، ولهذا فقد عقدت معاهدة تجارية مع تركيا (معاهدة بلطة ليمان عام ١٨٣٨) والتى طبقت على مصر بعد عام ١٨٤٢ ، وأدى اتباع مصر لسياسة حرية التجارة الى انهيار الاحتكار والقضاء على الصناعة .

عام ١٨٨٢ لم تستطع مصر مواصلة الدفاع عن البلاد ، وكان الاحتلال البريطاني (١) » .

واستطاع الأجانب بأموالهم وخبرتهم اكتساح الأسواق المصرية في كافة ميادين النشاط الاقتصادي في ظل الحرية الاقتصادية ، وقامت المنافسة المحيطة بينهم وبين المصريين الذين عانوا في النصف الأول من القرن التاسع عشر من سياسة الاحتكار والتدخل الاقتصادي المباشر من الحاكم ، فسرعا ما خسروا المعركة لقلّة رؤوس أموالهم وحرمانهم من الخبرة المالية والانتاجية ، وانهى الوضع بالغزو الاقتصادي الأجنبي ، والذي تدعم بما منحه السلطان للأجانب من حق تملك الأراضي الزراعية سنة ١٨٦٧ ، مما جعلهم يمتلكون الأراضي الشاسعة وزادت قدرتهم على اصلاح الأراضي البور التي استفادت من مشروعات الري ، وتكوين الشركات العقارية والزراعية ، فضلا عن نشاطهم في ميدان المال والتجارة وتشعب تقوذهم الذي امتد الى أقصى حد ممكن ، ولهذا أخذ عددهم في التزايد ، كما يظهر من الجدول التالي :

عدد الأجانب المقيمين في مصر بين سنتي ١٨٩٧ و ١٩٠٧ (بالآلف نسمة) .

النسبة	إحصاء عام ١٨٩٧	إحصاء عام ١٩٠٧	نسبة الزيادة
يونانيون	٣٨٢٠٨	٦٢٩٧٣	٦٥٪
إيطاليون	٢٤٤٥٤	٣٤٩٢٦	٤٣٪
بريطانيون	١٩٥٦٣	٢٠٦٥٣	٦٪
فرنسيون	١٤١٧٢	١٤٥٩١	٣٪
سويديون	٧٩١٥	٧٧٠٤	٣-٪
المانيون	١٢٨١	١٨٤٧	٤٤٪
سويديون	٤٨٢	٦٣٧	٣٢٪
بلجيكيون	٢٥٦	٣٤٠	٣٣٪
المجموع	١٠٦٣٣١	١٤٣٦٧١	٣٥٪

(١) دكتور أمين مصطفى عفيفي عبد الله - « تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث »
سنة ١٩٥٣ .

هذا ومما هو جدير بالذكر أن عدد الأجانب الذين كانوا يقيمون في مصر عام ١٨٦٢ - أى قبل الاحتلال - حوالى ٣٢ ألف أجنبى ، وعام ١٨٦٣ حوالى ٣٤ ألفا ، ثم ارتفع هذا العدد الى أكثر من ٨٠ ألف أجنبى عام ١٨٦٤ .

الاحتلال الاقتصادى :

تعرض الاقتصاد القومى - فى النصف الثانى من القرن الماضى - للغزو الاقتصادى . واستقرت ملامحه تماما خلال الربع الأخير منه . اذ فقدت مصر نتيجة للمشاكل المالية (عام ١٨٨٠) - الثقة التى يجب أن تتوافر لأى دولة ، واستنزفت موارد البلاد وفاء للالتزامات التى ارتبطت بها حكامها . وتمثل الاحتلال الاقتصادى تماما فى السيطرة الأجنبية باقرار المراقبة الثنائية وانشاء صندوق الدين . واتسعت الامتيازات الأجنبية واستفحل أمرها على مر السنين حتى أصبحت خطرا مروعا ، وما كان على الأجنبى الا أن يأتى الى مصر ومعه قانون بلاده لا يطبقه على نفسه فقط بل يستخدمه فى هدم قوانين البلاد واهدار مبادئها ونصوصها . وحظيت الامتيازات بتشريع ومحاكم مختلطة ترعى حقوق الأجانب ، وفرض على المصريين الخضوع للقضاء الأجنبى فى خصوماتهم اذا كان أحد أطراف النزاع فيه عنصر أجنبى . وازداد الأمر سوءا فابتدع الاتهازيون وأصحاب المطامع بالاتفاق مع قناصل الدول نظاما أكثر عدوانا على سيادة الأمة وسلطانها ، وهو نظام الحماية ، وبموجبه يصبح للمواطن المصرى الحق فى أن يعامل معاملة رعايا الدول أصحاب الامتيازات اذا كان يزاول أى نشاط مع السفارات والقنصليات الأجنبية . الا فيما عدا ما يتعلق بأحواله الشخصية . وعلى ذلك فهم يدينون بالخضوع لدولتين على السواء فى وقت واحد . دولة تربطهم بها رابطة الجنسية وأخرى تربطهم بها رابطة الحماية ، وقد زاد الأمر سوءا اذ أصبح فى استطاعة بعض الأفراد الحصول على حماية أكثر من دولة واحدة من الدول صاحبة الامتيازات .

كما تمت السيطرة على الانتاج الأهلى - الزراعى والصناعى - عن طريق رؤوس الأموال والادارة الأجنبية ، اذ أخذ رأس المال الأجنبى فى التضخم حتى أصبح يمثل أكثر من ٩١٪ من اجمالى الأموال المستثمرة ، وتظهر هذه الحقيقة من الاحصاء الرسمى لسنة ١٩١٤ :

رأس المال الأجنبي المدفوع في الشركات (عام ١٩١٤)

(الف جنيه)

أنواع الشركات	انجليزية	فرنسية	باجيكية	دول أخرى	المجموع
الرهن العقاري	١٣,٤٩٣	٣٩,١٠٢	١,٩٧٤	—	٥٤,٥٦٩
البنوك وبيوت المال	٣,٧٨٨	١,٤٨٥	٣,٣٨٦	٣,٤١١	٦,٠٠٠
الزراعية والعقارية	٢,٧٦٥	١,٢٤٧	٨,٣٣٠	—	١٢,٣٣٢
النقل	٢,٧٢٤	—	٢,٤٩٥	٣,٥١٤	٥,٧٣٣
الصناعية والتجارية والتعدينية	٧,٤٨٠	٤,٤٤٣	١,١٠٩	٣,٧٣	١٣,٤٠٥
المجموع	٣٠,٢٥٠	٤٦,٢٦٧	١٤,٢٩٤	١,٢٢٨	٩٢,٠٣٩

هذا ويبين الأحصاء أن الأموال التي كانت تستغل في الشركات المساهمة بلغت حوالي ١٠٠ مليون جنيه ، ومعنى ذلك أن رأس المال الأجنبي كان يمثل ٩١٪ من الاجمالي ، وذلك بالإضافة الى الأموال التي تستثمرها شركة قناة السويس ، وبلغت حوالي ١٦ مليون جنيه ، والأموال التي كانت تستغلها فروع الشركات الأجنبية ، وذلك بجانب ممتلكات الأجانب الشخصية كالأراضي والعقارات ، والأموال المستغلة في الرهونات ... الخ .

وبجانب رأس المال كانت المنافسة الرهيبة للبضائع الأجنبية في ظل الحرية الاقتصادية التي دعمتها السياسية الجمركية القائمة على سياسة الباب المفتوح . كما اشتدت المنافسة بين الدول في الميدان الاقتصادي ، فإذا كانت بريطانيا قد نجحت بمفردها في احتلال البلاد عسكريا ، فإن الدول الأجنبية الأخرى اتجهت الى الاحتلال الاقتصادي ، ولذا فقد استطاعت فرنسا أن يكون لها القسط الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية في مصر ، وأصبحت أموالها صاحبة التفوق الاقتصادي في البلاد .

ودعمت بريطانيا احتلالها العسكري بالتبعية الاقتصادية والتجارية ، اذ حاولت أن تحول مصر الى حقل زراعي يتخصص في انتاج القطن ، الذي تقوم بشرائه ، وبالثمن المتحصل تغزو المنتجات الصناعية البريطانية الأسواق المصرية ، وبذلك

ترتبط مصر بدولة واحدة سواء في تصريف محصولها الزراعى الأساسى أو في تغطية احتياجاتها الاستهلاكية .
ومما ساعد على جعل الصورة قاتمة ، سوء توزيع الثروة العامة ، وظهور طبقة اقطاعية قليلة العدد - اتجهت الى تملك الأراضى الزراعية الواسعة ، بينما كان السواد الأعظم من الفلاحين لا يملكون شيئا ، وإذا ملكوا فمساحات لا يكفى ريعها الاحتياجات الضرورية ، ومع ذلك تفتت بمرور الزمن - نتيجة لنظام الميراث - مما هبط بدخول الأفراد ومستواهم الاجتماعى .

النقد والبنوك

يمكن اعتبار الإصلاح النقدى الذى جرى فى مصر عام ١٨٨٥ عقب الأزمة المالية التى نجمت عن تراكم الديون الخارجية على البلاد أيام (سعيد واسماعيل) نقطة البداية فى تطور نظام النقد فى مصر ، فقد كان من نتيجة هذا الإصلاح أن وجد الجنيه المصرى وأصبح وحدة للحساب ، وقد خول وزير المالية صلاحية انتقاء أية عملة أخرى لتكون واسطة للتبادل حتى يتم سك كمية كافية من الجنيه الذهبى الجديد ، والعملات التى جرى اختيارها لهذه الغاية كانت الجنيه الانجليزى الذهب وقطعة العشرين فرنك الفرنسية الذهبية والليرة العثمانية الذهبية . وقد حددت أسعار هذه العملات بالنسبة للجنيه المصرى بقرار من وزير المالية ، ولكن لما كانت كمية الجنيهات المصرية الذهبية التى سكت غير كافية لحاجة التداول فقد شاع استعمال الجنيه الانجليزى (السوفرين) وأصبح أكثر العملات استعمالا فى البلاد . وهكذا أدى الإصلاح المالى الى وضع مصر على نظام قاعدة الذهب ، بعد أن كانت منذ عام ١٨٣٤ على قاعدة المعدنين الذهب والفضة .

وفى عام ١٨٩٨ تأسس البنك الأهلى المصرى ، ومنح حق اصدار البنكنوت ، ولم يكن البنكنوت فى بادىء الأمر يتمتع بقوة ابراء قانونية ، بل كان قابلا للتحويل الى ذهب عند الطلب . وكان على البنك الأهلى الاحتفاظ مقابل ما يصدره باحتياط من الذهب مقداره خمسون بالمائة . وبالرغم من قابلية البنكنوت للتحويل الى ذهب فلم تكن أوراقه تلقى قبولا طيبا من الأهالى ، فبقى الجنيه الذهب العملة الرئيسية فى التداول . وبالفعل كانت البنوك تستورد كل عام الذهب من الخارج لتمويل موسم القطن ، وكان هذا الذهب يخرج من مصر بعد نهاية الموسم لدفع قيمة الواردات السلعية ، ولهذا بقيت كمية البنكنوت المتداولة قليلة ، ولم يتجاوز التداول فى مصر والسودان عام ١٩١٤ مبلغ ٢٧ مليون جنيه .

وما أن قامت الحرب العالمية الأولى حتى توقفت البنوك عن استيراد الذهب بالكميات المطلوبة لصعوبة نقله ، كما أن بعض البنوك عملت على إعادة أموالها السائلة الى مواطنها الأصلية مما أدى الى ارتباك نظام المدفوعات في مصر ، وكان من نتيجة ذلك أن أعلن في ١٩١٤ أن البنوك المصدر من قبل البنك الأهلي عملة قانونية ، وقد أعفى على الأثر البنك الأهلي من التزامه بتبديل البنوك بذهب ، ولكن بقيت نسبة الذهب في التغطية على خمسين بالمائة كما كانت في السابق .

كما طلب محافظ البنك الأهلي المصري في ٣٠ نوفمبر ١٩١٤ من الحكومة المصرية استعمال الذهب المودع لدى بنك إنجلترا في لندن كغطاء للاصدار ، لتعذر النقل وتلافيا لأخطاره ، ووافقت الحكومة على ذلك ، على أن يمنح نفس التسهيل للبنوك الأخرى اذا أودعت ذهبها في لندن حتى يتسنى لها سحب بنكنوت في مصر بما يعادل ودائعها من المعدن هناك أو العكس . ونظرا لتعذر الحصول على الذهب في لندن ، وافقت الحكومة المصرية في سبتمبر ١٩١٦ كطلب البنك الأهلي في أن تستبدل الذهب كغطاء لاصدار البنوك بأذونات الخزنة البريطانية ، وبذلك بدأ ارتباط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني .

وهكذا أصبحت مصر على قاعدة الاسترليني بالتحويل ، وأصبح الجنيه المصري تابعا للاسترليني يتأثر تأثيرا كبيرا وكاملا به ، فاذا كان الاسترليني يتبع قاعدة الذهب - كانت مصر على هذه القاعدة ، كما كانت قيمة الجنيه المصري تتبع قيمة الجنيه الاسترليني فتتخفف عندما تتخفف قيمته . . وهكذا تمت اضافة حلقة أخرى هامة من حلقات التحكم الاقتصادي في البلاد .

أما عن البنوك فان ظهورها في مصر كمنشآت متخصصة ارتبط بطبيعة العلاقات المالية في المجتمع وعلى الأخص العلاقات النقدية واتساع نطاق التجارة ونمو حجم المعاملات ، ولهذا فان الوضع الاقتصادي الاحتكاري أيام (محمد علي) لم يسمح بنمو الاستثمار الفردي ، وظهور الطبقات المنتجة التي تحتاج الى الخدمات المصرفية ، وكان المظهر الأساسي للتمويل هو الاقراض بالرأب الفاحش الذي كان يغلب عليه الدافع الاستهلاكي ، والذي تخصص فيه المرابون وبعض الصياغ وتجار الريف ، بالإضافة الى عدد من الصيارفة الأجانب الذين كانوا يتعاملون في العملات الأجنبية .

ولكن بعد منتصف القرن التاسع عشر تواجدت بعض العوامل والتي كان من

شأنها أحداث تغيرات هامة في الوضع الاقتصادي - كما سبق ذكره - والتي جعلت مصر هدفا لرؤوس الأموال الأجنبية والتي نشطت في البحث عن منافذ للاستثمار نتيجة لتراكم الانتاج في الدول التي أخذت بالثورة الصناعية ، ووجدت ضالتها بعد فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ ، واقبال الحكومة على الاقتراض بتوسع من داخل مصر وخارجها في عهدي سعيد واسماعيل ، مما خلق الحاجة الى وجود البنوك لكي تقوم بأعمال الوساطة بين المودعين والمقترضين •

كما أن ثمة عوامل أخرى كانت موالية لانشاء البنوك خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر منها ما يلي :

١ - « انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ ، واعادة تنظيم القضاء الأهلي سنة ١٨٨٣ ، واعتراف التشريعات الجديدة بأحقية الدائنين في اقتضاء الفوائد وتحديد أسعار الفائدة القصوى ، فضلا عن تنظيم اجراءات الأراضى ورهنها ، مما أتاح للبنوك التجارية والعقارية ضمانا هاما للقروض وخاصة في فترة ارتفاع أثمان الأراضى التي استمرت الى أوائل القرن العشرين •

٢ - تدعيم الملكية الخاصة •

٣ - التوسع في المشروعات الاقتصادية واتساع نطاق التجارة الخارجية •

٤ - القضاء على نظام تعدد العملات المتداولة وتحديد قيمة الجنيه المصرى سنة ١٨٨٥ على أساس الذهب •

٥ - التحول الى تحصيل الضرائب نقدا وازدياد ايراد المصالح الحكومية مما حفزها الى الاحتفاظ بحسابات مصرفية ، وقد ظلت ودائع مصالح البريد والجمارك وصندوق الدين والمحاكم المختلطة أهم مصادر الودائع المحلية وحتى الحرب العالمية الأولى ، هذا فضلا عن حاجة صندوق الدين العام الى أجهزة مصرفية لتحويل فائدة الدين وأقساطه الى الخارج ، وكانت تناهز خمسة ملايين من الجنيهات •

٦ - انتشار الوعي الاقتصادي الحديث لحد ما وقبول ادوات الائتمان المعروفة في أوروبا مثل الكمبيالات والشيكات والبنكنوت (١) •

(١) دكتور على الجريتلى « تطور النظام المصرفى في مصر » نشرة خاصة للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع - بمناسبة العيد الخمسينى سنة ١٩٥٩ •

وظهر في مصر منذ بداية نشأة البنوك عدة أنواع ، منها البنوك الخاصة ، أو البنوك المسجلة في الخارج والمتخذة شكل شركات مساهمة ، أو فروع البنوك الأجنبية ، وكذلك البنوك العقارية التي كانت في شكل شركات مساهمة مصرية رغم أن الجانب الأكبر من أموالها كان يستمد من الخارج . ومن الطبيعي أن البنوك التي أنشئت في هذه الفترة قامت كأداة من أدوات تدعيم النفوذ الأجنبي في مصر ، والاشراف على أعمال الأجانب المالية والتجارية ، ولهذا فقد تحولت هذه البنوك بعد انتهاء - فترة اغراق الحكام بالقروض - الى استغلال ثروات مصر عن طريق تمويل المحصول الرئيسي للبلاد حتى يتم تصديره الى أوروبا ، كما بدأت البنوك العقارية وشركات الأراضي تظهر في الأفق تمهيدا للسيطرة على الثروة العقارية ، وبذلك انحصرت نشاطات هذه البنوك الأجنبية في اقراض الحكام أو الحكومة ، وتمويل التجارة الخارجية ، وتمويل القطن ، والاقراض العقارى . ٢٨٨١ قس

ولعل أهم حدث مصرفي وقع قرب نهاية القرن التاسع عشر هو انشاء - البنك الأهلى المصرى - الذى صدر مرسوم الترخيص بانشائه في ٢٥ يونية ١٨٩٨ ء برأس مال قدره مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ، اكتسب في نصفه - بلندن - وقسم رأس المال الى مائة ألف سهم بقيمة اسمية قدرها عشرة جنيهات استرلينية للسهم الواحد (٢) .

وبالرغم من أن البنك جعل مقر مجلس الإدارة في القاهرة في محاولة لجعل البنك مصرياً في صورته ، الا أن ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة كانوا مقيمين في لندن ويؤلفون لجنة خاصة تعرف « بلجنة لندن » تقوم في الحقيقة بالإدارة الفعلية ، وبالرغم من أن اللجنة بعض السلطات الخاصة والاختصاصات الاستشارية الا أنه كان من الواجب الحصول على موافقتها في المسائل التي تتناول العمليات التي تجاوز قيمتها مائة ألف جنيه استرليني وكذلك زيادة رأس المال ، ووضع جدول أعمال الجمعيات العمومية ، وتعديل نظام البنك ، والمصادقة على الميزانيات السنوية ، واعتماد التصفية ، وفي جميع المسائل الأخرى التي يطلب فيها المحافظ (وكان انجليزيا حتى عام ١٩٤٨) تدخل اللجنة . ويتضح من ذلك أنه كان يجب الرجوع الى لجنة لندن في كل المسائل الحيوية الهامة ، مما كان ماثراً للنقد الذى لم يتغير في شيء الا بعد العديد من

(٢) طرح منها للاكتتاب في مصر ٢٠ ألف سهم خصصت لكبار الاثرياء وحاشية السلطان ، دفع منها الربع عند الاكتتاب ، وتألقت مجموعة المؤسسين من الممول الانجليزى « سبر ارنست كاسل » ومن الممولين المحليين « سلفاجو » ، و« سوازن » .

السنين عندما كان الغاء لجنة لندن من التعديلات التي أدخلت على نظام البنك عند تجديد امتيازاه عام ١٩٤٠ ، وبالرغم من ذلك فقد نص التعديل على اجازة وجود اثنين من أعضاء مجلس الادارة للاقامة في لندن .

كما نص النظام الأساسى للبنك على أن يعين وزير المالية مندوبين اثنين من قبل الحكومة لدى البنك ، وتنحصر مهمة مندوب الحكومة في مراعاة المراسيم ولوائح البنك وقانونه الأساسى فيما يتعلق بمصالح الحكومة ، ويراقبان بصفة خاصة تطبيق الأحكام المتعلقة باصدار الأوراق التي تدفع لحاملها أو عند الطلب ، وأعطى لمندوبى الحكومة الحق في حضور اجتماعات مجلس الادارة على أن يكون رأيهما استشاريا . وفي حالة وقوع مخالفات للمراسيم ولوائح البنك وقانونه الأساسى يقدم المندوبان ملاحظتهما الى المجلس ، وفي حالة اهمال الملاحظات فعليهما المبادرة بتقديم تقريرهما الى وزير المالية . ويتضح لنا من تفاصيل مهام مندوبى الحكومة وسلطات لجنة لندن مدى صورية وشكلية الاشراف الحكومى على بنك الاصدار في مصر .

وقد وافقت الحكومة بمقتضى قانون ٦٦ لسنة ١٩٤٠ على مد امتياز البنك الأهلى المصرى لمدة أربعين عاما على أن يقوم البنك بتنفيذ عدة شروط منها :

= قصر التوظيف على المصريين ، وجعل أغلبية أعضاء مجلس ادارة البنك من المصريين .

= أن يكون رئيس مجلس الادارة مصريا - على أن يفصل بين رئيس مجلس الادارة والمحافظ .

= الغاء لجنة لندن مع اجازة اقامة عضوين من أعضاء مجلس الادارة على الأكثر خارج مصر .

= تأدية الخدمات المصرفية للحكومة بلا أجر ، والاتفاق على أجر مناسب للبنك في حالة تكليفه بالقيام بخدمات خارجة عن نطاق الخدمات المصرفية مثل التمهيد لقرض عام أو تأدية خدمة الدين العام أو غير ذلك من الخدمات .

« وبالرغم مما كان يبدو لهذه التعديلات من قيمة ، الا أن تجديد الامتياز كان موضع معارضة وقد شديدين تجلت في المناقشات التي دارت في البرلمان

وقتذاك ، أو بين المهتمين بالاقتصاد القومي » . (١) ونذكر في هذا المجال أنه كثيرا ما وجه النقد للبنك الأهلي المصري (قبل التأميم) على أساس أنه كان خاضعا منذ انشائه للسيطرة البريطانية ، ومتوافرا على خدمة مصالح بريطانيا دون مصر ، حتى أنه ساعد على استمرار ارتباط الجنيه المصري بالسترليني ، كما ساعد على تكوين الأرصدة الاسترلينية لمصر لدى بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وربط بين الاقتصاد المصري والاقتصاد البريطاني على أساس من التبعية ، كما وقفت ادارته الانجليزية موقفا غير مشرف تجاه بنك مصر عام ١٩٣٩ في محاولة للتخلص من البنك الوطني الوحيد حينذاك . « حقيقة أن سلطات البنك الأهلي ورعاية الدولة عليه تغيرت تغيرا واضحا في الفترة من ١٩٤٠ الى سنة ١٩٥٢ ، الا أن استمراره كشركة مساهمة يملكها الأفراد ، وتشغيله لنسبة طيبة من الأجانب والمتمصرين في المراكز الرئيسية كان يضعف من أثر رقابة الدولة عليه ، ولا يجعله موضع الاطمئنان لتنفيذ الأهداف العامة » (٢) .

وعلى الرغم مما وجه للبنك الأهلي من نقد الا أنه لعب دورا كبيرا في النظام المصري بصفة خاصة وفي الحياة الاقتصادية لمصر بصفة عامة .

هذا ولم تشهد بداية القرن العشرين ذلك الاقبال السابق على انشاء البنوك المساهمة ، وافتتاح الفروع للبنوك الأجنبية ، اذ انكمش هذا الاقبال بصورة كبيرة حتى أنه لم يتعد انشاء فرعين أو أكثر لبنوك أجنبية ، فقد انتهت موجة الاقتراض الحكومي التي سادت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وتمت السيطرة البريطانية الكاملة على البلاد سياسيا واقتصاديا ، وانحصرت أغراض البنوك الأجنبية بالأكثر في حماية المصالح الاقتصادية للدول التابعة لها ، أو لتحقيق مزيد من التوسع الاقتصادي كلما سحت الفرصة لذلك . ولهذا فقد استقر النظام المصرفي في نهاية الحرب العالمية الأولى على خايط من البنوك الفرنسية والانجليزية والايطالية واليونانية ، وبعض البنوك الأخرى ، وذلك بجانب البنك الأهلي .

ونخلص من العرض السابق الى أن البنوك في مصر منذ وجودها وحتى انشاء بنك مصر كانت تتسم بالسماوات الآتية :

(١) ، (٢) دكتور عبد الرازق محمد حسن « تطور الجهاز المصرفي منذ الثورة » - المجلة المصرية للعلوم السياسية يوليو ١٩٦٤ .

١ - كانت البنوك الأجنبية التى فتحت لها فروعاً فى مصر ، والتى أنشئت فى مصر مباشرة برأس مال أجنبى ، ترتبط بالبلاد الأجنبية بروابط واسعة ، وإن اختلفت أشكال هذه الروابط . وقد أدى هذا الوضع الى نشوء نوع من الصراع بين البنوك الأجنبية المحلية نتيجة تنفيذ كل منها سياسة بلاده الخاصة ، وإن اتفقت فيما بينها على استنزاف الثروة الوطنية . وكان أول ما استهدفته البنوك الأجنبية هو تسهيل عمليات الأجانب وخصوصاً فى مجال التجارة الخارجية ، وكثيراً ما كانت البنوك الأجنبية تستثمر ودائعها المحلية فى الدول الأجنبية خصوصاً فى سندات الاقتاج التى تصدرها حكومات هذه الدول .

٢ - عدم وجود توازن فى بناء النظام المصرفى سواء من حيث التوزيع الجغرافى أو تنوع التمويل بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، اذ تركزت معظم أعمال البنوك التجارية فى القاهرة والأسكندرية ، ولم يتجه الى الريف الا عدد قليل منها ، وكانت التسهيلات المصرفية تركز معظمها فى العاصمة ، أو الميناء لتمويل تجارة الاستيراد والتصدير التى يقوم بها أساساً الأجانب ، تاركة باقى القطر يرتفع فيه المرابون بغير حساب .

٣ - كان الطابع الأجنبى هو الشكل الغالب فى البنوك التى كانت تعمل فى مصر . فكان معظم المستفيدين من الأجانب ، واللغات المستخدمة أجنبية ، وكان معظم أعضاء مجالس ادارات البنوك والمشفون على الإدارة فيها من نفس جنسية البنوك ، ومن رجال الأعمال المتصرين ، وبالمثل كان أغلبية المفوضين بالإدارة من الأجانب ، ويكفى أن نذكر أن أول محافظ مصرى للبنك الأهلى عين سنة ١٩٥٠ فقط ، كما عين أول وكيل محافظ مصرى عام ١٩٤٨ ، وقد ظل مندوبو الحكومة لدى البنك الأهلى من الأجانب حتى سنة ١٩٢٨ : وكانت معظم البنوك لا تشر ميزانيات مستقلة عن أعمالها فى مصر ، بل كانت رؤوس أموال البنوك وودائعها وحساباتها تقوم بالعملات الأجنبية .

٤ - كانت البنوك الأجنبية تستورد الذهب خلال موسم القطن ، ثم يعود أدراجه عندما يشرف الموسم على نهايته ، ولقد كان نظام استيراد الذهب من الخارج لتمويل محصول القطن كثير التكاليف على مصر وخطراً على استقرارها الاقتصادى حتى عام ١٩١٦ ، وقد استتبع ذلك بالضرورة

اختفاء السوق النقدية والمالية من الاقتصاد القومي ، أى سوق الائتمان قصير الأجل وسوق الائتمان طويل الأجل ، ونتيجة لاختفاء السوقين أصبحت السيولة العامة في الدولة منخفضة ، وفي وضع لا يسمح بتمويل النمو الاقتصادي ، ويوضح هذه الحقيقة أن المشروعات الأجنبية في مصر كانت تعتمد بالأكثر على رأس المال الأجنبي المستورد .

٥ - انعدام الرقابة على البنوك نظرا لضعف السلطات الحاكمة الى الحد الذي لا تستطيع معه فرض رقابة قوية على أعمال البنوك ، بالإضافة الى عدم فاعلية هذه الرقابة ، وحتى مع افتراض وجود بنك مركزي ، حيث كانت تعتمد البنوك عادة على مراكزها الرئيسية في الخارج ، وما دام هذا هو مقدار استقلال البنوك ، فانه من العسير على بنك مركزي أن يسيطر على كمية النقود وبالتالي على سعر الفائدة ، وكذلك على اتجاهات الائتمان .

٦ - على الرغم من أن اتصال البنوك الأجنبية في مصر بمراكزها الرئيسية كان يعود عليها ببعض النفع ويمكنها من الحصول على تسهيلات مصرفية كبيرة ، إلا أنه كان يحمل في طياته بعض المتاعب ، ففضلا عن تأثير البنوك الأجنبية بالأحداث الداخلية في مصر ، كانت تتعرض أيضا للاضطرابات عند حدوث أى اختلال اقتصادي عام في الخارج ، أو اضطراب سياسي أو اقتصادي في الدول التي تنتمي إليها تلك البنوك .

الظروف الاقتصادية التي سبقت انشاء بنك مصر وعجلت بقيامه :

١ - كان للحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨ - أثر كبير في نضوج الوعي القومي . فقد كان الشعب يتحمل في شجاعة وصبر كل الصعوبات الاقتصادية الناشئة عن مساعدة بريطانيا ابان الحرب ، معللا النفس بالاستقلال بعد انتهائها ، مترقبا في قلق أن تفي بريطانيا بوعودها والتي نسيتها تماما بمجرد انتهائها . ومن هنا انتفض الشعب أولى انتفاضاته في القرن العشرين ، وقام ليحجر انجلترا على الاعتراف بحقه في السيادة . ورغم أن ثورة ١٩١٩ لم تنجح في الوصول الى أهدافها السياسية الكاملة إلا أنها كانت بعيدة الأثر من الناحية الاجتماعية . إذ أكدت للشعب ايمانه بنفسه ، وأكدت أنه لا سبيل الا الجهاد في سبيل استخلاص حقوقه ، وضرورة محاربة الاحتلال في كل الميادين وخصوصا في الميدان الاقتصادي .

٢ - تميزت فترة الحرب وما بعدها بالتضخم النقدي (١) ، وما ترتب على ذلك من تدفق الأموال الى أيدي ملاك الأراضي والمقاولين بصفة عامة ، كنتيجة لارتفاع أسعار القطن ، وتزايد النفقات التي دفعتها جيوش الحلفاء في التموين والخدمات وقد أدى تضخم دخل ملاك الأراضي الى اتجاههم الى سداد ما عليهم من قروض عقارية .

٣ - كان لتوقف استيراد السلع الاستهلاكية في فترة الحرب أثر يشبه الحماية الجمركية ، ولذلك فقد استطاعت بعض الصناعات الناشئة تحقيق أرباح طارئة أدت الى تحسين مراكزها المالية - ولا ريب أن وضع الحماية الاستثنائي الذي استفادت به الصناعة المحلية أثناء الحرب ، ونظرا لشدة الحاجة الى كثير من السلع التي كانت ترد من الخارج فقد قامت صناعات مختلفة لسد مطالب الشعب والجيش من الغذاء والكساء وحاجة الجيش من الذخيرة وصيانة الأسلحة ، فذب النشاط في أنوال النسيج المنتشرة في القرى والمدن ، ومعاصر الزيوت ، ومصانع الدباغة ، ومطاحن الغلال ، واتسع نطاق عملها وكذلك الحال بالنسبة لورش السبك والحدادة والتجارة والصناعات الدقيقة وغيرها .

وعلى هذا يمكن القول ان أثر التضخم الذي ساد القطاع الصناعي في ذلك الوقت ظهر في تحقيق بعض الأرباح بالنسبة للشركات القائمة من جهة ، وتوافر رؤوس الأموال المصرية اللازمة لانشاء صناعات جديدة من جهة أخرى . أما بالنسبة للإنتاج الصناعي ككل ، فقد حققت الصناعة زيادة ملحوظة في الإنتاج بهدف تطبيق الفكرة التي تولدت عن عدم ورود السلع الأجنبية ، إلا أن هذا التقدم لا يعد في الواقع دليلا قويا على احياء الصناعة المصرية ، بقدر ما يعد دليلا على امكان قيامها وتطورها ، مما نبه الأذهان الى أهمية وجود صناعات محلية تكون جزءا بارزا من الإنتاج والدخل القومي في مصر ، كما ازداد الايمان بانشاء هذه الصناعات فعلا ، كما ظهر بوضوح أهمية الرسوم الجمركية كسلاح هام لحماية الصناعات المحلية من منافسة مثيلاتها من الصناعات الأجنبية . ولهذا فقد أنشئت في ٨ مارس ١٩١٦ (لجنة التجارة والصناعة) بقرار من مجلس الوزراء ، بهدف الوقوف على مدى تأثير الحرب على صناعة البلاد وتجاريتها ، والنظر في

(١) ارتفع البنكنوت المصدر من ٢٤٠٠ مليون جنيه في ٢٠ يونيو ١٩١٤ الى ٤٦٠٠ مليون جنيه في ٢١ ديسمبر عام ١٩١٨ بزيادة قدرها ٤٣٦٠٠ مليون جنيه ، كما ارتفع النقد المتداول من ٢٠٩٦ مليون جنيه في يونيو ١٩١٤ الى ٤٤٩٦٠ مليون جنيه في نهاية عام ١٩١٨ .

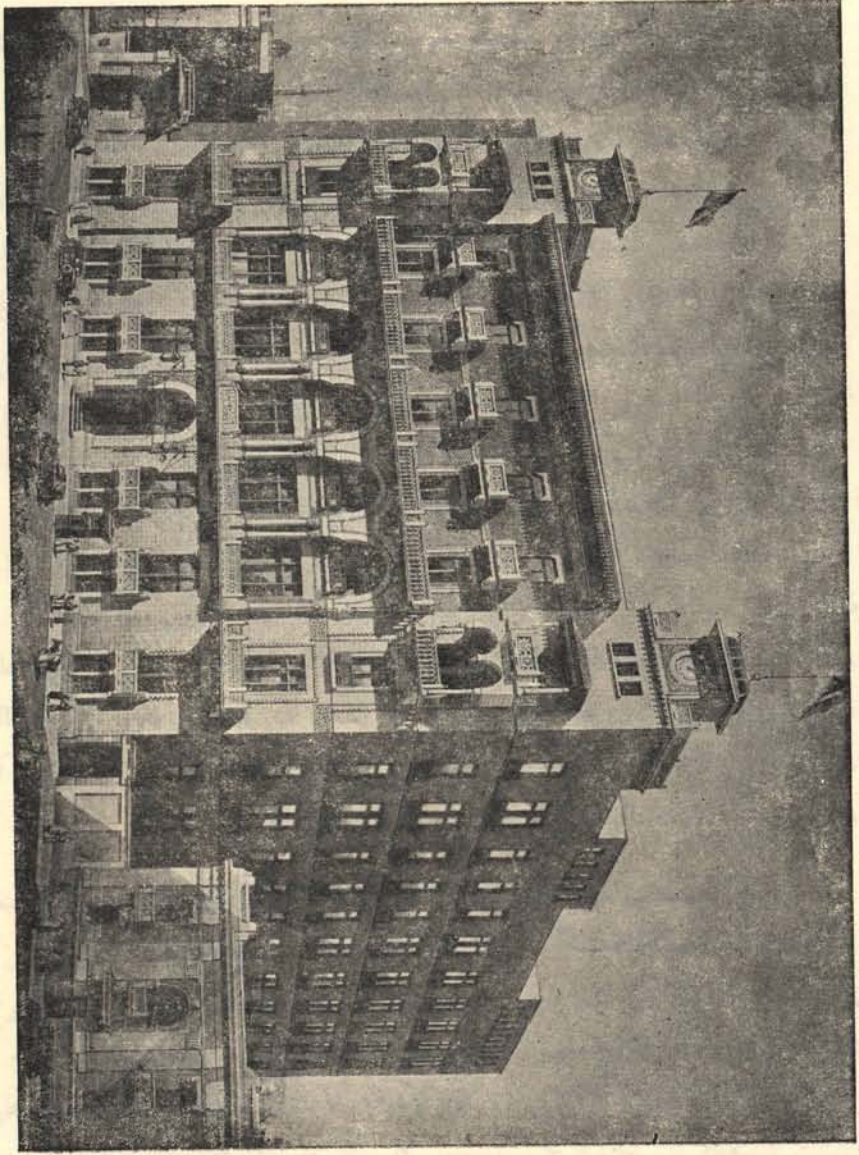
الاجراءات التى تؤدى الى ايجاد أسواق جديدة لتصرف الحاصلات المصرية ، واستبدال الأصناف التى انقطع ورودها بأصناف مصنوعة فى مصر أو تستورد من البلاد المسموح بالتعامل معها ، واطتت اللجنة من اعداد تقريرها فى نوفمبر ١٩١٧ ، وكان أهم ما تضمنه التقرير متصلا بالنهوض بالصناعة ، ووضع نظام للتسليف يساعدها على التوسع والنمو .

٤ - أظهرت الحرب العالمية الأولى ضعف الاقتصاد المصرى بصفة عامة ، وعلى مدى اعتماده على الخارج ، وأن هذا الضعف كان النتيجة الطبيعية للاعتماد على محصول واحد ، يواجه الدخل المتولد منه تحركات الأسعار التى تتحكم فيها قوى السوق الأجنبية ، ولذلك فإن القطن كان يتحكم فى مقدرات مصر الاقتصادية ، بينما كانت باقى القطاعات فى حالة من التخلف الكامل ومن الضعف بحيث لا يستطيع الدخل المتولد منها القيام بعملية التوازن فى تحقيق الدخل . ولهذا فقد وضع بجلاء الدور المتواضع الذى يقوم به القطاع الصناعى ، وظهرت أهمية انماؤه لتحقيق الموازنة والاستقرار فى الدخل القومى بالاضافة الى تحقيق مستوى لائق من العمالة والوعى الاجتماعى والفنى .

٥ - أثبتت ظروف الحرب أن الجهاز المصرفى أخذ يحتل مكانا بارزا وحساسا فى الاقتصاد المصرى ، وأخذ البنك الأهلى يلعب دورا لا يمكن تجاهله نحو توجيه الاقتصاد المصرى وفق مشيئة بريطانيا . وأظهرت هذه الحقائق ضرورة التفكير فى انشاء بنك وطنى يصلح ما أفسدته البنوك الأجنبية ، ويقف أمام تيار الاستغلال الأجنبى ، ويساعد المشروعات الوطنية فى توفير المال السائل لها ، كما كانت تفعل البنوك الأجنبية مع الأفراد والشركات المشتركة معها فى الجنسية .

٦ - ارتفاع أسعار المباني والأراضى ابان الحرب وما بعدها ارتفاعا كبيرا ، مما ترتب عليه وجود كمية طيبة من الأموال العاطلة التى كانت فى انتظار أن تسنح لها الفرصة للاستثمار فى مجالات أخرى أكثر مرونة ، ومن هنا حدث أول تحول فى نظرة المصريين نحو الاستثمار العقارى . ولهذا فقد استجابت هذه الأموال لأول بادرة من بوادى الاستثمار لرأس المال الوطنى فى تكوين شركات مساهمة مصرية ، مدفوعة تارة بالنزعة الوطنية ، وتارة أخرى أملا فى الحصول على عائد كبير ، ولا شك فى أن توافر رأس المال المصرى السائل يعتبر من العوامل الهامة التى ساعدت على قيام أول بنك وطنى ، ونجاح مشروعاته الأخرى بصورة لم تعهدها مصر فى تاريخها الحديث .

تأسيس بنك مصر



مبنى بنك مصر - المركز الرئيسى بالقاهرة

تأسيس بنك مصر

في سنة ١٩٠٧ وضع طلعت حرب كتابا عن انشائه البنك الوطنى بمال المصريين ، تعمل فيه أيد مصرية ، وتستخدم فيه اللغة العربية ، وقد نبه الأذهان الى الأموال المعطلة التى يستثمرها كثير من الأجانب فى غير صالح مصر والمصريين، وناداهم الى واجب وطنى مقدس هو استثمار مالههم والمدخرات الفائضة فى صالح الاقتصاد القومى ، وأبان لهم أثر المال فى حياة الأمم واستقلالها ، وطالبهم بأن يعتمدوا على أنفسهم فى جميع حاجياتهم . وما زال ينشر الدعوة فى كل مناسبة حتى اقتنع القليلون بما قال ، أما كثرة الناس فاعتبرت حديثه من قبيل الآمال الكبيرة التى لا سبيل الى تحقيقها ، اذ وقر فى النفوس أن هذا النوع من النشاط لا يحسنه الا الأجانب ، أما المصريون فبحسبهم أن يفلحوا الأرض ويلتصقوا بها . وعملت الدولة المحتلة - وهى حينذاك أقوى الامبراطوريات فى العالم - على تدعيم هذه الفكرة وتثبيتها فصارت تلقن الناس بكل الوسائل أن مصر أكثر بلاد الدنيا خسبا ، ولكنها أفقرها فى مقومات الصناعة فليس بها فحم ولا حديد فضلا عن أن جوها الحار الجاف المترب لا يلائم انشاء المصانع ، وأن على مصر أن تكون سعيدة بدورها الذى رسمه لها القدر من قديم . دور المزرعة التى تمد المصانع فى (لانكشير) بملايين القناطير من القطن المصرى الممتاز ، كما كانت فى الماضى تمد الدولة الرومانية بملايين الأطنان من القمح .

ولكن أصحاب الرسائل من الرجال لا تشيهم العقبات ، ولا تضعف من ايمانهم برسالاتهم التقديمية ، وهكذا كان محمد طلعت حرب فقد ثابر على الكتابة فى الصحف داعيا الى فكرته التى آمن بها ، حتى اذا كان عام ١٩١١ أخرج كتابا يشرحها بعنوان « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة » وقامت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ فأعلنت الحماية الانجليزية على مصر وعملت السلطة البريطانية على تسخير كل القوى والمرافق لمصلحتها ، حتى اذا أعلنت الهدنة وتبين الشعب سوء نوايا المستعمرين نحو مستقبله السياسى هب ثائرا وانطلقت طاقاته الكامنة ، فأحس طلعت حرب بدوره يناديه ، لقد كان يعلم أن للسياسة رجالها وأن للاقتصاد رجاله ، كما كان يعلم أن الثورة السياسية لا تنجح الا اذا اعتمدت على اقتصاد سليم ، وكما لى (سعد زغلول) داعى

الوطن فتصدى لقيادة الثورة السياسية ، قام طلعت حرب لينهض بعبء الثورة الاقتصادية ، فدعا الى تنفيذ فكرته التى لم تزده الأيام الا ايمانا بها ، واستجاب له الناس فاستطاع مع بعض رفاقه من الوطنيين المخلصين أن يعلن ميلاد « بنك مصر » فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ .

وقد وضع مؤسس بنك مصر مشروعه الخطير على أسس هامة هى :

١ - أن تكون أسهم بنك مصر اسمية لا يملكها الا مصريون .

٢ - أن يكون العمل فى بنك مصر كله باللغة العربية .

٣ - أن يقوم بالعمل فيه موظفون من المصريين .

ولقد كانت هذه الأسس نفسها مدعاة للسخرية حينذاك . فمن قائل كيف يساهم المصريون فى بنك وهم لا يدركون من أعمال البنوك شيئا ؟ ومن قائل كيف يعتمد على موظفين مصريين للقيام بالأعمال المصرفية وهى أعمال فنية متخصصة لا يتقنها الا القليلون ؟ ومن متسائل كيف تصلح اللغة العربية لهذا اللون من الأعمال المالية ؟ ومن متهم لمؤسسى البنك بالتعصب الأعمى ، ومن متنبئ للمشروع بالفشل السريع - وكان رأس المال الأول لا يتعدى ٨٠ ألف جنيه مصرى ، فأضاف ذلك مادة أخرى للسخرية وللتشكيك . بل قيل انه لا يكفى ادفع أجرة المحل ومرتبات بعض الموظفين ..

فماذا كان موقف مؤسسى بنك مصر من كل هذا ؟

لقد وقف طلعت حرب فى ايمان قوى وتفاؤل وثقة لا حد لهما يعلن برنامجا قوميا ضخما مبنيا كله على نجاح هذا البنك الذى يتنبأون له بالفشل ، وقف فى حفل الافتتاح يلقي خطابا طويلا جامعا يرد فيه على كل هذه الأوهام ، ثم يتحدث عن الدور الذى رسمه المؤسسون لبنك مصر فى حياة هذه الأمة ، فيقول عن برنامج البنك بعد الاشارة الى قيامه بالعمليات التى تقوم بها البنوك التجارية عادة :

« فى البلاد أموال كثيرة مخزونة ومعطلة .. وفى البلاد ودائع وأمانات كثيرة مستثمر معظمها فى غير البلاد ولو استثمرت هذه وتلك فى الشئون المصرية وسوعدت بهما التجارة والصناعة والزراعة المصرية لزادت الثروة المصرية أضعافا مضاعفة ، ولكان ذلك عاملا قويا على اصلاح حالتنا الاقتصادية وايجاد الكفاءة المالية التى هى الأساس المتين للرقى المطلوب . وهذا ما سيجعله بنك مصر

نصب عينيه ، فهو يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة .. ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية وشركات النقل بالبر والبحر وشركات التأمين بأنواعها ويتعهد لها حتى تنمو وتقوى ويشدد ساعدها . بالجملة يعمل على أن يكون لمصر صوت في شئونها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها ..

وسيعمل البنك بالاتحاد مع حضرات التجار على تنظيم الحالة التجارية وإنشاء الغرف التجارية والنقابات والشركات التعاونية وغيرها .. كما يعمل بالاتحاد مع أصحاب المزارع والمصانع على تأسيس النقابات وشركات التعاون اللازمة لهم . وسيعمل على بث روح العمل والتضامن والتعاون والنظام في الشبيبة وإنماء ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم والحث على وضع أساس التربية الاقتصادية العلمية في البلاد وجعل تعليم الحساب والنظام الحسابي أساسا في مناهج التعليم فيها ..

وبنك مصر مع ذلك سيشدد في التدقيق قبل توظيف أى مبلغ .. نعم سيدقق بنك مصر أكثر من غيره لأن مركزه استثنائي والعيون شاخصة اليه .. ولن يشتغل على الإطلاق في المضاربة لنفسه ولن يساعد الغير عليها .

برنامج لا يلمس المرء فيه رائحة للتردد ولا أثرا للشك ، وإنما إيمان كامل مطلق ، وهمة قادرة على النهوض بجلائل الأعمال ، رجال يقال لهم : من أين للمصريين الخبرة الفنية حتى ينشئوا بنكاً ؟ فيحدثونهم عن اعتزامهم إنشاء شركات أخرى مالية وتجارية وصناعية وزراعية وشركات للنقل بالبر والبحر وللتأمين وغير ذلك ، كما يتحدثون عن غرف تجارية وجمعيات تعاونية بأنواعها وبرامج التعليم الفني .. رجال يستكثر الناس عليهم شيئا واحدا فيحدثونهم عن آمال عريضة تشمل « كل شيء » ..

لقد وقف طلعت حرب في مواجهة الاتهام بالتعصب يشرح وجهة نظر المؤسسين في قصر ملكية الأسهم على المصريين ويضرب الأمثال بما تفعله الدول الأخرى . ويخرج من شرحه وتدليله الى أمل أكثر اتساعا فيدعو الى عدم الاكتفاء بهذه الخطوة ، وإنما يجب أن يتبعها العمل على شراء أسهم البنك الأهلى المصرى ، لحصر أسهمه أو معظمها فى أيدي المصريين ، وبذلك يصبح البنك الأهلى أهليا بالفعل وذلك لأنه يمارس سلطات البنك المركزى وأهمها إصدار البنكنوت ولأن هذا المركز الممتاز يمكنه من التأثير القوى المباشر فى اقتصاديات البلاد ولا يجوز أن تكون ملكيته أو إدارته غير مصرية .

وفي الرد على القائلين بعدم صلاحية المصريين للقيام بأعمال البنوك قال طلعت حرب ، « لا ننكر أن الأمة طفلة في المشروعات الاقتصادية ، ولكن أين هي الأمة التي ولدت عالمة مستعدة بفطرتها لمثل هذه الأعمال ؟ » .

أما الذين تندروا على ضآلة رأس المال وزعموا أن المصريين لم يقبلوا على الاكتتاب في البنك لأنه ليس بين المساهمين من أكتب بمبالغ كبيرة .. فقد كان رده عليهم بليغا حيث قال . « لم نسمع قبل الآن بأن البنك يجب أن يكون ملكا لبضعة أشخاص .. نعم أن الأمة المصرية كغيرها من الأمم التي ألفت نوعا من طرق استثمار المال يصعب تحويلها عنه الى ما لم تألف الا بمرور الزمن والصبر والجلد والمثل الحسن .. وأملنا أن يكون بنك مصر هو ذلك المثل الحي الذي تقدمه للبلاد » .

وهكذا واجه طلعت حرب موقفه كله بفهم عميق وذهن صاف مرتب وارادة قوية مصممة على النجاح . وتحدى حجج خصومه بمنطق المؤمن برسائته ، المحب لوطنه ، العامل لخير أمته . لقد كان عليه أن يقوم بعمل ناجح يحيي به الثقة في نفوس الشعب ويتخذ منه أساسا فنيا سليما لبناء اقتصاد قومي ناجح نام ، فاختار بنك مصر ليكون هذا المثل الصالح ، واستمد من الثورة الشعبية طاقة ومن التصميم المخلص ضوءا ونورا .

ونما بنك مصر وازدهر ، وتهافتت المدن المصرية على طلب انشاء فروع للبنك فيها ، وأصبح البنك يعتذر الى المدن التي يضطر الى تأخير دورها عن غيرها ، وأخذ رأسمال البنك يتزايد بسرعة والزيادات تغطي في الساعات الأولى من فتح الاكتتاب ، كما أخذت الأرباح تتزايد بمعدلات قياسية ، وتوالت الشركات التي يقوم بنك مصر بانشاءها ، وصارت تحتل أماكنها القوية في الاقتصاد المصري .

وأخذ طلعت حرب يخطب في كل المناسبات شارحا للأمة سياسة بنك مصر باعتبارها مالكة المشروع وصاحبة المصلحة الأولى في نجاحه ، ومن أهم الأسس التي كان يبرزها ويؤكد على الدوام :

= أن الشركات التي ينشئها بنك مصر يجب أن تكون مصرية في رأسمالها وإدارتها وموظفيها وعمالها على غرار بنك مصر نفسه ، ولا مانع من الاستفادة بالخبرة الأجنبية على ألا تكون لها فرصة التحكم في السياسة أو التأثير في الأهداف .

= أن تقوم الشركات التي ينشئها البنك على أساس استغلال خامات محلية .

= أن تقتطع الأموال التي تخصص لإنشاء هذه الشركات من فائض أرباح بنك مصر بعد توزيع نصيب مجز على المساهمين وبعد تكوين الاحتياطيات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك .

.. أن يصبح « بنك مصر » اسما قائما بذاته غير مرتبط باسم فرد أو مجموعة من الأفراد .

وتجاوبت الأمة المصرية مع بنك مصر تجاوبا رائعا وأصبح اسمه مصدرا للثقة بالنفس وعنوانا للعزة الوطنية ودليلا على الحيوية الكامنة في الشعب والطاقت البناءة الممكنة اطلاقها والانتفاع بها ، كما أصبح هذا الصرح تكذيبا مجسما لكل الدعايات الخبيثة التي كانت تلقن للشعب لتشيط همته وقتل نوازع الطموح فيه .

وهكذا استطاع طاعت حرب أن يقف يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٥ والأمة كلها تحتفل بمرور خمسة عشر عاما على تأسيس بنك مصر ليقول : « ان مرور هذا الزمن على عمل ما دليل حى على قوة هذا العمل ومئاته وبرهان ساطع على ثباته وحيويته بل ضرورته .. » . ثم يستعرض برنامج البنك الذى أعلن فى عام ١٩٢٠ ليشهد الناس على أن بنك مصر قد أبلغ الرسالة وقام بواجبه خير قيام بالرغم من كل الظروف التى أحاطت به ومن عوامل التشييد والتعجيز التى اعترضت سبيله ..

= لقد أصبح بنك مصر يحتل المكان الأول بين البنوك التى يرد باسمها الأقطان فى الاسكندرية ، كما أصبح الأول - بعد البنك الأهلى المصرى - بالنسبة لمقدار الودائع والأمانات .

= لقد بلغ رأس المال مليون جنيه منذ ديسمبر سنة ١٩٢٧ .

= بلغت الأرباح التى وزعت على السهم الواحد فى ١٥ سنة مبلغ ٤٣٠ر٤ جنيه بنسبة ١١٠٪ من قيمة السهم .

= زاد عدد فروع البنك ومكاتبه على العشرين فى داخل البلاد . كما اشترك فى تأسيس (بنك مصر - فرنسا) فى باريس و (بنك مصر - سوريا لبنان) فى بيروت ودمشق وحمص وطرابلس .

= ضاق المكان المستأجر بنشاط البنك فاشترى ما يقرب من فدان من الأرض فى وسط المدينة وبنى على بعض المساحة دارا من ستة طوابق على الطراز العربى الجميل .

= بلغت الاحتياطيات والأرباح المرحلة والأموال المخصصة لتأسيس الشركات حوالى المليون جنيه .

= زاد عدد موظفى البنك من ٢٠ الى ٦١٦ ، وبلغ عدد المديرين والمهندسين والفنيين والموظفين ورؤساء العمل والعمال فى البنك وشركاته أكثر من ٢٠ ألف شخص

= بلغ عدد الشركات التى أنشأها البنك حتى ذلك التاريخ ١٤ شركة متنوعة النشاط وجميعها ناجحة تحمل اسم (مصر) وتباشر أعمالها باللغة العربية ويملكها ويديرها المصريون .

= تقدم البنك الى الحكومة بتقرير واف ضمنه عصارة الأفكار ونتيجة الدراسات الطويلة وعدد فيه أوجه النشاط المتاحة فى بلادنا البكر ، ودعا أصحاب الهمم والأموال لاختيار ما يحلو لهم من هذه المشروعات للعمل على تنفيذه .

= أصبح البنك وشركاته معاهد لتدريب وتخريج أعداد متزايدة من الشباب المصرى الصالح الذى يعتبر ذخيرة للوطن . وتغيرت نظرة الناس الى العمل والى شرف العامل .

= أصبح بعض الناس يحتفى فى المصرية لترويج السلع الأجنبية بسبب ما أحرزته الصناعات المصرية من سمعة طيبة وما عرفت به من جودة ومتانة .

= انمحت من أذهان الناس فكرة ارتباط مصر بالتخصص فى الزراعة دون الصناعة » (١) .

والواقع أن بنك مصر أدخل روحا جديدة فى الاقتصاد المصرى ، فلم يكن مجرد عمل مالى ناجح فقط ، بل كان مؤثرا على الاقتصاد القومى ، إذ أخذ على عاتقه مسئولية قومية كبيرة بإيجاد اقتصاد متوازن نام متشعب الجوانب . وقد ولد بنك مصر عملاقا قويا ليوظف موارد الأمة الاقتصادية يحدوه الايمان بأن الاستقلال الاقتصادى الوسيلة العملية لبلوغ الاستقلال السياسى الذى ظلت تنادى به الأمة ردحا من الزمن ، متحديا ما وضع أمامه من عراقيل ، مستخدما فى ذلك منهجا علميا خالصا .

وترجع الأهمية الكبرى لبنك مصر الى ارتباط معظم الأحداث الاقتصادية الهامة ، منذ انشائه والى حد كبير ، بنشاط البنك ومجهوداته . إذ كان أول ما وجه اليه عنايته هو القطن ، باعتباره المحصول الرئيسى للبلاد ، حتى أصبح بنك مصر بعد فترة قصيرة من انشائه الممول الأول لعملياته ، سواء كانت

(١) محمد عبد الوهاب أنور « دليل العاملين - لموظفى بنك مصر » الطبعة الثانية ١٩٧٠ .

اقتصادية أو تسويقية أو تصنيعية ، وسار البنك في هذا السبيل على سياسة مخططة ، فبدأ بتمويل مستلزمات الانتاج الزراعى ، ثم بتوفير السيولة المناسبة لتجار الريف فى الداخل ، وبالمستوى الذى يضمن انسياب القطن من الداخل الى الخارج ، ثم عمد الى خلق التكامل فى العمليات القطنية ، فأنشأ الشركات المصرية لحلجه ونقله وغزله ونسجه ثم تصديره خاما أو مصنوعا ، والتأمين عليه فى كافة المراحل . وفى ذلك يوضح مجلس ادارة البنك فى تقريره عن عام ١٩٢٩ بالآتى :

« فالحلقة الأولى من القطن وهى زراعته ، يقوم بها المصريون خير قيام ، والحلقة الثانية وهى حلجه ، تقوم بها شركة مصر لتجارة وحلج الأقطان .. والحلقة الثالثة وهى نقله من الداخل الى الاسكندرية ، تقوم به شركة مصر للنقل والملاحة عن طريق النيل ، والحلقة الرابعة وهى تخزين القطن فى الاسكندرية وبيعه لحساب العملاء فى سوق ميناء البصل يقوم به بنك مصر بدرجة ممتازة جعلته فى مقدمة البنوك ، والحلقة الخامسة وهى تصدير الأقطان ، تقوم به شركة مصر لتصدير الأقطان .. وبجوار هذه الحلقات توجد حلقة أخرى خاصة بالقطن ، وهى تقضى باستهلاكه داخل البلاد المصرية ، ومن أجل تحقيق هذه الغاية تأسست شركة مصر لغزل ونسج القطن وأنشئ لها مصنع فى المحلة الكبرى .. والحق به مصنع القطن الطبى » .

ويعتبر بنك مصر - بحق - الرائد الأول فى انشاء الصناعات الوطنية فى مصر على أسس حديثة ، ويمكن القول أن ما أتمه البنك خلال العشرين سنة الأولى من حياته يعتبر من المعجزات الاقتصادية فى ضوء حالة الوعي القومى الوطنى ومشاكل التخلف التى كانت مصر تعانيها ، بجانب ارتفاع معدلات الزيادة فى السكان (١) ، واستنزاف الاستعمار موارد مصر وقدراتها . وبذلك شارك البنك مشاركة حقيقية فى اصلاح الخلل الذى كان موجودا فى الهيكل الاقتصادى لمصر . كما أثبت عدم صحة زعم المستعمرين من أن مصر بلد زراعى لا يصلح للصناعة بأى حال من الأحوال ، وبأن الاقتصاد يجب أن يعتمد على الزراعة وحدها ، اذ برهن بجلاء أنه بالرغم من أن الزراعة عماد هام من عمد اقتصاديات مصر ، فان الصناعة كذلك يمكن أن تكون عمادا آخر لهذا الاقتصاد .

(١) ارتفع عدد السكان من ٩٧١٥ مليون نسمة عام ١٨٩٧ الى ١٢٩٠٧ مليون نسمة عام ١٩١٧ ، وبلغ عدد السكان الذين يعرفون القراءة والكتابة حوالى ٧٤٩ الف نسمة .

أما من حيث تكوين رأس المال القومى ، فقد أسهم البنك فى تجميع الأموال التى تخلفت من الحرب العالمية الأولى ، والتى كانت ستتجه اما للاكتناز واما للاستهلاك ، نظرا لضيق مجال الاستثمار حينذاك ، والمهم أن الأمر لم يتوقف عند حد التجميع بل تخطاه الى تنمية هذه الأموال عن طريق توظيفها فى الأعمال المصرفية العادية للبنك ، أو فى إقامة الشركات التى أسهم فى انشائها ، والتى كانت القاعدة الأولى للتنمية الاقتصادية والتوسع الصناعى بعد ذلك .

وفى مجال التجارة الخارجية استطاع البنك أن يحرم الاستعمار من الأرباح الرأسمالية الطائلة التى كانت تعود عليه من جراء استيراد المادة الخام بأسعار رخيصة واعادتها مصنعة بأسعار مبالغ فيها مما يستنزف قدرات البلاد المالية . ويمكن القول أن سياسة بنك مصر فى هذا الشأن كانت من أولى الخطوات التى تمت لتوفير النقد الأجنبى عندما انقلب الميزان التجارى فى غير صالح مصر ، كما ساعدت على توفير احتياجات مصر فى كثير من الأوقات التى كانت تنقطع فيها الواردات الأجنبية كفترة الحرب العالمية الثانية . ولاتساع نطاق معاملات بنك مصر مع مراسليه فى الخارج ، أمكن توفير التسهيلات الائتمانية من العملات الأجنبية ، مما ساعد فى كثير من الأحيان على مواجهة فروق التوقيت بين احتياجات الاستيراد ، وتوافر العائدات من العملات الأجنبية والتى ترتبط معظمها بتصرف المحصول فى فترة معينة ، كما أتاحت هذه التسهيلات تخفيف أضرار التبعية للجنيه الاسترلى التى استمرت منذ عام ١٩١٦ حتى قرب أواخر أربعينيات القرن الحالى .

مبادئ وأهداف بنك مصر

والسياسات التي إتبعها في سبيل تحقيقها

١ - خلق بنك وطنى صميم :

كان من أهم الأهداف لاقامة بنك مصر القضاء على السمات التي كان الجهاز المصرفى فى مصر يتميز بها - والتي سبق ذكرها - فاقترنت ملكية أسهمه على المصريين فقط دون غيرهم . وكان المقصود من ذلك منع أى محاولة من جانب الأجانب لامتلاك رأس المال وبالتالي توجيه سياسة البنك وفق مصالحهم أو ضد المصالح القومية . ويعتبر هذا الاتجاه أى بقاء الأسهم اسمية ومملوكة للمصريين بالكامل - أول محاولة نحو تمصير الأعمال المصرفية فى مصر . وتوجيه سياستها فى ضوء المصالح القومية الوطنية ، وكان من النتائج المباشرة لهذا التمسير أن تمكن البنك فعلا من سد جانب هام من الثغرة التمويلية المترتبة على قصر البنوك الأجنبية تمويلها على المشروعات المشتركة معها فى الجنسية أو المصلحة ، والعزوف عن تمويل المشروعات الوطنية على قلتها فى ذلك الوقت ، كما تمكن البنك من أن يكون فى خدمة المصالح الاقتصادية القومية دون أن يرتبط بمصالح أجنبية تفرض عليه نتيجة امتلاك رأس المال ، أو عن طريق ادارة أجنبية تنعكس على كل قراراتها المصالح الذاتية لعدد من الجاليات أو الجنسيات الأجنبية .

وكان انشاء بنك مصر هو التجربة الأولى لخلق جهاز مصرفى يعتمد فى وجوده على رأس المال القومى أساسا ، فعمل على تجميع المدخرات المصرية ، لمعاودة توظيفها فى كل مجالات الاقتصاد المصرى ، كما كان البنك هو الوسيلة التى عن طريقها استطاع المصريون ولوج مجالات كانت موصدة تماما فى وجوههم كبورصة الأوراق المالية ، وتكوين ادارة الشركات الصناعية والتجارية، وعمليات التصدير والاستيراد ، حتى يعد البنك بحق أكبر وأول أمين للاستثمار فى مصر ساعد على توظيف أموال المصريين فى مجالات مأمونة ومجزية الربح ، وفى نفس الوقت فعالة وهامة بالنسبة للتقدم والاستقلال الاقتصادى .

وكما كان لاستعمال بنك مصر اللغة العربية في معاملاته وسجلاته أثر هام غير مباشر في نشر الوعي المصرفي بين المصريين ، عن طريق مخاطبتهم والتعامل معهم بلسانهم ، وذلك بعد أن كانت اللغات الأجنبية تعتبر من الحواجز التي حالت بين أبناء البلاد وبين تعاملهم مع البنوك الأجنبية ، كما أحدث بنك مصر تحولا اجتماعيا كبيرا بالاعتماد الكلى في القوى العاملة على المصريين ، ففتح بذلك مجالا واسعا وجديدا أمامهم من حيث نوع العمل والخبرة الفنية ، سواء من الناحية المصرفية والمالية ، أو في كل المجالات الاقتصادية الأخرى بعد ذلك ، مما يترتب عليه تشغيل الآلاف من الأيدي العاملة وحدوث تغيير جذري في طريقة تكوين الدخل الفردي .

وعلى ذلك يمكن أن نقرر ، أن مجرد انشاء بنك مصر في حد ذاته بعد الحرب العالمية الأولى ، كان نذيرا بانتهاء الاحتكار الأجنبي للأعمال المصرفية ، اذ يكفي أن نشير الى التفاف الشعب المصرى حول البنك عند نشأته وعندما بدأ البنك في مشروعاته الاقتصادية ، وتعضيد الشعب له نفسيا وماديا الى حد الدعوة المفتوحة الى سحب الودائع من البنوك الأجنبية وايداعها بنك مصر ، وحتى اضطرت الحكومة تحت ضغط الرأي العام الى تحويل بعض الحسابات الحكومية كالمحاكم والمجالس الحسبية والجامعة والبلديات الى بنك مصر .

ففى مجال تقييم الانجاز الاقتصادى القومى للقضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية ، يبرز أمامنا بنك مصر وشركاته رمزا للعمل المتكامل فى سبيل التحرر الاقتصادى ، ولا تتمثل أهمية هذا الصرح الاقتصادى فى الامكانيات المادية ، بقدر ما تتمثل فى المعنويات التى اكتسبتها الأمة المصرية فى لحظات انعدمت فيها الثقة تماما بامكانيات مصر الاقتصادية ، وبوجود المصريين الذين يستطيعون ادارة المشروعات فى كفاية ومقدرة . ومما يكسب محاولة البنك فى سبيل الاستقلال الاقتصادى مزيدا من الأهمية ، فانه كان الأثر المباشر بعد ذلك فى تخلص جميع القطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات من قبضة السيطرة الأجنبية ، مما حدا بالأفراد والحكومات الى بذل الجهود فى سبيل التحرر الاقتصادى .

وقد اتبع البنك فى سبيل القضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية سبيلين : أولهما - يتمثل فى العمل على تقوية مراكز الاقتصاد القومى وتدعيمها حتى يمكن مزاحمة الشركات الأجنبية ، والسلع الأجنبية المستوردة ، وقد قطع البنك فى هذا السبيل شوطا كبيرا . وفى الوقت الذى كان يعترض فيه المناهضة

الاستعمار والعناصر الرجعية معا ، ومما لا شك فيه أنه لولا الاستعمار والقوى الأجنبية ، ومراكز الرجعية التي تصدت لمحاربة البنك في الفترات الأولى من حياته ، والتي وصلت قمته في السنة العشرين ، لحقق البنك أضعاف ما استطاع تحقيقه لولا وجودها .

أما السبيل الآخر الذي اتبعه البنك فقد تركز في النداءات الصريحة المباشرة التي وجهها للمصريين للزحف على الشركات الأجنبية المسيطرة على اقتصاديات البلاد ، بشراء أسهم هذه الشركات والتحكم فيها عن طريق الجمعيات العمومية لها . وقد بدأ البنك دعوته منذ اليوم الأول من انشائه ، ويوضح ذلك تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في نهاية عام ١٩٢٠ ، اذ ينص جزء منه على الآتي : « وأملنا في مواطنينا أن ينظموا صفوفهم ، ويلجوا باب الاستقلال الاقتصادي ، ويدخلوا ميدان العمل الصحيح ، ويستثمروا أموالهم في مرافق بلادهم الحيوية على مختلف أنواعها ، ويتكاتفوا فيما بينهم لترقية شؤونهم الاقتصادية ، فيؤلفوا النقابات والشركات ، والغرف التجارية والصناعية ، ويكونوا يدا واحدة شعارهم الاتحاد والاخلاص ، وتبادل الثقة وحسن المعاملة ، ويشتروا الشركات الأجنبية التي يشكون في تصرفاتها بشراء أسهمها حتى يكون لهم الكلمة العليا في جمعياتها العمومية » .

الا أن مقاومة الاحتلال الاقتصادي الأجنبي لم تكن من السهولة بمكان ، اذ كانت السيطرة الأجنبية لديها من الوسائل المادية والفنية ما يحمي بقائها لمدة أطول ، لهذا فقد ظل رأس المال الأجنبي مسيطرا حتى حوالى عام ١٩٣٤ ، كما تبين الأرقام الآتية :

تطور تكوين الشركات من سنة ١٩١٤ الى ١٩٣٤ (الف جنيه)

أنواع الشركات	شركات تكوين برأس مال أجنبي		شركات تكوين برأس مال محلي		إجمالي	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
الرهن العقاري	٢	٢٥٣	١	١,٠٠٠	٣	١,٢٥٣
البنوك والبيوت المالية	٤	١,٦٣٤	١	١,٠٠٠	٥	٢,٦٣٤
الأراضي الزراعية والبناء	٧	٤٢٠	١٠	١,٦٠٨	١٧	٢,٠٢٨
النقل	٢	٢٨٢	١٢	٣٤٦	١٤	٧٢٨
التجارية والصناعية والتعدينية	٣٦	١٠,٣٩٢	٧٨	٤,٤٣٠	١١٤	١٤,٨٢٢
إجمالي	٥١	١٢,٩٨١	١٠٢	٨,٣٨٤	١٥٣	٢١,٤٦٥

ويلاحظ من الأرقام السابقة أن ١٥٣ شركة تكونت خلال هذه الفترة ، منها ٥١ شركة أى حوالى ٣٣٪ رأسمالها من الخارج ، ١٠٢ شركة أى بنسبة ٦٧٪ تكونت برأس مال محلى ، وبالرغم من ذلك فقد كان نصيب رؤوس أموال الشركات الأجنبية من اجمالى رؤوس الأموال تمثل ٦٠٫١٪ ، بينما كان نصيب رؤوس الأموال المحلية لا يتجاوز ٣٩٫٩٪ ، هذا ومن الجدير بالذكر أن الشركات التى قام بنك مصر بتأسيسها فى الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٤ كانت ١٢ شركة أى بنسبة تزيد عن ١١٪ من عدد الشركات المحلية ، وقد بلغ رأس مالها ١٧٨٠ ألف جنيه أو ما يزيد عن ٢١٪ من رأس المال المحلى .

وبالرغم من هذا فقد بدأ الوضع السابق يتغير ، اذ كانت رؤوس الأموال التى استخدمت لتكوين شركات جديدة بين سنتى ١٩٣٤ - ١٩٤٨ تبلغ حوالى ٢٦٧ مليون جنيه مصرى ، كانت الأموال المصرية منها تناهز ٢١١ مليون جنيه ، والأموال الأجنبية ٥٦ مليون جنيه ، وأصبح بذلك نصيب الأموال المصرية فى هذه الفترة يمثل ٧٨٫٧٪ من الاجمالى ، ونسبة الأموال الأجنبية ٢١٫٣٪ . وكان من نتيجة هذه التطورات أن ارتفع نصيب الأموال المصرية المستثمرة فى تكوين الشركات من ٩٪ عام ١٩١٤ الى ٤٠٪ عام ١٩٥٠ ، ولهذا فقد انخفضت نسبة الأموال الأجنبية من ٩١٪ الى ٦٠٪ .

ويوضح هذا مدى النجاح الذى صاحب الاصرار على مقاومة الاحتلال الاقتصادى ، والذى تكاثفت كثير من العوامل والجهود على انجازه ، والتى يأتى على قمتها وجود بنك مصر (بلغت رؤوس الأموال التى تأسست بها شركات بنك مصر عام ١٩٥٨ مبلغ ١٩٦٤٠ مليون جنيه) . ولقد مهدت هذه المقاومة المستميتة للاحتلال الاقتصادى ، الى نجاح تمصير المنشآت الاقتصادية فى مصر عام ١٩٥٧ ، ثم انتقال كل وسائل الانتاج للملكية الشعب منذ عام ١٩٦١ .

ومع هذا - يجب ألا يفهم من العرض السابق ، أن بنك مصر كان يعادى كل ما هو أجنبى ، اذ لم تتعارض وطنية البنك مع الاستعانة بالخبرة الأجنبية حينما يرى ضرورة لذلك ، مع احتفاظه بمبدئه فى أن تكون ادارة البنك وموظفيه وسياسته مصرية صميمة ، وفى ذلك يقول التقرير الأول لمجلس الادارة عن عام ١٩٢٠ :

« ولما كنا على أبواب حياة جديدة ، رأى مجلس ادارتكم الاستعانة بمعلومات وخبرة رجل مارس الشؤون المالية ، فاستقدم فى أكتوبر الماضى جناب « المسيو ريتشارد أدلر » - كمستشار للبنك .. وقد كان خير معاون لنا فى وضع أنظمة البنك الحسائية والادارية ، وترتيب الأقسام والمراجعة .. ولا لزوم

لأن نطمئن حضراتكم بأن مجلس ادارتكم سار على مبدأ الاحتفاظ بشعاره ، وهو اليد العليا لادارة البنك وسياسته بقيت وستبقى مصرية .

وكذلك لم يتوان البنك في المشاركة المباشرة مع الخبرات والشركات الأجنبية متى رأى ضرورة لذلك ، استغلالا لخبرة ، أو درءا لأخطار اقتصادية ، ولا شك في أن بنك مصر قد استفاد كثيرا بهذه الخبرات المتنوعة التي استخدمها في بعض الأحيان أو اشترك معها في بعض الأعمال ، مما عاد على البنك بالنفع ، وأفاد موظفي البنك وشركاته بخبرات وتجارب جديدة .

٢ - تجميع المدخرات الوطنية :

كان تجميع رأس مال بنك مصر من أولى المحاولات المصرية في جذب المدخرات الوطنية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية المصرية الصميمة . ولم يكن الحصول على رأس مال البنك برغم صغره في أول الأمر من السهولة بمكان . فقد انكمش النشاط الاقتصادي في معظم الدول عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى ، وانتقل هذا الكساد الى مصر عام ١٩٢٠ ، وأثر على أسعار محصول القطن التي هبطت أسعاره هبوطا كبيرا ، كما هبطت أسعار الأوراق المالية بشكل ملحوظ ، وانخفض مقدار النقد المتداول ^(١) ، وأصبح من العسير تجميع الأموال لقيام أى مشروعات جديدة ، هذا بالإضافة الى عادة الاكتناز التي كانت متأصلة في نفوس كثير من أفراد الشعب ، ورغبة ملاك الأراضي والتجار في الاحتفاظ بمدخراتهم سائلة ، وهى الطبقات التي كانت قادرة على تقديم المال حينئذ ، كما كان للحملة المسعورة التي قامت بها القوى الأجنبية للتشكيك في نجاح المشروع ، وامكان المصريين من دخول ميدان الأعمال المصرفية ، دخل كبير في عدم يسر المهمة .

وبالرغم من كل هذه العوامل والظروف ، استطاع الرائد الاقتصادي المصرى طلعت حرب جمع رأس مال أولى قدره ثمانون ألف جنيه ، أخذ ينمو يتزايد

(١) هبط متوسط سعر القطن الى ٣٤٥ ربيلا للقنطار الواحد في موسم ١٩٢٠/١٩٢١ بعد أن كان ٨٧٨١ ربيلا في موسم ١٩١٩/١٩٢٠ ، أى انخفض بنسبة ٦٠٪ ، وبلغت قيمة القطن المصدر ٢٦ مليونا من الجنيهات فقط ، أى أقل من ربع قيمة المصدر منه في الموسم السابق ، وانخفضت قيمة البنكنوت المتداول في آخر ديسمبر ١٩٢٠ الى حوالى ٢٧ مليون جنيه بعد أن كانت ٦٢ مليون جنيه في نهاية عام ١٩١٩ . وقد أثرت فترة الانكماش والكساد في سنة ١٩٢٠ في الأحوال الاجتماعية للبلاد ، إذ أثرى التجار وملوك الأراضي دون غيرهم خلال الرواج بينما ألحق ارتفاع مستوى المعيشة ضررا بالغا بدوى الدخل المحدودة .

مع كل اكتاب عام لأسهم البنك ، حتى بلغ رأس المال في ٢٦ ديسمبر عام ١٩٢٧ مليون جنيه مصرى ، كما يتضح من الجدول التالى :

(ألف - جنيه)

عام	رأس المال في أول العام		الإكتتاب أثناء العام		رأس المال في نهاية العام	
	عدد الأسهم	القيمة	عدد الأسهم	القيمة	عدد الأسهم	القيمة
١٩٢٠	٢٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٢٣,٧٧٧	٩٥,١٠٨	٤٣,٧٧٧	١٧٥,١٠٨
١٩٢١	٤٣,٧٧٧	١٧٥,١٠٨	٦,٣٥٥	٢٥,٤٢٠	٥٠,١٣٢	٢٠٠,٥٢٨
١٩٢٢	٥٠,١٣٢	٢٠٠,٥٢٨	١٧,١٦٤	٦٨,٦٥٦	٦٧,٢٩٦	٢٦٩,١٨٤
١٩٢٣	٦٧,٢٩٦	٢٦٩,١٨٤	١١,٠١١	٤٤,٠٤٤	٧٨,٣٠٧	٣١٢,٢٢٨
١٩٢٤	٧٨,٣٠٧	٣١٣,٢٢٨	٤٠,٤٢٤	١٦١,٦٩٦	١١٨,٧٣١	٤٧٤,٩٢٤
١٩٢٥	١١٨,٧٣١	٤٧٤,٩٢٤	٦١,٢٦٩	٢٤٥,٠٧٦	١٨٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
١٩٢٦	١٨٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	—	—	١٨٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠
١٩٢٧	١٨٠,٠٠٠	٧٢٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠

وهكذا تم تجميع أول رأس مال على المستوى الوطنى لانشاء بنك مصرى ، وذلك بالرغم من المشكلات والعقبات التى وضعت فى سبيل تنفيذ ذلك ، والظروف الاقتصادية الانكماشية التى استمرت حتى عام ١٩٢٣ ، والتى لم تساعد فى أول الأمر على تغطية الأسهم التى تطرح للاكتتاب بالكامل ^(١) ، ولهذا كانت الاكتتابات التى تتم خلال السنة وحتى نهاية ديسمبر من كل عام ، تحصى فى شهر يناير من السنة التالية لها لاعتماد المتوفر فيها شروط الاكتتاب ، وتطرح باقى الأسهم حتى يتم الاكتتاب فيها ، والأسهم المتوفر فيها شروط الاكتتاب يكون لها نصيب فى أرباح البنك من أول يناير من السنة التالية للاكتتاب . ويمنح - من يرغب - من المكتتبين فائدة ايداع ٣.٥٪ على قيمة اكتابهم من يوم الدفع حتى ٣١ ديسمبر من عام الاكتتاب .

والجدير بالذكر أن كثيرا من المصريين المكتتبين كانوا يرفضون الحصول على الفائدة السابق ذكرها ، كما تطوع عدد من المصريين لتنشيط حركة الاكتتاب خدمة منهم للبنك كعمل وطنى .

(١) بالرغم من سير عملية الاكتتاب فقد وافقت لجنة البورصة للأوراق المالية بالقاهرة فى عام ١٩٢٢ على قبول أسهم البنك فى البورصة ، وأصبحت تدرج فى جدولها منذ ذلك التاريخ .

هذا ولم يهتم بنك مصر بتجميع رأس المال فحسب ، بل شجع على امتلاك أسهمه أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب ، ولهذا عمد البنك الى تحديد قيمة السهم عند أقل حد ممكن في ذلك الوقت وهو أربعة جنيهات ، وحتى يتمكن أكبر عدد ممكن من صغار المستثمرين على الاشتراك ، كما أنه تسهلا لمن لا يستطيع الاكتتاب بالنقد ، قامت شركة التعاون المالى التجارية بقبول الاكتتاب بالتقسيط ، وقد بلغ مقدار الأسهم التى اكتب فيها بالتقسيط خلال عام ١٩٢٢ عدد ٢٥٠٠ سهما ، وخلال عام ١٩٢٣ عدد ٤٥٨ سهما .

ويتضح هذا الاتجاه بجلاء من متوسط عدد الأسهم التى يملكها كل مساهم — اذ كانت كالاتى في فترات مختلفة :

نهاية عام	عدد الأسهم	عدد حصة الأسهم	متوسط عدد الأسهم لكل مساهم
١٩٢٣	٧٨,٣٠٧	٧,٥٩٤	حوالى ١٠ سهم
١٩٢٤	١١٨,٧٣١	٧,٦٠٨	» ١٦ »
١٩٢٦	١٨٠,٠٠٠	٨,٢٦٠	» ٢١ »
١٩٣١	٢٥٠,٠٠٠	٩,٢٦٧	» ٢٦ »

ويعتبر هذا المتوسط مؤشرا لمدى انتشار ملكية أسهم بنك مصر على عدد كبير من المصريين . هذا بالإضافة الى أن الاقبال على ملكية أسهم بنك مصر كانت تنحصر في أغلب الأحيان اما لهدف ادخارى ، أو للشعور الوطنى ، أو بغرض الاستثمار المربح الذى كان يتأكد عاما بعد عام ، وقد ترتب على ذلك قلة عدد عمليات التنازل عن الأسهم بين الأفراد ، وحرصهم على الاحتفاظ بها حتى في أوقات الأزمات مما أدى الى تمتع أسهم بنك مصر بالاستقرار النسبى في سوق الأوراق المالية ، ويدل على هذا تقرير لمجلس ادارة البنك « ومما يسر ذكره أنه رغم الكارثة التى حلت بالأوراق المالية في السنة الماضية ١٩٢٩ فجعلتها تهبط في جميع أسواق العالم ، وفي أسواق مصر بالمثل ، فان أسهم بنك مصر بقيت حافظة قيمتها دون أن يعثرها هبوط يذكر . وقد قارنت اللجنة المالية في مذكرتها المرفوعة لمجلس الوزراء بمرافقة مشروع ميزانية ١٩٣٠/١٩٣١ ، بين أسعار طائفة من الأوراق المالية في آخر ديسمبر ١٩٢٨ ، وأسعار هذه الأوراق نفسها في آخر ديسمبر ١٩٢٩ ، فوجدت أن الهبوط قد شمل جميع هذه الأوراق بنسبة مختلفة تتراوح بين ٣ و ٤٤ في المائة من قيمتها ، واستثنت أسهم

بنك مصر اذ لم يزد الهبوط في أسعارها عن ٢٪ « (١) . وفي تقرير آخر ينص على أنه « جاء في مذكرة اللجنة المالية عن ميزانية ١٩٣٢/١٩٣٣ أن نسبة الهبوط في أسهم بنك مصر كانت بين سنة وأخرى ١٢٪ وفي أسهم البنك الأهلى ٢٢٪ ، وبنك الخصم والتوفير ١٦ر٥٪ « (٢) .

ونظرا لاتساع أعمال البنك على مدى السنين وازدياد ودائعه ، قررت الجمعية العمومية غير العادية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٥٥ ، اصدار ٢٥٠ر٠٠٠ سهم جديدة قيمتها الاسمية مليون جنيه ، تم الاكتتاب فيها جميعا ، وبذلك أصبح رأس مآك البنك منذ ذلك التاريخ مليونى جنيه ، وقد وزعت الأسهم الجديدة على المساهمين بقدر ما يمتلك كل منهم من أسهم قديمة وبقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم الواحد .

أما عن الاحتياطات ، فقد اتبع البنك سياسة الحرص فى تكوينها ، فمذ السنة الأولى من نشأته وهو يستقطع جزءا من الأرباح لتكوين احتياطات كافية لتدعيم مركزه المالى ، فى سوق تتنازعها المصالح الأجنبية ، وتمتاز بأحوال اقتصادية غير مستقرة ، بالإضافة الى عدم وجود بنك مركزى وطنى يوفر السيولة عند الضرورة ويتعاون مع البنوك القائمة . ولا شك فى أن السياسة التى اتبعها البنك فى الاحتياطات تعتبر من الوسائل الهامة فى تجميع المدخرات الوطنية ، وخصوصا بعد اتجاه البنك منذ عام ١٩٢٣ الى اقتطاع جزء آخر من الأرباح لتكوين مخصصا يستعمل فى انشاء وتنمية الشركات الصناعية والتجارية المصرية . ولا شك فى أن هذا الاتجاه الوطنى لا يمكن تصور حدوثه - فى ذلك الوقت - اللهم الا من مؤسسة هدفها الأول الاقتصاد القومى ، اذ يتعارض الاجراء مع قدرة البنك على توزيع الأرباح مما يؤثر على قيمة اسهمه فى السوق ، وهو أمر لم تكن تجربؤ مؤسسة أجنبية حتى على مجرد التفكير فيه .

الا أن هذا الاجراء اأخذ جزءا من الأرباح التى كانت لو وزعت على المساهمين لاستنفذت فى الغالب فى سلع استهلاكية أجنبية ، أو فى الاتفاق فى الخارج . . الخ الى آخر سبل التبذير المالى التى تفنن فيها الأجانب . وكان من نتيجة هذه السياسة أن ارتفعت احتياطات البنك وأرباحه المحتجزة من حوالى سبعة آلاف جنيه

(١) تقرير مجلس ادارة بنك مصر المقدم للجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية فى آخر عام ١٩٢٩ .

(٢) تقرير مجلس ادارة بنك مصر المقدم للجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية فى آخر عام ١٩٣١ .

عام ١٩٢١ الى ٥٧٨ ألف جنيه عام ١٩٣٠ ، الى ٨٩٩ ألف جنيه عام ١٩٣٧ ، وواصلت ارتفاعها حتى بلغت في عام ١٩٤٥ حوالى ١٠٩ مليون جنيه ، ٤٣٠ مليون عام ١٩٥٠ .

ولا يفهم من هذا أن البنك كان يتحكم في توزيع الأرباح بطريقة تمنع المساهم من الحصول على عائد مجز ، ويدل على ذلك استقرار أسهم بنك مصر في السوق — كما سبق أن أشرنا — بالإضافة الى أن البنك حافظ طوال الاعوام على توزيع نسبة مجزية من الأرباح ، كما تدل قيمة الكوبون الموزع سنويا على ذلك:

١٩٥٨	١٩٥١	١٩٥٦	١٩٤٦	١٩٤١	١٩٣٦	١٩٢٩	١٩٢٦	١٩٢١	قيمة الكوبون بالقرش النسبة من القيمة الاسمية
١١٥	٨٥	٨٥	٩١	٣٤	٣٢	٣٦	٣٤	٢٠	
%٢٨,٧	%٢١,٥	%٢١,٥	%٢٢,٥	%٨,٥	%٨	%٩	%٨,٥	%٥	

وكانت الخطوة التالية في تجميع المدخرات الوطنية تتمثل في اجتذاب الودائع ، وكان من أول الوسائل التى اتبعها البنك ازالة حواجز اللغة والجنسية — التى سبق أن أشرنا اليها — مما شجع عدد كبير من المصريين على ارتياد البنوك لأول مرة ، ثم عمد بعد ذلك الى نشر وحداته فى جميع أنحاء البلاد ، لهذا فقد تزايد عددها من سبعة وحدات عام ١٩٢٢ الى ٣٣ وحدة عام ١٩٤١ ، أى بعد عشرين سنة من انشاء البنك ، واستمر هذا الاتجاه حتى بلغ عدد الوحدات فى الوقت الحالى ١٤٦ وحدة ، فى داخل البلاد أو فى البلاد العربية . وبذلك أصبح البنك أكثر البنوك انتشارا سواء من حيث عدد الوحدات أو من حيث توزيعها على مختلف مناطق البلاد توزيعا يحقق التوازن التمويلي المطلوب ، وكان من نتائج هذا الانتشار امكان الاقتراب من العملاء ونشر الوعي المصرفي بينهم عن طريق حملات التوعية التى قام بها البنك طوال هذه الفترة .

وربما لا يوجد دليل على مدى نجاح هذه الوسائل أكثر من تطور أرقام الودائع لدى البنك والتى زادت من حوالى ٢٠١ ألف جنيه عام ١٩٢٠ الى ٧٠٥ مليون جنيه عام ١٩٣٠ الى ١٢٩ مليون جنيه عام ١٩٤٠ الى ٥٤٦ مليون جنيه عام ١٩٥٠ . ولا شك فى أن هذا التطور الكبير فى الودائع بالرغم من كثرة الأزمات التى ابتأت الاقتصاد القومى وخصوصا فى فترة ما بين الحربين ، تؤيد بصورة قاطعة مدى نجاح البنك فى اجتذاب المدخرات الوطنية .

ومن أهم حملات التوعية في هذا السبيل - دعوة البنك لتنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين ، وخصوصا صغار السن منهم ، الذين ينظر البنك لهم على أنهم رجال المستقبل والذين يجب أن يشبوا على عادات اقتصادية سليمة ، فعمد البنك في السنوات العشر الأولى من حياته الى ادخال نظام صندوق التوفير، ودعى أفراد الشعب الى الادخار فيه ، والاستفادة بمزاياه . وقد حظيت دعوة البنك بالنجاح ، ودل ذلك على أن الأهداف القومية للبنك كانت تجد لها صدى من القبول لدى أبناء البلاد . ففي السنة الأولى من بدء هذا النظام أودع لدى الصندوق ٢٠١٩٣٣ جنيه ، وبلغ عدد المودعين ٣٨٢٥ مودع ، أى كان متوسط ما يخص كل منهم حوالى ٣٦ جنيه ، واستمرت الدعوة للتوفير تحظى بالنجاح ، كما تبين الأرقام التالية :

(ألف جنيه)

١٩٢٩	١٩٣١	١٩٣٣	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٤٥	١٩٥٠
٢٢٧	٣١٧	٦٩٩	٩٦٨	١,٣٩٣	٣,٩٦٧	٣,٦٦٠

رصيد صندوق التوفير
(ألف جنيه)

ولا شك في أن أهم الوسائل التى اتبعها البنك في تجميع المدخرات الوطنية تمثلت في انشاء الشركات المساهمة المصرية ، التى يكتسب في رأس مالها جمهور المواطنين . وقد عمد بنك مصر الى الهبوط بقيمة السهم الى أقل حد ممكن كما سبق ذكره ، اذ بينما كان يبلغ متوسط قيمة السهم في الشركات الأجنبية حوالى عشرة جنيهات، كان متوسط قيمة السهم في الشركات التى أنشأها بنك مصر أربعة جنيهات فقط ، ولا شك أن صغر قيمة السهم بالاضافة الى الصبغة الوطنية للمشروعات ، والنجاح الكبير الذى حققته كانت من العوامل الأولى التى شجعت المواطنين المصريين على الاقبال على استثمار مدخراتهم في هذا المجال . وهذه الوسيلة فضلا عن أنها تشجع على تجميع الأموال الصغيرة وعلى الادخار ، فقد كانت الاداة المثلى للاحداث التكوين التراكمى لرأس المال ، مع المحافظة على السيولة المناسبة للمدخر المستثمر الذى يستطيع في أى وقت يشاء أن يتخلص من أسهمه ويحولها الى نقد سائل عن طريقة البورصة أو التنازل . وبذلك يكون بنك مصر قد حقق عن طريق هذه الوسيلة هدفين :

- (أ) احياء الصناعات الوطنية والارتفاع بالتكوينات الرأسمالية ، عما بعد آخر •
 (ب) التشجيع على تجميع المدخرات الوطنية وتعبئتها لزيادة النشاط الاقتصادى
 فى الدولة •

ومن الانصاف أن نذكر أن بنك مصر كان أول من قام بمحاولة ايجابية ناجحة
 فى تاريخ مصر الحديث لتجميع المدخرات الوطنية عن طريق انشاء الشركات
 المساهمة المصرية ، كما كان الرائد الأول الذى أظهر أهمية الأموال المحلية وضرورة
 الاعتماد عليها كبديل للاستثمارات الأجنبية ، والتي كانت قد تدفقت على البلاد
 بكثرة منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى • ولعل فى الأرقام التالية لدليل
 حيوى على مدى الانقلاب الذى حققته هذه الوسيلة ، فقد تطورت رؤوس
 الأموال التى تأسست بها شركات بنك مصر كالآتى : —

(جنيه مصرى)

١٩٥٨	١٩٣٣	١٩٢٨
١٩,٦٤٠,٠٠٠	١,٧٨٠,٠٠٠	٧٨٥,٠٠٠

٣ - تنمية وانشاء الصناعات لاصلاح الاختلال الاقتصادى :

وصلت الصناعة فى مصر فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفى مستهل
 القرن العشرين الى درجة كبيرة من التخلف • اذ بالاضافة الى قبض البنوك
 الأجنبية يدها عن تزويد الصناعة بالأموال السائلة ، فان باقى المقومات الأساسية
 لنمو الصناعة — وان توافرت — كان ينقصها التوجيه السليم والاستغلال الأمثل
 فى مصلحة البلاد ، فالمادة الخام كانت تصدر الى الخارج ، وحصيلة مصر من
 الصادرات كانت جميعها مستغلة اما فى استيراد السلع الترفيهية والاستهلاكية ،
 واما فى سداد أقساط الديون الخارجية وفوائدها • كما أنه لم يكن هناك حافز
 لدى حكام مصر يدفعهم الى تنشيط الصناعات أو اقامتها بعد الضربة التى وجهت
 الى الصناعات الحكومية بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وبعد الأزمة المالية
 سنة ١٨٨٠ • فضلا عن ذلك فقد تكاثفت دول أوروبا وعلى رأسها انجلترا لابقاء
 مصر سوقا مفتوحة للسلع الأجنبية ، ولهذا فقد ظل رأس المال الوطنى اما منطويا
 فى صورة اكتناز واما مستغرقا فى الثروة العقارية •

أما الحرف والصناعات فقد أضعفها نظام الاحتكار الذى قضى على معظمها ،

وذلك بجانب الانكماش الاقتصادي في النصف الثاني من القرن الماضي ، ولهذا فلم تستطع أن تسترد نشاطها الا في حدود نطاق بعض الحرف اليدوية الموروثة . كما أن ثروات مصر التي كانت مدفونة في باطن الأرض لم تجد من يبحث عنها ويستخرجها تمهيدا لاستخدامها في الصناعة ، واذا حدث واكتشف منجم فمآله الاستغلال الأجنبي والتصدير في صورة مادة خام تعود الى البلاد سلعا مصنوعة محققة للأجانب ربحان أولهما الحصول على المادة الخام بثمن بخس ، وثانيهما الانتفاع بالسوق المصرية في ترويج المنتجات الأجنبية .

على أن أسوأ ما في الأمر أن ينجح الاستعمار في نشر مبدأ « طبيعة مصر الزراعية » وضرورة التخصص في الزراعة لتحقيق أكبر دخل ممكن منها . فقد كان هذا المبدأ يعنى القضاء التام على النهوض بالصناعة ، ولو أنه انطوى على فائدة محدودة وهى الارتفاع بكفاية مصر الزراعية وبالأخص في القطن . ولا شك أن التقدم الزراعى في مصر أمر ضرورى ، ولكن بشرط ألا تستخدم محاصيل مصر لتغذية المصانع الأجنبية فقط ، وبألا يعتمد دخلها القومى على محصول واحد ، اذ كان في ذلك قمة الخطورة على الاقتصاد القومى . ان اليوم الذى دخل فيه القطن أرض مصر ، لم يكن يحمل في طياته التقدم الزراعى وحده ، وإنما حمل أيضا الأسلوب الخاطيء الذى سار عليه الاقتصاد المصرى فيما بعد ، والذى انطوى على اختلال التوازن الاتجائى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتطور الأمر بالدرجة التى أصبح معها الاقتصاد المصرى معادلة أحد طرفيها الدخل القومى مساويا في الطرف الآخر محصول القطن .

ومن الطبيعى وقيمة القطن تتحدد في ظروف بعيدة كل البعد عن ارادة المصريين ، حيث كانت تحددها الأسعار التى يعرضها المشتري ، ومن الطبيعى أن يتقرر مصير الدخل القومى في مصر سنويا بعيدا عن أراضيتها ، وبمعنى آخر فإن أوروبا وبالذات انجلترا كانت المسيطر على أسعار القطن وبالتالي المسيطر على حجم دخل مصر القومى ، فاذا ما أدخلنا في الاعتبار أن مصلحة الدول الأوربية وعلى رأسها انجلترا ، كانت تقتضى الحصول على القطن لتموين مصانعها بأقل الأثمان ، فانه يمكن تقدير أى نتائج يمكن أن تحدث من جراء اعتماد مصر على محصول أساسى واحد .

وقد استطاع القطن في الاقتصاد المصرى أن يطبعه بالطابع الموسمى ، فأصبحت عمليات النظام المصرفى تحكمها الموسمية ، وكمية النقد المتداول في الدولة تتحرك ارتفاعا وانخفاضا تبعا للموسمية ، كما تحكمت الموسمية أيضا في

دخول الأفراد والهيئات بل وإيرادات الدولة ، ولا يخفى ما لهذه الذبذبة من أثر بالغ الخطورة على تعامل الأفراد ، فضلا عن ظهور عمليات المضاربة بعد انشاء بورصة عقود القطن بالإسكندرية وما ترتب عليها من ظهور أو اختفاء مفاجيء لبعض الثروات .

وكان لسيطرة مبدأ أن مصر بلد زراعى ، وأن مستقبل الاستثمار فى مصر محصور فى الزراعة ، أن أقبل المصريون على استثمار أموالهم فى الزراعة وحدها . ولو كان الأمر كذلك حقا لأقبل الأجانب على هذا النوع من الاستثمار ، ولكنهم تعمّدوا أن يدخلوا فى روع الشعب هذا المبدأ ليخلوا لهم الميادين الأخرى للاستثمار ، وانحصرت علاقتهم بالثروة الزراعية فى اقراضهم ملاكها بضمان أراضيهم ثم الاستيلاء عليها اذا سمحت الظروف بذلك . وقد ترتب على هذا أن برزت مشكلة سوء توزيع الثروة العقارية وما صاحبها من عدم التوازن الاقتصادى فى دخول الأفراد ، وابتعاد المستويات الاجتماعية والثقافية ، وعلى هذا ارتبطت مشكلة توزيع الثروة بالدخل وبالقوة الشرائية وبمستوى المعيشة والقدرة على الانتاج ، وساعد على تفاقم المشكلة حقيقة أن المدخرات تميل الى العمل فى المجال الذى نشأت فيه ، ولهذا جذبت الثروة العقارية المدخرات المالية فحوها ، لأن كل فائض فى الانتاج الزراعى كان يتحول الى رأس مال يرغب صاحبه فى استثماره فينتجه به الى الناحية الزراعية ، سواء بشراء الأراضى أو بتأجير المزارع الكبيرة . وهكذا ابتعدت كثير من رؤوس الأموال المصرية عن الدخول فى دائرة النشاط الصناعى أو التجارى ، وتركزت الثروات العقارية فى صورة رأسمالية شبه اقطاعية ، وأصبحت فى يد عدد صغير يتحكمون فى اقتصاديات البلاد من جهة ، وفى توجيه العمل فى تلك الأراضى من جهة أخرى .

على أنه يجب ألا يفهم من العرض السابق ، أن المجال الاقتصادى قد خلا تماما من الصناعة المصرية أو المحلية ، فقد رأى بعض الأجانب أن يزدوا أرباحهم بنقل مراكز الانتاج الى مجال الاستغلال بدلا من تحميله أعباء نقل المواد الخام ذهابا ، وأعباء نقل السلع المصنوعة ايابا ، ومن هنا كان ورود بعض الأموال الأجنبية الى مصر بهدف الانتاج ، وبالتالي بدأت بعض المشروعات الصناعية فى الظهور (مثل شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية ، وشركة السكر ، وشركة الأسمنت ، وشركات الطوب والكحول والصابون) متسلحة بالاحتلال العسكرى والسياسى ، والامتيازات الأجنبية ، وانعدام الرقابة على دخول وخروج الأموال ، والدعم المستمر من الأجهزة المالية الأجنبية . وعموما يمكن القول أنه فى الفترة السابقة

على الحرب العالمية الأولى حدث تطوير فى صناعة الحليج والسكر وانشاء
الصناعات المولدة للقوى الكهربائية والكشف عن بعض مصادر الثروة المعدنية .
الا أن التطوير السابق كان من الضالة والسطحية بحيث لم يتمكن من احداث
أى تحول حقيقى فى البنيان الاقتصادى المصرى .

وفى ضوء الظروف السابقة ، كان من أهم الأهداف التى عمد البنك
لتحقيقها - اصلاح الاختلال الاقتصادى - عن طريق الاهتمام بالتصنيع ،
مستهدفا احداث التوازن الاقتصادى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق
استغلال ثروات مصر المادية والبشرية ، وتوفير حصيلة الصادرات لاستغلالها فى
شراء السلع الرأسمالية ، بدلا من تبديدها فى شراء السلع الكمالية ، وفضلا
عن ذلك المساعدة فى تكوين رأس المال المصرى عن طريق احتجاز أرباح التصنيع
داخل البلاد وفى أيدي المصريين بدلا من تسربها الى أيدي الأجانب أو خارج
البلاد . ومن هنا كانت دعوة بنك مصر الدائمة الى اقامة قطاع صناعى مستقر
لا يرتبط بالظروف أو بالضرورة الملحة كما حدث فى عهد محمد على ، أو خلال
الحرب العالمية الأولى ، ولا يرتبط بالأموال الأجنبية أو الاستغلال الخارجى .
ويعبر عن ذلك احدى تقارير مجلس الادارة حيث ينص « وانشاء هذه الشركات
الجديدة ، مع التى سبق تأسيسها تتم مجموعة من الصناعات الهامة ، تقتقر اليها
البلاد تمام الاقتتار ، ويترتب على وجودها تشغيل الآلاف من الأيدي العاملة
وزيادة أسباب الثروة والرخاء ، وتحقيق شئ من التوازن بين قوى الانتاج
الزراعى والانتاج الصناعى » (١) .

٤ - بنك مصر وانشاء الشركات المصرية :

سلك البنك لتحقيق هذه الغاية عدة سبل ، كان أهمها تأسيس الشركات
الصناعية المساهمة المصرية ، والتى لم يألف المصريين على تكوينها بأنفسهم من
قبل ، وقد بدأ البنك فى تنفيذ برنامجه بعد فترة قصيرة من قيامه وبالتحديد منذ
عام ١٩٢٢ . وقد اتبع البنك فى سبيل تحقيق هذا الهدف سياسة تخطيطية فريدة
تؤدى الى تجميع رؤوس الأموال اللازمة لاقامة هذه الشركات ، ولا تتعارض فى
نفس الوقت من كونه بنك تجارى يعتمد فى موارده أساسا على ودائع العملاء .
وتتلخص هذه السياسة فى الآتى : -

(١) تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية فى آخر
ديسمبر عام ١٩٢٧ ..

١ - تجنيب جزء من الأرباح القابلة للتوزيع ، بعد خصم الاحتياطي القانوني ، والاحتياطي الخاص والأرباح الموزعة على المساهمين ومجلس الإدارة ، وذلك كمخصص يستعمل لتأسيس أو تنمية الشركات الصناعية والتجارية المصرية ، وقد قرر مجلس إدارة البنك تجنيب هذا المخصص منذ عام ١٩٢٣ .
وتبين الأرقام التالية قيمة هذا المخصص المقتطع سنويا من الأرباح ، وقيمة حصة البنك في أسهم الشركات التي اشترك في تأسيسها .

(جنيه مصرى)

السنة	قيمة المخصص *	حصة البنك في أسهم الشركات	السنة	قيمة المخصص *	حصة البنك في أسهم الشركات
١٩٢٣	٢٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠	١٩٣١	٢٠٠,٠٠٠	٢٧٩,٧٦١
١٩٢٤	٥٠,٠٠٠	٣٧,٩٩٧	١٩٣٢	٢١٠,٠٠٠	١٩٧,١٠٥
١٩٢٥	٨٠,٠٠٠	٧٥,٨٤٣	١٩٣٣	٢١٥,٠٠٠	٢٢٣,٤١١
١٩٢٦	١٠٥,٠٠٠	٩٧,٩٧٩	١٩٣٤	٢٣٥,٠٠٠	٣١٥,٠٤٢
١٩٢٧	١٤٠,٠٠٠	٢٣١,٥١٠	١٩٣٥	٢٥٥,٠٠٠	٣١٥,٤٥٠
١٩٢٨	١٦٠,٠٠٠	١٩١,٥٢٠	١٩٣٦	٢٧٥,٠٠٠	٤٤٠,٩٢٢
١٩٢٩	١٨٠,٠٠٠	٢٣٧,٣٦٤	١٩٣٧	٢٧٥,٠٠٠	٥١٢,٩١٠
١٩٣٠	١٨٠,٠٠٠	٢٧٥,٥٧٨	١٩٣٨	١٧٧,٠٠٠	١٧٨,١٩٨

ويلاحظ من هذه الأرقام أن قيمة المخصص في عام ١٩٢٧ والبالغ ١٤٠ ألف جنيه ينقص عن قيمة أسهم الشركات التي قام البنك بإنشائها حيث بلغت ٢٣١,٥١٠ جنيه بفرق يبلغ ٩١,٥١٠ جنيه ، ويرجع السبب في ذلك الى اشتراك البنك بمبلغ ١٣١,٦٤٤ جنيها في شركة مصر لغزل ونسج القطن البالغ رأس مالها ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مدفوعة بالكامل ، وقد رأى البنك حينئذ ، كما توضح نفس كلمات الإدارة « أنه من المرغوب فيه جدا أن يدفع رأس مال هذه الشركة كرأس مال بقية الشركات بأكمله - بدلا من دفع رבעه مثلا ، كما يبيحه القانون وتجري عليه أكثر الشركات حتى يتم العمل على أساس متين معلوم ، على أن مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه موجود ضمن ودائع البنك وهو لن يصرف كله دفعة واحدة، بل سيصرف تدريجيا بحسب ما يتم من منشآت الشركة المزمع إيجادها في المحطة الكبرى ، والى أن يتم صرفه أو صرف معظمه تكون أرباح البنك قد سمحت بدفع هذا الفرق » (١) .

(*) الأرقام - كما تظهر أول يناير من العام التالى ، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية للمساهمين على توزيع الأرباح وتجنيد المخصص منها .
(١) تقرير مجلس الإدارة المقدم الى الجمعية العمومية عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر ١٩٢٧ .

ويتضح من النص السابق أن الشركات التي يشترك البنك في اقامتها كان يفضل أن يدفع رأس مالها بالكامل حتى تبدو قوية ، كما وأن جزء من الأموال التي يستثمرها البنك في أسهم هذه الشركات ، وجزء آخر من رأس المال المدفوع يظل لفترة بالبنك في صورة ودائع •

ويهمنا ابراز حقيقة هامة في هذا الشأن ، هو أن البنك لم يكن يعمل على اقامة الشركات الصناعية والتجارية بهدف الاحتفاظ بأسهمها ابتغاء لربح متوقع ، أو بهدف تكوين احتكارات مالية صناعية ، اذ أن البنك حدد دوره منذ البداية والذي لا يخرج عن كونه مروجاً للشركات التي يساهم في اقامتها ، وذلك بالاشتراك في شراء جزء من أسهمها ، والاحتفاظ بهذه الأسهم ، حتى تعمل هذه الشركات ويقوى مركزها الاتجاعي والمالى ، فيقوم بطرح أسهمها للتداول ، ويحدد مجلس الادارة هذا المعنى في احدى تقاريره بالآتى :

« مما نلفت اليه الأنظار أن بنك مصر يساعد على احياء الصناعات حتى تنهض وتأتى بالربح للمساهمين فيها ، وحينذاك تخرج من دائرة الاستثمارات الصناعية الى دائرة الأوراق المالية المتداولة الأخرى وتصبح في متناول كل راغب فيها » (١) •

ويتضح هذا المبدأ - عندما ازداد نجاح شركة مصر لغزل ونسج القطن ، وبدأت الشركة في تحقيق وتوزيع أرباح في عام ١٩٣٢ ، فقام البنك بتحويل أسهم هذه الشركة من الأوراق المالية التي في حوزة البنك الخاصة للشركات الصناعية والتجارية التي اشترك البنك في تأسيسها ، الى محفظة الأوراق المالية لبيعها للعملاء • ولهذا فان قيمة الأسهم التي في حوزة البنك لهذه الشركات انخفضت الى ١٩٧١٠٥ جنيه ، يقابلها مخصص محتجز من أرباح البنك يبلغ ٢١٠٠٠٠ جنيه • وكذلك عندما اكتمل نمو معظم شركات مصر ، وأصبحت قوة صناعية وتجارية في اقتصاديات البلاد عام ١٩٣٧ ، أضيفت أسهمها الى محفظة الأوراق المالية •

وأصبحت أسهم الشركات الصناعية والتجارية التي اشترك البنك في تأسيسها تمثل أسهم الشركات التي لم توزع أرباحا حتى هذا العام وهى : شركة مصر للتمثيل والسينما - شركة مصر للكتان - شركة مصر لمصايد الأسماك ، وقد بلغت

(١) تقرير مجلس الادارة المقدم الى الجمعية العمومية العادية من السنة المالية المنتهية

في ديسمبر ١٩٢٨ •

قيمة هذه الأسهم عام ١٩٣٨ مبلغ ١٧٨١٩٨ جنيه يقابلها مخصص من الأرباح في حدود هذا المبلغ تقريبا .

٢ - لم يكن البنك يقوم بمفرده باقامة هذه الشركات الصناعية والتجارية ، بل يشترك في تأسيسها مع بعض رجال المال من المواطنين المصريين ، وما أن يتحقق النجاح لهذه الشركات حتى يطرح البنك أسهمها للعملاء . والواقع أن الأمثلة كثيرة على هذا الاتجاه ، ففي عام ١٩٢٨ طرح للاكتتاب العام مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه لزيادة رأس مال شركة مصر للنقل والملاحة ، حتى يبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، ومبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه لزيادة رأس مال شركة مصر لمصايد الأسماك ليصل ٥٠٠٠٠٠ جنيه وأقبل المصريون على الاكتتاب في هذه الأسهم ، وغطيت قيمة الأسهم المعروضة قبل موعد انتهاء الاكتتاب وأبدى كثير من العملاء الرغبة في شراء أسهم هاتين الشركتين فتنازل البنك للراغبين فيها عن جزء من الأسهم التي في حوزته وتوضح الأرقام القليلة هذا الاتجاه وتعززه :

(جنيه مصرى)

السنة	إجمالي رؤوس أموال شركات مصر	حصة البنك منها	النسبة
١٩٢٥	٢٤٥,٠٠٠	٧٥,٣٤٨	٪٣٠
١٩٢٦	٢٩٥,٠٠٠	٩٧,٩٧٩	٪٣٣
١٩٢٨	٧٨٥,٠٠٠	١٩١,٥٢٠	٪٢٤
١٩٣٣	١,٧٨٠,٠٠٠	٢٢٣,٤١١	٪١٢

ويؤكد ذلك أن البنك كان يعتمد بصفة أساسية على اقبال المواطنين على الاكتتاب في رؤوس أموال شركات مصر ، وذلك بعد أن يدعو البنك لاقامتها ، ويساهم في الانشاء بجزء من رأس المال .

٣ - ولعل من أهم الأدوار التي لعبها البنك في تلك الفترة - هي البحوث العلمية والفنية المستفيضة التي كان البنك يقوم بها لدراسة المشروعات الصناعية والتجارية التي تحتاجها البلاد ، ولهذا بادر البنك منذ عام ١٩٢٤ بإنشاء قسم للبحث العلمى للمسائل الاقتصادية والمالية ، ودراسة المشروعات دراسة وافية قبل التفكير في اقامتها ، وكان هذا القسم - الذى أطلق عليه حينئذ - « قلم المباحث الاقتصادية » يضم بين جوانبه جماعة من الفنيين في الأعمال الصناعية ، بالإضافة الى الخبراء الأجانب الذين كان البنك يستدعيهم لاستكمال الدراسات

اللازمة لاقامة الصناعات الهامة ، مثل صناعة غزل القطن ونسجه ، وكثير من الصناعات الأخرى . (كما أقام البنك مكتبة علمية في سنة ١٩٢٧ ألحقت بقسم البحوث المذكور ، وعين لها حينئذ ، خبيرا في فن المكتبات عمل على تنظيمها وتسهيل الانتفاع بمحتوياتها ، وتدريب الموظفين المصريين على فن المكتبات والوثائق) .

ويقيم مجلس الادارة هذا القسم في احدى تقاريره بالتالى « ولقد ظهر لمجلس ادارتكم أن قلم المباحث الاقتصادية يؤدي أجل الخدمات في دراسة المشروعات الاقتصادية النافعة للبلاد ، فقرر أن يوسع من نطاقه وأن يقويه بجماعة من الأخصائيين في الكيمياء الصناعية ، وفي التعدين ، وفي كل ما تبدو الحاجة اليه من أمثال هؤلاء الأخصائيين الضروريين . وهو حين يقوم بهذه النفقات يقوم بها مرتاحا لأنه يعرف أن ما يدفع في سبيل هذه الأبحاث إنما هو مدفوع في أسمى غاية ، وهى الكشف عن الوسائط العلمية والعملية للانتفاع بثروة البلاد أفضل انتفاع تتحقق معه أسباب الاستقلال الاقتصادى » (١) .

والواقع أن لهذا القسم فضل كبير في كثير من الدراسات والبحوث التى أضاءت الطريق أمام مجلس ادارة البنك في اتخاذ قراراته بشأن المساهمة في اقامة المشروعات ، بل تعدى انجازه نطاق البنك الى المجال القومى ، حيث أعد تقريراً تحت عنوان « انشاء الصناعات الأهلية - وتنظيم التسليف الصناعى » - مشروع بنك صناعى مصرى - « تقرير مفصل مقدم لوزير المالية من بنك مصر - ٢٨ فبراير ١٩٢٩ » - ويعد هذا التقرير فى الواقع من أهم التقارير العلمية التى ظهرت فى ذلك الوقت ، وكان له تأثير كبير على الصناعة ، وعلى التمويل الصناعى ، بل على الاقتصاد القومى ، كما سنتناوله فى موضع آخر .

وقد استمر هذا الاتجاه العلمى طوال وجود البنك ، حتى بعد أن أصبحت شركات مصر مؤسسات قادرة وقوية ، الا أن البنك استمر فى تعاونه المالى والاقتصادى الكامل مع هذه الشركات ، وتحقيقا لهذا التعاون أنشأ البنك عام ١٩٥٥ « مجلس البحوث » لتزويد شركات مصر جميعا بالبحوث العلمية الفنية استمرارا فى نشاطها على أساس علمى واقتصادى سليم .

٤ - سار البنك على مبدأ الاستقلال للشركات التى يساهم فى اقامتها .

(١) تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية للمساهمين عن السنة المالية المنتهية فى

وعلى هذا فإن صلة البنك بهذه الشركات كانت صلة أدبية وصلة مادية • صلة أدبية تتمثل في الجهود التي كان يقوم بها بنك مصر في دراسته لهذه الشركات وتجميع رؤوس أموالها ، والسعى في إيجادها ، حتى إذا ما وجدت استقلت عن البنك في إدارة أعمالها ، وإن اتفقت مع البنك في أهدافه القومية الاقتصادية العامة • وصلة مادية تتمثل في مساهمة البنك في كل شركة من هذه الشركات ، وحصر المعاملات المالية لكل شركة مع البنك • وقد أدت هذه الصلات الى تحقيق أكبر قدر من الأهداف العامة في زيادة الانتاج الصناعى وتوسيع المجال التجارى وفتح أبواب العمل لكثير من المصريين ، والسعى المتواصل لتوفير أسباب الاستقلال الاقتصادى للبلاد •

٥ - لم تتعارض وطنية البنك وقوميته مع الاستفادة بالخبرة الأجنبية في انشاء الشركات ، سواء في حدود الدراسة أو التنفيذ أو حتى المشاركة الفعلية ، كخطوة في سبيل التمهيز بالكامل • ولهذا فلم يتراجع البنك عن الاستفادة بالخبراء الأجانب في كل مرة يحتاج فيها الى خبرتهم ، وخصوصا في اقامة المشروعات الصناعية الهامة ، والتي يرى البنك عدم الاكتفاء بالخبرة المصرية لحدائتها - ان وجدت أو لعدم وجودها أصلا •

والواقع فإن هذه الاستعانة كانت كثيرة ومتكررة ، ولكن نذكر منها على سبيل المثال - استدعاء البنك لكثير من الخبراء الأوربيين الأخصائيين لدراسة مشروع غزل القطن ونسجه ثم تركيب الآلات ، والبدء في تشغيلها ، وتدريب العمال المصريين عليها • وكذلك استحضار شركة مصر لمصايد الأسماك الخبراء من الأجانب للقيام بتجارب مختلفة لطرق الصيد الحديثة وتدريب المصريين عليها، كما استدعت خبيرا ألمانيا في الأسماك سبق أن نظم بنجاح مصايد الأسماك في (شيلي) بجانب خبراء آخرين في هذه الصناعة • كما استقدم البنك بعض الأخصائيين الأوربيين لدراسة مشروع اقامة شركة لصناعة الورق ، وقد استمرت دراسة هذا المشروع فترة طويلة منذ عام ١٩٢٣ ، الا أن الأبحاث المتعددة دلت على أن هذا المصنع يحتاج الى رأس مال كبير في ذلك الحين بلغ ٢٥٠ ألف جنيه ، رأى البنك حينئذ عدم تجسيد مثل هذا المبلغ في مشروع واحد مع وجود مشروعات أخرى في دور الاتمام عملا بمبدأ الأولويات •

وكذلك لم يتراجع البنك عن المشاركة المباشرة مع الخبرات والشركات الأجنبية متى وجد ضرورة لذلك ، استغلالا لخبرة ، أو درء لأخطار اقتصادية •

قضى عام ١٩٢٩ أراد البنك إقامة شركة مصر لتصدير الأقطان المصرية ، الا أنه خوفا من نقص التجربة والخبرة الواجبة في هذا الميدان اتفق البنك مع « شركة التجارة بالقطن البحرى والقبلى - جولدسمان وشركاه » الى إقامة شركة جديدة هى « شركة مصر لتصدير الأقطان - لندمان سابقا » . وكذلك عندما انتهى بنك مصر من الدراسة التى بدأها عام ١٩٢٥ لإقامة شركة للطيران المدنى والنقل الجوى ، كان من الضرورى فى هذه الحالة الاستعانة بالخبرة الأجنبية ، واتفق فى ذلك مع شركة انجليزية للطيران ، وهكذا تأسست شركة مصر للطيران عام ١٩٣٢ . كما اتفق البنك مع شركة انجليزية وأخرى ايطالية على تأسيس شركة للتأمين ، والتى تأسست فى أوائل عام ١٩٣٤ بأسم شركة مصر لعموم التأمينات .

على أن بنك مصر فى أحوال أخرى اضطر الى المشاركة مع أجنبى حماية للمشروعات الوطنية ، فعندما قررت « شركة صباغى برادفورد » الانجليزية - لصباغة وتبييض المنسوجات - فى عام ١٩٣٧ ، إقامة مصنعا لها فى مصر ، يقوم بالعمليات التى تزاولها الشركة ، ومصنعا آخر للغزل والنسيج الرفيعين ، قام بنك مصر مدافعا عن شركات الغزل والنسيج المحلية ، وحلا للموقف تم الاتفاق مع الشركة الانجليزية المذكورة ، بإنشاء شركة مساهمة مصرية للصباغة والتبييض ، برأس مال قدره مائتان وخمسون ألف جنيه مصرى ، يكتب بنك مصر فى خمسين ألف جنيه منه . وأن ينشئ بنك مصر شركة مساهمة مصرية للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى - لمد الشركة السابقة باحتياجاتها - برأس مال قدره مائتان وخمسون ألف جنيه مصرى تكتب فيه شركة صباغى برادفورد بخمسين ألف جنيه مصرى ، وتعين كل من الشركتين الجديدتين عضوين يمثلانها فى مجلس ادارة الشركة الأخرى .

الا أن مبدأ الاشتراك مع الأجانب كانت تقيدته تماما ثلاث قواعد :
(أ) تكون الشركات مصرية صميمة تعمل فى خدمة الوطن .
(ب) يكون من أهم أغراض الشركات تكوين جيل من الخبراء المصريين .
(ج) أن تمصر هذه الشركات تماما كلما سنحت الفرصة لذلك .
ونذكر فى هذا المجال مثل تفصيلى ينطبق على كل الاتفاقيات التى عقدها البنك مع الشركات الأجنبية لتكوين شركات مساهمة مصرية ، وهو الاتفاق الذى عقد بين البنك والشركة الانجليزية لتكوين شركة مصر للطيران .
أولا : أن يكون الاتفاق ساريا لمدة عشر سنوات قابلة للمد ثلاث سنوات

فثلاث سنوات بالتوالى ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بالرغبة فى الغاء هذا الاتفاق قبل انقضاء المدة بثلاث أشهر .

ثانيا : أن تكون غالبية الأسهم للمصريين ، وأن يكون رأس المال بنسبة ٦٠٪ للمصريين ، ٤٠٪ للفريق الانجليزى ، وفى حالة ما اذا رغب الفريق الانجليزى فى بيع حصته من رأس المال يكون للفريق المصرى الأولوية فى شرائها قبل سواه .

ثالثا : أن تكون أغلبية مجلس الادارة من المصريين .

رابعا : أن يكون مدير الشركة من الفنين الانجليز لمدة السنوات الخمس الأولى ، على أن يكون خلال تلك المدة مسئولا أمام مجلس الادارة عن كل تصرفاته ، وللمجلس الحق المطلق فى استبداله فى أى وقت شاء اذا دعت الحال . ويشترط أن تكون وجهة نظر المدير الفنى خلال مدة ادارته اعداد الشبان المصريين لكل أعمال الطيران الفنية والادارية والتجارية ، وبعد مضى الخمس سنوات الأولى يكون مجلس الادارة فى حل من تعيين مدير مصرى تتوافر فيه الكفاءة التى تؤهله لاشغال هذا المركز ، وتمهيدا لذلك يعين الى جانب المدير الانجليزى منذ البداية مساعد مصرى للتدريب على العمل .

خامسا : أن تكون الأفضلية للمصريين فى جميع وظائف الشركة ما دام يوجد من بينهم من يستطيع القيام بأعبائها ، وأن يوضع الى جانب كل فنى أجنبى مساعد مصرى للتدريب على أعماله والحلول محله فى أول فرصة .

سادسا : أن تعطى الأفضلية فى تعليم الطيران للمصريين .

سابعا : أن تمسك حسابات الشركة باللغة العربية .

ثامنا : أن تعطى الأفضلية للمصنوعات المصرية فى مشتريات الشركة بشرط أن تكون جيدة النوع وملائمة لحاجيات الطيران ، حتى ولو كان ثمنها زائدا بنسبة عشرة فى المائة من مثيلاتها الأجنبية .

هذا ولا يستدعى الأمر التدليل على مدى تطبيق القاعدة الأولى والثانية ، التى تشترط أن تكون الشركات مصرية وتعمل فى خدمة الوطن ، وأن يكون من أهم أغراض الشركات تكوين جيل من الخبراء المصريين ، فهى حقائق ملموسة حقا منذ فترة طويلة فى واقعنا الاقتصادى وخاصة فى المجال الصناعى . أما بالنسبة للقاعدة الثالثة فكان البنك فى أول فرصة يمسر هذه الشركات . فقد تم تمصير شركة مصر لتصدير الأقطان تماما عام ١٩٣٧ ، بوفاة الشريك الأجنبى ، وتولى ادارة الشركة عضو مجلس ادارة مصرى مع مجموعة من الموظفين

المصريين . كما اتفق اليهك في عام ١٩٥٦ مع جماعة صباغى برادفورد ، الذين كانوا يملكون أغلبية أسهم شركة صباغى البيضا . على أن يشتري البنك مع شركاته المشتغلة بالغزل والنسيج أسهم هذه الشركة ، وقد تم تنفيذ هذا الاتفاق فعلا ، ومصرت الشركة بالكامل وأصبحت شركة صباغى البيضا « شركة مصر - صباغى البيضا » .

وبالرغم من كل هذه المجهودات التى قام بها بنك مصر فى انشاء الشركات المصرية ، فكثيرا ما وجهت الانتقادات لسياسة البنك فى هذا الشأن . وهذا أمر طبيعى وخصوصا من جانب القوى الأجنبية وقوى الاستعمار . فمن العرض السابق رأينا أن اتجاه بنك مصر كان بمثابة بداية غروب الاستقلال الاقتصادى الأجنبى عن اقتصاديات مصر ، وأخذت المصالح الاقتصادية الأجنبية تشعر بالمزاحمة الشديدة للقوى المصرية فى احتلال مواقعها وتوجيه موارد مصر الاقتصادية لما فيه مصلحتها . ونذكر فى هذا السبيل دليل بسيط الا أنه كاف لتوضيح كيف كانت القوى الأجنبية تعمل لاسترجاع مصالحها وأسواقها التى بدأت تتلص بسرعة - وذلك كما يتبين من الخطاب الذى ألقاه رئيس مجلس ادارة شركة صباغى برادفورد - بانجلترا - فى اجتماع جمعيتها العمومية بتاريخ أول مارس ١٩٣٨ (وهو الموضوع الذى سبق أن أشرنا اليه من قبل) - والذى جاء فيه ما يأتى :

« أخبرتكم فى العام الماضى أن أعضاء مجلس الادارة كانوا ينظرون فى امكان اقتناء أثر تجارتنا المفقودة فى الجهات التى انقطعت عنها ، من جراء تصميم البلدان التى تستورد بضائعنا على أن تسد حاجاتها بنفسها ، وعلى أن تصنع البضائع التى تعودت شراءها من بريطانيا . ففى صناعة القطن نذكر الهند بصفة خاصة . ولكن ربما كان الموقف فى مصر أكثر ظهورا ، فقد شرعنا نقيم فيها مصانع للقيام بصناعة صباغتنا . ولما كانت مصر قد نالت استقلالها أخيرا فإن الروح الوطنية فيها قوية ، والرغبة فى صناعة ما تحتاج اليه من الأقمشة القطنية فى بلادها شديدة ، ولكننا استطعنا أن نعقد اتفاقا متبادلا مع بنك مصر وهو من أهم المنشآت الصناعية فى هذه البلاد » (١) .

وقد انتهزت القوى الأجنبية وجود الاستعمار البريطانى وسيادة كل ما هو انجليزى لتزعم أن السياسة التى اتبعها البنك فى توظيف أمواله سياسة خاطئة ، وقد أدت الى تجميد ودائع العملاء !! . وقد أسس هذا الزعم على أن البنوك

(١) تقرير مجلس الادارة المقدم للجمعية العمومية العامة عن السنة المنتهية فى ديسمبر عام ١٩٣٧ .

التجارية لابد أن تحرص على قصر توظيفها في صورة قروض لتمويل رأس المال العامل ، أو بمعنى آخر تمويل العمليات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية ، وهى القواعد التقليدية لقروض البنوك التجارية ، حسب مفهوم المدرسة الانجليزية . والواقع أن البنوك الانجليزية استمرت لمدة طويلة - ولا تزال - في اتباع هذه السياسة الا أن الذى ساعدها على ذلك الظروف التى أحاطت بالثورة الصناعية في أوروبا التى قامت أولا بانجلترا سابقة بذلك الدول الأخرى ، وما تميزت به المؤسسات الصناعية الانجليزية من نمو تدريجى ، معتمدة في تمويل توسعاتها على ما تقوم باحتجازه من أرباحها ، بالإضافة الى اللجوء الى سوق رأس المال لطرح أسهم زيادة رأس المال أو ما تصدره من سندات .

وبالرغم من ذلك فيما نلفت النظر اليه ، أنه ليس معنى ذلك أن البنوك الانجليزية لا تقدم قروضا لرأس المال الثابت لبعض المشروعات التى يتوقع أن تدر دخلا مرتفعا ، اذ أنها تقوم بتقديمه فعلا بشرط أن يقترن ذلك بتقديم ضمان من الدرجة الأولى . ورغم استمرار البنوك الانجليزية في التمسك بضرورة سداد القروض عند الطلب وتحديد مدتها بما لا يتجاوز سنة ، الا أنها عن طريق تجديد السلفيات المرة تلو المرة أتاحت لعملائها تمويلا طويلا للأجل في واقع الأمر .

أما الدول الأخرى في القارة الأوروبية فقد تأخرت عن بريطانيا في دخول ميدان الصناعة الحديثة وبذلت جهدها لتنمية صناعاتها وللحاق بالمستوى الذى بلغته الصناعة البريطانية ، ولم تكن الفرصة سانحة لكى تقوم المؤسسات الصناعية الأوروبية النامية بتجنب أرباح يمكن الاعتماد عليها في تمويل توسعاتها فاضطرت الى اللجوء الى البنوك التجارية لمدها بحاجاتها من التمويل لأغراض كل من رأس المال العامل والثابت .

ومن الطبيعى أن تأخذ البنوك الأجنبية في مصر بمبدأ التصفية الذاتية والاقراض القصير الأجل ، ومن الضرورى أيضا أن يشد بنك مصر عن هذا الاتجاه ، ويسير في الاتجاه الآخر لاقامة صرح الصناعة المصرية ، ولهذا جاءت سياسة بنك مصر في ذلك قريبة من السياسة التى سارت عليها البنوك الألمانية ، والتى كانت ولا تزال تقدم للمشروعات القروض الطويلة الأجل بجانب التمويل الجارى ، ولهذا كان لها الفضل الأكبر في احياء الصناعة الألمانية ، وذلك باستغلال طاقاتها التمويلية الى أقصى حد ممكن في تمويل الصناعة (١) .

(١) راجع : محمد نبيل ابراهيم ومحمد حافظ « النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية » الطبعة الثانية ١٩٦٩ من صفحة ٩٠ وما بعدها .

الا أن الظروف تختلف - في الواقع - فقد كانت البنوك الألمانية تعمل ضمن برنامج موحد وضعته بالاشتراك فيما بينها ونال تأييد الدولة والشعب .
بينما كان بنك مصر يسير في طريق ملئ بالعقبات والعراقيل التي وضعها المستعمر وأجهزته الاقتصادية أمام البنك سواء مباشرة أو بواسطة الحكومة التي كان يسيطر عليها النفوذ الاستعماري دائما . ولهذا راعى بنك مصر المبدأ الذي حددته معظم التشريعات الأوروبية للبنوك التجارية في ألا يتجاوز القدر الذي تستثمره في الأوراق المالية من صناعية وغيرها - في أغلب الأحيان - رؤوس أموالها واحتياجاتها . وبالرجوع الى الجدول السابق نلاحظ أن البنك لم يعتمد على الودائع - كما ادعى البعض - ولكن اعتمد على التكوينات الرأسمالية ، التي تستقطع من الأرباح - بدلا من توزيعها على المساهمين واستهلاك معظمها في شراء سلع استهلاكية أجنبية - كما أن جملة الأموال المستثمرة في شراء الأوراق المالية لشركات مصر - حتى اذا اعتبرنا جدلا أن جميعها أصول خطرة أو مجمدة لم تتعد بحال اجمالي حقوق المساهمين متمثلة في رأس مال البنك واحتياجاته ، بالاضافة الى أن البنك لم يكن يمنح قروضا لهذه الشركات تستغرق في أصول ثابتة ، اذ كانت الشركات تعتمد في ذلك على زيادة رأس المال أو اصدار سندات .

ومن المفيد أن نذكر في هذا الصدد أن البنوك الأجنبية بالرغم من تشدقها بأهمية السيولة فلم « يخل تاريخ البنوك الأجنبية من الاشتراك المباشر في تمويل الصناعة ، فنقرأ في تاريخ بنك الانجلو ايجيشيان أنه ساهم مع التجار اليونانيين في انشاء المحالج والمكابس الأولى في أواخر القرن الماضي ، كما اشترك مع اليوناني زوريني في تأسيس شركة أقطان كفر الزيات .. وساهم بنك دى روما في شركة الفوسفات وبعض شركات النقل التي يغلب عليها النصيب الايطالي ، واشترك بنك سوارس في تمويل بعض شركات الزيوت والملابس ، كما كان بنك حمص يمول شركة الصناعات على نطاق واسع - وكانت الروابط وثيقة بين بنك موصيرى وشركة سيجورات اذ كان يصدر خطابات ضمان لحسابها ويقترض من البنك المركزي لتمويلها على نطاق واسع ، وقام البنك الأهلى المصرى سنة ١٩٣٥ بالاكتتاب في سندات أصدرتها شركة مصر للغزل والنسيج بحوالى نصف مليون جنيه ، ويعتبر ذلك حدثا تاريخيا اذا ما أخذنا في الحسبان المبادئ التي ردها

في مناسبات مختلفة عن دور البنوك في تمويل الصناعة • وقد أقرضت البنوك الفرنسية بناء على توجيهات مراكزها الرئيسية إحدى شركات البترول ما يناهز المليون جنيه للمساهمين في بناء معمل التكرير في الإسكندرية » (١) •

الا أن حقيقة الموقف - التي حاولت القوى الاستعمارية والرجعية إخفاءها - لا تتمثل في السياسة التي اتبعها بنك مصر بقدر ما كانت تكمن في المشاكل التي كانت تحيط بالبلاد • فبالإضافة إلى الاستثمار الجاثم على صدرها، لم يكن هناك بنكاً مركزياً بمعنى الكلمة - بل بنك أجنبي تجارى للإصدار • ومن هنا ظلت فكرة السيولة في مصر تأخذ شكلها التقليدي العتيق في ضرورة توافر عنصرين في استخدامات البنوك التجارية ، قصر الأجل ، وخاصة التصفية الذاتية وهذا المبدأ كانت البنوك الأوروبية تأخذ به فعلاً في بداية نشاطها نظراً لأن كل بنك كان يعمل مستقلاً تقريباً عن البنوك الأخرى ، ويعتمد في عملياته المباشرة في مقابلة حاجاته النقدية ، ولكن بنمو الجهاز المصرفي واتساع سوق النقد خرجت البنوك من الدائرة المقفلة التي كانت تعمل بداخلها وظهرت البنوك المركزية ، واتضح امكانيات نقل بعض الأصول التي كانت تعد من قبل غير سائلة إلى البنك المركزي ، وأصبحت السيولة بالنسبة للنظام المصرفي تتوقف على مدى استعداد البنك المركزي لأداء مهمة بنك البنوك والمقرض الأخير • وقد ظلت مصر محرومة من هذه التطورات المصرفية الهامة (حتى صدر قانون ٥٧ لسنة ١٩٥١) (٢) • وظلت مشكلة السيولة في الجهاز المصرفي ثغرة قابلة للانفجار طوال النصف الأول من القرن الحالي ، ولم تكن المشكلة تتمثل - في الحقيقة - في طريقة التوظيف ، بمقدار ما كانت تتمثل في حالة حدوث اضطراب عام كما في حالة الحروب وحدث سحب واسع للودائع ، والتي لا يمكن لأي بنك تجارى أن يقابله بمفرده الا اذا كانت أمواله عقيمة غير موظفة ، وهي من المبادئ البسيطة التي يعلمها كل مصرفي واقتصادي •

(١) دكتور على الجربلى - المرجع السابق •

(٢) وذلك على الرغم من أنه أثر خروج إنجلترا في سبتمبر عام ١٩٣١ عن قاعدة الذهب - شعرت الحكومة المصرية وقتئذ بضرورة البحث في أمر الجنيه المصرى المربوط إلى عجلة الاسترليني ، واستدعت فعلاً لهذا الغرض خبيرين عالميين ، دلت بحوثهما على أن الوقت قد حان ليكون لمصر بنك مركزى اسوة بالبلاد الأخرى • وأيد هذا الرأي ما اقترحه إحدى لجان المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى عقد في شهر يونيو سنة ١٩٣٣ ، والذى اشتركت فيه مصر ، من ضرورة انشاء بنوك مركزية في البلاد التى لم تكن قد أنشأتها ..

وكانت المشكلة الثانية تتمثل في أن الجهد المطلوب لاجداث التوازن في الانتاج والتحول من اقتصاد المحصول الواحد الى اقتصاد الانتاج المتنوع ، أكبر من طاقة جهة واحدة ، وهذه الحقيقة كان يدركها بنك مصر منذ البداية ، ولكم تكررت دعوات البنك الى الدولة والى كل الجهات الأخرى للتكاتف في سبيل انجاز هذا الهدف الوطنى • الا أن دعوة بنك مصر صدمت بالقوى الاستعمارية من جانب والحكومة العميلة من جانب آخر ولذلك لم ينتظر البنك بل استمر في انشاء الشركات الصناعية والتجارية في حدود امكانياته وتحت الشعور بالوطنية والقومية •

ومهما كانت أسباب واتجاهات الآراء والمناقشات التى دارت حول هذا الموضوع ، فهناك حقيقة ثابتة لا يمكن الاختلاف عليها ، وهى نجاح بنك مصر في تغيير وجه مصر الاقتصادى ، وادخال كثير من الصناعات والخدمات الاقتصادية التى كانت تفتقر اليها ، وأصبح للمشروعات الصناعية والتجارية التى أقامها البنك أكبر الأثر في تكوين الثروة القومية ، وفي التمهيد للتحول من اقتصاد المحصول الواحد الى اقتصاد الانتاج المتنوع • كما قامت هذه الشركات بمهمة تعليمية في نفس الوقت اذ أتاحَت الفرصة لآلاف الشبان من المثقفين والعمال للعمل والتدريب بطريقة عملية علمية على أعمال جديدة لم يألّفوها من قبل ، كما ساعدت منتجات هذه الشركات على تحسين الميزان التجارى لمصر حيث كانت تستورد هذه المنتجات كلها من الخارج ، وشاركت في رفع مستوى المعيشة لكل الشعب بإسهامها في توليد قيمة مضافة للدخل القومى ، كما ساعدت على سد النقص في كثير من السلع الاستهلاكية وخصوصا في فترة الحرب العالمية الثانية حيث تعذر الاستيراد تماما •

واستطاع البنك في فترة قياسية لا تزيد عن عشرين عاما أن يقدم لمصر عددا من المشروعات بلغت في عام ١٩٤٠ تسعة عشر مشروعا ، بالإضافة الى بنك مصر لبنان الذى أسس عام ١٩٢٩ برأس مال قدره مليون ليرة ، والشركة العقارية المصرية التى مصرها البنك عام ١٩٣٨ ، والتى كانت قد تأسست عام ١٨٩٦ برأس مال قدره - ١١٤ ألف جنيه انجليزى •

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس
مطبعة مصر	١٩٢٢	٥٠٠٠ جنية	شركة مصر للتأمين	١٩٣٤	٢٠٠٠٠٠ جنية
شركة مصر لحليج الأقطان	١٩٢٤	٣٠٠٠٠	شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤	١٠٠٠٠٠
شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠٠٠٠	شركة مصر للسياحة	١٩٣٤	٧٠٠٠
شركة مصر للتشيل والسينا	١٩٢٥	١٥٠٠٠	شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع	١٩٣٨	٢٥٠٠٠٠
شركة مصر للغزل والنسيج	١٩٢٧	٣٠٠٠٠٠	شركة مصر للأعمال الأسمنت المسلح	١٩٣٨	٦٠٠٠
شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠٠٠٠	شركة مصر لصباغى البيض	١٩٣٨	٢٥٠٠٠٠
شركة مصر لنسج الحرير	١٩٢٧	١٠٠٠٠	شركة مصر للمناجم والمحاجر	١٩٣٨	٤٠٠٠٠
شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٠	١٢٠٠٠٠	شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت	١٩٣٨	٣٠٠٠٠
شركة مصر للطيران	١٩٣٢	٢٠٠٠٠	شركة مصر للمستحضرات الطبية	١٩٤٠	١٠٠٠٠
شركة بيع المصنوعات المصرية	١٩٣٢	٥٠٠٠			

ومن الجدول السابق يتضح مدى مساهمة بنك مصر في قطاعات الإنتاج المختلفة فساهم بالجزء الأكبر في القطاع الصناعى والتعدين ، وفي قطاع المال والتجارة ، وفي قطاع الخدمات والسياحة ، وكذلك في قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى . وبالرغم من أزمة عام ١٩٣٩ ومنع البنك من انشاء شركات جديدة ، فإن البنك لم يستطع الانفصال كلية عن الحركة الصناعية في البلاد ، ولهذا نرى البنك يساهم بعد ذلك في تأسيس شركة مصر للحرير الصناعى عام ١٩٤٦ برأس مال بلغ مليونى جنية .

٥ - توفير التمويل الصناعى والعمل على انشاء بنك صناعى :

أوضحنا من قبل أن الحرب العالمية الأولى كان لها الفضل في كشف النقاب عن الأوضاع الاقتصادية التى كانت تعانىها مصر ، كما أظهرت مقدار اعتماد مصر على استيراد معظم احتياجاتها من الخارج . وقد أدى وضوح هذه الأوضاع الى تكوين رأى عام شمل معظم الرواد الاقتصاديين والمفكرين من المصريين بضرورة العمل على انشاء الصناعات وتنميتها . ونتيجة لذلك تم تأليف لجنة للصناعة والتجارة في مصر ^(١) ، ووضعت عنها تقريراً هاماً في سنة ١٩١٧ ، اقترحت فيه انشاء « مصلحة للتجارة والصناعة » . الا أن هذا المجهود انتهى

(١) انشئت في ٨ مارس ١٩١٦ بقرار من مجلس الوزراء - وشكلت اللجنة من اسماعيل صدقى باشا رئيساً ، المستر سيدنى ويلز (المدير العام لإدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى) نائب للرئيس ، يوسف اسلان قطاوى باشا (العضو بالجمعية التشريعية) ، المستر كريج (مراقب قلم الاحصاء العام بوزارة المالية) - أمين يحيى بك - المستر ف ي مردوخ - محمد طلعت حرب بك .

بانشاء هذه المصلحة الحكومية والتي لم يتعد وجودها تعيين عدد من المفتشين للطواف بالمناطق المختلفة وكتابة تقارير أولية عن الصناعات ، ومحاولة وضع بعض المقترحات وجمع المعلومات الأولية عن الصناعة .

وحاولت الحكومة مرة أخرى تشجيع الصناعات القائمة بتوفير التمويل اللازم لها ، وطالبت بنك مصر أن يتعاون معها ، فتم الاتفاق على ذلك عام ١٩٢٢ ، وقامت الحكومة في ٢٦ يولية من هذا العام بإيداع مبلغ مائة ألف جنيه - زيد تدريجيا حتى بلغ ٣٠٠ ألف جنيه - يقوم البنك باقراضها لرجال الصناعة المصريين وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن تكون الصناعات قائمة وذات فائدة للبلاد .

(ب) أن يكون الحد الأقصى للسلفة ألف جنيه .

(ج) ألا تزيد مدة السلفة عن خمس سنوات ولا يزيد معدل الفائدة عن ٦٪ .

(د) أن تكون عملية منح القروض على مسئولية البنك ، وعلى البنك أن يطلب الضمانات والتأمينات التي يراها ، بالإضافة الى الاسترشاد برأى مصلحة التجارة والصناعة عن كل طلب سلفة يرد اليه .

(هـ) أن يؤدي البنك عن المبالغ المودعة من قبل الحكومة فائدة قدرها ٢٪ بينما يتقاضى من المنتفع فائدة قدرها ٦٪ .

وقد أوضح التطبيق العملى خلال الأعوام الثلاثة الأولى ، أن النظام يعترضه كثير من العقبات . اذ أن الطلبات التى قدمت للحصول على سلف فى العام الأول بلغت ١٩٣ طلبا رفضت منها مصلحة التجارة والصناعة ٧٧ طلبا ، ومن الباقي لم يتمكن سوى ثمانية عملاء من تقديم الضمانات اللازمة ، وبذلك لم تتجاوز قيمة السلف الممنوحة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وفى العام الثانى بلغت عدد الطلبات المقدمة للحصول على سلف ٩٤ طلبا ، رفضت منهم مصلحة التجارة والصناعة ٣٤ طلبا ، وبلغ عدد الطلبات التى نفذت فعلا ٢٧ طلبا ، وقيمة السلف التى منحت ١٦٦٥٠ جنيه . ومن جهة أخرى اتضح فى عام ١٩٢٤ أن قيمة الأقساط المستحقة بلغت ٤٩٧٧ جنيه سدد منه ٣٢٦٩ جنيه ، وأن قيمة الأقساط غير المسددة ١٧٢١ جنيه ، أى أنه خلال الأعوام الثلاث الأولى لم يزد عدد القروض الممنوحة عن ٣٢ قرضا ، قيمتها ١٨٦٥٠ جنيه ، وترجع هذه النتيجة الى سبب أو أكثر كالآتى : -

(أ) افتقار أصحاب المصانع الصغيرة الى الضمانات اللازمة تأميناً للقروض •

(ب) ان آلات المصانع لم يكن يمكن قبولها كضمان لأنها تعتبر في حكم المنقول غير القابل للرهن العقاري ، وبالرغم من أنه يمكن رهن الآلات - باعتبارها عقارا بالتخصص - رهنا عقاريا ، الا أن هذا يستلزم أن يكون صاحب المصنع مالكا للعقار الذي يقوم فيه مصنعه ، وكلما يكون صاحب المصنع مالكا للأرض وبناء مصنع ، بالإضافة الى أن رهن الحيازة يشترط في صحته ونفاذه انتقال الحيازة الى الدائن المرتهن ، وهذا يستتبع ارتباط العمل في المصنع • ولهذا كانت الضمانات العقارية الإضافية لازمة (في الغالب) للحصول على القرض •

(ج) كانت اجراءات الرهن العقاري طويلة ومعقدة تحمل المقرض نفقات باهظة مما يرفع من تكاليف القرض •

(د) كانت المشروعات المقترضة يعوزها التنظيم وينقص أصحابها الخبرة الفنية ، وهذا أمر لا يساعد على ضمان حرية التصرف في القروض الممنوحة لهذه الصناعات •

وحتى لا تتجمد التجربة عند هذا الحد ويتوقف الاتجاه الى تشجيع التمويل الصناعي • اتفق بنك مصر في عام ١٩٢٥ مع مصلحة التجارة والصناعة على أن يقرض البنك أصحاب المصانع الذين يعرضون مصنوعاتهم بالمعرض الدائم لهذه المصلحة ، على أن تكون السلع المعروضة في حيازة المصلحة ولحساب البنك وأن يدفع من ثمنها عند البيع ما يكفي لسداد السلفة • كما حاول البنك في عام ١٩٢٦ ازاء الصعوبات المشار اليها على ألا يقتصر التسليف على المشروعات الصغيرة بل يتعداها الى المشروعات الأكبر ، ولذلك وضعت بعض الأسس الجديدة للأقراض •

(أ) التصريح بالتجاوز عن مبلغ ألف جنيه كحد أعلى للسلفة وذلك للمشروعات الصناعية الكبيرة •

(ب) زيادة مدة القرض الى أجل أطول من خمس سنوات حسب ظروف المشروعات المقترضة واحتياجاتها • وكان من نتيجة هذا التطور في النظام أن ارتفع عدد القروض الممنوحة من بنك مصر من ٣٢ قرضا في عام ١٩٢٤ الى ٢٤٦ قرضا في عام ١٩٣٢ ، كما ارتفعت قيمة القروض

المنوحة من ١٨٦٥٠ جنيه الى ٨٠٣٧٢٤ جنيه ، الا أنه من جهة أخرى ارتفعت قيمة الأقساط غير المسددة من ١٧٢١ جنيه الى ٣٠٣٥٧ جنيه . وكان الارتفاع الواضح في عدم السداد انعكاسا تلقائيا لظروف الكساد العالمى الذى اجتاحت العالم منذ عام ١٩٢٩ ، وانتقل تأثيره الى مصر ، هذا بالاضافة الى مشاكل الضمان التى ازدادت تعقيدا فى ضوء الأزمة العقارية ، والتى أدت بدورها الى عدم قيام بعض المقترضين باستخدام هذه القروض فى مشروعاتهم الصناعية ، بل استغلوها فى أغراض شخصية لا علاقة لها بمشروعاتهم ، مما أدى الى تعثرهم فى تسديد التزاماتهم قبل البنك .

وأوضحت المحاولة مرة أخرى أنها غير كافية أو شاملة لمواجهة احتياجات الصناعة المصرية الناشئة ومتطلباتها من الأموال ذات الآجال المتوسطة والطويلة ، ولهذا كان لابد من التفكير فى نظام أعم وأشمل من هذا النظام حتى يسد الثغرة التمويلية الموجودة فى الصناعة . ولهذا فقد رفعت الحكومة فى عام ١٩٣٣ قيمة الاعتماد المودع لدى بنك مصر ، على أن يضمن البنك للحكومة مبالغ القروض التى يصدرها من هذا الاعتماد ، وعلى أن يحصل بدوره على الضمانات اللازمة من المقترضين . وأصبحت وزارة المالية هى المختصة باعتماد القروض الصناعية حتى ١٥ ألف جنيه ، فإذا زاد القرض عن ذلك يتعين الحصول على ترخيص من مجلس الوزراء . ومن أغسطس ١٩٣٥ كان لابد لكل قرض أن يكون مضمونا برهن عقارى ، وقد استتبع ذلك زيادة الاعتماد المخصص حتى وصل فى نهاية عام ١٩٣٦ الى أكثر من مليون جنيه .

وقد تضمنت القروض الصناعية من بنك مصر - محاولة علاج مشكلة خريجى المعاهد الصناعية ، اذ كان هؤلاء الخريجين يملكون الخبرة الفنية والوعى الصناعى ، ولكن ينقصهم المال اللازم لتنفيذ المشروعات الصناعية ، كما ينقصهم الضمان فى حالة تقدمهم لأى بنك للحصول على القروض . ولهذا فتحت اعتماد لدى بنك مصر بمبلغ خمسة آلاف جنيه لاقرض خريجى المعاهد الصناعية ، على أن يكون الحد الأقصى للقرض الواحد مائة جنيه ، ولما اشتد الطلب على هذه القروض زيد الاعتماد بمبلغ خمسة آلاف جنيه أخرى ، ثم تبعتها زيادة أخرى قدرها عشرة آلاف جنيه ، وبلغ عدد الخريجين الذين استفادوا من هذه القروض حتى نهاية عام ١٩٣٦ عدد ١٦٣ خريجا .

هذا وقد بلغت قيمة السلفة الاجمالية التى منحها البنك طبقا لهذا النظام منذ بدئه وحتى عام ١٩٣٨ مبلغ ١٣٦٧٥٩ ر ١٣ جنيه • ولا شك فى أن التجربة كانت رائدة بالرغم من المشاكل والعقبات التى صادفتها ، فقد استفادت بعض المشروعات الصناعية الكبيرة المنظمة فى صورة شركات مساهمة من هذا النظام بحصولها على تمويل استطاعت بواسطته أن تتوسع فى أعمالها دون ما حاجة الى زيادة رؤوس أموالها أو اصدار سندات • كما استفادت بعض المشروعات الصناعية الصغيرة بحصولها على قروض أدت الى رفع مستوى كفاءة العمل وزيادة الانتاج • كما أن التسليف من أموال الحكومة لقي تأييدا عاما لما ينطوى عليه من تشجيع الصناعات الوطنية عن طريق الاقراض من الأموال العامة وبفائدة معقولة تقل عن السعر الجارى للفائدة فى المعاملات العادية •

الا أنه يمكن القول - أن الجانب الايجابى فى الموضوع تمثل فى عدم اكفاء بنك مصر بهذا النظام ، حيث كانت الصناعة المصرية ، وبخاصة الصناعات الصغيرة وهى فى مرحلة أولية فى حاجة الى المزيد من الأموال لمواجهة احتياجاتها ، وهو أمر عجز النظام السابق عن الوفاء به • ولهذا تقدم بنك مصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ بتقرير مفصل الى وزير المالية بخصوص انشاء الصناعات الأهلية - وتنظيم التسليف الصناعى - ومشروع بنك صناعى مصرى • ويعتبر التقرير من أول وأهم الدراسات التى وضعت بخصوص الصناعة فى مصر •

ويصعب فى الحقيقة تلخيص محتويات هذا التقرير لشمولها وأهميتها (١) ، الا أنه يمكن أن نشير الى بعض النقاط الهامة ، مع ذكر النص كلما أمكن ذلك :

١ - الصناعة وعدم امكان الاعتماد على الزراعة « فمصر لا تستطيع أن تعتمد على الزراعة وحدها فى حياتها الاقتصادية بالنظر الى عدد سكانها بالنسبة الى مساحة أراضيها الصالحة للزراعة ، فان نسبة السكان تسبق نسبة المستصلح من الأراضى الزراعية ، هذا فضلا عن أن غلة الأراضى تقل فى مجموعها عما كانت عليه منذ أعوام • والعناية بالصناعة فى ذاتها واجب مفروض على الجميع حتى تتنوع الثروة فى ينايعها فلا يبقى جهد الأمة وقفا على عامل الزراعة المتأثر بعامل الجو والماء وعامل المضاربات بالمحاصيل فى الأسواق ، وحتى تكفى البلاد حاجاتها

(١) يقع هذا التقرير فى ٢٢٥ صفحة وينقسم الى أربعة أبواب يختص الأول منها بانشاء الصناعات فى مصر ، والثانى بتنظيم التسليف الصناعى فى مصر ، ويوضح الباب الثالث تجارب بعض الدول فى انشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى ، ويختتم الباب الرابع بمشروع بنك صناعى مصرى •

من مصنوعاتنا الذاتية بقدر ما ييسر لها ذلك على أساس تضافر قواها وتنظيم جهودها في الإنتاج » •

٢ - بالإشارة الى بعض الصناعات الهامة التي تفتقر إليها مصر ، وظروف وامكان قيام كل منها ، ومن الصناعات التي ذكرها التقرير - الصناعات القائمة على المنتجات الزراعية - الصناعات النسيجية - صناعة الأدوية - صناعات الملابس أجهزة - صناعات الصيد - صناعات البناء - صناعة الفنادق - صناعة النقل •

٣ - أهمية المشروعات الكبيرة وعدم امكان الاعتماد على المشروعات الفردية والخاصة « فقد دلت تجارب بنك مصر ، سواء فيما يتعلق بشركة البنك نفسها ، أو بالشركات المساهمة المصرية الصناعية التي عاون على تأسيسها ، ان صيغة هذه الشركات هي أفضل صيغة تطابق حاجات الوقت وأنها هي الصيغة التي يوحى بها في تشييط الأعمال المالية والتجارية ، وحياء الصناعات الواجب انشاؤها أو توسيع نطاقها في مصر » •

٤ - ضرورة وضع برنامج صناعى قومى لمدة عشرة أعوام « وجب اذا على البلاد ، أمة وحكومة عند الاهتمام بالمسائل الصناعية أن تحدد برنامجا عمليا يشمل بيان الصناعات التي تقضى المصلحة العامة بإيجادها في غضون عشرة أعوام، وتحديد أطوارها الانشائية للتدرج في التنفيذ ، وتحديد رأس المال اللازم لها في كل طور من الأطوار ؛ وتعيين ما يلزمها من كفايات فنية والسعى لتحضير المصريين لها بنظام يتفق ووقت تهيئة المنشآت للإدارة والاستغلال » •

٥ - ضرورة انشاء هيئة خاصة بتنمية الصناعات « والبرنامج العملى الذى ننشده لمدة عشر أعوام يستدعى تحضيره وجود هيئة دائمة تمثل أنصار الصناعة ، والقوى الحكومية ، والمالية والفكرية في البلاد تمثيلا كافيا لضمان حسن التقدير عند فحص ما يعرض عليها من مشروعات صناعية هامة .. ولهذا فإن تكوين مثل هذه الهيئة العامة الشاملة يساعد كثيرا على تذليل شئ غير قليل من المصاعب الانشائية والتنفيذية المتعلقة بالمسائل الصناعية في البلاد المصرية » (١) •

٦ - أهمية اشتراك الدولة في تأسيس الصناعات « والأسباب التي تسوغ اشتراك الدولة في الأعمال الصناعية عديدة نذكر منها : أن احتياجات البلاد

(١) لم يتم تنفيذ هذه التوصية سوى في عام ١٩٥٢ حين أنشئ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج

الى الأعمال الصناعية كثيرة ، وقدرة البلاد على توفير والاقتصاد محدودة ..
كما وأن الاسراع في تحقيق احتياجات البلاد الصناعية يفتح أبوابا للعمل تنصرف
اليها ميسول المصريون فيخف الطلب على الوظائف الحكومية ويخف خطر
العاطلين .. ان احياء الصناعات التى يستطيع احيائها فى البلاد المصرية وتوسيع
نطاق ما يجب توسيعه منها يبعث مصر صناعية بجوار مصر الزراعية ويجعل
الزراعة تسير الصناعة مسيرة منسقة منسجمة ، ويهىء الجو للتوازن المعقول
فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وينمى أسباب الثروة .. ان الرفاهية العامة التى
تترتب على احياء الصناعات وتنشيطها فى البلاد لا تعود على الأمة وحدها بل تعود
على الدولة بزيادة قدرة المصريين على دفع ما تحتاج اليه الدولة من أموال فى
مستقبل الأيام . فان رأس المال المودع فى صناعة ناجحة أقدر على احتمال
الضرائب من رأس مال مثله يودع فى أرض زراعية » .

٧ - الحاجة الى اصدار مشروع ينظم الضمان فى التسليف الصناعى « ويحسن
أن يصدر تشريع خاص باعتبار الآلات القائمة فى مصنع اقترض صاحبه قرضا ،
من العقارات التى لا يجوز التصرف فيها بغير اذن خاص ورضاء من المرتهن ..
ويحسن أن تخفض رسوم الرهن العقارى عند التسليف الصناعى ورسوم
شطبها ، وأن يختصر بقدر الامكان اجراءات نزع الملكية عند عجز المقرض عند
السداد . ويجوز أن يقدم صاحب المصنع الكبير ضمانا آخر خارج مصنعه
منقولا كان أو ثابتا ، فان كان ثابتا جاز رهنه بعين الشروط المقررة لرهن
المصنع .. ويجب أن يعاون التشريع المصرى على جواز عقد الرهن على الآلات
المقترض ولو كانت هذه الماكينات قائمة فوق أرض الغير (١) .

٨ - تشجيع انشاء الجمعيات التعاونية الصناعية « ولما كان أصحاب
الصناعات الصغيرة غير قادرين عادة على تقديم الضمانات اللازمة للسلف
الصناعية التى يطلبونها فان أفضل طريقة لتشجيعهم فى عملهم الصناعى هى بث
روح التعاون بينهم لتكوينهم فى صورة شركات تعاونية للانتاج الصناعى ..
وهى نوع من الشركات يجب أن يوضع لها تشريع خاص مثل تشريع الشركات
التعاونية الزراعية .. وهذه طائفة يجب تشجيعها حتى ولو كان فى اقراضها أى
نوع من الخطر ، ولهذا يحسن الاحتياط بتخصيص مبلغ معين لهذا التمويل .. »

(١) صدر قولا بعد ذلك القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالرهن التجارى ، وبهذا التشريع
نظمت الصناعة إحدى المسائل التى كانت تعوق تقدم القروض اليها على نطاق واسع .

٩ - ضرورة تنظيم التمويل الصناعى عن طريق بنك صناعى متخصص
« ان البنك الصناعى الذى يدعو بنك مصر الى تأسيسه ضرورة قومية لأهمية
احياء الصناعات فى ذاتها ولترقية أعمال البنوك بايجاد بنك يخصص للأعمال
الصناعية ، ولتنظيم التسليف الصناعى تنظيما يساعد على بقاء الصناعات ناجحة
فى البلاد ، وعلى جعل المنتجات المصرية قادرة على منافسة أمثالها من المنتجات
الصناعية الأجنبية » ويستطرد التقرير موضحا ضرورة التخصص فى منح الائتمان
« أن بنك مصر بنك ودائع ، وهو بصفته هذه يحرص على الأصول الفنية فى
توظيف ودائعه ، والأعمال الصناعية أعمال تستدعى رؤوس أموال ثابتة لتأسيس
الصناعات ، ورؤوس أموال متحركة لاقرض هذه الصناعات ، والقروض
الصناعية ان كانت لمدة قصيرة جاز منحها من بنوك الودائع بضمنان ، أما ان كانت
القروض لمدة متوسطة أو مدة طويلة وجب أن يقوم بها معهد مالى خاص يقبل
الودائع لآجال وتتكون فيه رؤوس الأموال خاصة لهذا النوع من الأعمال ..
فدعوة بنك مصر الى تأسيس (بنك صناعى مصرى) هى دعوة الى الارتقاء فى
نظام البنوك القومية المصرية .. دعوة الى التخصص فى أعمال البنوك القومية
المصرية .. وعند وجود هذا البنك الصناعى المصرى فان بنك مصر يكف عن
دراسة المشروعات الصناعية ، ويقتصر على دراسة المشروعات المالية والاقتصادية
الأخرى ، وكيف عن الدعوة الى تأسيس المشروعات الصناعية » .

وبالرغم من أن البنك قدم تقريره عام ١٩٢٩ ، الا أن الدعوة لانشاء بنك
صناعى أخذت تتعثر ، ولم تبد الحكومة أى استجابة ، مما اضطر بنك مصر الى
الاستمرار فى تحمل العبء وحده ، وانقضى وقت طويل حتى صدر فى عام ١٩٤٧
القانون رقم ١٣١ الخاص بالترخيص للحكومة فى انشاء بنك صناعى ، وفى
عام ١٩٤٨ صدر نظام البنك الأساسى ، وفى أكتوبر ١٩٤٩ زاول البنك الصناعى
نشاطه الفعلى ..

٦ - تشجيع وتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية :

كان التسليف الزراعى فى مصر حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر
مركزا فى أيدي طائفة من المربين الذين تغلغلوا فى الريف المصرى ، وأوقعوا
بغالبية المزارعين وأرهقوهم بالفوائد الباهظة والشروط القاسية . وقد بدأ تمويل
الزراعة فى مصر يتخذ شكلا منظما منذ أن أنشئ البنك العقارى المصرى
سنة ١٨٨٠ ومن بعده بنك الأراضى المصرى وغيره من بيوت الاقراض العقارى ،

غير أن التسهيلات التي فرضتها البنوك العقارية كانت لآجال طويلة بفوائد ومصاريف مبالغ فيها تثقل كاهل المقترض ، كما كانت قصيرة بطبيعة الحال على كبار الملاك الذين أدى سوء استعمال الكثير منهم لحصيلة القروض التي حصلوا عليها الى أن أصبحت معظم الأراضي مثقلة بالديون (١) .

أما صغار المزارعين فقد ظلوا فريسة للمرايين ، بالرغم من قيام البنك الأهلي المصري عام ١٨٩٨ ، وبالرغم أيضا من أنه كان بين أغراضه الرئيسية تقديم سلف للمزارعين ، اذ نصت المادة الرابعة من نظام البنك الأهلي على أن يقوم بتقديم سلفيات للزراعة برهن أو بدونه للقيام بنفقات البذور والزراعة اللازمة للمحاصيل السنوية ، غير أن تمسك البنك بالضمانات التي لم تكن في متناول أغلبية صغار المزارعين وارتفاع أسعار الفائدة التي حددها للسلفيات والتي لم تكن تقل كثيرا عن ٩٪ ، واستغراق البنك في نشاطه المصرفي والتجاري واصدار البنكنوت ، ونظرتة الى التمويل الزراعي على أنه عملية كثيرة المخاطر محدودة الربح ، كل هذا جعل تعامله مع المزارعين خصوصا صغارهم ينحصر في نطاق ضيق ، وذلك على الرغم من أن الحكومة في سنة ١٩٠١ أودعت لديه ٢٥٠ ألف جنيه ، زيدت في السنة التالية الى مليون جنيه لاستعمالها في أغراض التسليف الزراعي .

ولهذا اتضحت الحاجة الى انشاء بنك مستقل يتخصص في أعمال التسليف الزراعي ، وأنشئ البنك الزراعي المصري سنة ١٩٠٢ بمساهمة الحكومة والبنك الأهلي المصري ، الذي دفع مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه استرليني في رأسمال البنك الذي بلغ ١٢٥٠ ألف جنيه ، ومقابل أن يعين محافظ البنك الأهلي رئيسا لمجلس إدارته ، وأن تتولى الحكومة المصرية ضمان السندات التي يصدرها .

وكان الغرض الأساسي من انشاء البنك الزراعي ، تقديم التسهيلات الائتمانية لصغار المزارعين وعلى وجه الخصوص أولئك الذين لا تتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة ، وقد أقبل صغار المزارعين على التعامل اقبالا شديدا لم يكن متوقعا . غير أن حداثة عهد المزارع المصري الصغير بالتسهيلات المصرفية جعلته يقترض أكثر مما يطيق ، وينفق حصيلتها في أغراض لا تيسر له السداد ، فكثر حالات نزع الملكية الصغيرة وفاء للديون المستحقة للبنك ، الأمر الذي دعا

(١) تعددت الأزمات العقارية في مصر ، فنشبت أزمة سنة ١٩٠٧ ، وأزمة ١٩٢١ ، ثم الأزمة الكبرى التي بدأت مع الثلاثينيات اذ زادت الديون العقارية بشكل خطير هدد أساس الملكية الزراعية في مصر مما دعا الحكومة الى التدخل في سنة ١٩٣٢ لفقد تسوية مع البنوك العقارية لانقاذ كثير من الملاك من خراب محقق .

الحكومة الى الاسراع فى عام ١٩١٣ الى اصدار قانون الخمسة أفدنه • وقد ترتب على صدور هذا القانون سقوط الضمان الأساسى الذى كان يعتمد عليه البنك فى استيفاء ديونه ، فتضاءلت أعماله منذ ذلك الحين وبدأ فى تصفية أعماله فعلا منذ عام ١٩٢٣ (١) •

كما نودى فى عام ١٩٠٩ بالحركة التعاونية ، « كوسيلة مثلى لتحرير الفلاح من سيطرة المرابين والبنوك ، وتشكلت لجنة لدراسة امكان الاستفادة من النشاط التعاونى فى البلاد واختيار أفضل النظم ، حتى وضعت اللجنة مشروع قانون للتعاون واقرحت تشكيل لجنة دائمة للدعوة للحركة التعاونية ، ولكن الحكومة أهملت مشروع القانون عندما قدم اليها دون بذل جهد يفيد الحركة التعاونية فى مصر • ثم أخذ بعد ذلك رائد الحركة التعاونية « عمر لطفى » بمجهوداته الخاصة للدعوة الى انشاء جمعيات استهلاكية فى المدن وأخرى زراعية فى الريف ، وأتيح له أن ينشئ ١٤ جمعية تعاونية زراعية أهم أغراضها شراء البذور والأسمدة والأدوات الزراعية واقراض وبيع حاصلات الأعضاء » (٢) ••

وفكرت الحكومة عندئذ فى وضع تشريع للجمعيات التعاونية ، وأعدت بالفعل مشروعا لقانون التعاون ، ولكنه توقف نظرا لظروف الحرب العالمية الأولى ، ثم صدر بعد ذلك القانون الأول للتعاون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ، وقررت الحكومة أن تساعد المزارعين عن طريق السماح للجمعيات التعاونية بالحصول على ما يلزمها من قروض من اعتماد حكومى لدى بنك مصر •

وفى سنة ١٩٢٧ ألغى قانون التعاون الأول نظرا لما نتج عن تطبيقه من عيوب ، وصدر بدلا منه القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ ، وقد تضمن هذا القانون نصوصا خاصة بالجمعيات التى تباشر النشاط الزراعى والصناعى والتجارى والمالى • ونصوصا تبيح قبول الودائع من غير الأعضاء ، كذلك نص على انشاء اتحادات تعاونية تقوم بالدعاية ونشر تعاليم ومبادئ التعاون ، وخصصت الحكومة اعتمادا فى بنك مصر قدره ٢٥٠ ألف جنيه لاقرض الجمعيات الزراعية •

الا أن كل الخطوات السابقة لم تستطع أن توفر مصدرا منتظما لتمويل العمليات الزراعية عن طريق البنك الزراعى بعد صدور قانون الخمسة أفدنه ، وعن طريق الاعتمادات الحكومية نتيجة لبطء الاجراءات والتعقيدات الروتينية

(١) تقرر تصفية البنك الزراعى المصرى نهائيا سنة ١٩٢٦ •

(٢) سيد مرعى « الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى » •

الحكومية ، وارتفاع التكاليف • ولم يكن هناك مفر من انشاء بنك خاص يباشر هذا النشاط فأنشئ بنك التسليف الزراعى المصرى عام ١٩٣١ برأس مال قدره مليون جنيه اكتسبت الحكومة بنصفه والنصف الآخر اكتسب فيه بعض البنوك الكبرى ، وقد ساهم بنك مصر فى رأس مال هذا البنك بمبلغ مائة ألف جنيه وبدأ فى التعامل مع الجمعيات التعاونية الزراعية فأمدّها بالقروض اللازمة للأغراض الزراعية ، وابتداءً من سنة ١٩٤٤ تقرر تحويل البنك المذكور الى بنك يخدم الجمعيات التعاونية المختلفة الأغراض ••

ولقد اهتم بنك مصر بالحركة التعاونية الزراعية فى البلاد ، وعاون الحكومة فى محاولاتها فى توفير قدر من التمويل اللازم لها ، ولهذا فقد اتفق بنك مصر عام ١٩٢٥ مع وزارة الزراعة على أن يقرض البنك الجمعيات التعاونية الزراعية المؤسسة طبقاً لأحكام القانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ، وذلك من رصيد اعتماد السلف الصناعية (السابق الاشارة اليه عند مناقشة التمويل الصناعى) بفائدة ٥٪ • وقد بدأت الجمعيات التعاونية الزراعية بالتعامل فعلاً مع البنك منذ ذلك التاريخ ، وبلغ رصيد ودائعها حتى نهاية ديسمبر ١٩٢٦ مبلغ ١١٨١٠ جنيه ، كما قام البنك حتى ذلك التاريخ بخضم ٩٥ كمبالة لهذه الجمعيات بلغت قيمتها ٣٨٥٣٩ جنيه ، كما قدم تعهدات مالية (خطابات ضمان) لثمان جمعيات بمبلغ ١٨٠٥٢ جنيه لتحصل على البذور والأسمدة اللازمة لها •

ومع ذلك فقد أظهر التعامل مع الجمعيات التعاونية فى السنة الأولى أنه كان محدوداً ، ويرجع ذلك بالضرورة الى ضعف الجمعيات التعاونية لحداتها ، وعدم اقبال جموع المزارعين على الاشتراك فيها ، كما كان البنك يشترط ألا يزيد القرض عن نصف رأسمال الجمعية ما لم تكن الزيادة بتصديق من الجمعية العمومية ، أو بتحويل المسؤولية المحدودة للأعضاء الى مسؤولية غير محدودة ، هذا بالإضافة الى صعوبة الاستعلامات عن هذه الجمعيات ، وعدم شمول وضعف قانون التعاون الأول •

وما أن صدر قانون التعاون الثانى فى سنة ١٩٢٧ حتى خصصت الحكومة مبلغ ٥٠ ألف جنيه أودع لدى بنك مصر لهذا الغرض ، وقد زيد هذا المبلغ الى ١٠٠ ألف جنيه عام ١٩٢٨ ، ثم الى ١٦٥ ألف جنيه خلال عام ١٩٢٩ ، وبالفعل نشط تعامل البنك مع الجمعيات التعاونية الزراعية ، كما تبين الأرقام التالية :

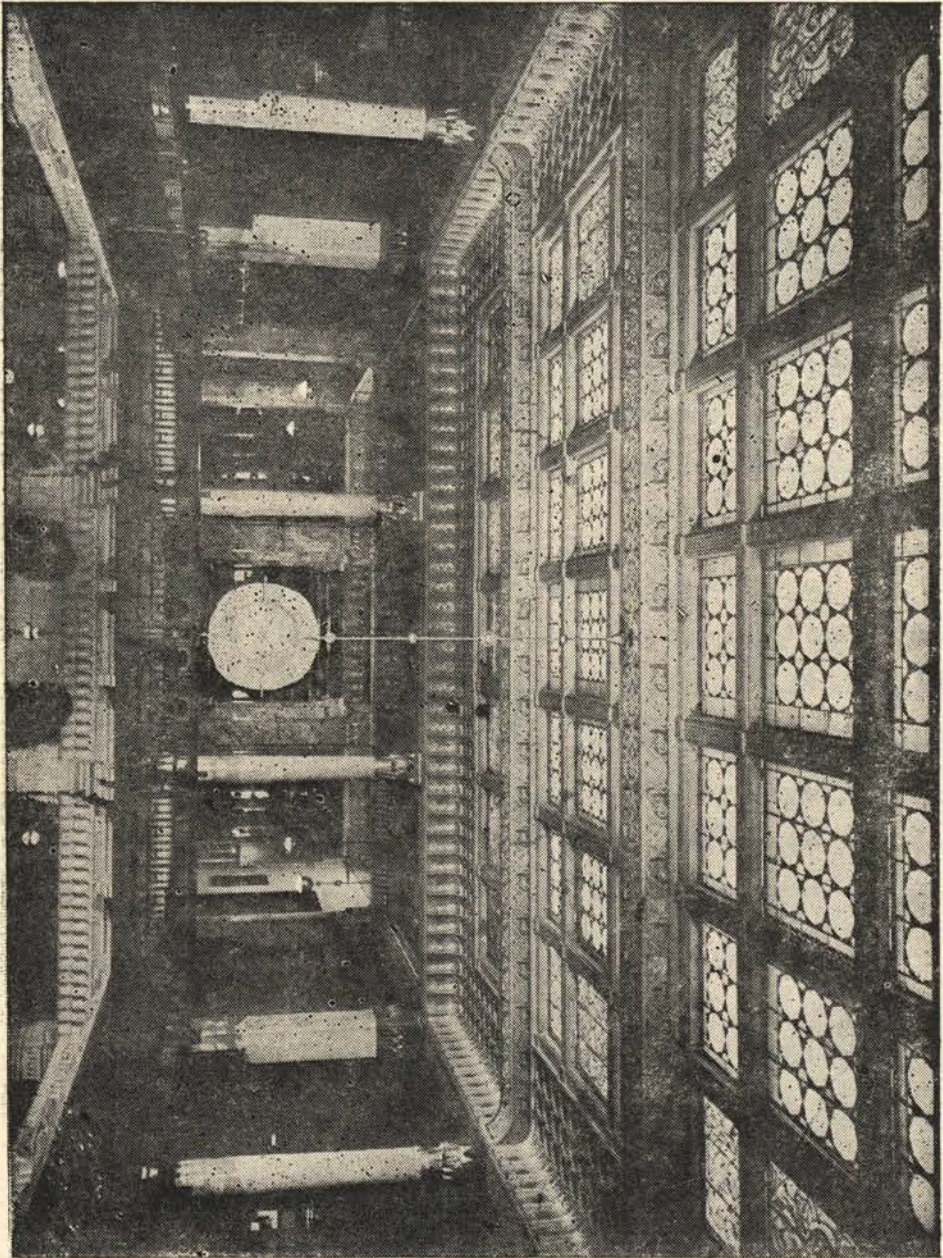
(جنيه مصرى)

السنة	قيمة ودائع الجمعيات	القروض الممنوحة	الرصيد المدين
١٩٢٨	٤٠,٢٤٥	٢٨,٩١٧	٥,٩٠٨
١٩٢٩	٣٠,٩٨٨	١٣١,١٣٢	١٢,٧٩٣
١٩٣٠	٣٧,٥١٥	٢٨٢,٦٨٤	١٢٥,٢١١

هذا وقد بلغ الرصيد المدين للجمعيات التعاونية الزراعية في نهاية عام ١٩٣١ مبلغ ٢٣٧,٢٢٤ جنيه وقد رأت الحكومة ، أن تمهل هذه الجمعيات خمس سنوات لسداد هذا الرصيد ، وأن يحول هذا الرصيد ورصيد المبلغ المخصص له لبنك التسليف الزراعى . الا أن الاتفاق تم بين وزارة المالية وبنك التسليف وبنك مصر في عام ١٩٣٢ على أن يظل الرصيد لدى البنك وأن يحول منه لبنك التسليف الزراعى المبالغ التى تفحص مستنداتها ويتقرر منحها قروضا . وقد استمر تحويل هذه المبالغ مع المبالغ الأخرى المسددة من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية حتى بلغ الرصيد في نهاية عام ١٩٣٨ مبلغ ٢٣,٥٥٧ جنيه . وهكذا انتهى الاتصال المباشر بين البنك وبين تمويل الجمعيات التعاونية والتي انطوت سياسة بنك مصر على تشجيعها والترويج لها . ويقول في ذلك مجلس الادارة في تقريره عام ١٩٢٩ « وبنك مصر يرجو أن تنتشر جمعيات التعاون الزراعية في جميع أنحاء القطر ، وأن تشعر بفوائدها طبقة المزارعين ، وأن تتمسك بها عن شعور صادق ينفعها ، حتى يسود التعاون الحقيقى في صفوف الطبقات فتثمر ثمرها في تنظيم الانتاج الزراعى وترتيب أفضل الوسائل لتصريفه أحسن تصريف » .

٧ - توفير خدمات البنك عن طريق انتشار وحداته :

كان من أهم الوسائل التى عمد البنك الى التوسع فيها لتحقيق أهدافه - العمل على انتشار وحداته في جميع أنحاء البلاد . ذلك الانتشار الذى يحقق في الأجل القصير توفير الخدمة المصرفية لكافة المواطنين ، كما يحقق مبدأ الاقتراب من العميل ، حتى يستطيع أن يقى المواطنين بالريف شر المربين . أما في الأجل الطويل فان انتشار الوحدات قد ساعد على نشر الوعى المصرفى والادخارى في البلاد ، مما أدى الى تجميع رأس المال الوطنى . وإيجاد التوازن الانتاجى الجغرافى . اذ أن كل وحدة من وحدات البنك قد ساعدت جهد طاقاتها ومن ورائها امكانيات البنك ، على الارتفاع بالكفاية الانتاجية للمنطقة التى توجد



في عام ١٩٢٤م، انشأ في باريس دارين فيليب لفرانك القلعة التي
كانت مقرًا على البركات لأجنحة في فرنسا ومع الملكة ماريون شركة تيمبل
التي تملكها لثلاثون الف سنة باسم دارين لفرانك، كانت القلعة

فيها • ولاشك أنه بدون هذا الانتشار الواسع في وحدات البنك لما أمكنه تحقيق أغلب الأهداف التي قام من أجلها •

ولقد ابتدأ البنك عام ١٩٢٠ بمركزه الرئيسى وفرع القاهرة ، وسرعان ما أخذت وحداته تنتشر في أنحاء البلاد حتى أصبح لدى البنك عام ١٩٣٨ ثلاثة وثلاثون وحدة في القاهرة والاسكندرية والوجهين البحرى والقبلى ، وذلك ما بين فرع ومكتب ومندوبية وشوثة •

ومن الجدير بالذكر أن سياسة البنك في انشاء الوحدات تقوم على دراسة شاملة للمناطق التي تتميز بانتاج معين ، ثم يعمد الى الاقتراب منها بانشاء وحدة في المنطقة تعمل على تحسين كفاية هذا الانتاج وتقويته حتى أصبح لدى البنك بعض الوحدات التي تخصصت في تمويل أنواع بذاتها في الانتاج تفيده وتستفيد منه ، وقد كان من نتائج هذه السياسة أيضا أن استطاع البنك العمل على تنويع هيكل التوظيف لديه وبالتالي توزيع مخاطره والاقبال منها الى أدنى حد مستطاع •

كما كان من الطبيعى أن يرتبط البنك بشركاته ، ولهذا فلم يتركها تعمل في مناطق انتاجها دون وجود وحدة مصرفية تعمل بجانبها ، فأنشأ البنك وحداته بجانب هذه الشركات ، لتوفر لها ولباقى الشركات الأخرى والعملاء ، سرعة الحصول على الخدمات المصرفية المتكاملة ، وبذلك كانت هذه الوحدات عاملا قويا من عوامل نجاح شركات مصر ، ويمكن التدليل على هذه الظاهرة - مع شركة مصر لحليج الأقطان ، والتي كانت كلما افتتحت محلجا في مكان ما سارع البنك الى انشاء وحدة له بجانبه تمده بالمال السائل •

وقد حقق انتشار وحدات البنك المرونة في نقل المال السائل من الجهات التي يتوافر فيها الى الأماكن التي تحتاجه ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة لنقل المدخرات من أماكن نشأتها الى مجالات أخرى للانتاج ، وبهذا استطاع البنك توفير التكامل التمويلي كما استطاع من قبل توفير التكامل الانتاجى •

ولم يقتصر بنك مصر على فتح الوحدات المصرفية في الداخل ، اذ كان من أهداف البنك ايجاد بعض نقط الارتكاز الذاتية في الخارج ، ولهذا اتجه البنك في عام ١٩٢٦ الى انشاء فرع له في باريس ، ولكن تجنبا للضرائب الفادحة التي كانت مقررة على الشركات الأجنبية في فرنسا ، قام البنك بتأسيس شركة مساهمة فرنسية خاضعة للقانون الفرنسى باسم « بنك مصر / فرنسا » كانت الأغلبية

الكبرى لحملة الأسهم للمصريين ، وكذلك أغلبية أعضاء مجلس الإدارة ، وافتتح البنك فعلا عام ١٩٢٧ •

وكان هدف بنك مصر من انشاء البنك السابق ، العمل على توثيق العلاقات المصرفية والمالية والتجارية بين مصر وفرنسا خاصة وأوروبا عامة ، وكذلك خدمة المصريين في فرنسا والخارج ، والقيام بجميع الخدمات المالية الخاصة بالمفوضية المصرية والبعثات العلمية بفرنسا ، وهى المهمة التى أوكلتها الحكومة له فى العام التالى من انشائه • كما خلق بنك مصر/فرنسا فرصة أمام الشبان المصريين لاكتساب تجارب جديدة بعد تلك التى اكتسبوها من بنك مصر • وقد انتهز بنك مصر فرصة انشاء هذا البنك لاقامة - مكتب للسياحة - يقوم بخدمة المصريين فى فرنسا ، ويعمل على الترويج السياحى لمصر ، كتجربة ميدانية لفتح مكاتب أخرى فى العواصم المختلفة ، توطئة لانشاء شركة مساهمة مصرية للسياحة (وقد انتهى هذا الاتجاه الدراسى بالفعل بانشاء شركة مصر للسياحة عام ١٩٣٤) •

كما اتجه بنك مصر الى البلاد العربية بهدف تدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها ، ولهذا بدأ منذ عام ١٩٢٨ دراسة امكانية انشاء بنك مصرى سورى لبنانى برأس مال مشترك • وفى منتصف عام ١٩٢٩ صدر مرسوم من حكومة الجمهورية اللبنانية بتأسيس (بنك مصر/سوريا/لبنان) باعتباره شركة مساهمة لبنانية ، وبالموافقة على قانونها الأساسى ، وصدر مرسوم آخر من الحكومة السورية بتأسيس فرع فى دمشق • وقد بلغ رأس مال هذا البنك عند تأسيسه مليون ليرة سورية لبنانية (حوالى ١٦٠ ألف جنيه مصرى) • ووزعت الأسهم بحيث كان نصيب بنك مصر وفريق من المصريين حوالى النصف ، والباقى ساهم فيه عدد من رجال المال السوريين واللبنانيين ، واختص الجانب المصرى بالأغلبية فى مجلس الإدارة •

وبعد الثورة الوطنية فى مصر عام ١٩٥٢ ، أخذ البنك يدعم سياسته فى انشاء الوحدات ، وواصل خطته فى تعميم وحداته فى سائر جهات الجمهورية ، توسعا فى أعماله ، وخدمة للمواطنين وتشجيعا لهم على الادخار وعلى التعامل مع البنك •

وعلى المستوى العربى استطاع البنك منذ عام ١٩٥٣ أن يكون خير ممثل لبلاده ، فافتتح فروعاً فى الخرطوم وأم درمان بالسودان ، وفى بنغازى وطرابلس بليبيا ، وألحقها فى عام ١٩٥٥ بفروع ببورسودان والأبيض • كما اتجه البنك

الى المملكة العربية السعودية من نفس العام ليفتح فروعاً له في جدة وفي الرياض .

وأصبح من أهداف البنك ألا يدخر وسعاً في تعميم فروعه في سائر الأقطار العربية الشقيقة كلما استطاع الى ذلك سبيلاً . ولهذا قرر بنك مصر عام ١٩٥٧ شراء فروع (بنك مصر سوريا لبنان) المنتشرة في سوريا لتصبح فروعاً مباشرة لبنك مصر . والحق ذلك بافتتاح فروع جديدة له في كثير من المدن السورية في : القامشلي - دور الزور - الرقة - درعا - أدلب - الحسكة ، وذلك بجانب الفروع الخمس الأخرى التي كانت موجودة من قبل في : دمشق - حلب - حمص - حماة - اللاذقية . كما عمل البنك على تنفيذ سياسة بناء الشئون لمختلف المحاصيل الزراعية السورية ، فتم بناء شؤنة في اللاذقية ، كما أعد الأراضي اللازمة لبناء شئون في القامشلي وحلب .

ومن أهم الجوانب التي رعاها البنك في افتتاح فروعه في الدول العربية ، التعاون التام مع أشقائنا العرب ، لهذا عمد الى تحديد نصيب مناسب للمواطنين من أهل البلاد سواء من حيث امتلاك رأس المال أو القوى العاملة . وبالرغم من أن سياسة هذه الوحدات قد رسمت على أساس الابتعاد كلية عن المجالات السياسية والحزبية ، إلا أن البنك في مواقف كثيرة قد ساعد على تحسين العلاقة بين مصر والدول العربية الشقيقة ، وكان في نفس الوقت عنصراً مساعداً لمنع استغلال الأجانب للموارد الاقتصادية في تلك الدول .

ونتيجة للسياسة التي اتخذها بنك مصر في انشاء وحداته ، يعتبر حتى الآن أكثر البنوك بالجمهورية العربية المتحدة انتشاراً سواء على المستوى المحلي أو في الخارج . حيث تبلغ وحداته داخل الجمهورية ١٣٧ وحدة تقوم بتقديم كافة الخدمات المصرفية للقطاعين العام والخاص ، وتنتشر هذه الوحدات في جميع محافظات الجمهورية . ومن هذه الوحدات ١٤ مكتبة سياحياً تقوم بعمليات استبدال العملات الأجنبية ، وتتميز بانتشارها في الفنادق السياحية الهامة والمطارات والموانئ والمناطق السياحية الأخرى ، وتسهم مساهمة فعالة في زيادة حصيلة البلاد من العملة الصعبة اللازمة للميزانية النقدية على المستوى القومي .

هذا ويساهم البنك في رؤوس أموال كل من البنوك الآتية :

بنك مصر لبنان - بالجمهورية اللبنانية - ١٤ وحدة في كافة أنحاء لبنان - ويمتلك البنك ٨٣٪ من قيمة رأس المال .

بنك النهضة العربية - بالجمهورية العربية الليبية - ٥ وحدات - طرابلس -
بنغازى ويمتلك البنك ٤٩٪ من قيمة رأس المال .

٧ - خلق جيل من الخبراء والفنيين المصريين :

كان من أهم الظواهر التى طرأت على الميدان الاقتصادى المصرى فى الثلاثينات من هذا القرن ، بدء ارتياد المصريين مجال العمل المصرفى والمالى ، ثم مجال تأسيس الشركات المساهمة والعمل الصناعى وإدارة الشركات . وبذلك لا تنصرف أهمية إنشاء بنك مصر الى اقتحام رأس المال القومى مجال النشاط الاقتصادى فحسب ، ولكنها تنصرف أيضا الى هذا التحول الاجتماعى الكبير الذى مكن المصريين من اقتحام ميادين كانت وقفا على الأجانب . ولذلك فقد أمكن بفضل جهود بنك مصر - فى مرحلة الرأسمالية الوطنية - تكوين جيل من الفنيين والاداريين توفرت لهم خبرات ومهارات عاوت على إقامة وإدارة الكثير من المشروعات المصرفية والمالية والصناعية والتجارية .

وقد اتبع بنك مصر فى سبيل تنمية الخبرات الفنية والادارية كل الوسائل الممكنة ، فكان البنك نفسه أول معهد لتدريب وتخريج أعداد متزايدة من الشباب المصرى الذى يعتبر ذخيرة الوطن ، وكانت شركاته هى المجال الثانى لتدريب الأعداد الكبيرة من الفنيين والعمال . كما بدأ البنك وشركاته فى سياسة إيفاد بعض الموظفين المختارين فى بعثات دراسية وتدريبية فى الخارج بهدف اكتساب خبرات جديدة . ومن جهة أخرى فقد عمل البنك على تقديم كافة التسهيلات لموظفيه الذين يلتحقون بالمعاهد العلمية ، ولا شك فى أن بنك مصر يعتبر تعبيرا رائدا فى تشجيع هذا الاتجاه العلمى ، ويوضح ذلك تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٩٣٦ حيث يذكر :

« هذا ورغبة فى تشجيع الاقبال على دراسة العلوم الاقتصادية وتوجيه عنصر الشباب الى هذه الناحية التى تهتم الاقتصاد الأهلى المصرى ، زيادة على من يعلمهم البنك ويربيهم بين جدرانها ، فقد رأى مجلس ادارتكم أن يتفق مع أهل رأى فى الجامعة المصرية على منح المتفوقين من طلبة كلية الحقوق جوائز مادية ، وشهرية وسنوية ، لحفز همة الطلاب على العناية بالدرس والتحصيل ، وقد تفننا فعلا هذا الاتفاق ابتداء من هذا العام الدراسى الحالى ، وأملنا أن يكون لذلك أثره النافع المفيد » .

وكان من أثر ذلك أن تكونت الفئة الصالحة لإدارة الأعمال المصرية ، والتي كانت قد اعتبرت القوى الاستعمارية والرجعية فئة لا يمكن تكوينها من المصريين ، ولكنها تكونت ونجحت نجاحا كبيرا ، وأصبحت النواة الهامة التي حلت محل العناصر الأجنبية كلما زاد التحرر الاقتصادي ، وحتى أصبح من الممكن تمصير الاقتصاد المصرى بعد ذلك . ومن ثم يمكن القول أن بنك مصر بنجاحه فى تكوين الشركات الاقتصادية الكبيرة ، وبنجاحه فى خلق جيل من المصريين لإدارتها ، كان من أهم عوامل استرجاع ثقة المصريين بأنفسهم بعد أن كاد الاستعمار يقضى عليها . .

٨ - التوجيه الاقتصادى للدولة :

كان بنك مصر يرى ويؤمن دوما بضرورة اشتراك الدولة اشتراكا فعليا فى الحياة الاقتصادية لمصر ، وهو الأمر الذى تعثر كثيرا لوجود الاستعمار والنفوذ الأجنبى والخلافات الحزبية والسياسية ولم تكن هناك وسيلة لدى البنك سوى دعوة الدولة وتوجيهها الى ما ينبغى أن تقوم به فى مجالات التصرفات الاقتصادية الداخلة فى نطاق سلطتها . ولهذا فقد حوت تقاريره السنوية وتقاريره الأخرى الخاصة بمثل هذه التوجيهات ، كما شارك بعض أعضاء مجالس إدارته فى كثير من اللجان والمؤتمرات الاقتصادية الهامة . ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن كثيرا من التوجيهات التى أبداه البنك قد نفذتها الحكومات المتعاقبة ، وبذلك أمكن تفادى بعض نواحي القصور والضعف فى إدارة الدولة للشئون الاقتصادية للبلاد ، حتى جاءت الثورة الوطنية وحققت حلم الأجيال السابقة ، فى ضرورة قيام الدولة بإدارة الاقتصاد الوطنى للصالح العام . وإذا كنا قد أشرنا من قبل الى بعض هذه التوجيهات فى مواضع مختلفة ، إلا أنه يمكن أن نضيف إليها بعض التوجيهات الأخرى والتى لها صفة العمومية .

وكانت وجهة نظر البنك فى مجال تدخل الدولة ليس المشاركة أو الدعم وحدهما ، وإنما بالشكل المباشر عن طريق إقامة المشروعات ، ومن هذا القبيل : ما كان من أمر نداءات بنك مصر للدولة والأفراد فى سبيل التدخل لحماية المحاصيل الزراعية وعلى رأسها القطن ، وذلك عن طريق تكوين شركة مساهمة مصرية تكون مهمتها منع التلاعب فى أثمان القطن والمحاصيل الزراعية ، والتحكم فى السوق ، وتقليل عدد الوسطاء ، والإشراف على تجارة المحاصيل فى جميع مراحلها ، والاقراض بضمانها وشرائها بأثمان مناسبة ، والمواءمة بين موسمية العرض واستمرار الطلب على مدار السنة ، حتى يمكن ضمان سعر مجز للمنتج

الصغير • وتجدر الإشارة الى أن البنك قد نبه مرارا الى وجود فئة أجنبية تتمثل في شركات التصدير وتتلاعب في الأسعار • وقام من جانبه بتأسيس شركة مصر لحليج الأقطان سنة ١٩٢٤ وشركة مصر لتصدير الأقطان عام ١٩٣٠ كخطوة هامة في سبيل ذلك •

وبالإضافة الى هذا فقد دعا البنك الحكومة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المنتج ، ومنها تشجيع التسويق والاتاج التعاوني للمحاصيل الزراعية ، وتعديل أنظمة بورصة العقود والبضاعة الحاضرة (١) •

كما طالب البنك بتعديل النظام الجمركي ، وذلك بالتمييز بين أنواع الواردات ، بحيث تكون المواد الخام والآلات اللازمة للصناعة غير خاضعة للرسوم المفروضة على الواردات الأخرى ، تشجيعا للصناعة ، وتحقيقا لحمايتها ، وحتى يمكن للمنتجات المصرية أن تواجه منافسة المنتجات الأجنبية ، وخصوصا في الفترات الأولى للإنتاج (٢) (الأمر الذي لم يتم سوى عام ١٩٣٠) •

وقد وجه البنك عناية خاصة منذ البداية الى اصلاح خلل الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات وطالب بزيادة الصادرات ، والحد من الواردات ، وخصوصا ما كان منها من الكماليات ، كما دعا الى الاقلال من الأموال المصرية المتدفقة الى الخارج في شكل أرباح ، سواء ما كان منها للدين العام أو لأسهم وسندات الشركات الأجنبية وذلك عن طريق شراء هذه الأسهم والسندات بقدر المستطاع ، للحد من تدفق هذه الأموال من جهة ، ولتمصير هذه الشركات من جهة أخرى (٣) •

واستمرت هذه المطالبة يرددها البنك لأكثر من ثلاثين عاما وحتى قبل قيام الثورة الوطنية بفترة بسيطة ، اذ يجيء بتقرير مجلس الادارة عام ١٩٥٠ الآتى : « ان موازنة الميزان التجارى ضرورة لا غنى عنها ، الا أن الظروف الحاضرة قد تبرر التوسع في الاستيراد بشرط أن يكون مقصورا على الضرورى من المواد الإنتاجية كالمكينات والخامات وبعض السلع اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعى والصناعى ، وألا يتناول الكثير من أدوات الزينة والترف التى نستوردها الآن • فنحن نتساءل هل من الضرورى أن نشجع استيراد تلك المقادير الكبيرة من أرقى وأغلى السيارات • • وهل من الضرورى أن نستورد تلك الكميات من

(١) راجع تقارير مجلس الادارة عن أعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ •

(٢) تقرير مجلس الادارة عام ١٩٢٤ •

(٣) راجع تقارير مجلس الادارة عن أعوام ١٩٢١ ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ •

الخضروات والأغذية المحفوظة مع أن في استطاعتنا أن نزيد من إنتاج الخضروات في بلادنا كما في استطاعتنا أن نصدر منها غير قليل في الأوقات الملائمة إذ نحن اهتممنا بزراعة الجيد منها ، ونظمنا تسويقها ، وأعدنا لها برنامجا محكما للتصدير » .

وفي مجال تعداد الاصلاحات التي دعا البنك الى اتخاذها ، وأوردته تقاريره عن ضرورة انفصال النظام النقدي وتحرره من تبعيته للجنه الانجليزي ، وضرورة تكوين بنك مركزي ، وتمصير البنك الأهلي المصري بنك الاصدار ، ومحاربة التضخم وارتفاع الأسعار بامتصاص المال الفائض عن حاجة السوق عن طريق اصدار القروض الحكومية في فترات الرخاء ، ثم تنفيذ المشروعات الكبرى الاقتصادية والعمرانية والصحية والاجتماعية في فترات الانكماش ، وحماية الثروة العقارية بتقديم التسهيلات الطويلة الأجل ، وكذلك انشاء الغرف التجارية والصناعية . والى غير ذلك من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتي كان يرى البنك أنها ضرورة حتمية كي تنال البلاد تحررها الاقتصادي والسياسي (٤) .

(٤) راجع تقارير مجلس الادارة عن اعوام ١٩٢٤ ، ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ ، ١٩٤٢ .

أزمة عام ١٩٣٩

كان الموقف السياسى الدولى متوترا منذ أواخر عام ١٩٣٨ ، وازداد الاضطراب بشكل شديد فى منتصف عام ١٩٣٩ بما ينذر باشتعال الحرب العالمية الثانية ، ولما كانت الظروف الاقتصادية شديدة الحساسية بالنسبة للأوضاع السياسية ، فقد كان من البديهي أن يمتد هذا الاضطراب الى النشاط الاقتصادى فى العالم ، وبالتالي الى نشاط مصر الاقتصادى باعتباره اقتصادا تابعا يتأثر الى حد بعيد بما يطرأ من تطورات فى المجال الدولى •

وكان من أهم النتائج التى ترتبت على هذا الوضع - والتى تهمنى فى هذا المجال - أن اشتد السحب على الودائع من الجهاز المصرفى - اذ لم يكن الوعى المصرفى بالدرجة الكافية مما يجعل الودائع عرضة للتهافت عليها كلما ازدادت الشائعات أو التوقعات نتيجة للاضطرابات السياسية ، حتى أنه فى أكتوبر عام ١٩٣٨ ، وقبل اعلان الحرب العالمية الثانية ، وجهت ألمانيا النازية انذارا الى تشيكوسلوفاكيا باعلان الحرب عليها ، وعلى أثر ذلك سحبت مبالغ كبيرة من صناديق التوفير فى مصر خلال اليومين التاليين (قدرت حينئذ بتسعة ملايين من الجنيهات) •

وفى أواخر أغسطس ١٩٣٩ ، اضطربت الحالة الدولية بشكل أثار القلق والجزع فى النفوس ، مما ترتب عليه زيادة الطلب على سحب الودائع من البنوك • ولقد تعرض بنك مصر كغيره من البنوك لهذا التهافت على الودائع ، وكان الاقبال ضعيفا أول الأمر ، ثم أخذ يشتد بعد ذلك يوما فيوما ، حتى اذا ما نشبت الحرب فعلا فى أوائل سبتمبر ، حدث اندفاع على سحب الودائع ، وخاصة عملاء صندوق التوفير لدى البنك •

ولم تكن المشكلة تتمثل - فى الواقع - فى اندفاع الأفراد على سحب الودائع - كما يبدو للبعض - اذ أن الضغط الحقيقى على البنك كان من جانب صندوق توفير البريد الحكومى الذى ركز على سحب ودائعه من بنك مصر بانذات ، بالرغم من أن الصندوق كان له ودائع لدى البنوك الأخرى تفوق أضعاف ما له من ودائع طرف بنك مصر ولكنه لم يقم بسحبها •

وقد استطاع البنك فعلا مواجهة موجة اشتداد السحب بما لديه من الأموال البالغة السيولة ^(١) ، وهو خط الدفاع الأول - لدى أى بنك تجارى - لمواجهة سحب الودائع ، حتى كادت أن تنفذ ، ولما أراد البنك استعمال خط الدفاع الثانى والمتمثل فى الأوراق المالية لدى البنك والتي يستثمر فيها جزءا من أمواله ، والتي يمكن الاقتراض بضمائها من البنك الأهلى المصرى (الذى كان من المفروض أنه يقوم بدور البنك المركزى فى ذلك الوقت) رفض المحافظ (الانجليزى) وامتنع عن تقديم القرض ، وبالرغم من الأوراق المالية التى قدمها بنك مصر كانت تعتبر من أقوى ما يمكن تقديمه فى ذلك العهد ، اذ كانت أوراقا مالية من الدرجة الأولى (أوراق الدين الحكومى - اذون الخزانة - أوراق البنك الأهلى - أوراق البنك العقارى • بالاضافة الى أوراق شركات مصر التى كانت تتميز بشدة الاقبال عليها - والتي أقبل على شرائها البنك الأهلى كما سبق أن ذكرنا) •

وبذلك خالف البنك الأهلى أبسط مبادئ العرف المصرفى ، ولم يطبق السياسة التى كان يتبعها مع البنوك الأجنبية الأخرى ، ولم يقيم بأهم أعمال البنك المركزى كمقرض أخير للبنوك ، والتي تظهر تماما فى أوقات الأزمات الكبرى المفاجئة ، وثبت بوضوح أن دور البنك الأهلى لا يزيد عن كونه بنكا تجاريا عاديا له مصالحه الخاصة كبقية البنوك المتنافسة فى السوق المصرية ، ويقوم ببعض مهام البنك المركزى ولكن فى ضوء مصالحه التجارية •

وإذا كان تصرف البنك الأهلى فى ذلك الوقت يمكن تبريره - اذ كان الاستعمار يسيطر على مياسته المالية والادارية ، كما انتهز الموقف لصالحه للضغط على الحكومة التى كانت تتردد فى مد أجل امتيازاته ومنحه سلطات البنك المركزى قانونا - فان الأمر المستغرب كان رفض وزير المالية (المصرى) - متضامنا مع المحافظ الانجليزى - ايقاف سحب ودائع صندوق التوفير الحكومى أو ضمان الحكومة لودائع البنك ، الأمر الذى كان بغير شك يمكن أن يوقف تيار سحب الودائع أو ابطاءه • ومع تأزم الموقف وخوفا من غضبة رأى العام ، وافقت الحكومة على أن يقتصر بنك مصر من البنك الأهلى بضمائها ، مبلغ حوالى مليونين ونصف مليون من الجنيهات ، ثم وافق البرلمان فى

(١) نقدية بالصندوق ، الودائع طرف البنوك الأخرى ، المسدد من الأوراق التجارية تحت

٢٨ مارس ١٩٤٠ على قرار أعلن لمساهمي البنك في اجتماعهم بهيئة جمعية عمومية
- في اليوم التالي - ينص على : (أ) ضمان الودائع الحالية والمستقبلية في
بنك مصر •

(ب) اتخاذ التدابير اللازمة لدعم واستمرار رواج هذه المؤسسة القومية
ونجاحها ••

ثم أخذت الادارة الجديدة للبنك في تبادل المذكرات بينها وبين الحكومة ،
كما أجرت الكثير من المفاوضات معها ، والتي انتهت بصدر القانون رقم ٤٠
لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر •

أما عن الشروط التي فرضتها الحكومة في بادئ الأمر على البنك لعلاج
الأزمة - التي تسبب فيها الهيكل المصرفي المتخلف ، وانهزها الاستعمار لصالحه ،
وباركتها الحكومة المسيطر عليها القوى الأجنبية ، فكانت تتلخص في الآتي :

١ - أن يتخلى (طلعت حرب) عن مكانه في بنك مصر ، على أن يختار
رجلا آخر بدلا عنه ترضى عنه الحكومة •

٢ - العودة الى الأصول المصرفية المرعية من حيث توافر الضمان المناسب
للعمليات التي يعقدها البنك حتى يطمئن بذلك على مصير ودائع عملائه •

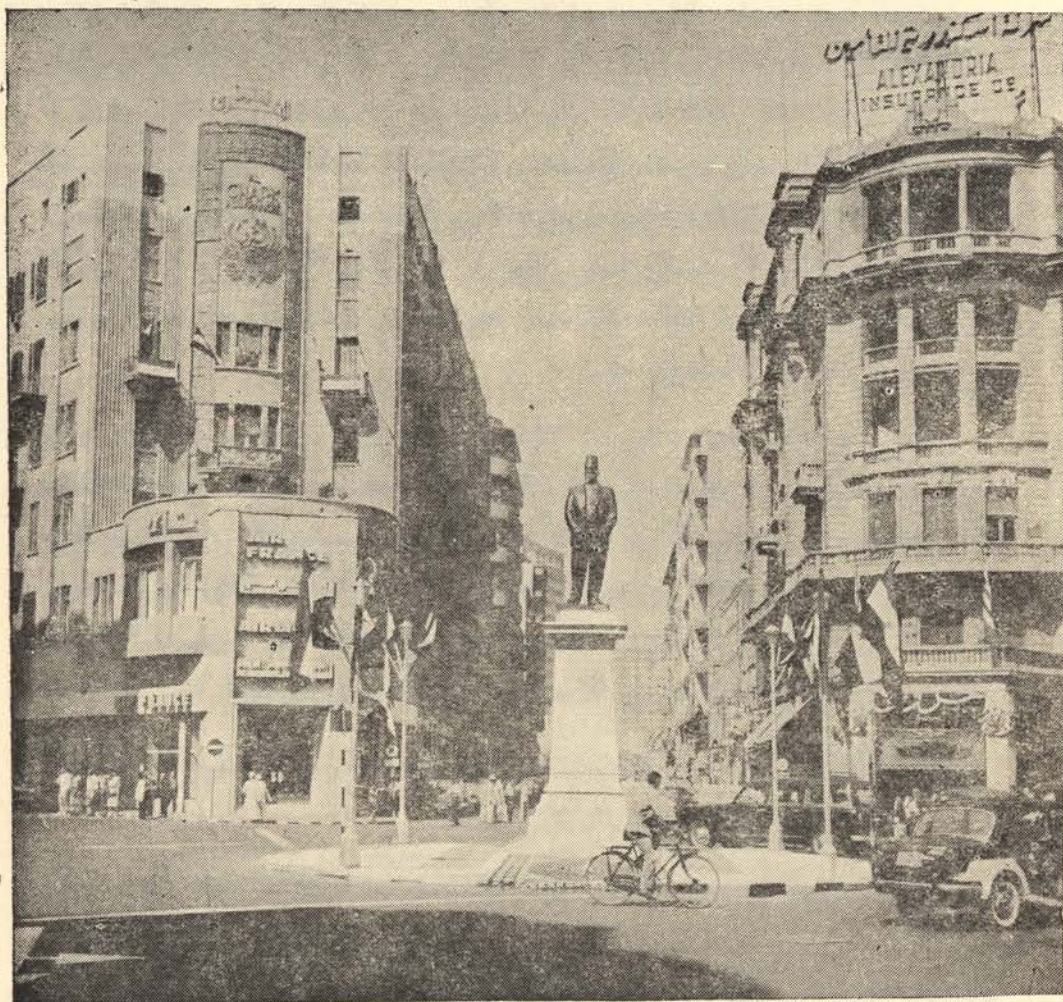
٣ - احتفاظ البنك بجزء مناسب من أمواله كأموال حرة لمواجهة طلبات
المودعين ، وتكوين محفظة الأوراق المالية بحيث تشمل أوراقا مالية من الدرجة
الأولى ، وعلى أن تشمل الأوراق المالية المصرية والأجنبية ، فلا يكتفى بالأوراق
المصرية وحدها

٤ - تصفية ما تجمع لدى البنك من أراض وعقارات •

٥ - عدم قيام البنك بمنشآت جديدة مستقبلا ، وعدم التوسع في المنشآت
القائمة •

٦ - تدعيم ادارة البنك وشركاته بضم العناصر التي تتوافر فيها الخبرة
والقدرة على الادارة - الى مجالس ادارتها •

٧ - الاستعانة بخبرة من تثبت كفايته في المسائل الفنية ، واعادة النظر
فيمن اختارهم البنك لمعاونته في تلك المسائل ، والاستغناء عن من تثبت عدم
صلاحيتهم للمناصب التي يتولونها •



ميدان طلعت حرب - القاهرة

٨ - انتخاب خبراء محاسبين معروفين ، مصرح لهم بالاشتغال بهذا العمل ،
لمراجعة حسابات البنك وشركاته •

ويتضح من الشروط التي وضعتها الحكومة المصرية حينذاك - وادعت
أنها في صالح البنك وبغرض تدعيمه الآتي : -

أولا : ظاهر تماما ، أن الهدف الأساسي كان طلعت حرب نفسه • وهي
لمشكلة الأساسية التي يقابلها الرواد الأوائل دائما في كل المجالات • وكان
طلعت حرب قد تخطى حتى هذه المرتبة ، وأصبح بمشروعاته رمزا قوميا لنهضة
مصر الاقتصادية في هذا الوقت وأصبحت مبادئه في جوهرها تتعارض وبشدة
مع مبادئ الاستغلال والسيطرة التي كانت فئة من المستغلين والمتنعين
والمتصرين وأذناب الاستعمار تسعى إليها • كما كانت كل القوى الاستعمارية
يتزايد شعورها بخطورة اتجاه بنك مصر نحو تصنيع البلاد ، وما سوف يترتب
على ذلك من تحرير اقتصاديات مصر •

وقد فطن طلعت حرب الى أنه المقصود بهذه الأزمة بالدرجة الأولى وأن
تخليه عن مكانه ، ربما يدفع عن البنك قوى الاستعمار وشور الرجعية الحاقدة،
فقدم استقالته الى مجلس ادارة البنك في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وضغط على
مجلس الادارة حتى قبلها ، وليس بمستغرب على هذا الرائد الذي فعل ما فوق
حدود القدرة في سبيل الاقتصاد القومي أن ينس شخصه في سبيل ما أنجزه
لوطنه من أعمال حفاظا عليها من الاستعمار وأعوانه ومن الرجعية •

ولم يكد قانون الدعم يصدر ، حتى لبي طلعت حرب نداء ربه ، بعد حياة
حافلة استنفذها كلها في سبيل وطنه (١) •

ثانيا : يدل الشرط - المتعلق بالبند الخامس - والخاص بعدم قيام البنك
بمنشآت جديدة مستقبلا وعدم التوسع في المنشآت القائمة - على الهدف
الأساسي الثاني من هذه الأزمة المفتعلة • ويظهر هذا الشرط بوضوح أن
الاستعمار وأعوانه كانوا يحسون بخطورة هذه الشركات كقوة اقتصادية
تستطيع القضاء على نفوذهم في مصر ، فاتتهزوا فرصة الأزمة المفتعلة ليقفوا

(١) لأول مرة منذ وفاة المرحوم محمد طلعت حرب ، احتفل في ٢٠ فبراير ١٩٥٧ ، بتخليد ذكراه
احتفالا عاما شاركت فيه الحكومة والشعب •
كما أقيم له تمثال في أهم ميادين العاصمة وأطلق عليه ميدان طلعت حرب كما تغير اسم شارع
سليمان باشا الى شارع طلعت حرب •

استمرار نموها ، أو اقامة منشآت أخرى على نمطها ، وهى الوسيلة التى لجأت اليها القوى الاستعمارية أكثر من مرة على امتداد تاريخ مصر •

ويمكن للمرء أن يتخيل لو لم تنجح المساعي الاستعمارية فى هذا الشأن ، واستمر البنك على سياسته فى انشاء الشركات ودعم الصناعات ، وخصوصا فى الفترة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، عندما توافرت الأموال وزادت حاجة مصر للتنمية الاقتصادية ، وذلك كالدور الذى لعبه البنك بعد الحرب العالمية الأولى • لو تم هذا لاستثمرت أموال مصر التى تجمعت خلال سنى الحرب فى صالح اقتصادها ، ولخف العبء كثيرا على القوى الوطنية التى اضطلعت بالمسئولية بعد ذلك ، ولبدأت التنمية الاقتصادية التى احتضنتها الثورة الوطنية بعد هذا ، على أساس أقوى وأعرض من الشركات والمشروعات التى كان يمكن أن تعجل بتحقيق الأهداف وتخفيف جزء من مشاكل الوطن •

ثالثا : وبالنظر الى شروط الحكومة - فى البنود من السادس الى الثامن - فيما يتعلق بإدارة البنك وشركاته ، فانه يتضح محاولة الحكومة المكشوفة فى أن تلقى تبعية الأزمة على سوء ادارة البنك وشركاته ، الى الحد الذى فرضت فيه التدخل تحت ستار تدعيم البنك • ومن الواضح أن المقصود بعبارة ادارة البنك - بطريقة غير مباشرة - خطورة هذه الادارة على الهيكل الاقتصادى الاستعمارى الذى كان سائدا خلال تلك الفترة ، ونجاح هؤلاء الرجال فى خلق بنك مصرى وطنى صميم ، وفى تجميع المدخرات الوطنية ، وفى مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى ، وتنمية وانشاء الصناعات لاصلاح الاختلال الاقتصادى ، ومد القطاعات الاقتصادية المختلفة بما تحتاجه من تمويل •

رابعا : فيما يتعلق بالبند الثانى والرابع من هذه الشروط - والخاصة بعدم توافر الأصول المصرفية المرعية من حيث توافر الضمان المناسب للعمليات التى يعقدها البنك ، وارتفاع قيمة ما تجمع لدى البنك من أراض وعقارات • فيبدو أن الحكومة - فى ذلك الوقت لم تلق اعتبارا للظروف والأوضاع التى مر بها الوطن منذ عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٨ •

اذ لم يكن هناك مفر من أن تتأثر اقتصاديات مصر بشكل عنيف - بعد حالة الرواج الشديدة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، ثم حالة الانكماش الواضحة فى أعوام ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ثم فترة الانتعاش النسبى بعد ذلك - والتى

أعقبتها الصدمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم في خريف عام ١٩٢٩ • ولهذا ومنذ بداية موسم ٢٩/١٩٣٠ أخذت أسعار القطن في الهبوط بشكل واضح ، مما أدى الى تدخل الحكومة في السوق أكثر من مرة وعلى نطاق واسع ، لأنها لم تتمكن من إيقاف الموجة التنازلية في أسعار القطن ، وتبين الأرقام التالية مدى الهبوط التدريجي الذي حل بأسعار القطن :

(ثمن القنطار بالريال)

السنة	متوسط أسعار القطن	السنة	متوسط أسعار القطن
٢٠/١٩١٩	٨٧,٨١	٣٠/١٩٢٩	٢٠,٣٦
٢١/١٩٢٠	٣٤,٥٠	٣١/١٩٣٠	١٢,٠٤
٢٢/١٩٢١	٣٤,٢٩	٣٢/١٩٣١	١٠,٠٨
٢٣/١٩٢٢	٣٠,٧١	٣٣/١٩٣٢	١٢,٢٨
٢٤/١٩٢٣	٣٩,٨٠	٣٤/١٩٣٣	١١,٣٩
٢٥/١٩٢٤	٣٩,٤٩	٣٥/١٩٣٤	١٣,٢٥
٢٦/١٩٢٥	٣٠,٤٦	٣٦/١٩٣٥	١٣,٦٣
٢٧/١٩٢٦	٢١,٥٣	٣٧/١٩٣٦	١٤,٣٥
٢٨/١٩٢٧	٢٩,٦٨	٣٨/١٩٣٧	١٠,٧٧
٢٩/١٩٢٨	٢٥,٨٨	٣٩/١٩٣٨	١٠,٦٨

وقد أخذت أسعار الحاصلات الزراعية من حبوب وغلّال وأرز في الهبوط، كما انخفضت قيمة أسعار الأوراق المالية ، وانخفضت قيمة العملة المتداولة • ومن الطبيعي أن يتأثر الملاك العقاريون الذين اقتترضوا أموالا بضمان رهن عقارى طويل الأجل سواء بشراء أراض أو لاصلاحها عن دفع الأقساط المستحقة للبنوك العقارية وللدائنين الآخرين ، وكادت البنوك العقارية وأصحاب الديون يهددون المزارعين بنزع ملكية عقاراتهم ، وكثرت القضايا أمام المحاكم المختلطة بصفة خاصة ، وأصبح أمام المحاكم ثلث الثروة العقارية تقريبا مهددا بانتقاله الى البنوك والأفراد من الأحاب ، وتدخلت الحكومة في عام ١٩٣١ فقسّطت السلف الزراعية ومتأخرات أثمان البذور والسماد لمدة خمس سنوات بلا فائدة ، كما صدر مرسوم بتأجيل ٣٠٪ من ايجارات الأراضى الزراعية لهذا العام لمدة سنة ، ومرسوم آخر باعتبار العشرين في المائة التي تأجلت من ايجارات السنة السابقة تخفيضا نهائيا •

كما اتفقت الحكومة مع الشركة العقارية المصرية - وهى شركة مصرية يملك بنك مصر وجماعة من المساهمين المصريين غالبية أسهمها - على أن تتولى

شراء الأطنان المعروضة للبيع الجبرية بأسعار مقبولة ، وتمدها الحكومة بالمال اللازم لتحقيق هذا الغرض ، وتتولى هذه الشركة ادارة تلك الأطنان الى حين وجود مشتر مصرى لها بسعر مناسب مع اعطاء المدين الأصلي وعائلته ، ثم أهل منطقته حق الأولوية فى الشراء حتى فترة محددة . وقد تدخلت الشركة منذ عام ١٩٣١ فى البيع الجبرية ، وكان لتدخلها أثر كبير فى رفع أسعار الأطنان المعروضة للبيع .

ولتنظيم العلاقة بين الملاك من جهة والبنوك العقارية من جهة أخرى ، تدخلت الحكومة بموجب تشريع صدر فى عام ١٩٣٢ لتجميد المتأخر من الديون ، مع اضافة الأقساط التى لم تستحق بعد ، وتحويل المجموع الى سلفيات جديدة ، وبسعر فائدة مخفضة ، على أن تسدد فى خلال ثلاثين أو خمس وثلاثين سنة ، وتعويضاً للبنوك العقارية وافقت الحكومة على أن تشتري من البنوك العقارية ثلثى المتأخرات (١) .

ولم تتمكن الحكومة حتى عام ١٩٣٦ من تسوية كل الديون الا ديون ادرجة الأولى ، وظلت المحاولات تبذل لتسوية ديون الدرجة الثانية دون طائل ، حتى لجأت الحكومة الى علاج الأزمة بتخفيض جزء من الدين بحسب دراسة كل حالة على حدة بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ ، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ وتألفت لذلك لجان تسوية الديون العقارية . الا أن فترة الحرب مكنت معظم المدينين من دفع أقساط ديونهم ، بل مكنت أغلبهم من أن يدفعوا جزءاً من تلك الديون مقدماً ، وأن يدفعوا كل ديونهم بعد ذلك ، مما أدى الى انتهاء آخر أزمة عقارية من العديد من الأزمات التى تعرضت لها الثروة العقارية فى مصر .

ويتضح من هذا العرض الى أى مدى تعرضت الثروة العقارية للمشكلات فى الثلاثينيات من هذا القرن ، مما ترتب عليه حدوث أزمة فى الضمانات المقدمة للجهاز المصرفى ، وخصوصاً وأن العقارات كانت من الضمانات الهامة التى تقدم فى تلك الفترة - ولو بصفة ضمان اضافى . بالإضافة الى أن الضمانات الأخرى

(١) اصدرت الحكومة لتفطية هذا المبلغ اذن خزانة من فئتين : الأولى بفائدة ٤ ٪ لمدة خمس سنوات وقيمتها مليون جنيه ، والثانية بفائدة ٥ ٪ لمدة عشر سنوات وقيمتها ٢٥ مليون جنيه ، وطرح الثانية للاكتتاب العام عن طريق بنك مصر والبنك الأهلى . وغلى الاكتتاب فيما لا يتجاوز ثلاثة ايام ، وكانت قيمة الاكتتابات التى غطت من طريق بنك مصر تبلغ مليون جنيه .

والمتمثلة في الأقطان والمحاصيل الزراعية والأوراق المالية أخذت قيمتها تتناقص بانخفاض أسعارها . وبما أن الدخل القومي كان يعتمد أساساً على القطاع الزراعى والذي واجهت محاصيله انخفاض أسعارها - فى بعض الأحيان - عن تكلفة الإنتاج فقد تأثرت قدرة عدد كبير من المدينين على سداد ديونهم نظراً لانتهاء دخولهم ، أو قدرتهم على تقديم ضمانات اضافية لاستغراق أملاكهم فى الرهون .

إذا فأى نقد لضمانات بنك مصر ، أو لزيادة قيمة الأراضى والعقارات التى انتقلت اليه هو فى الواقع جزء من التبريرات التى افترعت حينذاك لتضليل رأى العام عن حقيقة أسباب الأزمة وأهدافها . اذ منذ نشأة بنك مصر وهو يسير على الأسس المصرفية فيما يختص بمنح القروض والسلفيات وتحديد الضمانات الكافية لتغطيتها ، بل يمكن القول بأن بنك مصر كان بشكل عام حريصاً كل الحرص عند تحديد هذه الضمانات ، ولهذا نرى فى تقرير مجلس الإدارة عن سنة ١٩٢٥ ما نصه « ان خطة البنك فى التسليف معروفة لدى عملائه الكثيرين ، فهو لا يجازف بتسليف مبالغ على الأقطان أكثر مما تحتمله قيمتها ، مع مراعاة ما يجوز أن يطرأ عليها من هبوط فى الأسعار ، ولهذا فانه بفضل هذا الحذر قد استطاع أن يجتاز أزمة هبوط أسعار القطن بعد بداية الموسم الحالى (٢٥/١٩٢٤) دون أن يتأثر ، ودون أن يكره بوجه عام عملاءه على تصفية مراكزهم » .

وعلى هذا فليس معنى انخفاض قيمة هذه الضمانات نتيجة ظروف اقتصادية قهرية عامة هو عدم توافرها - كما أشيع - بدليل أن البنك قد استطاع استرداد أغلب الأموال التى وصفها - خبراء الحكومة - فى ذلك الحين بأنها ديون مشكوك فيها أو معدومة وبمجرد تغير الظروف الاقتصادية ، وأن ما أعدم منها فعلاً انما كان يمثل نسبة المخاطرة العادية التى يواجهها كل بنك تجارى ويحسب حسابها ، وخصوصاً فى الظروف التى خلقتها تسويات الديون العقارية ، والتى واجهها البنك فعلاً منذ عام ١٩٣٨ بتكوين احتياطى خاص باسم « الاحتياطى فوق العادة للطوارئ والديون المشكوك فيها أو العادمة تحت تصرف مجلس الإدارة » .

ومن جهة أخرى ، فنظراً للظروف السابقة لم يكن هناك وسيلة أمام البنك الا اتباع سياسة الرفق بأصحاب القروض الشخصية فى وقت كانت الأزمات

الاقتصادية تتوالى فيه على البلاد ، وكان البنك في ذلك مدفوعا يأمل انقضاء هذه الأزمات وسداد القروض الشخصية ، ففضل هذا السبيل على تصفية مراكز العملاء دون جدوى نظرا لاضطراب حالتهم المالية ، وتأكد البنك أنه لن يستفيد في هذه الحالة سوى أن يتحول من البنك الوطنى المصرى الصميم الى أداة أخرى من أدوات البطش الكثيرة التى كانت موجودة • وكانت ادارة البنك محقة في هذا الاتجاه ، اذ ما أن تغيرت المواقف المالية لهؤلاء العملاء نتيجة لتغير الظروف حتى أقبلوا على تسديد ديونهم •

وكان من الطبيعى أيضا أن يرتفع مقدار الأراضى والعقارات التى انتقلت ملكيتها الى البنك نتيجة للأوضاع السابقة ، واضطراره في بعض الحالات الى نزع ملكية مدنيه ، كما أنه نتيجة لوطنية البنك واستعداده لبذل كل جهد في سبيل الحيلولة دون وقوع المواطنين بين برائن المرائين أو البنوك الأجنبية التى انصرف اهتمامها بصفة خاصة الى الاستيلاء على الثروة العقارية في البلاد ، تدخله في بعض الحالات منذ بداية الأزمة العقارية الى تتبع قضايا نزع ملكية بعض مدنيه ، والى شراء بعض الأملاك المعروضة للبيع ، على أن يقوم البنك ببيعها بمجرد تغير الظروف ، وكان البنك يعهد الى الشركة العقارية المصرية بإدارة هذه الأملاك •

ولكن بالرغم من كل هذه الظروف الغير عادية ، فلم يذهب بنك مصر الى حدود الخطورة في توظيف أمواله في هذه الأصول العقارية ، وكما حاولت الافتراءات والادعاءات المضللة تصوير الموقف ، فان قيمة الأراضى والعقارات التى انتقلت ملكيتها للبنك لم تتعد مبلغ السبعمائة ألف جنيه عام ١٩٣٦ ، ومبلغ التسعمائة ألف جنيه عام ١٩٣٧ ، ووصلت الى ما يزيد قليلا عن المليون جنيه عام ١٩٣٨ • وكما كانت تتوقع ادارة البنك فبمجرد تغير الظروف وانتهاء الأزمة العقارية ، سهل التصرف في هذه الأصول ، وأصبحت قيمتها تتماشى مع النسبة التى تظهر بها عادة بين أصول البنوك التجارية ، ويدل على ذلك رصيد الأطنان والعقارات تحت البيع كما يظهر في الميزانيات السنوية للبنك منذ عام ١٩٤١ •

١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	
-	٣٠,٢٣٥	٥٤,٩٩٠	١٤١,٦٥٤	٢١٤,٠٠٦	٢٣٠,٦٨٧	٢٩٧,٣٨٦	٣٠٢,٥٤٣	القيمة جنيه

ومن كل هذا يظهر مدى التناقض في موقف الحكومة عام ١٩٣٩ ، اذ بينما تعاني مصر من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية وما أحدثته من ارتباك في ميزانيات الأفراد والجماعات ، مما حال دون استطاعة عدد كبير من المدينين من الوفاء بتعهداتهم ، وما ترتب عليه من أزمة عقارية طاحنة ، حاولت الحكومة بشتى الطرق حلها بالعديد من التشريعات الخاصة بتسوية الديون العقارية ، والتي أدت بدورها الى احداث ارتباك كبير في حركة سداد الديون ، بل الى توقف بعض المدينين الذين كان في استطاعتهم السداد انتظارا عما تمسفر عنه هذه التسويات . وبالرغم من كل هذه الحقائق استغلت الحكومة الموقف لاثاره وكأنه مشكلة خاصة ببنك مصر ، وليست نتيجة حتمية لظروف عامة شملت كل أوجه النشاط الاقتصادي .

خامسا : يتضح من البند الثالث من هذه الشروط - والخاص بضرورة الاحتفاظ بنسبة عالية وتكوين محفظة الأوراق المالية بحيث تشمل أوراقا من الدرجة الأولى ، وأن تشمل الأوراق المالية المصرية والأجنبية ، فلا يكتفى بالأوراق المصرية وحدها . يتضح منه مدى ما وصلت اليه المحاولات الهادفة الى تغير الاتجاه الاقتصادي الوطنى للبنك وارغامه على شراء الأوراق المالية الأجنبية ، خدمة للمصالح الاستعمارية .

وقد سبق أن بينا أن الأوراق المالية التى يحتفظ بها البنك فى محفظته كانت من أوراق الدرجة الأولى - أما فيما يختص بالأوراق المالية الخاصة بشركات مصر ، فلم يكن البنك يغطى قيمتها من الودائع - كما أشيع وقتئذ بغير حق - بل كان البنك يعتمد على مقاييلتها باستقطاع جزء من أرباحه السنوية ، بعد توزيع أرباح مجزية على المساهمين ، وتكوين الاحتياجات المختلفة اللازمة لتأمين موقعه المالى . ولا تنفى أن هذا المخصص كانت قيمته - فى بعض السنوات - تقل عن حصة البنك فى أسهم الشركات التى قام البنك بتأسيسها أو تنميتها - كما تبين الأرقام التالية :

(١٠٠٠ جنيه)

السنة	المخصص من الأرباح	قيمة أسهم الشركات	الفرق	السنة	المخصص من الأرباح	قيمة أسهم الشركات	الفرق
١٩٢٣	٢٠٠,٠٠٠	١٤,٥٠٠	٥,٥٠٠	١٩٣١	٢٠٠,٠٠٠	٢٧٩,٧٦١	٧٩,٧٦١
١٩٢٤	٥٠,٠٠٠	٣٧,٩٩٧	١٢,٠٠٣	١٩٣٢	٢١٠,٠٠٠	١٩٧,١٠٥	١٢,٨٩٥
١٩٢٥	٨٠,٠٠٠	٧٥,٨٤٣	٤,١٥٧	١٩٣٣	٢١٥,٠٠٠	٢٢٣,٤١١	٨,٤١١
١٩٢٦	١٠٥,٠٠٠	٩٧,٩٧٩	٧,٠٢١	١٩٣٤	٢٣٥,٠٠٠	٣١٥,٠٤٢	٨٠,٠٤٢
١٩٢٧	١٤٠,٠٠٠	٢٣١,٥١٠	٩١,٥١٠	١٩٣٥	٢٥٥,٠٠٠	٣١٥,٤٥٠	٦٠,٤٥٠
١٩٢٨	١٦٠,٠٠٠	١٩١,٥٢٠	٣١,٥٢٠	١٩٣٦	٢٧٥,٠٠٠	٤٤٠,٩٢٢	١٦٥,٩٢٢
١٩٢٩	١٨٠,٠٠٠	٢٣٧,٣٦٤	٥٧,٣٦٤	١٩٣٧	٢٧٥,٠٠٠	٥١٢,٩١٠	٢٣٧,٩١٠
١٩٣٠	١٨٠,٠٠٠	٢٧٥,٥٧٨	٥٠,٥٧٨	١٩٣٨	١٧٧,٠٠٠	١٧٨,١٩٨	١,١٩٨

ويتضح من الجدول السابق ضالة هذا الفرق ، وعدم امكان القول بأن أرقامه تمثل تجميدا للودائع ، أو انخفاضاً لنسبة السيولة في البنك - كما أشاعت الجهات صاحبة المصلحة ، وكما تناقلها البعض على علاته دون التأكد من حقيقة الموقف ، ويتضح من الآتي نسبة هذا الفرق الى اجمالي الودائع :

السنة	الفرق	الودائع	%	السنة	الفرق	الودائع	%
١٩٢٧	٩١,٥١٠	٥,٥١٧,٨١٧	١,٦٠٠%	١٩٣٤	٨٠,٠٤٢	١١,٣٧٤,٦٢٢	٠,٧٠٠%
١٩٢٨	٣١,٥٢٠	٦,٨٧٢,٥٨٤	٠,٤٠٠%	١٩٣٥	٦٠,٤٥٠	١٣,١٧٢,٠٢٤	٠,٤٠٠%
١٩٢٩	٥٧,٣٦٤	٧,٤٨٧,١٥٤	٠,٧٠٠%	١٩٣٦	١٦٥,٩٢٢	١٥,٣٥٢,١٨٢	١,٠٠٠%
١٩٣٠	٩٥,٥٧٨	٧,٤٩٤,٦٤٦	١,٢٠٠%	١٩٣٧	٢٣٧,٩١٠	١٦,٨٢٠,٤٨٢	١,٤٠٠%
١٩٣١	٧٩,٧٦١	٧,٣٦١,٣٧٥	١,٠٠٠%	١٩٣٨	١,١٩٨	١٧,٢٠٠,٦٢٢	٠,٠٠٦%
١٩٣٣	٨,٤١١	١٠,٥٢٧,٥٦٣	٠,٠٧٩%				

وحتى ولو لم نأخذ في الاعتبار قيمة المخصص المحتجز من الأرباح ، واعتبرنا جدلاً أن جميع الأوراق المالية الخاصة بشركات مصر جميعها أصول خطرة أو مجمدة ، فلا يغير هذا من موقف السيولة في شيء ، فلم تتعد قيمة هذه الأوراق بحال ، اجمالي حقوق المساهمين ، وكانت قيمتها بالنسبة للودائع

ضئيلة ، كما كانت قيمة نسبة أسهم شركات مصر الى قيمة محفظة الأوراق المالية (١) تأخذ اتجاهها هبوطيا • كما يتضح من الآتى : -

عام	قيمة أسهم شركات مصر لدى البنك	إجمالي حقوق المساهمين	الودائع	قيمة محفظة الأوراق المالية	نسبة	نسبة	نسبة
١	*٢	٣	**٤	١ : ٢ : ٣ : ٤	١ : ٢ : ٣ : ٤	١ : ٢ : ٣ : ٤	١ : ٢ : ٣ : ٤
١٩٢٧	٢٣١,٥١٠	١,٥١٣,٨٣٣	٥,٥١٧,٨١٧	٤١٧,٧٢٤	١٥,٢	٤,١	٥٥,٤
١٩٢٨	١٩١,٥٢٠	١,٥٦٤,٤١٩	٦,٨٧٢,٥٨٤	٦٩٥,٣٥٨	١٢,٣	٢,٧	٢٧,٥
١٩٢٩	٢٣٧,٣٦٤	١,٦١٥,٤٥٣	٧,٤٨٧,١٥٤	٨٧٦,٩٩٩	١٤,٧	٣,١	٢٧,٠
١٩٣٠	٢٧٥,٥٧٨	١,٦٣٥,٠٣٦	٧,٤٩٤,٦٤٦	٩٦٤,٨٣٧	١٦,٨	٣,٦	٢٨,٥
١٩٣١	٢٧٩,٧٦١	١,٦٨٧,٧١٩	٧,٣٦١,٣٧٥	٩٠٩,٢٩٣	١٦,٦	٣,٨	٣٠,٧
١٩٣٢	١٩٧,١٠٥	١,٧٤٠,٤٦٩	٨,٤٩٥,٧٩١	١,٢٧٢,٨٥٥	١١,٣	٢,٣	١٥,٧
١٩٣٣	٢٢٣,٤١١	١,٧٩٤,٦٠٧	١٠,٥٢٧,٥٦٣	١,٣١٣,٤٥٨	١٢,٥	٢,١	٣٢,٠
١٩٣٤	٣١٥,٠٤٢	١,٨٤١,٣٦٥	١١,٣٧٤,٦٢٢	١,٦٦٦,١٧٩	١٧,١	٢,٧	١٨,٩
١٩٣٥	٣١٥,٤٥٠	١,٨٩٩,٤٠٣	١٣,١٧٢,٠٢٤	١,٩٠٧,٣٣٥	٢٣,٢	٢,٣	١٦,٥
١٩٣٦	٤٤٠,٩٢٢	١,٩٥٢,٦٥٦	١٥,٣٥٢,١٨٢	٢,٦٤٣,٦٣٠	٢٦,٣	٢,٨	١٦,٦
١٩٣٧	٥١٢,٩١٠	١,٩٩٦,١٨٧	١٦,٨٢٠,٤٨٢	٣,٢٠١,١٥٠	٢٥,٧	٣,١	١٦,٠
١٩٣٨	١٧٨,١٩٨	٢,٠٣٤,٤٤١	١٧,٢٠٠,٦٢٢	٣,٦٩٧,٨٧٦	٨,٧	١,٠	٤,٨

أما عن نسبة السيولة العامة للبنك - كما تظهر في الجدول التالى - فهي تبين من جهة أن البنك قد حافظ عليها طوال السنوات موضوع المناقشة ، كما تعكس من جهة أخرى الظروف الاقتصادية التى مر بها الوطن ، هذا ونذكر أن هذه النسبة تبين خط الدفاع للبنك أو المعدل النقدى السريع للسيولة ، خلال فترة يطلق عليها « فترة التنفس » والتى يمكن خلالها للبنك التجارى أن يحول أصوله الأخرى شبه السائلة الى أموال • وتتمثل هذه الأصول أساسا فى أوراق مالية من الدرجة الأولى ، وعلى ذلك لو أضفنا الأوراق المالية لدى البنك لكائن النسبة الفعلية للسيولة هي نسبة مرتفعة ومتوافرة لو كان الجهاز المصرفى

(١) كانت محفظة الأوراق المالية للبنك تتكون من أوراق الدرجة الأولى اذا كانت تشمل أوراق الدين الحكومى - اذون الخزانه - أوراق البنك الأهلى - أوراق البنك العقارى .. بالإضافة الى أوراق شركات مصر التى كانت فى محفظة خاصة .

* رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة .

** بدون اضافة أسهم شركات مصر .

وقتند جهازا وطنيا سليما يحتضنه بنك مركزى يعمل لصالح الاقتصاد
الوطني (١) .

السنة	الأصول البالغة السيولة السيولة *(١)	الودائع (٢)	نسبة ١ : ٢ %	الأصول البالغة السيولة محفظة الأوراق المالية (٣)	نسبة ٣ : ٢ %
١٩٢٧	٢,٤٢٤,٥٩٢	٥,٥١٧,٨١٧	٤٣,٩	٢,٨٤٢,٣٢٠	٥١,٥
١٩٢٨	٢,٧١٦,٢٧٦	٦,٨٧٢,٥٨٤	٣٩,٥	٣,٤١١,٦٣٤	٤٩,٦
١٩٢٩	٢,٥٧٦,٧٧٥	٧,٤٨٧,١٥٤	٣٤,٤	٣,٤٥٣,٧٧٤	٤٦,١
١٩٣٠	٢,٨٦٧,٥٨١	٧,٤٩٤,٦٤٦	٣٨,٢	٣,٨٣٢,٤١٨	٥١,١
١٩٣١	٢,٦٣٩,٤٠٥	٧,٣٦١,٣٧٥	٣٥,٩	٣,٥٤٨,٦٩٨	٤٨,٢
١٩٣٢	٢,٦٨٣,٦١٨	٨,٤٩٥,٧٩١	٣١,٥	٣,٩٥٦,٤٧٣	٤٦,٦
١٩٣٣	٣,٠٠٣,٤٧١	١٠,٥٢٧,٥٦٣	٢٨,٥	٤,٣١٦,٩٢٩	٤١,٠
١٩٣٤	٢,٧٦٤,١٣٣	١١,٣٧٤,٦٢٢	٢٤,٣	٤,٤٣٠,٤١٢	٣٨,٩
١٩٣٥	٣,٠٣٩,٢٧٨	١٣,١٧٢,٠٢٤	٢٣,٠	٤,٩٤٦,٦١٣	٣٧,٦
١٩٣٦	٤,١٤٠,٥٣٢	١٥,٣٥٢,١٨٢	٢٧,٠	٦,٧٨٤,١٦٢	٤٤,١
١٩٣٧	٤,٢٩٣,٩٣٣	١٦,٨٢٠,٤٨٢	٢٥,٥	٧,٤٩٥,٠٨٣	٤٤,٥
١٩٣٨	٣,٠٦٩,١٨٨	١٧,٢٠٠,٦٢٢	١٧,٩	٦,٧٦٧,٠٦٤	٣٩,٣

ومن هذا يتضح أنه بالرغم من أن المعدل النقدي السريع لسيولة البنك انخفض في عام ١٩٣٨ ، إلا أن معدل السيولة كان يبلغ ٣٩,٣ ، وأن البنك قد حافظ على معدل نقدي سريع طوال الفترة السابقة بمتوسط قدره ٣٠,٧٪ ، وبمقارنته بمعدل السيولة الإلزامي السائد حاليا لدى الجهاز المصرفي وقدره ٢٥٪ ، نجد أن البنك كان يحافظ على نسبة سيولة مناسبة . هذا ومما يجب اضافته في هذا المجال أن نسبة كبيرة من ودائع البنك كانت تتمثل في صورة ودائع لأجل وتوفير ، كما يتضح من الجدول التالي :

(١) تنص معظم التشريعات المصرفية - كما ينص قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ - في المادة (٥٠) على أنه « يجوز للبنك المركزي في حالة نشوء اضطراب مالى أو طارئ آخر يؤثر في ثبات حالة الائتمان أو يدعو الى مواجهة احتياجات ضرورية في السوق المالية أن يقدم للبنوك قروضا استثنائية بضمان أى أصل من أصولها يعينه مجلس ادارة البنك على أن تخضع هذه القروض من حيث آجال استحقاقها أو الشروط الأخرى للقواعد التى يقررها المجلس المذكور » .

(*) الأصول البالغة السيولة : نقدية بالصندوق ، ودائع طرف البنوك الأخرى ، الأوراق التجارية تحت التحصيل .

السنة	الودائع لأجل	صندوق التوفير	وديعة الحكومة للتمويل الصناعي والزراعي	مجموع الودائع المستقرة	النسبة من الودائع الإجمالية
١٩٢٧	١,٥٧٥,٣٣٩	—	٢٥٨,٩٣٤	١,٨٣٤,٢٧٣	٣٣,٢
١٩٢٨	١,٩٧٧,٦٤٦	١٤٠,٠٢٦	٣٣٩,٨٠٧	٢,٤٥٧,٤٧٩	٣٥,٧
١٩٢٩	٢,١٩٦,٦٢٣	٢٢٧,٢٨٥	٦٧٩,٥٤٣	٣,١٠٣,٤٥١	٤١,٤
١٩٣٠	٣,٢٦٧,٧٦٣	٢٩٢,٢٥٣	*—	٣,٥٦٠,٠١٦	٤٧,٥
١٩٣١	٢,١٨٠,٤٨٠	٣١٧,٢٦٥	٩٨٨,٩٦٢	٣,٤٨٦,٧٠٧	٤٧,٣
١٩٣٢	٢,١٤٦,٠٠٨	٤٩٠,٧٥٣	٨٩٣,٩٢٧	٣,٥٣٠,٦٨٨	٤١,٥
١٩٣٣	٢,١٠٥,٨٧٤	٦٩٨,٧٢٤	٨٨٤,٣٤٦	٣,٦٨٨,٩٤٤	٣٥,٠
١٩٣٤	٢,٢٧١,١٤٩	٨١٠,٨٦١	٨٧٠,٣٨٨	٣,٩٥٢,٣٩٨	٣٤,٧
١٩٣٥	٢,٥٥٢,٧٠٤	٩٦٧,٨٨٠	٨٨٧,٣١٢	٤,١٣٧,٨٩٦	٣١,٤
١٩٣٦	٢,٧١٥,٧٤٩	١,١٩٨,١٧٧	١,٠٠٦,٨٩٥	٤,٩٢٠,٨٢١	٣٢,٠
١٩٣٧	٢,٧٢٦,٥٢٣	١,٣٩٢,٤١٠	١,٠٢٧,٠٣٣	٥,١٤٥,٩٦٦	٣٠,٥
١٩٣٨	٢,٩٦١,٠١٤	١,٥٢٢,١٠١	١,٠٤٧,٥٧٤	٥,٥٣٠,٦٨٩	٣٢,١

✽ مضافة الى الودائع الآجلة

وتدل النسب السابقة على أن ثلث ودائع البنك كانت في حالة من الاستقرار النسبي تتيح له توظيفها دون التعرض لسحبها الفوري ، اللهم الا في حالة حدوث زعر عام ، وهو ما لا يمكن لبنك أن يتفاداه الا اذا احتفظ بكل ودائعه عقيمة . كما سبق أن أشرقا .

وحتى تنتهي من هذه المناقشة ، فخير ما ندلل به على تناقض الحكومة حينذاك — بالشروط التي فرضتها ، والتي تدل على أن البنك وشركاته في حالة بالغة الخطورة ، في الوقت الذي كان تقسيمها للبنك كما أعلنته على الملأ في البيان الذي أذاعه « حافظ عفيفي » في ٢٤ يوليو عام ١٩٤١ ، وقال فيه أن بنك مصر وشركاته « منشأة قومية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، ويؤثر رواجه وتقدمه في كل نواحي نشاط البلاد ، كما تتأثر بضعفه أو كساده جميع المرافق الحيوية » . كما جاء في البيان أيضا « أننا يجب أن نعود بالذاكرة الى حالتنا الاقتصادية والمالية ، ونصيب أهل البلاد منها قبل انشاء البنك لنعرف ما أفادت هذه النهضة الاقتصادية التي ابتدأت بانشاء البنك ، ومدى نفع هذه الثورة الاجتماعية الاقتصادية التي رفع علمها طلعت حرب باشا سنة ١٩٢٠ » . ويستطرد البيان في جزء آخر « ان عدد موظفي البنك وشركاته يبلغ نحو ثلاثة آلاف موظف مصري ، وان عدد العمال في هذه الشركات يبلغ نحو اثنين وثلاثين ألفا من العمال ، وعلى

ذلك تعول هذه المؤسسات أكثر من ٣٥ ألف أسرة ، يتناولون مرتبات سنوية تزيد على مليون من الجنيهات . كما وأن البنك قد ساعد مساعدة قيمة على تحسين ميزان مصر التجارى بما أسسه من منشآت صناعية تنتج مصنوعات كانت تستورد كلها من الخارج . ان مقدار ما يدفعه بنك مصر وشركاته الى الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ومن الرسوم الجمركية وغيرها ، لا تقل قيمته عن أربعمائة ألف جنيه سنويا » .

هل كان الدعم ضرورة ملحة :

حظى موضوع الدعم ، بالكثير من الجدل والمناقشات على جميع المستويات ، وخصوصا على المستوى الأكاديمي ، الا أنه من الملاحظ أن معظمها لا تسانده الحقائق ، ويستمد أساسه من التصور والاجتهاد . وسوف نحاول في هذا المجال سرد الحقائق الهامة الخاصة بالدعم ، حسما لأي جدل ، وخدمة للتاريخ الاقتصادي لمصر وللبحث العلمى .

ولا شك في أن الموقف المالى لبنك مصر في هذه الفترة ، يعتبر خير ملخل لهذا الموضوع ، اذ كانت الأرقام الاجمالية لميزانيات البنك كالاتى (١) :

تطور ارقام ميزانيات البنك قبل وخلال الازمة (١٠٠٠ جنيه)

البند	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
الأصول				
١ - أصول بالغة السيولة	٣,٠٦٩	٩٧٣	٢,٣٢٩	٣,٠٧٨
٢ - أوراق مالية	٣,٨٧٦	٣,٨٤٣	٣,٦٦٠	٤,٥٠٠
٣ - سلف وقروض	١١,٧٢٦	٨,٣٣٣	٦,٧٦١	٧,٢٢٠
٤ - أصول أخرى	٢,٧٧٣	١,٢٢٦	١,٣٥٦	٧٠٥
إجمالى الأصول	٢١,٤٤٤	١٤,٣٧٥	١٤,١٠٦	١٥,٥٠٣
الخصوم				
١ - رأس المال	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
٢ - احتياطيات وأرباح مجمعة	١,١٢١	-	-	٣٤٧
٣ - الودائع	١٧,٤٨٢	١٣,٢٢٤	١٢,٩٠٧	١٣,٨٨٥
٤ - خصوم أخرى	١,٨٤١	١٥١	١٩٩	٢٧١
إجمالى الخصوم	٢١,٤٤٤	١٤,٣٧٥	١٤,١٠٦	١٥,٥٠٣

(١) لم تنشر ارقام ميزانيات عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ في ذلك الوقت . كما استبعدت بنود الدعم في السنوات ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ .

من الأرقام السابقة يتبين الآتى :

(أ) عدم ظهور احتياطات أو أرباح مجمعة سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، نظرا لتخصيصها فى تكوين جزء من احتياطي الدعم (وتبلغ هذه الاحتياطات والأرباح أكثر من مليون ونصف مليون جنيه) .

(ب) انخفاض قيمة الأصول البالغة السيولة من ٣١ مليون جنيه عام ١٩٣٨ الى ٩٧٣ ألف جنيه عام ١٩٣٩ ، نتيجة لسحب الودائع ، الا أن هذا البند ارتفع الى ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٤٠ ثم الى ٣١ مليون عام ١٩٤١ بمجرد زوال الأزمة المفتعلة .

(ج) انخفض رقم السلف والقروض من ١١٧ مليون جنيه عام ١٩٣٨ الى حوالى ٧٢ مليون عام ١٩٤١ ، وقد تم هذا التخفيض بسبب خصم القروض المشكوك فيها .

(د) كما انخفضت قيمة الودائع من ١٧٥ مليون جنيه عام ١٩٣٨ الى ١٣٩ مليون عام ١٩٤١ ، ويرجع ذلك الى زيادة السحب عليها عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، وخصوصا ودائع الحكومة وصندوق التوفير الحكومى ، بدليل أن ودائع الأفراد قد ارتفعت من حوالى ٦٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ٦٤ مليون عام ١٩٤٠ ثم الى حوالى ٩٥ مليون جنيه عام ١٩٤١ ، مما يدل بصورة قاطعة على مدى اشتراك السلطات المصرية الحاكمة فى ذلك الوقت فى افتعال الأزمة . اذ كانت أرقام الودائع تفصيليا خلال سنوات الأزمة كالاتى :

البيان	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
ودائع لأجل	٢,٩٧٥,٥١٠	٣,٢٨٩,٦٠٦	٢,٥٧٩,٩٧٥
حسابات جارية للحكومة	٢,٤٨١,٩٥٦	٢,١٣٢,٤٠٨	١,٢٠٧,٨٤٥
حسابات جارية للأفراد	٥,٥٥٦,٥٩٧	٦,٤١٢,٦١٥	٨,٩٧٣,٦٥٨
مجموع	١١,٠١٤,٠٦٣	١١,٨٣٤,٦٢٩	١٢,٧٦١,٤٧٨

هذا وتوضح إيرادات البنك خلال السنوات الثلاثة المذكورة ، على متانة مركزه المالى المولد لهذه الإيرادات •

١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	
٤٣٦,٣١٣	٣١٧,٧٨٥	٤١٨,٩١٨	إيرادات
٢٠٦,٣٠٧	١٥٧,٢١٨	١٧٩,٨٨٧	مصروفات
٢٣٠,٠٠٦	١٦٠,٥٦٧	٢٣٩,٠٣١	صافى الربح

ولكن بالرغم من الدلالة الواضحة لكل الأرقام السابقة ، فقد كان من الواضح أن هناك أمرا آخر يقصد به البنك ، اذ عهد الى خبراء حسابيين من الانجليز بفحص حالة البنك ، وقدموا تقريرهم فى نوفمبر عام ١٩٤٠ ، ثم تقريرا تكميليا فى أوائل عام ١٩٤١ ، وتقيد هذه التقارير أن البنك فى حاجة الى تكوين احتياطي قدره ٤١٩,١٨٤ ر.ج. جنيه يخصص منه مبلغ ٦٢٥,٥٢٨ جنيه لتغطية ما أسماه التقرير « بالخسائر المحققة » حتى نهاية عام ١٩٤٠ والباقي ويبلغ ٣٥٦,٩٥٦ ر.ج. جنيهها لمواجهة الخسائر المحتملة مستقبلا ، وقد تم تدبير هذا الاحتياطي على الوجه التالى :

٤٢٩,٩١٧	قيمة الإحتياطي القانوني الخاص بالبنك حتى نهاية عام ١٩٣٨
٣٧٣,٠٠٠	قيمة الإحتياطي فوق العادة للديون المكشوك فيها للطوارئ
١٧٧,٠٠٠	قيمة الإحتياطي المخصص للاستثمارات الصناعية والتجارية
٥٤,٥٢٦	قيمة الأرباح المرحلة
٢٣٩,٠٣١	قيمة صافى أرباح عام ١٩٣٩
١٦٠,٥٦٧	قيمة صافى أرباح عام ١٩٤٠
٣٥٠,٠٠٠	جزأ من أرباح عام ١٩٤١ (من إيرادات عمليات غير مصرفية)
١٥٠,٠٠٠	جزأ من أرباح عام ١٩٤١
١,٩٣٤,٠٤١	
١,١٠١,٦٦٤	قيمة مساهمت به الحكومة بالغاء المال المخصص للسلف الصناعية والزراعية
١,١٥٥,٧٧٩	قيمة مساهمت به الحكومة بالغاء ودیعة صندوق توفير البريد الحكومى
٢,٢٥٧,٤٤٣	
٤,١٩١,٤٨٤	

من التسوية السابقة يمكن تبين الآتى :

١ — ان الخسائر التى وصفها التقرير بأنها محققة والتى قدرت قيمتها بمبلغ ٦٢٥٠٥٢٨ جنيه — ومع التسليم أنها ديون معدومة فعلا — فقد كان يقابلها احتياطات بلغت قيمتها ٨٥٧٤٤٢ جنيه ، بالإضافة الى احتياطي الاستثمارات الصناعية وقدره ١٧٧ ألف جنيه ، وبخلاف أرباح عامى ١٩٣٩ و ١٤٩٠ ومجموعها ٤٤٩٠٥٩٨ جنيه ، أى أن اجمالى هذه البنود يبلغ ١٠٥٣٤٠٤٠ جنيه ، الأمر الذى يدل دلالة قاطعة على أنه لا يوجد ما يبرر حتمية تدخل الحكومة بالدعم من هذه الناحية .

٢ — ان ما ساهمت به الحكومة — لا يتعدى مبلغ ٢٢٥٧٤٤٣ جنيه ، ولا يزيد فى الحقيقة عن كونه ودائع لدى البنك عبارة عن رصيد الأموال المخصصة للسلف الصناعية ، وسلف الجمعيات التعاونية الزراعية ، ومقداره ١٠١٠١٦٦٤ جنيه ، ورصيد صندوق توفير البريد الحكومى ويبلغ ١٠٥٥٧٧٩ جنيه . ولا تعدو التسوية الغاء هذه الخصوم مقابل تخفيض بند السلف والقروض من جانب الأصول بنفس المقدار .

بمعنى أن مساهمة الحكومة فى الدعم كانت فى الواقع عبارة عن مجرد قيود حسابية خفضت بها قيمة الأصول والخصوم ، ولم يضاف هذا الدعم مبالغ سائلة جديدة على موارد البنك ، وبمعنى آخر أن التدخل لم يتمثل الا فى توقف الحكومة — الى حين — عن سحب هذه الأرصدة ، وهو الاجراء الذى كان يمكن أن تتخذه الحكومة فى سبتمبر ١٩٣٩ ، دون افتعال لأزمة أو تدخل صورى بالدعم .

أما باقى مبلغ (التسوية) وقدره ٥٠٠ ألف جنيه ، فقد غطى منه ٣٥٠ ألف جنيه من أرباح البنك من بعض شركات مصر ، أما الباقى وقدره ١٥٠ ألف جنيه فغطى من أرباح عام ١٩٤١ . ويعلق « حافظ عفيفى » فى البيان السابق الاشارة اليه على هذه النقطة اذ يقول « أن سداد هذا المبلغ الضخم ، وقدره نصف مليون جنيه لن يؤثر على أرباح البنك العادية هذا العام (١٩٤١) فهذا المبلغ

أرباح غير عادية لم تنتج عن عمليات البنك المتعددة التي تعرفونها ، وبهذا استطاع بنك مصر بوسائله الخاصة ، ومن أرباح بعض شركاته أن يسدد هذا المبلغ الضخم من أرباح سنة واحدة ، فضمن بذلك للمساهمين الاحتفاظ بقيمة أسهمهم الاسمية دون أن يتناولها أى تخفيض ، وهذا دليل جديد قاطع على حيوية بنك مصر ، وعلى متانة مركز أكرية مؤسساته » •

٣ — خصصت الحكومة لها ، مقابل التدخل بالدعم (الشكلى) ألف حصة تأسيس غير محددة القيمة تشترك في توزيع الأرباح بنسبة ٣٥٪ بعد خصم ١٠٪ للاحتياطيات ، ٥٪ (من قيمة رأس المال) كدفعة أولى للمساهمين • وقد بلغ نصيب هذه الحصص منذ انشائها حتى وقت استردادها في سبتمبر عام ١٩٤٤ حوالى ٤٢٤٦٩١ جنيها (١) •

وتبرهن قدرة البنك على استرداد هذه الحصص في فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، ودون أن تتأثر أصوله أو ينخفض رأس ماله ، على متانة مركزه المالى ، وما فيه من قوة ذاتية على هذا السداد ، كما تعطى دليلا ماديا آخر لا يقبل المناقشة ، على أن هذه القدرة كانت موجودة ، ولم تتراجع الا أمام اصرار بعض القوى المغرضة على سحب الودائع في ظروف عامة يحوطها الذعر ، مما أظهر هذه القدرة وكأنها غير موجودة ، الا أن تغير الظروف في فترة قياسية أطلق هذه القدرة الذاتية مرة أخرى متحديا الادعاءات التي أطلقت •

هذا ويلاحظ أن النسبة التي كانت تتقاضاها الحكومة كربح عن موقفها من بنك مصر ، كانت عالية جدا ، بل ذهبت الى أكثر من هذا — عند المفاوضة على استرداد الحصص — اذ طلبت الحكومة في بادىء الأمر أن تقوم هذه الحصص لا على أساس المبلغ الذى (دفعته) الحكومة فعلا ، بل على أساس نسبة الربح التي كانت تغلها هذه الحصص ، ثم تراجعت عن طلبها واستردت قيمة الحصص فقط •

حقا لقد انقضت هذه الأزمة المفتعلة سريعا حيث لم يكن لها جذور قوية ،

(١) تم الاتفاق بين البنك والحكومة ، على أن يسترد البنك منها الالف حصة تأسيس التي كانت قد انشئت لصالحها بموجب القانون • وقد تمت هذه التسوية في ٢ سبتمبر عام ١٩٤٤ بأن رد البنك للحكومة مبلغ ٢٢٥٧٤٤٣ جنيها ، التي توقفت الحكومة عن سحبها من البنك تنفيذا لذلك القانون ، وأصبحت حصص التأسيس ملكا خاصا للبنك •

ومع ذلك فقد تركت آثارا ضارة بالاقتصاد القومى ، كما أراد الاستعمار والرجعية ، اذ ظلت مصر تعاني منها حتى قيام الثورة الوطنية . فقد نجح الاستعمار فى عرقلة أى نمو صناعى وتجميد أهم هدف من أهداف البنك وهو المشاركة فى تنمية الصناعة فى مصر ، وبالفعل فإن البنك لم يقم بأى مشروع صناعى حتى عام ١٩٥٢ ، فيما عدا شركة مصر للحرير الصناعى التى أنشئت بعام ١٩٤٦ ، فى حين أن البنك أنشأ على مدى ثمانية عشر عاما عددا من المشروعات لم تشاهدها مصر على مدى نصف قرن أو يزيد من تاريخها الاقتصادى ، كما لم يقتصر دور البنك بالنسبة للصناعة على المساهمة فى رؤوس أموال الشركات التى أقامها ، بل تعدى ذلك الى تقديم العون المالى لها كلما أعوزتها الحاجة اليه ، لمواجهة متطلباتها النقدية فيما يتصل بسياستها التسويقية أو تنفيذ برامجها التوسعية تمشيا مع اطراد نشاطها المتزايد ، كما لم يضمن البنك بعنايته التمويلية على المنشآت الصناعية الأخرى التى لم يساهم فيها ، وبذلك كان بنك مصر هو البنك الوحيد الذى أمد الصناعة الوطنية بما يلزمها من أموال سواء للائتمان أو للاستمرار فى الانتاج ، وذلك بمدّها بالقروض القصيرة الأجل أو المتوسطة ، كما أمكن بفضل جهوده هذه تكوين جيل من الفنيين والاداريين توافرت لهم مهارات وخبرات خاصة مرتبطة مع البيئة المصرية ، عاونت فى اقامة وإدارة الكثير من الصناعات فيما بعد .

وكان من نتيجة هذا الموقف أن تشتت الأموال الطائلة التى تجمعت خلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها من سنوات ، وكان من المستطاع أن تستغل هذه الأموال فى انماء اقتصاديات مصر ، لو ترك بنك مصر ليسيير على سياسته التى سار عليها فى استثمار هذه الأموال فيما يعود على الاقتصاد المصرى . الا أن تجميد نشاط بنك مصر الصناعى حد من مجال الاستثمار المجزى . وفتح الباب على مصراعيه لجزء كبير من هذه الأموال للتدفق الى نواحي الاسراف المختلفة فيما لا يفيد ، سواء فى داخل البلاد أو خارجها . ولجزء آخر من هذه الأموال لتستعمله مجموعة من الانتهازيين والمغامرين للزحف الى مجالات الأعمال المختلفة ، متوخين مصلحتهم الخاصة دون اهتمام بالمصلحة العامة ، حتى أصبحت سمة فترة الحرب وما بعدها تتميز بالمشروعات الوهمية أو الاستغلالية ، والمضاربات الكبيرة بهدف الربح السريع ، مما تبخر معه جزء لا يستهان به من الثروة القومية .

وإذا كانت القوى الاستعمارية ، وقوى الاستغلال الاقتصادي الأجنبية ، قد نجحت فعلا في ضرب الاقتصاد المصرى عام ١٨٤١ ، ونجحت مرة أخرى في افتعال موجة التشكيك عام ١٩٣٩ وتجميد النمو السريع الذى بدأ يحققه الاقتصاد الوطنى على يد بنك مصر • الا أنها لم تنجح عام ١٩٥٦ في تسديد نفس الضربة لاقتصادنا ، للتغير الجذرى في الأوضاع ، وسقوط القناع وظهور الوجه الاستعمارى السافر للبنوك الأجنبية والمؤسسات المشابهة ، وذهب كل ما هو دخیل ومستغل وبقي على الزمن بنك مصر في خدمة الاقتصاد الوطنى •

بنك مصر

منذ الثورة الوطنية عام ١٩٥٢

الثورة والجهاز المصرفي :

منذ انشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ لم يطرأ على البنوك التجارية في سياستها أو في هيكلها تغيرات جذرية تذكر ، اللهم الا زيادة عددها بشكل كبير حتى أن عدد البنوك زاد من سبعة بنوك في أواخر القرن الماضي الى ما يقرب من خمسة وعشرين بنكاً في نهاية عام ١٩٥١ ، مما نتج عنه احتدام المنافسة بينها لاجتذاب الودائع واقراض تجار القطن وكبار المستوردين من الأجانب ، وكثيراً ما تسببت هذه المنافسة في تخفيض أسعار الخدمات المصرفية ، والتساهل في تنفيذ العمليات حتى ولو بعدت عن الأصول الفنية المصرفية السليمة .

ومن الغريب أنه بالرغم من التطور الذي أصاب الاقتصاد المصري منذ انشاء بنك مصر ، ألا نجد بنكاً مصرياً صميماً قد أنشئ طوال هذه الفترة وحتى قيام الثورة . وإن كان قد تأسس قبل قيام الثورة بنكان برأسمال مصري عربي مشترك هما البنك المصري العربي عام ١٩٥٠ ، وبنك القاهرة في مايو ١٩٥٢ . ولهذا فقد كان وجود بنك مصر في وسط هذا العدد من البنوك الأجنبية عامل توازن هام في الجهاز المصرفي ، إذ بلغ متوسط استثماراته في هذه الفترة ٧٠٪ من استثمارات البنوك المشتركة في غرفة المقاصة ، وودائعه حوالي ٤٠٪ من اجمالي ودائعها ، وسلفياته وقروضه حوالي ٤٠٪ من قروضها .

وقد حدث تغير ملحوظ في أعمال البنوك بعد فرض الرقابة على النقد خلال الحرب العالمية الثانية إذ تعذر على البنوك الأجنبية الالتجاء الى الوسائل التقليدية السابقة في التمويل ، ولم تعد تحتاج الى موارد اضافية على نطاق واسع نظراً لزيادة الودائع المحلية من جهة ، واتجاهها الى الاقتراض من البنك لأهلى المصرى من جهة أخرى ، لمواجهة التمويل الموسمى بضمان سندات وأذون مقومة بعملات قابلة للتحويل تودعها المراكز الرئيسية لدى فرع البنك الأهلى المصرى في لندن ، واضطرت البنوك أيضاً الى استثمار الفائض من أموالها خلال الصيف في شراء اذون الخزانة المصرية بعد أن حرم عليها القانون عملية تحويل الفائض

من أموالها الى الخارج واسترداده بسعر صرف ثابت • أى أن البنوك اضطرت للعمل في حدود ما لديها من امكانيات ، وبمعنى أن التمويل المحلي كان العنصر الأساسى في عمليات البنوك ، غير أن سياسة تلك البنوك لم تتغير كثيرا ازاء المشروعات الوطنية ، ولم يلعب الجهاز المصرفى أى دور يذكر في النشاط الاقتصادى حتى قيام الثورة ، فقد كانت البنوك تقوم - فقط - بإيداع احتياطي لها طرف البنك الأهلى المصرى (منذ عام ١٩٤٧ وبعد خروج مصر من قاعدة الاسترليني) ودون اجبار من القانون لها بذلك ^(١) . كما كانت تتردد في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية ، ولم يكن للدولة أى تدخل يذكر لحث البنوك على منح الائتمان •

ويمكن القول أن أول تدخل حكومى مقنن ومنظم في الجهاز المصرفى كان بموجب صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ، الذى خول للبنك الأهلى المصرى الاضطلاع بمهام البنك المركزى ، مما ترتب عليه تأكيد ما يقع على عاتقه من مسئولية في الهيمنة على النظامين النقدى والمصرفى • والواقع أن هذا القانون كان البداية الأولى لتجميع البيانات والاحصائيات عن البنوك المختلفة للوقوف على مراكزها الحقيقية ، ومع ذلك فبالرغم من صدور هذا القانون فلم يمثل بداية الاشراف الفعلى على الجهاز المصرفى ، اذ لم يعط أى سلطة للرجوع على البنوك في الأحوال التى تستدعى ذلك • كما سمح للبنك الأهلى المصرى الاستمرار في منافسة البنوك التجارية في النشاط المصرفى •

وبعد عام ١٩٥٢ « كانت حكومة الثورة تدرك خطورة أى تغيير سريع شركات مساهمة تخضع لقانون هذه الشركات ، وكذلك لم يكن للبنك الأهلى بعد أن أصبح بنكا مركزيا جهازا للتنقيش أو الاشراف ولكن كان يقوم بتسجيل البيانات التى ترد اليه من البنوك الأخرى فقط •

وبعد عام ١٩٥٢ « كانت حكومة الثورة تدرك خطورة أى تغيير سريع أو كبير في الجهاز المصرفى ، لهذا كانت معالجتها له برفق واضح في المبدأ ، فلم تشأ أن تؤمم البنك الأهلى المصرى بالرغم من إلحاح الظروف الاقتصادية ،

(١) تطلب الأمر تعاون البنوك عام ١٩٤٧ ، وتمثل هذا التعاون أن البنوك المشتركة في نظام المقاصة تعهدت اختياريا طبقا لاتفاق ودى بالاحتفاظ بأموال نقدية في صورة أرصدة لدى البنك الأهلى تحدد على أساس نسبة انفق على حدودها من التزاماتها تحت الطلب ، ولكن ظل الاتفاق معمولاً به دون جزاء قانونى عند المخالفة •

وبالرغم من دعوة كثير من الاقتصاديين الى ذلك ، ولم تشأ أن تفرض على البنوك التجارية اتباع سياسة خاصة في التمويل ، وان كان النقاد قد أخذوا على تلك البنوك عدم مساهمتها في مشروعات التنمية التي كانت تعدها الحكومة ، وفي الوقت الذي تضخمت فيه أرصدها النقدية « (١) » .

ومع ذلك فقد اتجهت الحكومة الى تقوية مجموعة البنوك المصرية باقامة بنك الجمهورية الذي أنشئ في فبراير سنة ١٩٥٦ برأسمال قدره مليون جنيه ، اُكتسبت فيه الحكومة وصندوق توفير البريد ومصلحة التأمين والادخار وهيئة التحرير ووزارة الأوقاف بحوالى ٣٧٪ ، واشتركت النقابات العمالية والمهنية وصناديق التأمين الخاصة بحوالى ١٧٪ ، أما الباقي فخصص للاكتتاب العام بضمان بنك مصر . ومن الاجراءات الهامة التي اتخذت في المجال المصرفي منع أعضاء مجلس ادارات البنوك أو مديريها من العمل في أكثر من بنك .

الا أن تأميم قناة السويس كشف عن حقيقة الدور الذي تلعبه البنوك الأجنبية . فبعد تأميم القناة طلبت الحكومة من البنوك التجارية الأجنبية الابتعاد عن الخلافات السياسية التي افتعلتها بعض الدول الغربية ، ولكن ما من شك في أن الأوامر صدرت من مراكز هذه البنوك في الخارج للتدخل ، عن طريق الضغط الاقتصادي ، حيث خيل لها أن الفرصة سانحة لضرب اقتصاديات مصر ، وخصوصا وأن الحصار الاقتصادي - وقتئذ - كان مفروضا علينا من لندن وباريس وواشنطن . ولهذا قامت فروع البنوك الأجنبية الموجودة في مصر بالاتصال بعملائها للاسراع بفتح الاعتمادات المستندية الخاصة بعمليات الاستيراد ، وذلك حتى تتبدد أرصدة مصر في الخارج من العملات الأجنبية ، كما طلبت تلك البنوك ومراكزها الرئيسية من البنوك الأخرى المشايعة لها في دول كثيرة بعدم منح البنوك في مصر التسهيلات المصرفية العادية . كما عززت البنوك الأجنبية الضغط الخارجى بضغط آخر داخلى يتمثل في قبض يدها عن تمويل محصول القطن ، ولهذا قررت البنوك الأجنبية في صيف عام ١٩٥٦ أن تمتنع عن تمويل محصول القطن . الا أن حكومة الثورة قابلت هذه التحركات المعادية باجراءات حاسمة مضادة ، فنظمت استخدام تراخيص الاستيراد ، وقامت البنوك الوطنية المصرية بالاتصال بنوك الدول الصديقة لتيسير تمويل الاستيراد ، كما سارع بنك مصر بتحمل العبء الأكبر في تمويل محصول القطن على الوجه الأكمل .

(١) دكتور عبد الرازق محمد حسن : المرجع السابق .

وبمجرد أن وقع العدوان الثلاثي في أكتوبر سنة ١٩٥٦ فرضت الحراسة فوراً على أموال الدول المعتدية ، وكان من أهم هذه الأموال البنوك الانجليزية والفرنسية المنتشرة في كل أنحاء مصر . وكان هذا الاجراء في الواقع من أهم القرارات التي واجهت الجهاز المصرفي المصري . اذ كان المعتقد حينئذ أن الخبرة العملية اللازمة لإدارة هذه البنوك على نطاق واسع لم تكن متاحة بعد ، وخصوصاً وأن المديرين الأجانب لتلك البنوك قدموا استقالاتهم عندئذ على نطاق واسع فلما منهم أن مصر ستفشل في إدارة هذه المؤسسات . ولكن سرعان ما اتضح أن الادارة المصرية المباشرة للبنوك الأجنبية والتي كان لبنك مصر دور هام في توفيرها بالخبرة والكفاءة المطلوبة لا تقل كفاءة أو خبرة عن الادارة السابقة للأجانب ، وأنها جنبت مصر نتائج الاجراءات التي كان المديرون الأجانب يقومون باتخاذها في غير صالح الاقتصاد القومي . ولهذا لم تتوان الحكومة فور جلاء القوات الأجنبية عن اصدار قانون التمصير الذي كان له أكبر الأثر في احداث تغيرات جوهرية في النظام المصرفي المصري . وقضى القانون (رقم ٢٢) الصادر في يناير ١٩٥٧ بقصر العمل المصرفي على الشركات المساهمة المصرية ، وأن يكون رأس المال والادارة لمصريين دائماً .

وقد صفيت البنوك الفرنسية والبريطانية وانتقلت أصولها وخصومها الى بنوك مصرية قائمة وأخرى أنشئت خصيصاً لهذا الغرض ، كما اشترت المؤسسة الاقتصادية من الحارس العام أسهم الفرنسيين والبريطانيين في البنك الأهلي والبنوك العقارية . ويبيع بنك الرهونات المصري الى بنك التضامن المالي ، وانتقلت أصول وخصوم البنك الشرقي الى بنك الاتحاد التجاري ، كما انتقلت أصول بنك باركليز وخصومه الى بنك الأسكندرية الذي كانت تملك المؤسسة الاقتصادية أسهمه بالكامل . وفي نفس الوقت انتقلت أصول وخصوم البنك العثماني وبنك يونيان الى بنك الجمهورية ، وانتقلت أصول وخصوم بنكي الكريدي ليونيه والكتنوار الى بنك القاهرة .

وبعد شهور قلائل من صدور قانون التمصير - صدر في ١٣ يولية عام ١٩٥٧ قانون البنوك والائتمان رقم (١٦٣) . وتضمنت نصوصه أحكام قانون التمصير السابق ، بالإضافة الى أحكام هامة أخرى خاصة بتنظيم الاشراف على الائتمان وتحديد علاقة البنوك بالبنك المركزي . وقد منح القانون البنك الأهلي بصفته بنكاً مركزياً سلطات واسعة لتحقيق الأهداف المطلوبة منه ، ووضع التنظيمات

الخاصة بالبنوك ، وأعطى البنك المركزى سلطات واسعة للرقابة على البنوك ، كما استحدث القانون نصوصا جديدة للرقابة على البنوك العقارية والصناعية والزراعية .

تأميم البنوك :

تم تأميم بنك مصر والبنك الأهلى فى ١١ فبراير ١٩٦٠ ، وفى أول ديسمبر من نفس العام أمم البنك البلجيكي والدولى بمصر . والحقيقة ان تأميم البنك الأهلى وكان فى مرتبة البنك المركزى للدولة قد تأخر كثيرا فى مصر عن معظم الدول الأخرى ، وخصوصا وأن الاتجاه نحو ملكية الدولة للبنوك المركزية ساد منذ فترة طويلة فى معظم الدول . وقد بين وزير الاقتصاد فى بيانه الذى صدر بمناسبة تأميم البنك « أن ترك البنك الأهلى فى شكل شركة مساهمة يملكها الأفراد أمر غير مقبول . اذ لا يعقل أن يكون لشركة خاصة كل السلطات الممنوحة للبنك الأهلى .. كما لا يعقل أن يساهم الأفراد فى أرباح البنكنوت وأرباح ما يتم عن عمليات النقد الأجنبى لحساب الدولة فى الوقت الذى لا يقوم فيه الأفراد بأى عمل ايجابى فى تنفيذ هذه الأعمال التى تعتبر من صميم اختصاصات الدولة » .

وفى الحادى عشر من شهر فبراير عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ والذى بمقتضاه تحول بنك مصر من شركة مساهمة مصرية تخضع لقانون الشركات الى مؤسسة عامة تمتلكها الدولة ، وقد نص القانون على الآتى : -

- ١ - يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة .
- ٢ - تتحول أسهم بنك مصر الى سندات على الدولة لمدة اثنى عشر سنة وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا ، ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقبال فى بورصة القاهرة فى ١١ فبراير عام ١٩٦٠ .
- ٣ - يكون تداول السندات وفق النظم التى كان يتبعها البنك بالنسبة لتداول أسهمه .
- ٤ - يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكاً كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية بطريقة الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة

الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك من الجريدة الرسمية ، قبل الموعد المحدد بشهرين على الأقل .

٥ - يعين أعضاء مجلس إدارة البنك وتحدد مكافآتهم بقرار من رئيس الجمهورية •

٦ - يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز له أن يباشر كافة الأعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون .

٧ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ يجوز لبنك مصر الاحتفاظ بأسهم الشركات المساهمة مما يجاوز الحدود الواردة في القانون السابق .

٨ - يلغى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ ، وكذلك تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

ويلاحظ من هذا القانون أن أسهم البنك قد حوت الى سندات على الدولة ، وأنه قد اتخذ سعر آخر اقفال في سوق الأوراق المالية قبل تاريخ التأميم ، كتعويض لحاملي الأسهم عند الاسترداد . وقد كان آخر سعر تعامل في البورصة هو ٢٢٧٠ قرشا ، وهو يمثل القيمة التي ستدفع لحاملي الأسهم المحولة الى سندات في فبراير عام ١٩٧٢ ، التاريخ المحدد لاسترداد قيمة هذه السندات بالكامل . كما سمح القانون بتداول هذه الأسهم المحولة الى سندات في سوق الأوراق المالية كما كان يحدث من قبل بالنسبة الى أسهمه وبالشروط والأوضاع نفسها وفعلًا بدأ التعامل على الأسهم المحولة الى سندات على الدولة في جلسة ١٢ فبراير عام ١٩٦٠ .

وأجاز القانون استهلاك السندات كلياً أو جزئياً بعد مضي عشر سنوات من تاريخ التأميم ، أى فى فبراير من عام ١٩٧٠ ، وذلك اذا ما رأت الدولة مصلحة فى ذلك ، غير أن هذا لم يحدث حتى الآن ، وبالتالي فإن استرداد قيمة هذه السندات سيكون فى نهاية المدة ، أى فى فبراير عام ١٩٧٢ . ونشير فى هذا الصدد الى أن القيمة الكلية لتعويض حملة السندات تبلغ ١١ مليون و ٣٥٠ ألف جنيه ، وبما أن سعر الفائدة على هذه السندات تحدد بـ ٥٪ سنوياً ، أى جنيهاً و ١٣٥ مليماً للسند الواحد (دون خصم الضرائب) فيكون اجمالى الفوائد السنوية للسندات مبلغ ٥٦٧٥٠٠ جنيه فى حين أن ما وزعه البنك فى صورة أرباح

عام ١٩٥٨ بلغت ٥٢٧٥٠٠ جنيهه ، وبذلك فإن قيمة الفوائد المدفوعة لحملة السندات تزيد عما حصلوا عليه في صورة أرباح بنحو ٤٠ ألف جنيه •

وقد استثنى قانون التأمين بنك مصر - من تطبيق أحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ التى تضمنت حظرا على البنوك من تملك أسهم فى الشركات المساهمة تزيد قيمتها عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة ، وبحيث لا تزيد اجمالى هذه الأوراق عن رأس مال واحتياطيات البنك • هذا وقد سبق أن استثنى وزير الاقتصاد عند صدور هذا القانون عام ١٩٥٧ - بنك مصر - من هذا الخطر ، حتى لا يضطر البنك الى التخلص من الأوراق التى تزيد عن قيمة رأس ماله واحتياطياته (والتى بلغت قيمتها ٨٤ مليون جنيه) فى الوقت الذى بلغت فيه الاستثمارات المالية لدى البنك (١٠٩ مليون جنيه) - وبذلك تكون قيمة الأوراق المالية الزائدة ٢٥ مليون جنيه ، بالاضافة الى التخلص من جميع الأوراق التى تجاوزت قيمتها ٢٥٪ من أسهم كل شركة ، وفى الوقت الذى كان بنك مصر يمتلك فى معظم شركاته نسبة تجاوز هذا الحد ، ومن هنا يمكن تصور مدى الخسائر التى يمكن أن تتعرض لها هذه الأسهم فى البورصة لو كانت قد طرحت ، مع ما قد تؤدى اليه من زعزعة فى مركز الشركات صاحبة هذه الأسهم •

والواقع فقد كان من المنطقى والعملى - والحكومة تعد العدة لتنفيذ خطة التنمية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) مما يتطلب توجيه الجهاز المصرفى والسيطرة التامة عليه - تأمين بنك مصر باعتباره أكبر بنك تجارى ، ويتحكم فى حوالى ثلث ودائع البنوك ، ويشرف على نصيب هام فى الصناعة • وكذلك تأمين البنك الأهلى القائم بمهام البنك المركزى الذى يشرف على الجهاز المصرفى • كما كان البنك البلجيكي فى عام ١٩٦٠ يعتبر من أهم البنوك المملوكة للأجانب ، إذ بلغت قيمة الودائع لديه عند تأميمه نحو ٨٪ من جملة الودائع لدى البنوك التجارية ، وكان رأس مال البنك يبلغ مليون جنيه كان الأجانب يمتلكون ٧٦٪ منه • وعلى هذا ارتفع نصيب البنوك التى تشترك فى ملكيتها الدولة - فى الميزانية الاجمالية للبنوك التجارية من ٤٥٪ عام ١٩٥٧ الى ما يقرب من ٩٠٪ عام ١٩٦٠ •

كما شهد عام ١٩٦٠ حدثا مصرفيا آخر ، إذ صدر فى يوليو القانون رقم (٢٥٠) المعدل فى نوفمبر بقانون رقم (٢٧٧) لسنة ١٩٦٠ بشأن البنك المركزى المصرى والبنك الأهلى المصرى ، وقضى القانون بأن يقسم البنك الأهلى

المصرى الى مؤسستين مستقلتين تختص الأولى بأعمال البنك المركزى ، والثانية للقيام بالأعمال المصرفية التجارية ، كما قضى القانون بنقل بعض أصول وخصوم البنك الأهلى المصرى الى البنك المركزى •

ثم أمت جميع البنوك فى ٢٠ يوليو بمقتضى القانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ ، وقد نص قانون التأمين على التعويض بسندات لمدة خمس عشرة سنة على الدولة ذات فائدة سنوية معدلها ٤٪ ، على أن تكون قابلة للتداول فى البورصة ، « على أنه مما لا شك فيه أن هذا الاجراء لم يكن مقصودا به تحقيق سيطرة الدولة على الجهاز المصرفى ، وقد كانت قبل صدور قوانين التأمين تشترك فى ملكية جزء من الجهاز يبلغ نصيبه فى الميزانية الاجمالية حوالى تسعين فى المائة ، وانما يتعين النظر الى هذا القانون على أنه اجراء نابع عن فلسفة الحكم ومتمشيا مع حتمية الحل الاشتراكى ، باعتبار أن الجهاز المصرفى يعتبر فى مركز حساس وهام بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى ، فضلا عن ذلك فان استخدام امكانيات البنوك كجهاز فعال لمتابعة خطة التنمية الاقتصادية والاشراف عليها لا يأتى ألا اذا كان الجهاز المصرفى موجها من الدولة وتحت اشرافها بالكامل ، أضف الى ذلك أيضا أن التأمين يعتبر فى الواقع الوسيلة النموذجية لأحكام الرقابة على سوق النقد والائتمان كما وقيمة » (١) •

وعلى أثر صدور قوانين التأمين ، تم توزيع البنوك على ثلاث مؤسسات ، وهى المؤسسة الاقتصادية التى انشئت عقب العدوان الثلاثى ، ومؤسسة النصر التى ضمت مجموعة الشركات الصناعية التى أقامتها الدولة ، ومؤسسة مصر التى ضمت بنك مصر وشركاته • ثم أعيد تنظيم المؤسسات على أساس اخضاع كل مجموعة من الشركات المتجانسة لاشراف مؤسسة نوعية واحدة ، وعلى ذلك أخضعت جميع البنوك الى مؤسسة واحدة هى المؤسسة المصرية العامة للبنوك ، التى تكونت بموجب القرار الجمهورى رقم (١٨٩٩) لسنة ١٩٦١ الخاص بإنشاء المؤسسات العامة النوعية •

وأعقب التأمين اجراءات تنظيمية أخرى تهدف تدعيم الجهاز المصرفى ، ولا سيما وأن النشاط كله كان يتركز فى عدد قليل من البنوك التجارية ، ولهذا

(١) دكتور محمد زكى شافعى - « مقدمة فى النقود والبنوك » .

بدأت سلسلة من الادمجات انتهت في أكتوبر ١٩٦٣ (١) ، بتخفيض عدد البنوك التجارية الى خمسة بنوك ، وهى بنك مصر (وضم اليه بنك السويس - وبنك التضامن المالى) ، والبنك الأهلى المصرى (وضم اليه بنك التجارة) وبنك الإسكندرية (وضم اليه بنك الاستيراد والتصدير) وبنك القاهرة (وضم اليه بنك الاتحاد التجارى) وبنك بور سعيد (وضم اليه بنك الجمهورية) • ونظرا لوجود بعض التعارض فى الاختصاصات بين المؤسسة المصرية العامة للبنوك والبنك المركزى المصرى ، ألغيت المؤسسة بموجب القرار الجمهورى رقم (١٤٦٦) الصادر فى ٢٠ ابريل ١٩٦٤ ، وانتهت بذلك ما كانت تمارسه المؤسسات من ازدواج فى بعض الأعمال مثل الرقابة على البنوك •

وقد تقرر ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٤ توزيع الأعمال المصرفية الخاصة بالشركات والمنشآت المختلفة التابعة للمؤسسات العامة على البنوك التجارية بحسب القطاعات ، وذلك بقصد ايجاد نوع من التخصص لامكان الاشراف على أنشطة الوحدات الإنتاجية عن طريق الجهاز المصرفى والتأكد من أنها تعمل فى نطاق خطة التنمية ، وقد رؤى عدم قصر تعامل بعض القطاعات على بنك واحد ، حتى يمكن أن تساهم البنوك التجارية كلها فى التمويل اللازم لها ، وعلى وجه التحديد بالنسبة للحاصلات الزراعية الرئيسية للبلاد وخاصة القطن والأرز ، وذلك نظرا لكبر حجم التمويل المطلوب ، وللاستفادة الكاملة من فروع البنوك وتوكيلاتها القائمة فى كل أنحاء البلاد ، وكذلك تركت معاملات القطاع الخاص دون قيد أو التزام بتخصيص معين •

وعندما استقرت أوضاع المؤسسات العامة النوعية وشركاتها بعد عمليات التأميم والادماج التى حدثت فى شركات القطاع العام ، ثم توزيع الأعمال المصرفية لوحدات القطاع العام على البنوك التجارية ، وأصبح كل بنك يختص بخدمة قطاع أو مجموعة قطاعات حتى يتسنى له امكان متابعة عملياتها المالية والوقوف على النشاط المالى للقطاع الذى يختص بخدمته - بادر البنك المركزى الى التمهيد بقيام الجهاز المصرفى بدوره فى المتابعة المالية • وتستهدف المتابعة المصرفية

(١) صدر القرار الجمهورى (١٠٥٤) لسنة ١٩٦٢ بتصفية ستة بنوك - التجارى الإبلى ، والإبلى المصرى ، وفرست ناشيونال ، والتجارى اليونانى - الأهلى اليونانى - طوكيو • كما قررت الجمعية العمومية لمؤسسة البنوك فى نوفمبر ١٩٦٣ ادماج بنك سوارس فى بنك التضامن المالى ، والمصرى لتوظيف الاموال فى بنك التجارة ، والأهلى التجارى السعودى فى بنك السويس ، وعلى تصفية خمسة بنوك - المصرى العربى • التجارى المصرى - زلخه - اللبنانى للتجارة - ويوسف نسيم موصرى وأولاده •

على شركات القطاع العام توفير بيانات سريعة ودقيقة عن التدفقات المالية والنقدية لوحقات القطاع العام ، ومتابعة مراكزها المالية فى فترات دورية ، والوقوف على العجز التمولى لكل منها فى الوقت المناسب ، وتحديد الائتمان اللازم لها ، وتنظيم استخدام الائتمان على مدار السنة بالاسترشاد بالميزانيات التقديرية التى تضعها الوحدات بالاشتراك مع المؤسسات المشرفة عليها •

ويمكن أن نلخص التطورات التى لحقت بالجهاز المصرفى منذ قيام الثورة وحتى الآن فى بضع كلمات ، وهى أن هذا النظام كان عند قيام الثورة نظاما مصرفيا قائما على مجموعة من البنوك الأجنبية أو فروع لهذه البنوك يتوسطها بنك للإصدار ، وهو البنك الأهلى المصرى ، الذى كان يتخذ شكل مشروع خاص ، تسيطر عليه المصالح الأجنبية ، وتحدد هذه السيطرة سمات معينة لموارد واستخدامات هذه البنوك ، وإلى جانب هؤلاء كان يقوم بنك مصر كصرح وطنى فى مواجهة خضم جارف معاد من المصالح الأجنبية • والآن أصبح الجهاز المصرفى جهاز وطنى يتبع نظام التخصص القطاعى فى معاملاته مع شركات القطاع العام ويمارس دورا هاما فى متابعة نشاطها ، وترتبط موارده واستخداماته بأهداف التنمية الاقتصادية •

الثورة وبنك مصر :

التقاء أهداف البنك مع أهداف الثورة :

كانت من أهم أسباب نشأة بنك مصر الضرورات الاقتصادية الوطنية التى ألححت منذ بداية القرن الحالى • ولهذا جاءت مبادئه وسياساته ترجمة حرفية للاحتياجات الوطنية التى كانت تسعى مصر جاهدة لتحقيقها • ومن هنا تلاقت مبادئ البنك مع أهداف الثورة الوطنية فى المجال الاقتصادى منذ قيامها عام ١٩٥٢ • ومن يتتبع معظم التطورات التى لحقت بالاقتصاد المصرى - وبالجهاز المصرفى منذ بداية هذا القرن وحتى قيام الثورة ، يلاحظ تماما أن الظروف قد سمحت أخيرا بايجاد المناخ المناسب لتحقيق الآمال والمبادئ والأهداف التى كان البنك يرنو لها ويحاول مخلصا تحقيقها • وبذلك انتهت حقبة كان بنك مصر يقف فيها وحده مجاهدا ، محققا الكثير من الأهداف ، وعاجزا عن تحقيق أخرى لكثرة العراقيل واتساع نفوذ الدخيل المستعمر ، وجاءت حقبة أخرى تتحمل فيها الدولة العبء ، وتصبح التنمية الاقتصادية وانشاء الصناعات حجر الزاوية فى السياسة الاقتصادية لمصر الثورة •

حتمية الاتجاه الى التصنيع :

فمنذ الوهلة الأولى ، وجدت الادارة الثورية أنه لا مفر من الدخول فورا في مجال الاصلاح الزراعى بقوانين الاصلاح الزراعى ، وتنظيم الانتاج الصناعى وحمايته ورفع كفايته ، وكانت البداية انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى عام ١٩٥٣ . ومن هنا نلاحظ مدى أهمية الدعوة التى قام بها بنك مصر والتى تقدم بها رسميا الى الحكومة القائمة عام ١٩٢٩ مطالبا بانشاء هيئة خاصة بتنمية الصناعات ، الا أن هذه الدعوة لم تجد لها أى صدى فى ذلك الحين . ويعتبر المجلس الدائم نقطة الانطلاق لسياسة الدولة نحو تحقيق النمو الاقتصادى عن طريق التخطيط العلمى السليم ، كما كان نواة لهيئات تخطيطية أخرى لكل قطاعات الاقتصاد القومى ، والتى تجمعت فى النهاية فى وزارة التخطيط القومى . وبذلك يعتبر المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى الخطوة الأولى لتقوية القطاع الصناعى وتوفير الأسس والقواعد السليمة لنموه .

ولقد كان من الضرورى أن تقوم حكومة الثورة بسن بعض التشريعات الهادفة الى حماية الانتاج الصناعى وتشجيع رأس المال على العمل فى مجاله ، ومن أهم هذه التشريعات القانون رقم ٤٣٠ لعام ١٩٥٣ ، الذى يقضى بتقرير بعض الاعفاءات من ضرائب الدخول للشركات الصناعية . ويذكرنا القانون السابق بالمطالبة الملحة من جانب بنك مصر للحكومات السابقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى قيام الثورة بتخفيف عبء الضرائب عن القطاع الصناعى . ومثال ذلك ما ينص عليه تقرير مجلس الادارة عن عام ١٩٤٩ « بالرغم ما أظهرته الحكومات المتعاقبة من النوايا الحسنة والرغبة الأكيدة فى تشجيع الصناعة ، فقد أثقلتها فى الوقت نفسه بكثير من الضرائب المتلاحقة التى زاد عددها وزادت حصيلتها سنة بعد أخرى . ان الصناعة فى مصر مولود حديث يحتاج ، لكى يستقر وينمو ، الى كثير من الرعاية والمعونة والتأييد . والآن وقد زال الرواج الذى مكن للصناعة من القيام بكل ذلك ، فانها ستواجه ظروف الأحوال الطبيعية وهى مثقلة بمختلف الضرائب .. وفى الواقع ان ما تحتاجه الصناعة المصرية لكى تنمو وتزدهر ، وتستوعب أكبر عدد ممكن من أبناء البلاد ، يمكن تحقيقه بسهولة ، وذلك بعدم ارهاقها بتشريعات لا تراعى فيها جميع الظروف المحيطة بها ، أو بضرائب متلاحقة ثقيلة » .

ولقد أسهمت مجهودات الدولة التى بذلت فى السنوات الأربع الأولى وحتى عام ١٩٥٦ - فى تحسين كفاية القطاع الصناعى بقدر محسوس ، وان

لم يكن بالمعدل الكافي لتحقيق النمو السريع ، ومن ثم اتجهت الدولة نحو وضع تخطيط منظم شامل للقطاع الصناعى ، وفى إطار الاقتصاد القومى ككل ، ووضعت الخطة موضع التنفيذ الفعلى ابتداء من عام ١٩٥٧ فى صورة برنامج للتصنيع حدد له فترة خمس سنوات تنتهى فى عام ١٩٦١ • وتم تنفيذ عدد كبير من مشروعات البرنامج حتى عام ١٩٦٠ بداية الخطة الخمسية الأولى ، أما الجزء الباقى فقد تمت اضافته الى المشروعات المقررة للقطاع الصناعى ضمن خطة التنمية الشاملة • وبالرغم من أن البرنامج السابق يتصف بالشمول وبالتخطيط العلمى الحديث • فمع ذلك يمكن أن نشير الى أن بنك مصر فى تقريره - المقدم عام ١٩٢٩ عن انشاء الصناعات الأهلية - قد طالب بضرورة وضع برنامج صناعى قومى لمدة عشرة أعوام •

وإذا كان بنك مصر - منذ أواخر العشرينات من هذا القرن - يطالب الحكومات السابقة ، بالمشاركة فى تكوين رأسمال الشركات الصناعية ومثال ذلك - افراد الفصل السادس بأكمله تحت عنوان « ضرورة اشتراك الحكومة فى تكوين رأس مال للأعمال الصناعية الجديدة » من التقرير المقدم من البنك عن انشاء الصناعات الأهلية - ومن أهم ما جاء فيه ما يأتى : « كان من النظريات الاقتصادية قبل الحرب نظرية تقضى بوجوب ابتعاد الدولة عن مزاوله الأعمال الصناعية والتجارية ، حتى تترك حرية العمل فيها للأفراد والجماعات •• والنظريات الاقتصادية فى ذاتها لا يصبح الأخذ بها قضية مسلمة دون مراعاة الظروف الخاصة بكل أمة وبكل زمان ، فقد تصدق نظرية من النظريات بصفة عامة ولكنها لا تصدق على حالة خاصة فى زمن معين • لهذا فاننا نحسب مصر من البلاد التى لا يصح أن تطبق عليها النظرية القائلة بوجوب ابتعاد الدولة عن مزاوله الشؤون الصناعية والتجارية بذاتها •• والأسباب التى تسوغ اشتراك الدولة فى الأعمال الصناعية عديدة نذكر منها ما يأتى :

أولاً : ان احتياجات البلاد الى الأعمال الصناعية كثيرة ، وقدرة البلاد على التوفير والاقتصاد محدودة • وفى اشتراك الحكومة فى هذه الأعمال ما يساعد يقينا على تحقيقها فى زمن أقل بكثير من الزمن الذى يصل فيه مجهود الأمة المصرية وحدها الى الغاية نفسها •

ثانياً : ان الاسراع فى تحقيق احتياجات البلاد الصناعية يفتح أبوابا للعمل تنصرف اليها ميول المصريين فيخف الطلب على وظائف الحكومة ويخف خطر

العاطلين عن الأعمال ، هذا الخطر الذى بدأ يرتسم فى أفق الحياة المصرية الاجتماعية .

ثالثا : ان احياء الصناعات التى يستطاع احيائها فى البلاد المصرية وتوسيع نطاق ما يجب توسيعه منها ، يبعث مصر صناعية بجوار مصر الزراعية ويجعل الصناعة تسير الزراعة مسيرة منسقة منسجمة ، ويهيىء الجو للتوازن المعقول فى الانتاج الصناعى والزراعى ، وينمى أسباب الثروة من ينابيعها الأصلية .

رابعا : ان الدولة مكتظة خزائنها بالمال الاحتياطى ، وهذا المال يزيد عاما بعد عام . وليست زيادته المتوالية علامة رخاء تام بقدر ما هى علامة على أن الأعمال الانشائية النافعة لا تتم بالقوة الواجبة للالتزام ، وأن ما يبقى من الاعتمادات المالية المقررة يعود كما جاء الى الاحتياطى ، وأن موارد الدولة بالرغم من هذا لا تزيد عن حاجاتها ، انما تزيد عن قدرتها على القيام بالأعمال الانشائية الواجبة . وأن السعى الى مضاعفة قدرتها على الانشاء أمر تقضى به الضرورات العاجلة حتى لا تبقى البلاد طويلا محرومة من الأعمال النافعة التى تحتاج اليها والتى لا يحدها حصر . وأفضل هذه الأعمال ما كان مشمرا ، والأعمال الصناعية من الأعمال المشمرة التى يصح توظيف جزء من الاحتياطى العمومى فيها ، وهى أعمال ينبغى اعتبارها قومية بالنظر الى شدة الحاجة اليها ، واعتبار الاشتراك فيها واجبا قوميا للسبب نفسه ، واعتبار العمل المقصود بها عملا ذا منفعة عامة بالنظر لما يترتب عليه من نفع عام . . . اذ لا فرق فى النتيجة العامة ، من حيث رفاهية الأمة وارتفاع الحكومة بهذه الرفاهية بين انشاء خزان تتوافر به المياه لاهياء أرض موات ، أو اشباع أرض زراعية صالحة ، وبين احياء صناعة تتوافر فيها أسباب الرزق للأيدى العاملة فيها . وتكوين الكفايات للتحويل الصناعى ، واتدج ما تحتاج اليه البلاد من أشياء مصنوعة » .

الا أن دعوة البنك لم تجد الاستجابة الكاملة ، ولكن ما أن انتقلت مقاليد الحكم الى الادارة الشعبية الوطنية ، حتى وجدت أن هذه المشاركة يجب أن تكون على أوسع مدى ، وفى اطار من التخطيط العلمى ، وما ان اتضحت الرؤيا أكثر ، حتى اتضح أنه لا يمكن تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية تماما الا بجمعية الاتجاه الاشتراكى وانتقال وسائل الانتاج الى الدولة .

اصلاح اختلال التوازن الاقتصادى :

وكان لقاء بنك مصر مع الثورة الوطنية كاملا فى ضرورة العمل على اصلاح اختلال التوازن الاقتصادى المصرى ، نتيجة للاعتماد على قطاع الزراعة ، وضرورة الاتجاه الى الصناعة باعتبارها الميدان الذى يمكن أن يرتفع فيه معدل النمو بدرجة أكبر منه فى الميادين الأخرى ، وبالتالي يمكن عن طريق الصناعة اختصار الطريق للتنمية الاقتصادية العامة • وإذا كان بنك مصر قد نجح فى هذا السبيل الى حد كبير فى ظروف يمكن القول بأنها كانت شبه مستحيلة ، الا أن نجاحه كان أقل من احتياجات مصر الفعلية وخصوصا وأن الجهود الاستعمارية والرجعية تمكنت من تجميد جهود البنك فى هذا المجال منذ نهاية الثلاثينيات ، ومع ذلك فقد قدم بنك مصر دعامة حقيقية كانت خطوة هامة على طريق التنمية الصناعية التى اتجهت الدولة الى تنفيذها على أوسع نطاق منذ عام ١٩٥٧ •

مقاومة الاحتلال الاجنبى الاقتصادى :

وقد حاول بنك مصر جهوده فى مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى ، الا أن نجاحه فى هذا السبيل جاء متواضعا ، لأن النفوذ الاقتصادى كان يدعمه ويقويه احتلال عسكري ، ولذلك تطلعت القوى الوطنية منذ عام ١٩٥٢ الى استقلال مصر واسترداد سياستها كاملة ، وكان الاصرار على الجلاء ، الذى تم بعد قيام الثورة بعامين • وبذلك سهل القضاء على النفوذ الأجنبى فى شتى النواحي الاقتصادية •

تجميع المدخرات الوطنية :

ومنذ نشأة البنك وهو يعمل على تجميع المدخرات الوطنية ، لتوظيفها واستغلال جزء من أرباحها للقيام بالمشروعات الاقتصادية ، كما حث على توفير والادخار لتكوين المدخرات الوطنية • ولقد أصبح هذا الاتجاه عملا وطنيا نشارك فيه جميع أجهزة تجميع المدخرات فى الجمهورية العربية المتحدة ، حيث أن المدخرات الوطنية تعتبر أمرا حيويا وهاما لتمويل مشروعات خطط التنمية من جهة ، وترشيد الاستهلاك الفردى فى المستويات المنطقية المطلوبة من جهة أخرى •

وقد أظهرت التطورات التى حدثت فى الجهاز المصرفى منذ الثورة ، مدى عمق وسلامة فلسفة المبادئ التى سار عليها الروائد الأوائل عند نشأة البنك ، فكثير من النقد والاعتراضات وجه الى بنك مصر عند قيامه - لجعل أسهم البنك اسمية وللمصريين ، وإدارته مصرية محضة ، وحاولوا التشكيك فى قدرة المصريين

واستعدادهم في الأعمال المصرفية والمالية . وبالرغم من أن حكمة قيام البنك على هذه المبادئ الوطنية قد ثبتت على مر الأعوام ، وفي كل الظروف ، فإنها لم تتضح بكل هذا العمق والأهمية كما ظهرت عام ١٩٥٧ . ودون أى تعليق نذكر ما قضى به قانون التمصير (رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) - ألا تقوم بالأعمال المصرفية سوى الشركات المساهمة المصرية ، على أن تكون أسهمها جميعا اسمية ، ومملوكة لمصريين دائما ، وكذلك يشترط في أعضاء مجالس إدارتها والمسؤولين عن الإدارة فيها أن يكونوا مصريين .

كما ظهرت الحكمة من ضرورة استخدام المصريين في مجال العمل المصرفي ، عندما قام الموظفون الأجانب ومديرو البنوك الأجنبية التي وضعت تحت الحراسة بالاستقالة عام ١٩٥٦ . فلو لم تكن الأجيال التي تربت في بنك مصر منذ عام ١٩٢٠ موجودة ، لزادت حساسية الموقف ، ولما استطاعت مصر وقتها سد ثغرة من الثغرات الكثيرة التي حاول الاستعمار استغلالها . كما ساعدت شركات مصر من تزويد الشركات الأخرى التي قامت أو تلك التي أنشئتها الثورة بالمديرين على مستوى المسؤولية ، وبالعامل الذين كانوا نواة صالحة لتكوين جيل من العمال المهرة المدربين .

وإذا كانت القوى الاستعمارية وبعض البنوك الأجنبية ، قد حاولت عام ١٩٣٩ تجريح سياسات بنك مصر في توظيف أمواله ، حتى ولو كانت لصالح الاقتصاد القومي . فقد أظهرت الأيام الحقيقة كاملة . إذ أثبتت الحراسة الوقائية التي فرضت على البنوك الأجنبية عام ١٩٥٦ ، أن الوسائل التقليدية لرقابة البنك الأهلي غير فعالة بالدرجة الكافية ، ولا تحول بينها وبين العبث بالاقتصاد القومي ، إذا ما رغبت في ذلك ، كما اتضح أن البنوك الأجنبية تتحيز للأجانب على حساب المصريين فيما تمنحه من قروض ، ولم تكن تطالب عملاءها الأجانب بالضمانات الكافية مما أضعاف فرصة تحصيل الكثير من القروض عند المطالبة بسدادها .

كما قد وجه النقد في بعض الأحيان ، لارتباط شركات مصر بالبنك ، وذلك على الرغم من كون هذا الارتباط لا يزيد عن الانفق في الأهداف القومية الاقتصادية العامة ، بجانب الصلة المادية التي تتمثل أساسا في حصر المعاملات المالية لهذه الشركات مع البنك ، مما يتيح نوعا من أنواع المتابعة للاحتياجات المالية لهذه الشركات ، وطريقة استخدام القروض التي تحصل عليها ، ثم أثبتت الظروف في عام ١٩٦٤ ضرورة الأخذ بهذا الاتجاه ، فطبق نظام التخصص القطاعي ثم نظام المتابعة المصرفية لوحدات القطاع العام .

البنك والشركات الصناعية بعد الثورة :

ومن الناحية العملية - فقد انتعش نشاط البنك في مجال الشركات الصناعية مرة أخرى بعد قيام الثورة بفترة بسيطة ، فقام في عام ١٩٥٣ بتقديم العون اللازم لشركات مصر لتدعيم مراكزها المالية ولزيادة انتاجها ، ومن هذه الشركات شركة مصر للحرير الصناعي ، وشركة مصر لنسج الحرير ، وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع ، وشركات الملاحة البحرية ، وكذلك شركة مصر للطيران التي قررت الحكومة أن تساهم في زيادة رأس مالها بمقدار نصف مليون جنيه كما قررت لها اعانة سنوية .

ومنذ عام ١٩٥٤ بدأ البنك في الاشتراك في المشروعات الصناعية الجديدة التي تقيمها الدولة ، فساهم في تأسيس شركة الحديد والصلب المصرية بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه ، وفي تنمية شركة الجوت بمبلغ ٥٠ ألف جنيه ، كما أسس كل من شركة مصر للفنادق وشركة مصر للألبان والأغذية . ويلاحظ في هذا الصدد أن مجموع ما ساهم به البنك مع شركاته في تأسيس كل من شركة الحديد والصلب المصرية بلغ مليون جنيه ، وشركة مصر للفنادق مبلغ ٢٢١ ألف جنيه .

وساهم البنك في أغلب المشروعات الحيوية التي أقيمت عام ١٩٥٥ ، فاشترك في تأسيس كل من شركة الصناعات والكيمياويات المصرية بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه ، وفي الشركة القومية لانتاج الأسمت بمبلغ ٩٠ ألف جنيه ، والشركة العامة لمنتجات الجوت ٥٠ ألف جنيه ، وأسس شركة مصر للتجارة الخارجية مساهما في رأس المال بمبلغ ٥٠ ألف جنيه .

وساهم البنك في عام ١٩٥٦ في تأسيس الشركة العامة لصناعة الورق بمبلغ ٥٠ ألف جنيه ، وأسس شركة مصر للكيمياويات وساهم في رأس مالها بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه . كما اشترك البنك في عام ١٩٥٧ بمبلغ ٨٠٠ ألف ليرة سورية في البنك الصناعي السوري الذي تكون بواسطة الحكومة لتنمية الصناعة في سوريا .

وفي نهاية عام ١٩٥٩ قام البنك - وبناء على طلب هيئة تنمية السنوات الخمس بتمويل عملية التعديلات والانشاءات الجديدة اللازمة لشركة مصر للتنثيل والسبينما باستوديو مصر ، وبلغ اجمالي هذا التمويل حتى منتصف عام ١٩٦٦ حوالي ١٥٠ ألف جنيه . كما أسس البنك في عام ١٩٦٠ شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج وساهم في رأس مالها بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه .

وأصبح موقف البنك عام ١٩٦٠ عند تأميمه من ناحية الشركات التي أسسها والتي ساهم فيها كالاتي :

الشركات التي قام البنك بالاسهام فيها	الشركات التي قام البنك بتأسيسها
١٨٩٦ ١ - الشركة العقارية المصرية (قام البنك بتمصيرها عام ١٩٢٥) ١٩٢٦ ٢ - تلغراف ماركوف ١٩٤٤ ٣ - شركة مصر للهندسة والسيارات ١٩٤٥ ٤ - شركة البلاستيك الأهلية ١٩٥٤ ٥ - شركة الحديد والصلب المصرية ١٩٥٤ ٦ - الشركة العامة لمنتجات الجوت ١٩٥٥ ٧ - شركة الصناعات الكيماوية « كيا » ١٩٥٥ ٨ - الشركة القومية لإنتاج الاسمنت ١٩٥٧ ٩ - البنك الصناعي السوري ١٩٥٩ ١٠ - الشركة العامة للثروة المعدنية	١٩٢٢ ١ - مطبعة مصر ١٩٢٤ ٢ - شركة مصر لخلج الأقطان ١٩٢٥ ٣ - شركة مصر للنقل والملاحة ١٩٢٥ ٤ - شركة مصر للتمثيل والسينما ١٩٢٧ ٥ - شركة مصر للغزل والنسيج ١٩٢٧ ٦ - شركة مصر لمصايد الأسماك ١٩٢٧ ٧ - شركة مصر للنسج الحرير ١٩٢٩ ٨ - شركة بنك مصر لبنان ١٩٣٠ ٩ - شركة مصر لتصدير الأقطان ١٩٣٢ ١٠ - شركة مصر للطيران ١٩٣٢ ١١ - شركة بيع المصنوعات المصرية ١٩٣٤ ١٢ - شركة مصر للتأمين ١٩٣٤ ١٣ - شركة مصر للملاحة البحرية ١٩٣٤ ١٤ - شركة مصر للسياحة ١٩٣٨ ١٥ - شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع ١٩٣٨ ١٦ - شركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح ١٩٣٨ ١٧ - شركة مصر لصباغة البيض ١٩٣٨ ١٨ - شركة مصر للمناجم والمحاجر ١٩٣٨ ١٩ - شركة مصر لصناعة ومجارة الزيوت ١٩٤٠ ٢٠ - شركة مصر للمستحضرات الطبية ١٩٤٦ ٢١ - شركة مصر للحرير الصناعي ١٩٥٥ ٢٢ - شركة مصر للفنادق ١٩٥٦ ٢٣ - شركة مصر للألبان والأغذية ١٩٥٥ ٢٤ - شركة مصر للتجارة الخارجية ١٩٥٦ ٢٥ - شركة مصر للكيماويات ١٩٦٠ ٢٦ - شركة مصر شين الكوم للغزل والنسيج

ومن ناحية أخرى ، فمن تكرار القول أن نبرز أهمية المبادرة التي قام بها بنك مصر عام ١٩٥٦ في تمويل القطن ، وتقويت الفرصة على المستعمر في استغلال الموقف ، إذ أنها لم تكن المبادرة الأولى التي قام بها البنك ، فقد تكررت هذه المواقف أكثر من مرة ، وخصوصا في فترات الأزمات ، كالأزمة العالمية في الثلاثينات ، وفترة الأزمة العقارية ، وإبان حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ومرة أخرى

عام ١٩٥٠ حيث عمدت البنوك التجارية الأجنبية الى الحد من تمويلها لمحصول القطن ، وعلى العموم فليس هذا بمستغرب فقد ثبت بشكل قاطع أن كثيرا ما استخدمت البنوك الأجنبية والمؤسسات المشابهة كوسيلة للضغط الاقتصادي في كثير من الأحيان ، وحتى على حساب ربحيتها في بعض الظروف ، مقابل الوصول الى الأهداف السياسية التي تهدف اليها الجهات التابعة لها هذه المؤسسات •

تزايد انتشار فروع البنك بعد الثورة :

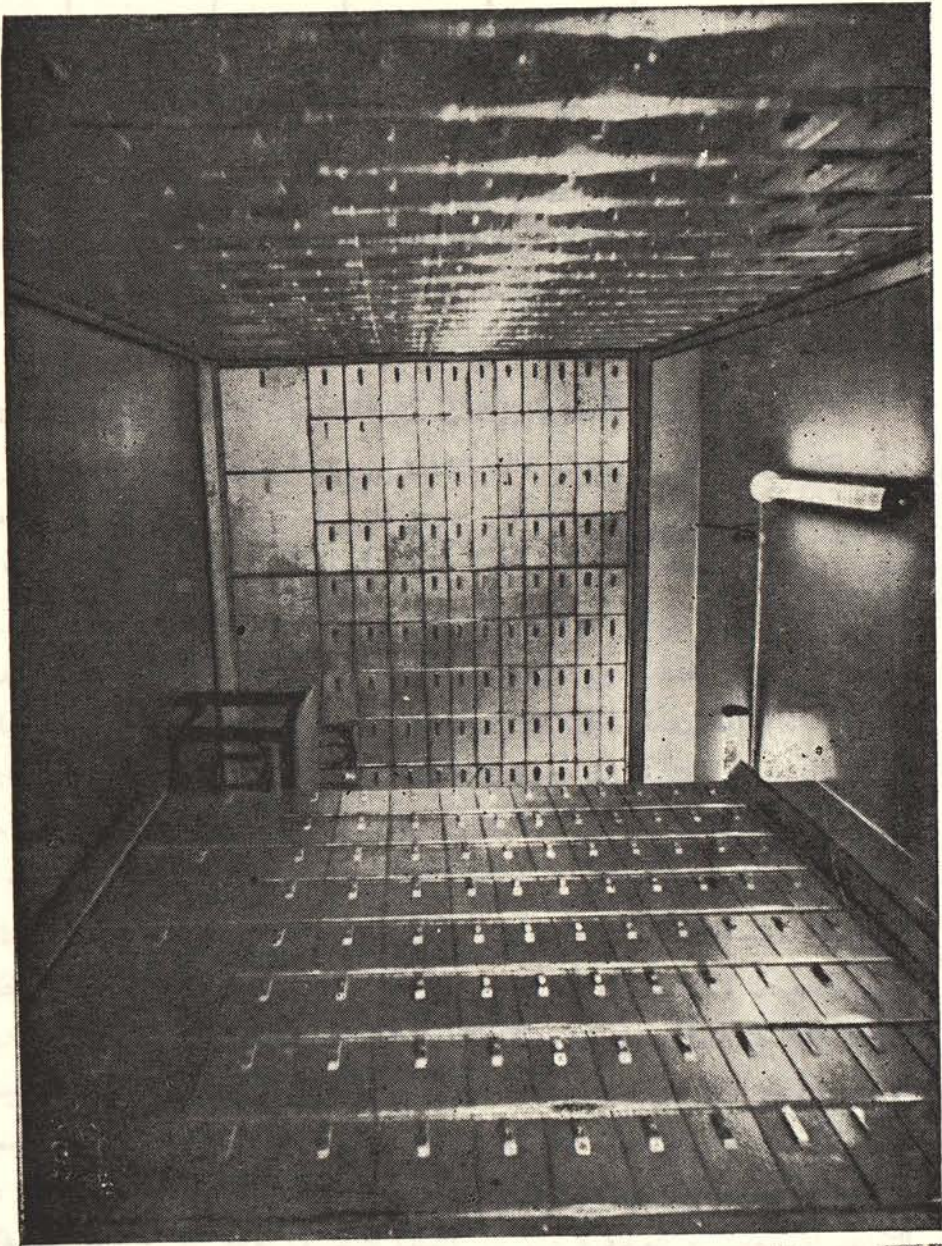
أخذ البنك - منذ عام ١٩٥٢ - في تدعيم مبدأ انتشار فروعه لتوصيل خدماته المصرفية الى كل أماكن الوطن العربي ، حتى أصبح أكثر البنوك المصرية انتشارا في الخارج ، ففتح فروع السودان حتى بلغت تسعة فروع ، وفي ليبيا فرعين ، وفي السعودية فرعين ، ووصلت فروع البنك في سوريا في عام ١٩٥٨ أحد عشر فرعاً ، وفي اليمن افتتح البنك أربعة فروع ، وعلى المستوى المحلي ودعما لضرورة تجميع المدخرات القومية التي أصبحت أمرا حيويا وهاما ، أخذ البنك في انشاء وتدعيم وحدات الداخل ، وواصل خطته في تعميم وحداته في سائر جهات الجمهورية وخصوصا في المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية ، ونتيجة لهذه السياسية فقد بلغ عدد هذه الوحدات في الوقت الحالي ١٣٧ وحدة ، بالاضافة الى وحدات البنك في الخارج وعددها ثمانية وحدات تتركز في جمهورية السودان ^(١) (نتيجة لسياسات التعريب والتأميم في بعض البلاد العربية) •

وتوضح المقارنة التالية مدى تعدد وحدات البنك بالنسبة للبنوك التجارية الأخرى •

عام ١٩٦٩	عام ١٩٦٨	
٣٨٢	٣٧٩	- إجمالي الوحدات بالبنوك
١٤٥	١٤٤	- إجمالي وحدات بنك مصر
٪٣٨	٪٣٨,٢	- نسبة الثانية الأولى

(١) أمم الجهاز المصرفي في السودان في مايو ١٩٧٠ •

القاهرة - المقر الرئيسي / بنك مصر الحديدية - الخزائن



هذا فضلا عن انتشار هذه الوحدات كالآتى :

القاهرة والجيزة	الاسكندرية	منطقة وجه بحرى	منطقة قبلى	مكاتب العملة	فروع السودان	مجموع
٢٨	٧	٥٣	٣٥	١٤	٨	١٤٥

القوى العاملة بالبنك :

يرجع الى بنك مصر الفضل فى تكوين جيل من الفنيين والاداريين تتوافر لديهم خبرات ومهارات عاونة أو تعاون على اقامة وإدارة الكثير من المشروعات المصرفية والمالية والصناعية والتجارية وقد تبع البنك فى سبيل تنمية هذه الخبرات الفنية والادارية كل الوسائل الممكنة .

وتمشيا مع سياسة البنك التى تستهدف رفع كفاءة العاملين به تم انشاء مركز لتدريب العاملين افتتح فى عام ١٩٦٨ ويتابع هذا المركز تنفيذ برنامج تدريبي واسع النطاق يشمل جميع العاملين سواء على المستويات الاشرافية أو العاملين الجدد وحديثى العهد بالخدمة . هذا بجانب استمرار البنك فى ايفاد موظفيه فى بعثات دراسية وتدريبية بالداخل والخارج بهدف اكتساب خبرات جديدة .

والى جانب هذا الدور التعليمى والتدريبى الذى لعبه بنك مصر قام بدور كبير فى مجال الخدمات الاجتماعية ظهر أول ما ظهر فى انشاء صندوق تعاون وتوفير لموظفى البنك وذلك باستقطاع مبلغ ٥٠٠ جنيه فى ميزانية عام ١٩٢١ ، وقد أنشئ الصندوق فعلا فى سنة ١٩٢٢ حيث بلغ رأس ماله ١٢٧٨ جنيه فى حين كان عدد موظفى البنك ١٣٤ (عدا الموظفين تحت التمرين وعددهم ٢٤) .

وفى سنة ١٩٢٣ بينما بلغ عدد موظفى البنك ٢٠٩ موظفا (عدا الموظفين تحت التدريب وعددهم ٢٤) أصبح رأس مال الصندوق ٣٢٩٦ جنيها من ذلك ١١١٣ جنيه قيمة ما تبرع لهم به البنك وتوالت بعد ذلك زيادة حصيلة الصندوق على مر السنوات حتى سنة ١٩٣٤ حيث بلغ رصيد الصندوق ٦٦٦٢٢ جنيها شاملة تبرع البنك ثم حول هذا الرصيد فى سنة ١٩٣٦ الى شركة مصر لعموم التأمينات ضمانا للتأمين على حياتهم وتوفير مكافأة مجزية تصرف للعامل عند التقاعد أو العجز أو الوفاة . ولم يأل البنك جهدا فى توفير كل ما يكفل لموظفيه وعماله من تحسين صحتهم ورفع مستواهم الاجتماعى والثقافى فمن الناحية العلاجية أنشأ البنك عيادة باطنية تيمتها عيادة رمدية وخصص بصفة دائمة

بعض السادة الأطباء لعلاج الموظفين في أوقات العمل الرسمية ، كما أعد بعض الأخصائيين لعلاجهم واتفق مع بعض المستشفيات لاجراء العمليات الجراحية وعلاج الحالات المستعجلة والمزملة علاوة على تخصيص بعض الصيدليات لصرف الأدوية وبذلك أصبح الموظف يعالج علاجاً شاملاً •

وقد أنشأ بنك مصر وشركاته اتحاداً رياضياً بقصد تقوية الروابط الاجتماعية وبث الروح الرياضية بين أعضائه وإيجاد صلات التعاون والتعارف بينهم مع تنظيم المباريات الرياضية وتزويد الفرق الرياضية بالمدرين الأكفاء ، ولتحقيق هذه الأغراض أقام البنك مع شركاته نادياً خاصاً أطلق عليه (نادى طلعت حرب لبنك مصر وشركاته) •

ويقوم البنك بإصدار نشرة اقتصادية ربع سنوية تحمل اسمه وتوزع مجاناً على المعنيين بتتبع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية •

وفيما يلي عرض لتطور القوى العاملة في البنك •

تطور حجم القوى العاملة في بنك مصر وتطور وحدات البنك في الفترة من ديسمبر ١٩٢٤ الى يونيو ١٩٦٩ •

السنه	إجمالي عدد العاملين	عدد وحدات البنك	متوسط عدد العاملين بكل وحدة
١٩٢٤/١٢/٣١	٣٧٦	١٠	٣٨
١٩٢٩/١٢/٣١	٦٨٠	١٩	٣٦
١٩٣٤/١٢/٣١	٧٨٧	٢٤	٣٢
١٩٣٩/١٢/٣١	١١٣٢	٢٤	٤٧
١٩٤٤/١٢/٣١	١٥٣٧	٢٥	٦٢
١٩٤٩/١٢/٣١	٢٢١٦	٣٥	٦٣
١٩٥٤/١٢/٣١	٢٧٨٤	٤٤	٦٣
١٩٥٩/١٢/٣١	٤٠٤٥	٧١	٥٧
١٩٦٤/١٢/٣١	٥٣٧٠	٩٢	٥٨
١٩٦٥/٦/٣٠	٥٣٩٢	٨٧	٦٢
١٩٦٦/١٢/٣١	٥٢٦٢	٨٧	٦٠
١٩٦٧/١٢/٣١	٥١٦٤	٨٧	٦٠
١٩٦٨/١٢/٣١	٥٠٥٥	٨٦	٥٩
١٩٦٩/٦/٣٠	٥٢١٣	٨٨	٥٩

ويمكن أن نلاحظ من الجدول السابق الاتجاه الصعودى لعدد العاملين حتى ديسمبر ١٩٦٤ ، ثم الاتجاه الهبوطى فيما بعد ذلك ويمكن أن يفسر هذا الاتجاه بأنه بعد اندماج البنوك فى ١٩٦٤ توقف البنك عن التعيين مع استمرار الخروج سواء للتقاعد أو الانتقال الى أعمال أخرى . الا أن اتجاه حجم القوى العاملة فى الفترة من يونيو ١٩٦٨ الى يونيو ١٩٦٩ اتجه مرة ثانية للزيادة نتيجة للتعيينات التى استلزمها توسع البنك فى فتح وحدات جديدة كما هو واضح من الجدول نفسه .

والجدول التالى يبين تكلفة العاملين بالبنك فى الفترة من سنة ١٩٦٤ الى يونيو سنة ١٩٦٩ .

السنة	تكلفة القوى العاملة بالألف جنيه	الأهمية النسبية فى المصروفات	التغيير	معدل التغيير %	متوسط الأجر الفردى بالجنيه
يونيو ١٩٦٤	٣٣٣٧	٤٦,٩	٨٥٥	٣٤,٥	٦٢١,٤
» ١٩٦٥	٣٥٤٠	٤٤,٤	٢٠٣	٦,١	٦٥٦,٥
» ١٩٦٦	٣٤٥٣	٤٩,٩	١٢٤-	٣,٥-	٦٥٦,٦
» ١٩٦٧	٣٤١٠	٥٢,٣	٤٣-	١,٢-	٦٦٠,٣
» ١٩٦٨	٣٣٨٥	٥١,٩	٢٥-	٧,٠-	٦٦٩,٦
» ١٩٦٩	٣٥٣١	-	١٤٦	٤,٣	٦٧٧,٤

يتضح من الجدول السابق أن تكلفة العاملين تتزايد مع زيادة حجم القوى العاملة حيث تبدأ بالزيادة حتى يونيو ١٩٦٥ ثم فى الانخفاض الى أن تستعيد الاتجاه الصعودى فى يونيو سنة ١٩٦٨ الى يونيو ١٩٦٩ .

النشاط التجارى للبنك

توسعت أعمال بنك مصر وزاد نشاطه بمعدلات كبيرة منذ انشائه وحتى الآن ، وتمشى هذا النشاط مع الأوضاع الاقتصادية والظروف العامة التى سادت خلال نصف القرن الأول من حياته ، كما ارتبط هذا النشاط بالأهداف والمبادئ التى عمل البنك على تحقيقها خلال مرحلة الرأسمالية الوطنية (١٩٢٠ - ١٩٥٢) ، وبالأهداف العامة للدولة فى مرحلة التنمية الاقتصادية والتحول الاشتراكى منذ (١٩٥٢) ، وخلال الخمسين عاما الماضية ، أصبح بنك مصر فى مقدمة البنوك التجارية فى كثير من بنود الموارد والاستخدامات ، فتزايدت احتياطياته وودائعه بشكل كبير ، وكثر عدد عملائه ، وارتفعت قيمة قروضه وسلفياته واستثماراته ، كما تضاعف دور البنك فى تمويل عمليات التجارة الخارجية ، وقد صاحب نمو موارد البنك تغير جوهري فى تلك الموارد ومجالات توظيفها ، وفى توجيه سياسة البنك المصرفية والادارية .

رأس المال والاحتياطيات :

كان تطور أرقام رأس المال والاحتياطيات كالاتى :

(١٠٠٠ جنية)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	٦٦/٦٥	٦٩/٦٨
٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٧	٦٨٧	١١٨	٤٥٠٠	٥٨٠٠	٧٦٠٠	٨٨٠٠	٩١٠٠

رأس المال
الاحتياطيات

بدأ البنك برأس مال صغير - ٨٠ ألف جنية مصرى - أخذ ينمو مع كل اكتتاب عام لأسهم البنك ، حتى بلغ رأس المال فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٢٧ مليون جنية ، وتمشيا مع اتساع أعمال البنك وازدياد ودائعه ، زيد فى عام ١٩٥٥ من مليون جنية الى مليونى جنية ، وذلك بإصدار ٢٥٠ ألف سهم جديد تم الاكتتاب فيها جميعا بتوزيعها على المساهمين بقدر ما يمتلك كل منهم من أسهم قديمة ، وبقيمة اسمية قدرها أربعة جنيهات للسهم الواحد .

ومنذ نشأة البنك وهو ينهج سياسة حريصة فى تكوين الاحتياطيات وتدعيمها ، وقد خدمت هذه السياسة البنك فى مواجهته لمشاكل السوق التى كانت تتنازعها المصالح الأجنبية ، وتتسم بأحوال اقتصادية غير مستقرة ، بالإضافة

الى عدم وجود بنك مركزى وطنى يوفر السيولة عند الضرورة ويتعاون مع البنوك القائمة ، وقد ظهرت أهمية هذه السياسة فعلا ابان عامى ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ عندما استخدمت الاحتياطيات لتغطية جزء من بنود الدعم - كما سبق أن بينا - كما أسهمت هذه السياسة فى تكوين الشركات الصناعية والتجارية التى قام البنك بإنشائها ، اذ كان البنك يخصص جزءا من احتياطياته لتمويل انشاء هذه الشركات . ومنذ عام ١٩٤١ عمد البنك الى تدعيم احتياطياته باحتجاز جزء مناسب من الأرباح الكبيرة المتولدة نتيجة الحرب العالمية الثانية ، ولذا فقد ارتفعت الاحتياطيات من حوالى ١١٨ ألف عام ١٩٤١ الى أكثر من ٣٤٣ مليون جنيه عام ١٩٥١ . ثم واصل الرقم ارتفاعه التدريجى حتى بلغ ٩١١ مليون جنيه عام ١٩٦٨/٦٩ ، ولهذا فقد بلغت قيمة الاحتياطيات أكثر من أربعة أضعاف رأس المال ، هذا بخلاف المخصصات الأخرى .

والقياس التالى للبنوك التجارية يوضح مدى تفوق احتياطيات بنك مصر الحرة على البنوك التجارية مجتمعة :

النسبة	التغيير	٦٩/٦/٣٠	٦٨/٦/٣٠	
٥,٨%	١,١	٢٠,٠	١٨,٩	= إجمالى احتياطيات البنوك
١,١%	٠,١	٩,١	٩,٠	= إجمالى احتياطيات بنك مصر
		٤٥,٥%	٤٧,٦%	= نسبة الثانية إلى الأولى

الودائع :

تطورت أرقام الودائع منذ نشأة البنك كالاتى :

٦٩/٦٨	٦٦/٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥١	١٩٤١	١٩٣١	١٩٢١	
٨٥,٨	٨٢,٩	١٠٢,٧	٥٨,٣	٥٢,٢	١٠,٢	٣,٩	٠,٣٩٨	ودائع جارية
٥٠,٤	٣٣,٨	٩,٨	٦,٢	٥,٨	٢,٥	٣,٢	٠,٠٠٧	ودائع لأجل
٢٣,١	٢١,٨	٧,٥	٤,٥	٣,٦	٠,٠٩	٠,٣	٠,٠٠٠	ودائع توفير
١٥٩,٣	١٣٨,٥	١٢٠,٠	٦٩,٠	٦١,٦	١٣,٦	٧,٤	٠,٤٠٥	إجمالى الودائع
٤٦,١%	٤٠,١%	١٤,٤%	١٥,٥%	١٥,٢%	٢٥,٢%	٤٧,٣%	٠,٠٠٠	نسبة الودائع لأجل ولتوفير للإجمالى

وإذا كانت الودائع تعتبر المصدر الرئيسى لمصادر الأموال فى البنوك التجارية ، فقد عمد البنك منذ انشائه الى جذبها وتنميتها مستخدما كافة الوسائل فى ذلك ، وكان من جراء توافر الأموال عقب الحرب العالمية الأولى ، واثارة النزعة القومية عقب ثورة ١٩١٩ ، أن نجح بنك مصر فى جذب مقدار طيب من الودائع ، اذ كانت حوالى ٤٠٥ ألف جنيه عام ١٩٢١ فطفرت الى ٧٤ مليون جنيه عام ١٩٣١ ، هذا بالاضافة الى أن نسبة كبيرة من الودائع فى هذه الفترة كانت اما ودائع آجلة واما لتوفير (بلغت هذه النسبة عام ١٩٣١ : ٤٧٣٪) وساعد على ذلك أنه لم يكن الوعى المصرفى أو نشاط الأعمال بين المصريين يستدعى وجود الودائع التجارية والتعامل على نطاق واسع بأدوات الائتمان ، بل كان جزء كبير من الودائع التجارية نفسها يميل الى الاستقرار وعدم تعرضه للسحب .

ولهذا فعندما زاد النشاط الاقتصادى واتسع نطاق الأعمال خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، ارتفعت الودائع الى ١٣٦ مليون جنيه عام ١٩٤١ ، وتضاعفت الى ٦١٦ مليون جنيه عام ١٩٥١ ، ولكن انخفضت نسبة الودائع الآجلة الى اجمالى الودائع فأصبحت (٢٥٪) ثم الى (١٥٢٪) .

وبالرغم من الارتفاع المستمر فى أرقام الودائع لدى البنك ، فانه يبذل منذ عام ١٩٥٢ كل الجهود الممكنة لتنميتها والارتفاع بأرقامها . ولقد تزايدت قدرة البنك على جذب الودائع عن طريق وحداته المنتشرة فى كل البلاد ، ولما كان من أهم وظائف الجهاز المصرفى فى المجتمع الاشتراكى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل مشروعات التنمية وفق الخطة العامة للدولة ، فقد اهتم بنك مصر بصفة خاصة بالودائع ذات الصفة المستقرة ، وكذلك بالودائع الادخارية التى ارتفعت نسبتها الى اجمالى الودائع (٤٠١٪ عام ١٩٦٦/٦٥) ثم الى (٤٦١٪ عام ١٩٦٩/٦٨) . ومن هذا يتضح نجاح البنك فى تعبئة المدخرات ، ومسايرته للاتجاه العام للدولة فيما يختص باسهامه فى التنمية ، ومما يؤكد كذلك ثقة الجمهور فى البنك . وخصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار أن الجزء الأكبر من هذه الودائع تعتبر ودائع أفراد وتمثل الادخار الشعبى الأصيل الذى عنى بنك مصر بتشجيعه بكافة الوسائل .

هذا وقد ابتكر بنك مصر نوعا جديدا من الودائع ذات الطبيعة الادخارية (الودائع المتضاعفة) وهو نظام ينفرد به واضعا أمام المدخرين أحد الأساليب الجديدة التى تحقق لهم عديدا من المزايا ، سواء فيما يتعلق بمضاعفة قيمة

الوديعة أو الفائدة السنوية التى تمنح لهم ، وقد بدأ فى تنفيذ هذا النظام منذ أول يونية سنة ١٩٦٨ • كما أدخل البنك نظاما حديثا فى التوفير (نظام التوفير ذو الجوائز) ومن مزايا هذا النظام امكانية الحصول على فوائد بمعدل ٣٥٪ سنويا فضلا عن فرصة الحصول على جوائز مالية • • تصل الجائزة الأولى منها الى ١٠٠٠ جنيه وكل عشرة جنيهات من المبلغ المودع يعطى الحق للعميل فى الحصول على رقم يخول له الاشتراك فى السحب الذى يتم مرتين فى السنة • ويمكن لجميع المشتركين فى هذا النظام وفى جميع الأحوال الحصول على قرض بضمان الوديعة بنسبة ١٠٠٪ من قيمتها •

القروض والسلفيات :

كان تطور أرقام بند القروض والسلفيات والكمبيالات المخصومة كالاتى :

(مليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٥٥	١٩٦٠	٦٥/٦٦	٦٨/٦٩
٠,٣٥	٧,٧	٧,٢	٣٦,٤	٤٢,٦	٨٤,٦	٨٦,٣	١٠٩,٥

تميزت السياسة الائتمانية لبنك مصر فى فترة العشرينات والثلاثينات بالاقبال على تمويل محصول القطن والاقراض عليه • وتدل أرقام الوارد لشون البنك من القطن خلال هذه الفترة على اهتمامه الزائد بعملية تمويل القطن • فبعد أن كان بنك مصر عام ١٩٢١ الثانى عشر فى الترتيب من بين ١٣ بنكا تصدر باسمها الأقطان من ميناء البصل بالأسكندرية أصبح أول البنوك عام ١٩٢٦ وبدأ يسيطر على جزء هام فى حركة تصريف الأقطان منذ ذلك العام •

كما اتجه البنك - خلال نفس الفترة الى توفير السلفيات والقروض اللازمة للشركات سواء التى أسهم فى انشائها أو غيرها من المشروعات الوطنية الأخرى • ولهذا فقد ارتفعت قيمة القروض والسلفيات من حوالى ٣٤٩ ألف جنيه عام ١٩٢١ الى ٧٧٧ مليون جنيه عام ١٩٣١ • ولكن فى فترة الأربعينات اتسمت السياسة الائتمانية للبنك بعدم التوسع والحرص فى منح القروض نظرا لتزايد النشاط الاقتصادى الذى ارتبط بظروف الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، وارتفاع نسبة

المخاطر فى التسليف من جهة ، وتزايد الأموال المتدفقة وانكماش الطلب على القروض من جهة أخرى •

ولكن منذ عام ١٩٥٢ ، اتجه البنك بسياسته الائتمانية الى الاسهام فى تمويل المشروعات لتنمية الانتاج والمعاونة فى النهضة الاقتصادية • وأدت زيادة رأس مال البنك واحتياطياته وودائعه الى زيادة موارد ، وبالتالي مقدرته على منح التسهيلات الائتمانية ، ولهذا تزايدت قيمة السلف والقروض الممنوحة بكافة الضمانات بشكل كبير • اذ توسع البنك فى سياسته الائتمانية ، وأقبل على تمويل المحاصيل الزراعية الرئيسية ، وعلى رأسها القطن والأرز ، وقد ساعده على ذلك تعدد وانتشار وحداته بالريف ، فضلا عن استعداداتها الفنية اللازمة للتمويل من حيث توفير أماكن التخزين ، وكذلك القوى العاملة المتخصصة فى هذا النوع من النشاط ، فضلا عن الموارد التى يمكن إتاحتها للتمويل عند الحاجة •

ونتيجة لاتساع القطاع العام واضطلاله بأعباء تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ، اتجه البنك الى تزويده بالطاقات التمويلية اللازمة ، مع تعديل معايير دراسة القروض والسلفيات ، فاحتل الغرض من السلفة ومدى ما تحققة فى عملية التنمية المقام الأول ، بعد أن كان « الضمان » هو المعيار الأساسى • ويقوم بنك مصر منذ عام ١٩٦٤ بتمويل القطاع المخصص له وهو قطاع الغزل والنسيج ، ولا شك فى أن الجهود التى بذلها ويذلها بنك مصر فى سبيل توفير كافة التسهيلات والخدمات المصرفية داخليا وخارجيا لهذا القطاع سواء قبل نظام التخصص أو بعده قد أسهمت الى حد كبير فى مستوى النمو المرتفع الذى حققه هذا القطاع •

هذا وقد أدخل البنك خدمات تمويلية أخرى يعتبر رائدا فيها ، وهى نظام سلف تمويل شراء السلع المعمرة لمعاونة المستهلك على اقتناء هذه السلع ، ونوفيرا لسيولة التجار دون تجميد رأسمالهم فى أقساط العملاء وكذلك لتيسير انسياب الانتاج والمخزون من هذه السلع ، وكذلك نظام التسليف بضمان الذهب والرهونات ويعتبر بنك مصر البنك الوحيد الذى يزاوّل هذا النوع من التسليف •

وكانت ثمرة هذه السياسة أن ارتفعت السلف والقروض الى رقم قياسي لم يتحقق من قبل ، فقد بلغت ١٠٩٥ مليون جنيه عام ١٩٦٩/٦٨ ، وذلك بعد أن

كانت ٨٦٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٥ ، بزيادة قدرها ٢٣٣٢ مليون جنيه وبمعدل بلغ ٢٦٨٪/ أما بالنسبة لاجمالي القروض والسلفيات في البنوك التجارية فكان القياس كالآتي بملايين الجنيهات :

النسبة	التغيير	٦٩/٦/٣٠	٦٨/٦/٣٠	
٢٨٧,٩	١٣,٤	٢٧٤,٥	٢٧٤,٥	= إجمالى القروض والسلفيات في البنوك
٩٥,٥	١٤,٦	٨٠,٩	٨٠,٩	= إجمالى القروض في بنك مصر
٪٣٣,٢		٪٢٩,٥		= نسبة الثانية إلى الأولى

محفظة الأوراق المالية :

تطورت السياسة الاستثمارية لبنك مصر مع أهدافه من جهة ومع الظروف الاقتصادية السائدة في كل فترة من جهة أخرى . ونوضح فيما يلي تطور أرقام محفظة الأوراق المالية للبنك في سنوات مختلفة :

(مليون جنيه)

٦٩/٦٨	٦٦/٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥١	١٩٤١	١٩٣١	١٩٢١
٣٨,٨	٤٠,٩	٣٢,١	١١,٣	٨,٤	٤,٥	١,٢	٠,٠٣

ولقد ارتبطت سياسة البنك الاستثمارية (في الفترة من عام ١٩٢٠ الى ١٩٣٩) بالأحداث السائدة ، والتي سبق أن تناولناها بشيء من التفصيل - فالتمز البنك بسياسة مؤداها عدم توزيع كل ما يحصل عليه من أرباح على المساهمين ، بل احتجز جزء منها بغرض انشاء شركات تجارية وصناعية ، وقد تمكن البنك بفضل هذه السياسة من الاكتتاب في جزء كبير من رؤوس أموال الشركات التي أنشأها .

وفي فترة الثلاثينات حيث سادت الأزمة الاقتصادية العالمية ، عمد بنك مصر الى تطوير سياسته الاستثمارية بما يتلاءم والأوضاع الاقتصادية السائدة ، فبعد أن كان البنك يتحمل في العشرينات مسؤولية اقامة الشركات وتأسيسها اتجه الى الاشتراك مع شركات أخرى قائمة ، بجانب سياسة تحمل عبء انشاء بعض الشركات التي تبناها خلال العشرينات .

وكما سبق أن بينا - فقد نجح الاستعمار وأهوانه في عام ١٩٣٩ - عن طريق أزمة بنك مصر المفتعلة - عرقلة أى نمو صناعى وتجميد أهم هدف من أهداف البنك وهو المشاركة في تنمية الصناعة في مصر . وبالفعل فإن البنك لم يقيم بأى مشروع صناعى حتى عام ١٩٥٢ ، وانعكس ذلك على سياسة البنك الاستثمارية خلال تلك الفترة ، إذ لم يكن هناك مجال أمام البنك الا الاستثمارات الحرة المتنوعة . وقد هيأت الظروف المالية في الدولة منفذا هاما للاستثمارات ، حيث أصدرت الحكومة أول قرض أهلى لتمويل القطن في تاريخ مصر ، كما طرحت لأول مرة أيضا أذونا على الخزانة المصرية ، وكانت هذه الأوراق مجالا مناسباً ليستخدم فيه البنك الموارد الزائدة لديه ، واكتسب البنك فيها بمبالغ كبيرة بلغت خلال عام ١٩٤٣ وحدة ٢٧ مليون جنيه ، ومع ازدياد السيولة في البنك - خلال هذه الفترة - كانت السندات الحكومية منفذا هاما لاستثمارات البنك التى ارتفعت قيمتها لديه عام ١٩٤٦ لتمثل أهمية نسبية في مكونات محفظة أوراقه المالية بلغت ٦٩.٦٪ وهى أعلى نسبة وصلت إليها قيمة هذه الأوراق منذ انشاء البنك .

وقد كانت الاستثمارات الحكومية عاملا فعالا في موازنة السيولة لدى البنك فحينما تزايدت حركة التصدير خلال عام ١٩٥٠ وتطلب الأمر توفير النقد السائل وما صاحب هذه الحركة من ارتفاع أسعار القطن مما أدى الى زيادة طلبات العملاء ، كانت هناك فرصة لتصفية جزء كبير من الأوراق الحكومية .

وبعد قيام الثورة عام ١٩٥٢ - وتمشيا مع التطورات الاقتصادية الجديدة - سارع بنك مصر الى العودة الى السياسة الاستثمارية السابقة - التى كان متبعها في العشرينات والثلاثينات - وذلك بعد أن أمن المناورات السياسية .

وتأكد أن أهدافه التى سعى الى تحقيقها بكافة الوسائل أصبحت الدولة تتبناها ضمن برنامج شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا تخطى البنك بصورة نهائية عن هذه السياسة ، وذلك بأن أسهم فى العديد من المشروعات ، وتحمل مسئولية القيام ببعضها الى جانب مساهمته فى القروض الحكومية بمعدلات مرتفعة ، وتم كل ذلك فى ضوء الالتزام بالقواعد المتعارف عليها فى سياسات البنوك التجارية بما يتطلبه الموقف من ضرورة توفير السيولة لتلبية احتياجات العملاء فى حينها .

وقد انعكست تماما الاجراءات الاقتصادية التى اتخذت فى بدء مرحلة

التحول الاشتراكي منذ عام ١٩٦١ - على سياسة بنك مصر الاستثمارية ولذا أصبحت الأوراق المالية لديه تتمثل في أوراق حكومية أو مضمونة من الحكومة ، وساعد على ذلك الآتي :

١ - تحويل أسهم البنك نفسه الى سندات على الدولة •

٢ - اشتراك البنك في قرض الانتاج عام ١٩٦١ •

٣ - الاسهام في السندات التي أصدرها بنك التسليف الزراعي والتعاوني (قبل تحويله الى مؤسسة عامة) •

٤ - ما تقرر - عقب تأميم الشركات وتحويل الأسهم الى سندات على الدولة - من تيسيرات على صغار المستثمرين ، وقد أسهم البنك في هذه التيسيرات عن طريق شراء الأسهم المؤممة وصرف القيمة نقداً ، ودخلت هذه الأوراق ضمن محفظة الأوراق المالية للبنك •

٥ - تطبيق قرار البنك المركزي بأن تحتفظ البنوك التجارية بحد أدنى من الأوراق الحكومية تتحدد نسبها على أساس نسبة الأوراق الى اجمالي الأصول في ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ، وقد ترتب على زيادة موارد البنك - زيادة الأوراق الحكومية حفاظا على النسبة •

٦ - اكتتاب البنك في أذون الخزانة عام ١٩٦٦/٦٥ •

٧ - تجنيب ٥٪ من الأرباح الصناعية القابلة للتوزيع في شركات القطاع وتخصيصها لشراء سندات حكومية أو ايداعها البنك المركزي في حساب خاص ، وذلك اعتبارا من عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ تطبيقا للقرار الجمهوري رقم (٨٨٦) الصادر في ٢٨ فبراير ١٩٦٧ •

ولهذا فان محفظة الأوراق المالية لبنك مصر منذ عام ١٩٦١ وما بعدها ، اخذت تنحصر في الأنواع الآتية : اذون وسندات اذنية على الخزانة - سندات قروض الانتاج - الأسهم المحولة الى سندات على الدولة وأوراق أخرى (تتضمن الأوراق الأخرى سندات البنك الصناعي) - سندات مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني - أسهم في شركات أجنبية (أسهم بنك مصر لبنان - وأسهم بنك النهضة العربية بليبيا) - ثم المودع في البنك المركزي مقابل الاستثمار في سندات حكومية •

هذا وقد ارتفعت قيمة محفظة الأوراق المالية طرف البنك من ٣٣١ مليون عام ١٩٦٠ الى ٤٠٩ مليون عام ١٩٦٦/٦٥ ، وانخفضت في عام ١٩٦٩/٦٨ الى ٣٨٨ مليون جنيه نتيجة لاستهلاك بعض القروض الحكومية ، ويوضح هذا جزءا من اسهام البنك اسهاما فعالا في تنمية الاقتصاد القومى .

وبمقارنة اجمالى محفظة الأوراق المالية للبنوك التجارية مجتمعة ، بمحفظة الأوراق المالية لبنك مصر ، تفيد نتيجة المقارنة كالاتى بملايين الجنيهات :

النسبة	التغير	٦٩/٦/٣٠	٦٨/٦/٣٠	
٢,٨-%	٣,٦-	١٢١,٦	١٢٥,٢	= اجمالى محفظة الأوراق المالية للبنوك بدون أذن الخزنة
١,٠-%	٠,٤-	٣٨,٧	٣٩,١	= اجمالى محفظة الأوراق المالية لبنك مصر لاتضمن أذن الخزنة
		٣١,٨-%	٣١,٢-%	= نسبة الثانية إلى الأولى

كما يسهم البنك في تكوين الدخل القومى في شكل قيمة مضافة بهذا الدخل سنويا والتي تتمثل في الأجور والمرتبات ، والايجارات المدفوعة ، وصافى الربح ، وقد تطورت أرقام هذه القيمة وزادت زيادة مطردة ، كما يتضح من أرقام السنوات الثلاث الماضية ، وهى خاصة بفروع الداخل فقط :

(مليون جنيه)

١٩٦٩/٦٨	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٧/٦٦	
٣,٢٤٩	٣,١٤٠	٣,٢٠٨	= أجور ومرتبات
٢,٤٧٧	٢,٣٩٢	١,٠٢٠	= أرباح
١,٨٥	١,٧٨	١,٨٤	= إيجارات
٥,٩١١	٥,٧١٠	٤,٤١٢	

مساهمة البنك فى تمويل التجارة الخارجية

يقوم بنك مصر بدور هام فى تنمية التجارة الخارجية تصدير أو استيراد أو بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية الخارجية ، وقد ساعد على ذلك ما يتمتع به من ثقة كبيرة لدى البنوك الأجنبية • وذلك فى ضوء الأهداف والنظم القائمة فى مجال التجارة الخارجية وفى ظل نظام توزيع العمليات المصرفية على البنوك التجارية •

ونظرا لأن نشاط الاستيراد يقتصر على شركات القطاع العام فإن نصيب بنك مصر يقتصر على واردات القطاع المهنى له وهو قطاع الغزل والنسيج • أما فى مجال التصدير فإن القطاع الخاص يشترك مع القطاع العام وبالتالى فقد استطاع بنك مصر أن يحصل على نصيب هام من صادرات القطاع الخاص أو القطاعات الأخرى غير المخصصة بالإضافة الى صادرات قطاع الغزل والنسيج • كما أن بنك مصر قد استطاع أن يستأثر بالنصيب الأكبر من المدخرات بالعملات الأجنبية بالحسابات المقيمة والغير مقيمة وذلك لما يتمتع به من حسن السمعة والكفاءة فى الخدمة المصرفية على المستوى المحلى والعالمى • وسوف نستعرض فيما يلى دور بنك مصر فى مجال تنمية التجارة الخارجية : -

أولا : دور بنك مصر فى تنمية الصادرات :

(أ) تطور نصيب بنك مصر فى اجمالى الصادرات

(مليون جنيه)

عام ١٩٦١			عام ٦٧/٦٨			
%	بنك مصر	إجمالى الصادرات	%	بنك مصر	إجمالى الصادرات	
١٤%	١٤,٤	١٠٤,٦	٣٠%	٣٢,٤	١٠٩,٦	قطن
١٧%	٣,٤	٣٠,٠	٩٥%	٤٤,١	٤٦,٤	غزل ومنسوجات
٤%	٣	٧,٢	٥٧%	١٦,٥	٢٨,٦	أرز
١%	٢	٢٨,٤	٤%	٢,٣	٦١,٩	أخرى
١١%	١٨,٣	١٦٠,٢	٣٩%	٩٥,٣	٢٤٦,٥	

ملحوظة :

وصلت الأرقام الخاصة ببنك مصر فى سنة ٦٩/٦٨ الى مستويات أكثر ارتفاعا الا أننا لم نذكرها لعدم توفر الأرقام الاجمالية للصادرات .

يتضح من البيان السابق الآتى :

١ - الارتفاع الكبير في نصيب بنك مصر من اجمالى الصادرات اذ بلغ في سنة ٦٨/٦٧ حوالى ٣٩٪ وكان في سنة ١٩٦١ حوالى ١١٪ .

٢ - الارتفاع الكبير في حجم الصادرات المنفذة عن طريق بنك مصر اذ بلغت في سنة ٦٨/٦٧ حوالى ٩٥٣ مليون جنيه وكانت في سنة ٦١ حوالى ١٨٣ مليون جنيه بزيادة قدرها ٧٧٠ مليون جنيه بمعدل زيادة قدرها ٤٢١٪ .

٣ - ارتفاع اجمالى الصادرات بالجمهورية خلال تلك الفترة بمعدل أقل بكثير من معدل ارتفاعها طرف بنك مصر اذ بلغت في سنة ٦٨/٦٧ حوالى ٢٤٦٥ مليون جنيه وكانت في سنة ١٩٦١ حوالى ١٦٠٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨٦٣ مليون جنيه بمعدل زيادة قدرها ٥٤٪ .

٤ - تركزت الزيادة في الصادرات المنفذة عن طريق بنك مصر في صادرات القطن وصادرات الغزل والمنسوجات وصادرات الأرز وهى تشمل العناصر الأساسية في نشاط التصدير على المستوى القومى وفيما يلى تفصيل ذلك :

صادرات القطن : ارتفع نصيب بنك مصر من صادرات القطن في سنة ٦٨/٦٧ الى ٣٠٪ وكان في سنة ١٩٦١ ١٤٪ فقط نتيجة لزيادة حجم المنفذ عن طريق البنك بمعدل ١٢٥٪ .

صادرات الغزل والمنسوجات : ارتفع نصيب بنك مصر من صادرات الغزل والمنسوجات في سنة ٦٨/٦٧ الى ٩٥٪ وكان في سنة ١٩٦١ ١٧٪ فقط نتيجة لزيادة حجم المنفذ عن طريق البنك بمعدل ١١٩٤٪ .

صادرات الأرز : ارتفع نصيب بنك مصر من صادرات الأرز في سنة ٦٨/٦٧ الى ٥٧٪ وكان في سنة ١٩٦١ ٤٪ فقط نتيجة لزيادة حجم المنفذ عن طريق البنك بمعدل ٥٣٦٦٪ .

وواضح من العرض السابق مدى الكفاءة التى يتسم بها نشاط بنك مصر في مجال تنمية الصادرات وخاصة بالنسبة للعناصر الأساسية منها .

(ب) تطور اعتمادات التصدير طرف بنك مصر

(مليون جنيه)

٦٩/٦٨	٦٨/٦٧	٦٧/٦٦	٦٦/٦٥	٦٥/٦٤	
٧٤,٤	٦٣,٣	٤٦,٧	٤٦,١	٥٠,٠	إعتمادات التصدير طرف البنك
١٠٥,١	٩٥,٣	٨٥,٥	٧٩,٠	٨٧,٩	إجمالي الصادرات المنفذة عن طريق البنك
٤٨,٢	٤٤,٠	٤٤,١	٣٥,٤	٣١,٨	صادرات قطاع الغزل والنسيج المنفذة عن طريق البنك
%٤٥	%٤٦	%٥٢	%٤٥	%٣٦	نسبة صادرات قطاع الغزل إلى إجمالي الصادرات

بعد أن استعرضنا نشاط بنك مصر في مجال التصدير من ناحية حجم الصادرات آثرنا أن تعقد مقارنة من زاوية أخرى وهي حجم اعتمادات التصدير التي فتحت طرف البنك ولذلك آثرنا اظهار نصيب قطاع الغزل والنسيج المخصص للبنك من اجمالي نشاط البنك في مجال التصدير .

ويتضح من البيان السابق الآتي :

١ - الارتفاع الكبير في قيمة اعتمادات التصدير المفتوحة طرف البنك في سنة ٦٩/٦٨ عن سنة ٦٥/٦٤ إذ بلغت الزيادة حوالي ٢٤٩ مليون جنيه بمعدل ٤٩٪ .

٢ - الارتفاع الكبير في حجم الصادرات المنفذة عن طريق البنك بالمقارنة لحجم اعتمادات التصدير المفتوحة طرفه إذ بلغت الزيادة عن الاعتمادات حوالي ٣٠٧ مليون جنيه بمعدل ٤١٪ وهي تمثل الصادرات مقابل مستندات تحصيل مقدمة للبنك وكذلك تمثل صادرات فتحت اعتماداتها طرف البنوك الأخرى الا أنها قُذت عن طريق بنك مصر لما يتمتع به من سمعة حسنة على المستوى العالمي .

٣ - ان صادرات قطاع الغزل والنسيج لا تمثل الا حوالي ٤٥٪ من اجمالي الصادرات المنفذة عن طريق البنك وذلك نتيجة لنشاط البنك في مختلف مجالات التصدير الغير مخصصة .

ثانيا : دور بنك مصر في خدمة نشاط الاستيراد :

كما سبق أن أشرنا في مقدمة البحث فانه قد ترتب على نظام توزيع العمليات المصرفية على البنوك التجارية وقصر نشاط الاستيراد على شركات القطاع العام

أن اقتصر نصيب بنك مصر في مجال الاستيراد على واردات قطاع الغزل والنسيج ومما أن القطاع يقوم أساسا على تصنيع القطن المصرى فإن وارداته تقتصر على المواد والخامات المساعدة التى لا تنتج محليا وهى تمثل نسبة ضئيلة من قيمة المنتج . هذا بالإضافة الى قطع الغيار والآلات اللازمة للتوسعات بل ان بعض الخامات المساعدة تستورد عن طريق شركات التجارة المخصصة لبنك آخر . وبالتالي فإن واردات القطاع يعتبر فى مستوى منخفض بالمقارنة بواردات القطاعات المخصصة للبنوك الأخرى اذ يعتبر قطاع الغزل والنسيج من القطاعات المصدرة أساسا .

تطور اعتمادات الاستيراد المفتوحة عن طريق بنك مصر

(مليون جنيه)

بيان	٦٣/٦٢	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨
إجمالى الواردات	٣٤٤,٣	٣٤٥,٥	لم يتوافر
إعتمادات الاستيراد المفتوحة عن طريق بنك مصر	١٩,٥	٢٥,٩	٤١,٩
نسبة بنك مصر إلى إجمالى الواردات	%٦	%٨	—
الصادرات المنفذة عن طريق بنك مصر	٣٦,٥	٩٥,٣	١٠٥,١
نسبة تغطية الصادرات للواردات طرف بنك مصر	%١٨٧	%٣٦٨	%٢٥١

ويتضح من البيان السابق الآتى :

١ — ان اجمالى الواردات على مستوى الجمهورية فى سنة ٦٨/٦٧ مازالت فى مستواها سنة ٦٣/٦٢ .

٢ — ان اعتمادات الاستيراد طرف بنك مصر قد تضاعفت فى سنة ٦٩/٦٨ بالمقارنة بنسبة ٦٣/٦٢ اذا ارتفعت بحوالى ٢٢٤ مليون جنيه بمعدل ١١٥٪ .

٣ — ان نصيب بنك مصر من اجمالى الواردات قد ارتفع فى سنة ٦٨/٦٧ عن سنة ٦٣/٦٢ وذلك نتيجة لارتفاع اعتمادات الاستيراد المفتوحة طرف البنك وثبتت اجمالى الواردات ولم تيسر المقارنة سنة ٦٩/٦٨ لعدم وجود الأرقام الاجمالية .

٤ — ان قيمة الصادرات المنفذة عن طريق البنك تزيد عن ضعف قيمة اعتمادات الاستيراد المفتوحة طرفه وهذا يوضح نشاط بنك مصر فى مجال توفير فائض كبير من العملات الأجنبية لاستخدامه فى خطة التنمية .

وبعد ، فهذا هو بنك مصر ، عمل وطني مخلص ، حقق
أهدافا قومية ، وأسهم في التنمية الاقتصادية بقدر ما أتيح
له من قدرات وامكانيات ، في ظل ظروف لم تكن باستمرار
ممهدة الى أن جاءت الثورة بزعامة رائد القومية العربية
المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر ، فكان التمسير
والتصنيع والتنمية ، في سبيل مجتمع اشتراكي تسوده
الرفاهية والعدل •

ملف خاص عن بنك مصر

- لمحة من تاريخ حياة طلعت حرب •
- مقتطفات من كتاب علاج مصر الاقتصادي •
- الرسوم الخاص بإنشاء بنك مصر •
- تواريخ هامة في حياة بنك مصر •
- القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر •
- مجالس ادارة البنك منذ انشائه •
- ميزانيات اجمالية مقارنة للسنوات ١٩٢٠/١٩٦٩ •

محمد طلعت حرب

لمحة من تاريخ حياته

ولد محمد طلعت حرب في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقصر الشوق بجهة الجمالية بالقاهرة من أبوين كريمين • فكان أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو على من أعمال الزقازيق • وكانت والدته من عائلة صقر من ناحية كفر محمد أحمد بمركز منيا القمح بمديرية الشرقية •

وعاش في القاهرة حيث كان أبوه المرحوم حسن محمد حرب موظفا بمصلحة السكة الحديد • وبعد أن حفظ القرآن الكريم ، تابع تعليمه حتى نال شهادة الادارة والألسن • ثم التحق مترجما بقلم قضايا الدائرة السنية خلفا للمغفور له الزعيم محمد فريد الذي تولى حينذاك رئاسة هذا القلم • ثم تدرج الى أن أصبح مديرا لأقلام القضايا • ثم عمل مديرا لشركة كوم أمبو ، وأحيلت عليه في الوقت ذاته ادارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرب على الأعمال المالية على يد خبراء ماهرين • واستمر عمله في هذه الشركة حتى مصرها وأصبحت غالبية رأس مالها في أيدي المصريين • أما شركة كوم أمبو فقد تنحى عن ادارتها في سنة ١٩٠٩ ، ثم عاد اليها عضوا بمجلس ادارتها الى سنة ١٩٣٦ حيث استقال لعدم إمكانه التفرغ لها •

واستعان به بعض أصدقائه من كبار الزراع في تنظيم وادارة أملاكهم الزراعية الواسعة فنجح نجاحا كبيرا • ومارس لحسابه بعض الأعمال التجارية - وقتا ما - بجانب عنايته التي اشتهر بها في ادارة أعماله الزراعية • وبعد جهاد وكفاح استطاع مع بعض رفاقه أن يعلن للناس في يوم الجمعة الموافق ٧ مايو عام ١٩٢٠ - ميلاد بنك مصر •

وأشرف محمد طلعت حرب على أعمال البنك في حرص وتبصر • وابتعد به منذ يومه الأول عن زحام السياسة والحزبية ، اتباعا للحكمة المأثورة : لكل عمل

رجال • بل لقد فتح أبوابه لخدمة جميع المصريين عامة وخاصة على السواء •
ولاحث له تباشير النجاح • وأصبح موضع تقدير وإثقة كل حكومة مصرية •
وصديقا لكل الأحزاب السياسية المختلفة المبادئ والأهداف - التي كانت
قائمة • واستحوذ على ثقة مواطنيه • فأقبلوا على البنك معترزين فخورين •

ولقد كان بنك مصر قدوة حسنة • نهج نهجه كثير من البلاد العربية
الأخرى • ونسج على منواله كثير من المصريين • فتأسست بنوك وشركات مختلفة
هنا وهناك • واسترد المصريون والعرب ثقتهم بأنفسهم فكان هذا التطور العجيب
في الوعي المصري والعربي على السواء • وكافت ثورة اقتصادية واجتماعية قادها
محمد طلعت حرب بحزم وصبر ، ومهارة ، وإيمان •

أما عن شخصية محمد طلعت حرب - فقد كانت مزيجا من شخصية أصحاب
الأعمال الذين لا يعترفون بالخيال ، وشخصية أصحاب الأحلام والالهام • وكان
بجانب استغراق كل وقته في إدارة البنك وشركاته وارهاق أعصابه بمثل هذا
العمل الشاق المتواصل -- ميلا بطبعه لمناصرة الآداب والفنون • فقد شيد دار
التمثيل العربي بحديقة الأزبكية وشجع المسرحيات المصرية والعربية والغنائية •
فبلغ المسرح في عهده وبفضل تشجيعه مكانة مرموقة في ذلك الحين • وكان يقرب
إليه النابهن من الكتاب والأدباء والشعراء • وكان لما ذكرنا - اذ قدم له مشروع
صدقت فيه قراسته في الحال • وكان يخشى فتنة الغرور على نفسه وعلى من
يعملون معه ، فكان يضيق أشد الضيق بمن يسميه « زعيم مصر الاقتصادي »
وينهى عن الاسترسال في مثل هذه المسميات •

خلق عليه العبء الباهظ الذي كان يحس به مظهر الجد البالغ ، فباعده بينه
وبين البسمة الخفيفة ، حتى اشتهر بين عارفه بالعبوس • وكان صارما ، وخاصة
مع معاونيه من الشباب - اذا كلف أحدهم بعمل فأداه فبلغ فيه غاية التوفيق ،
ضن عليه بالفاظ الرضا والثناء خشية أن يقعده ذلك عن الاجادة والالتقان •

وكان شعاره الصدق في القول والاخلاص في العمل • وبكره الكذب أشد
الكره • فاذا وثق في شخص منحه ثقة لا حد لها • فان كذب عليه مرة أبعدته

وأقصاه • وكان يكره التفرنج والمترنجين • ويميل بطبه كل الميل الى كل ما هو عربى • وبلغ من شغفه بذلك أن جعل بناية بنك مصر ودار التمثيل من الطراز العربى البديع • وكان كذلك فى بيته وفى اختيار أثائه وملبسه وفى طعامه وشرابه • ولقد كان صافى النفس ، طيب القلب ، كريما ، عطوفا ، مواسيا ، يرمى جانب ربه ووطنه فى كل عمل يتولاه • ومحمد طلعت حرب — كما كان يقول عن نفسه — انسان كغيره من البشر • يخطئ ويصيب • فان أخطأ فله من حسن نيته شفيع • وان أصاب فذلك فضل الله •

استأثرت به رحمة الله تعالى فى بلدة العناية بالقرب من دمياط فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤١ ودفن بالقاهرة مذكورا فى سجل المكافحين الرواد •

مقتطفات من كتاب

علاج مصر الاقتصادي - ومشروع بنك المصريين او بنك الامة

« محمد طلعت حرب » عام ١٩١١

« مقدمة الكتاب الصفحات من ٣ الى ٧ »

ما زالت الحاجة لانشاء مصرف مصرى حقيقى يعمل بجانب المصارف الموجودة الآن فى مصر يمد يد المساعدة للمصريين • ويحثهم على الدخول فى أبواب الصناعة والتجارة • يحرضهم على الاقتصاد والاستفادة من الأعمال المالية • تزداد يوما بعد يوم وما زالت الفكرة فى تحقيق هذا الغرض تتجسم آنا بعد آخر • تظهر أياها على صفحات الجرائد ثم تختفى • تكون موضوع الساعة فى المجالس الخاصة ثم تنزوى حتى جاء المؤتمر المصرى الأول فرأت لجنته أن هذه الفرصة سانحة يجب اغتنامها لأنه لا ينتظر أن يشمل اجتماع من أعيان البلاد وكبرائها مثل ما ضم ذلك الاجتماع فعرضت الفكرة فى تقريرها اذ قالت (لسنا والحمد لله فقراء فى المال فان للمصريين فى البنوك تقودا وودائع لا غلة لها تقى من اليوم لأن تكون رأس مال لبنك مصرى محترم • ولسنا والحمد لله فقراء فى الرجال المالىين فان كثيرا من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمة من غير أن يكون عند أحدهم رأس مال الا عمله أو قليل من الحطام الموروث ولسنا ضعفاء الثقة بعضنا فى بعض فقد أثبتنا فى السنين الأخيرة أن لدينا مجاميع تقوم بالأعمال العامة ومثل هذه المجاميع يستحيل أن يبنى لها أساس الا على الثقة • ان المال والرجال والثقة هى الأركان الثلاثة اللازمة لمشروع مالى عظيم مثل هذا المشروع ، فما الذى يعوقنا عن السير فيه) •

(لا يقال أن من العقوبات الشديدة خوف مزاحمة البنوك الأجنبية لأننا وان اعترفنا بأن البنك المصرى سيزاحمها ولكنه لا يعطل عمل واحد منها ولا يؤثر تأثيرا كبيرا فى مقادير كسبه • لأن مصر لا تزال كالبلد البكر فى الاستغلال وأن البنوك الموجودة فيها الآن على كثرتها لا تقى بحاجاتها فان الأراضى المصرية القابلة للزراعة لم تزرع كلها بعد والفسدان المزروع لم يأت الى اليوم بكل ما يستطيع أن يأتيه من الغلة والأرض غير القابلة للزراعة لم يقنط أحد من

احتوائها على معادن مختلفة كالرصاص والبتروول وغيرهما وبالجملة فالبلاد لا تزال
بكرا من حيث الاستغلال وتحتاج في استغلالها الى أموال طائلة لا تقى بها الأموال
الأجنبية الموجودة في مصر الآن) •

(انما تكون فائدة البنك المصرى أن لا يتأثر بالاشاعات المكذوبة فلا يقفل
بابه عن الناس فتحذو حذوه البنوك الأخرى لأنه بنك البلد واعلم بما يجرى فيه •
فأئدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح
العظيم • فأئدته الرحمة بالفلاحين عند الحاجة يعطيهم بفوائد معتدلة ومناسبة
وهو مع ذلك يربح ولا يخسر • فأئدته أن يجعل لمصر صوتا في سوقها المالية
ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالحها ومصالح بلادها • فأئدته هو
ومشروع النقابات الزراعية ومشروع مستودعات التأمين أن تحقق في الوجود
الكفاءة المالية التى هى الأساس المتين للرقى المطلوب) ••

(على ذلك تقترح اللجنة على المؤتمر أن يقرر وجوب انشاء بنك مصرى
برؤوس أموال مصرية) •

في هذه الكلمات الوجيزة البليغة رسمت اللجنة خطة البنك وحددت
الغرض منه فسهلت بذلك على من وكلت لهم درس المشروع أمر مهمتهم ولكننا
لا نرى بدا من زيادة الشرح في اقتراح اللجنة حتى تأتى على ما عساه أن يكون
قد تولد في القلوب من الأمانى الكاذبة أو خالط النفوس من الأوهام الفارغة •

لا يظن أحد أن هذا البنك المراد انشاؤه بأموال المصريين سيكيل المال
جزافا لكل مصرى يطرق بابه لمجرد انه مصرى بلا نظر الى الضمانات التى يقدمها
ولا الى شخصيته من حسن المعاملة أو سوءها ولا انه سيساعد كل مشروع يعرض
عليه بحجة انه مصرى بدون بحث الفائدة التى تعود منه على الأمة أولا وعلى
البنك ثانيا بدون التأكد من فائدته وضرره بل ان مساعدة البنك وان كانت
النقطة الأساسية في عمله فهى لا تمنح الا لمن هو أهل لها وجدير بها يستوى
في ذلك الأشخاص والمشروعات •

ولا يظن أحد أن هذا البنك المراد انشاؤه بأموال المصريين سيجعل نصب
عينيه محاربة البنوك الأجنبية الموجودة في مصر لأن هذا خطل في الرأى
لا يجوز أن تقع فيه فقد أدت هذه البنوك الى البلاد من الخدمات الجليلة
ما لا يصح لنا نسيانه على أن بقاءها في مصر طول هذا الزمن ووفرة ما اكتسبت

من الفوائد والأرباح وثقة الناس بها كل ذلك يجعلها في مركز حصين معه لا يليق بنا أن نعمل على معاكستها نتيجة هذه المعاكسة ربما كانت وبالا علينا وانما كل غرضنا أن يعمل البنك على شاكلة تلك البنوك فيستفيد من تجاربها وخبرة رجالها بالأموال المالية وطول ممارستهم العمل بها غير أنه يمتاز عنها بأمر واحد وهو أن هذه البنوك الأجنبية لا ترمى منذ تأسست الا الى غرض واحد هو مصلحة المساهمين غير ناظرة الى مصلحة البلاد الا فيما يوافق مصلحتها فان رأت مكسبا لا تحسب جرت وراءه وفتحت أبوابها لكل طالب وان توهمت أن هناك ضررا مقبلا سدت أبوابها عن كل طالب فهي بذلك لا تنظر الا الى مصلحة المساهمين لا تدخل غالبا مصلحة البلاد في حسابها ولا تنظر اليها • هذا النقص هو الذي يرمى البنك الجديد الى سده لأنه ليس في استطاعة أجنبي عن البلاد مهما كان حسن النية ومهما كانت قوته المالية أن يكون عالما بأحوالها وطبائع أهلها كواحد من أبنائها • أضف الى ذلك ما عساه يكون للسياسة من الدخل في معاملات تلك البنوك الأجنبية مما تؤيده الشواهد الحسية في كل يوم •

ولا يظن أحد أيضا أن البنوك الموجودة مهما تعددت ومهما كبر رأس مالها تمنع بنكا جديدا كهذا من الكسب والربح متى كان متين الأساس متدبر العواقب حسن الادارة • فان البلاد المصرية كما تقول اللجنة لا تزال بكرا في الاستغلال ولأنه قد مضى ذلك الوقت الذي كان يقول فيه كبار الرجال من أمثال المسيو (تيير) (ما من بلد وجد فيها بنكان الا قتل أحدهما الآخر) لسنا في حاجة للاطالة في دفع هذه الدعوى التي لا يؤكد العلم ولا تثبت التجربة بل يكفي أن نلقى نظرة الى ما في بلادنا من البنوك المتعددة والى ما يدخل خزائن مساهميتها من الأرباح الطائلة لنرى أن مبدأ المسيو (تيير) اذا كان صحيحا في بعض البقاع أو بعض الأزمنة لظروف خاصة فانه غير صحيح في الوقت الحاضر في أى بلد من البلاد •

نعم ان البنوك الأجنبية الموجودة في مصر قد نجحت نجاحا تاما وكسبت مالا عظيما وكل يوم نسمع بفتح بنك جديد يستنزف أموال البلاد الى الخارج وعلى الرغم من ذلك فان المكان لا يزال فسيحا بجانبها لبنك مصرى يكون له من الربح نصيب وافر باذن الله بدون أن يعتدى على البنوك الأخرى أو يعاكسها لأن تلك البنوك قصرت عملها على كبار التجار والملاك تاركة طبقة الصغار من المصريين وهم السواد الأعظم يجهلون وتجهلهم ولا يصلون اليها الا بواسطة المرائين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة ويقترضونها

بالرأفة الفاحش ويشترون من الفلاح محصولاته بأبخس الأثمان فهذا النوع من العملاء هو الأحق بالرأفة والرحمة وهو الذى أجهدت جميع الأمم أنفسها فى إيجاد طريق لاصلاح حاله لما فى ذلك من اصلاح المجموع • هذا النوع من العملاء هو الذى يجب السعى وراءه واستجلابه لتخليصه من أيدي المرايين أولا ولتعويده على التدبير والاقتصاد اثنيا فان من أكبر أدواء مصر والمصريين انهم لم يعتادوا الى الآن على التدبير والاقتصاد ولا على استثمار فضل أموالهم فاذا توجهت الهمه الى ذلك كانت الفائدة عظمى لأن هذه الطبقة اذا سلكت سبيل الاقتصاد والاستثمار نمت ثروتهم ومتى نمت ثروتهم نمت ثروة البلاد وصار لمصر فى السوق المالية ذلك الصوت المسموع الذى تشير اليه اللجنة فى تقريرها • فما ثروة الحكومة الانجليزية ولا ثروة الحكومة الألمانية ولا ثروة الحكومة الفرنسية التى جعلت لتلك البلاد ذلك الصوت النافذ الا ثروة الأهالى التى جمعوها بحسن اقتصادهم وتديبرهم وما تقصد بثروة الأهالى أولئك الكبراء من المزارعين والتجار والصناع فقط وانما تقصد فى المقال أولئك الصغار الذين لم يكن لهم هم صرف ما تصل اليه أيديهم فى ما لا ينفع أو كنزه بلا فائدة تعود عليهم منه ولا على بلادهم فلما تربت فيهم ملكة الاقتصاد وذاقوا لذة استثمار المال وتولدت فى نفوسهم الثقة بمن يقدر من مواطنيهم على استغلال تلك الأموال أمنوا جانبهم وسلموهم أموالهم فتجمعت بعد بعثرتها وكان وراء اجتماعها ذلك النفوذ الهائل الملازم لكل مجموع قدرت الخير العميم على البلاد والفضل الجزيل على العباد وأصبحت تلك الأموال المتجمعة صاحبة الحول والطول والأمر والنهى فى كل الشؤون الداخلية والخارجية كما سنشرحه فيما يلى من الكلام •

ولما كان من الصعب معالجة حالنا الاقتصادية الا بعد تصويرها ووصفها بارزة للعيان كان من الموافق شرح تاريخ الحالة الاقتصادية فى مصر فى عهدها الجديد أى من عهد اسماعيل الى الآن وما اتجهت اليه الفكرة من ذلك الحين من تخليص المصريين من يد المرايين واصلاح حالهم ثم نردف ذلك بتاريخ البنوك فى العالم وتأثير بنوك كل بلد فى حالته الاقتصادية وفى ترويج مصالحه التجارية والصناعية فى الداخل وفى الخارج اثم نجعل ما عملته البلاد الأخرى لتحسين حال السواد الأعظم من أممها ليسهل اختيار ما يوافق بلادنا ويلائم حالتنا من بين تلك الأنماط المختلفة فاذا أصبت فالحمد لله على النتيجة وان أخطىء فلى من حسن النية أكبر شفيع •

محمد طلعت حرب

نوفمبر ١٩١١

محمد طلعت حرب

علاج مصر الاقتصادى - ومشروع بنك المصريين او بنك الامة عام ١٩١١

الصفحات من ٢٥ - ٣٠

البنك الوطنى المصرى

الذى طالما حومت الأفكار حواليه وتشوقت الأنفس اليه وقد ذكرته جميع جرائدنا الوطنية وأثنت على الساعين فيه ودعت الناس الى معاوتهم « ثم بشرتنا بحصول تلك المعاونة من خاصة نبهاء الوطن وعيون أعيانه وعدد غفير من أعيان نوابنا الكرام ورجالنا العظام وقد جرت فى شأن هذا البنك مذكرات ومراسلات بين كثيرين من أكابر أرباب المناصب الرفيعة وما فيهم الا كل موافق معاضد وداع بالنجاح ولم يحصل لهذا المشروع أى معارضة من جانب أبناء الوطن لتعينهم فيه النفع كل النفع ولوثوقهم بحصول الفائدة للمصلحة العامة على يده » .

« ورب معترض يتوهم فيه مخالفة للشريعة المطهرة بدعوى أنه لا بد من دخول الربا فى معاملاته فيحاول اغراء الناس بأن مصادقة أبناء الوطن لا يمكن أن تتجاوز حد الكلام لكون معظمهم ممن حرم الربا عليهم شرعا .. فنحن نطيب خاطر المعترض ونزيل الوهم مبينين أن الشريعة المطهرة انما حرمت الربا المحض وليس ذلك من لوازم البنك التى لا يقوم بدونها بل بنكنا منتزه عنه لأنه انما قصد من انشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والأمانة وبحسب شرائع البلاد . وأشغاله التسليف والعمولة من بيع وشراء لحساب عملائه . وجميع هذه الأشغال أرباحها أرباح معاملة جائزة شرعا وحكم الم شارك فيها حكم الم شارك بالمضاربة وهذه الشركة جائزة شرعا باجماع المذهب . ثم ان القرض بالمرا بة بطريق المعاملة جار منذ القدم وذكره مستفاض فى كتب الفقه ومثاله « أن يبيع المطلوب منه المعاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا بأربعين دينارا ثم يقرضه ستين دينارا أخرى حتى يصير له على المستقرض منه مائة دينار ولم يحصل للمستقرض الا ثمانون دينارا . ذكر الخصاف انه جائز وهذا مذهب محمد بن سلمى امام بلخ . وكان شمس الأئمة الحلوانى يفتى بقولة الخصاف ويقول ..

هذا ليس بقرض جر منفعة بل هذا بيع جر منفعة » (ابن عابدين = رد المختار
على الدار المختار ، الجزء الرابع صفحة ١٧٥) •

وجاء في الجزء المذكور صفحة ١٧١ في مطالب •• اذا قضى المديون الدين
قبل حلول الأجل أو مات لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر ما مضى » نقلا عن القنية
حيث قال فيها برمز نجم الدين ما نصه ••

قضى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين
انه لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الأيام قيل له
— أى لنجم الدين — انقضى به أيضا ؟ قال نعم • قال ولو أخذ المقرض القرض
والمراجعة قبل مضى الأجل فللمديون أن يرجع بحصة ما بقى من الأيام • وذكر
الشارح آخر الكتاب انه أفتى به المرحوم مفتى الروم أبو السعود وعلمه بالرفق
من الجانبين • قلت •• وبه أفتى الحانوتى وغيره • وفى الفتاوى الحامدية ••
سئل فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دين معلوم فرأبجه عليه الى سنة ثم
بعد ذلك بعشرين يوما مات عمر المديون فحل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل
يؤخذ من المراجعة شئ أولا ؟ لجواب جواب المتأخرين انه لا يؤخذ ربح المراجعة
التي جرت المراجعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الأيام • قيل للعلامة
نجم الدين •• أتفتى به قال نعم كذا فى الأتقروى والتنوير وأفتى به علامة الروم
مولانا أبو السعود •

« ومن تدبر هذه النقول وجدها منطبقة وأى انطباق على المعاملة المقصودة
فى البنك الوطنى وتحقق أن أرباحه جائزة شرعا • ولا يخفى أن القرض بالمراجعة
بطريق المعاملة بلغ فى عهد ساكن الجنان السلطان سليمان فئات فادحة قيل
ثلاثين أو أربعين فى المئة فصدر الأمر السلطانى مبني على معروضات مولانا المفتى
أبى السعود بأن لا تعطى العشرة بأزيد من أحد عشر ونصف كما ذكر
ابن عابدين (جزء صفحة ١٧٥) وأرباح البنك لا تبلغ هذا الحد المنصوص عليه
فى كتب الفقه (١٥٪) بل ربما لا تتجاوز نصفه لأن الغاية الأولى منه نفع البلاد
والتخفيف عن الفلاح واتشاله من ظلم المرايين الذين يتمتعون بعرق جبينه
وخيرات أرضه غنيمة باردة ويقرضونه بالربا الفاحش ثلاثين وأربعين فى المئة •

وأزيد من ذلك فى أحيان كثيرة مسترهنين منه أطيانه الى آجال محدودة
حتى اذا ما حل الأجل وارتوت أنفسهم الشرهة من ذلك الربا الحرام أجبروه على

بيع أطيانه منهم بما حسن لديهم من الثمن والفلاح يجيبهم الى ذلك مكرها
لأن الربا قد أثقل كاهله وألقاه الى الأرض وسد في وجهه باب الرجاء •

« فمن نظر الى هذه الحالة التعيسة التى آل اليها أمر الفلاح - وهو حياة
القطر وقوامه - أيقن انها اذا استمرت سنين قليلة تنتقل ملكية الأراضى المصرية
أو معظمها الى الأجانب ويمس ابن مصر - لا سمح الله - أكلارا فى أرضه وأرض
أجداده على انه لم يبق محل ، للخوف من تلك العقوبة بعد مباشرة الاكتتاب فى
البنك الوطنى المصرى • وسيتم انشاؤه عما قريب ان شاء الله فتسر به نفوس
وتتقبض نفوس ليتسنى لهم نيل مآربهم وهو استمرار نير رباهم الفاحش على
رقاب المفتقرين من أبناء الوطن الى الاستقراض لأنهم علموا انه « اذا أنشئ
البنك الوطنى المصرى تحولت أشغال الوطنيين اليه وامتنع عليهم الربا الفاحش
فقد رأيناهم يفترون على أبناء الوطن مفتريات ما أنزل الله بها من سلطان ويرمونهم
بالعجز عن التعاون على درء مضره أو جلب منفعة وبالتقصير عن انشاء بنك وطنى
ينقذ بلادهم من نير الأجنبى لجهلهم وضعفهم وضيق ذات يدهم •• وسيقطع
الوطنيون ألسنتهم بسيف ماض يشبه لهم العيان ويبرهنون لهم أن الأمة التى
كانت منشأ التمدن ومذهبة العالم منذ القدم لا ترمى بالجهل بعد أن نهضت
لاستعادة مجدها السالف واجتازت فى سبيل التمدن فى سنين قليلة مسافة
لم يبلغها غيرها من الأمم فى أجيال • وان البلاد التى تحملت مظالم الممالك وأمراء
الغزو ثم تغلبت عليهم جميعا • والبلاد التى أدت نفقات الحروب والاصلاحات التى
أجراها ساكن الجنان محمد على باشا خديوى مصر الأول • والبلاد التى لم تقو
ضرائب الأيام السالفة ومغارمها الفادحة على تدميرها لا يصح أن تتهم بالضعف
وضيق ذات اليد • على أن بنكا وطنيا لا يفرض النهوض به على فرد ولا على
أفراد معدودين من الأمة وانما يطلب من الأمة بأجمعها أن تتحد وتتعاون على
انشائه من الخادم الذى يأخذ سهمها واحدا الى السيد المثرى الذى يشترك
بآلاف وهذه الميزة ترفع هذا البنك عن سائر البنوك وتكفل له الفلاح الأتم
لأنها تجعل جميع أبناء الوطن سعاة له يستميلون الناس اليه ولا شك انهم جميعا
يختارونه على سواه لأنه منهم ولهم يعاملهم بلسانهم ويعتنى بأشغالهم مثل
اعتنائهم بها ثم انه يفيد البلاد فى الأعمال الخطيرة ويكون عضدا لرجالها على
انقاذ كثير من مصالحها كمصلحة الدومين والدائرة السنية وغيرها من يد
الأجانب وقد وافقت مباشرة انشائه وقت نهوض نبهاء الوطن وصرف معظمهم
جهدهم صوب هذه المهمة وقد تحققوا جميعا أن البنك الوطنى هو الوسيط

الوحيد الذى يبلغهم أمنيتهم لأن لا بد من ضمانة أمينة لاستخلاص تلك المصالح من يد الأجانب وهذه الضمانة لا يؤديها الا البنك الوطنى • فعلى أبناء الوطن جميعا أن يتسابقوا اليه ويتنافسوا فى مساهمة مؤسسيه ومشاركتهم فيه • وكثيرا ما قرأنا فى الجرائد الوطنية أن البلاد لا تطيق هذا الجور وانها ناهضة لرفع نيره ولا ريب عندنا أن الجرائد انما ترجمت فى ذلك عما يجتاح فى صدر جميع أبناء الوطن • ولكن لا يخفى أننا فى مقام أعمال مادية محضة لا يفيد فيها الا الدرهم العين وأن ينفق الدرهم فى هذا السبيل فما الفائدة من ادخاره ؟ على انه ليس هناك نفقة لأن رأس مال البنك ينجز به ويجر المنفعة لأصحابه ويعود على البلاد بمنافع عمومية لا تذكر المنافع الشخصية فى جانبها بشئ • • الا وهى تخليص الوطن من الرق المالى للأجانب وما ذلك بعسير لأن الاجتهاد والمثابرة فى العمل يكفيان تحقيق الأمل • والقوة فى الاتجار ومن تذكر أن سلطنة الانكليز الهندية التى يبلغ خط تخومها نصف محيط الكرة الأرضية - وهى من أخصب بقاع الدنيا وأكثرها سكانا - انما اتصلت بملك الانكليز من جهد شركة تجارية أنشئت فى صدر المائة الثامنة عشرة وعلم أن رأس مالها كان عند التأسيس ثلاثين ألف جنيه تحقق صحة ما جاء فى هذه الرسالة من فوائد الاشتراك وقوة المال فى الأعمال • • ورجاؤنا أن هذا المثال يكون كافيا لاستنهاض عزيمة من لا يزال متقاعدا عن خدمة بلاده متغافلا عما فى الاتحاد من القوة وأن يكون باعشا للجميع على تعزيد مشروع البنك الوطنى والتحالف على انشائه • فانه لا فلاح للوطن بدون تخليص الفلاح من ظلم المرابين • ولا عز للدولة ولا حرية الا باقصاد مصالحها من يد الأجانب ، والغايتان لا تدركان الا بفتح خزينة البنك الوطنى المصرى » •

« فعلى أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه أن ينضموا الى اخوانهم الأوائل الذين افتتحوا باب الاشتراك ويسارعوا معهم الى فتح البنك الوطنى المصرى فان الوقت من ذهب لا يرد اذا ذهب والله يعطى الفوز لمن طلب يمنه واحسانه •

محمد طلعت حرب

علاج مصر الاقتصادي - ومشروع بنك المصريين أو بنك الامة - عام ١٩١١

« أريد الآن أن أستلفت سيادتكم الى مسألة من أشد المسائل صعوبة ومشقة على مصر في الوقت الحاضر وهي الحالة العسيرة التي صارت اليها أملاك الفلاحين في الوجه البحرى وذلك من عهد قريب على أن هذه تشبه أن تكون الحالة التي نصادفها في الهند ويظهر أن منشأ هذه الارتباكات هو واحد في البلدين (مصر والهند) وأن الظروف التي أدت الى امتدادها متماثلة فلما كان زمام الهند في يد الحكومة الوطنية كان الدائن لا يلقي من الحكومة شيئا يسيرا من المساعدة على تحصيل ديونه اذا لم تقل انها لم تكن تساعد البتة فكان مضطرا اذ ذاك الى اتخاذ طرق دنيئة كأن يلزم مديونه ملحا عليه بالطلب واقفا أمام بابه منقطعا عن الأكل فيضطر أصحاب المنزل أن ينقطعوا عن الأكل مثله مراعاة لأحكام الشرف عندهم وفي بعض الأحوال يؤول به الأمر الى قتل نفسه ليوقع مديونه في جريمة القتل . وأن الفلاحين المصريين يعتقدون أن الدائن لم يكن له في الأيام السالفة حق في حجز أملاك مديونه وبيعها وأن الشريعة الاسلامية لا تسوغ الحكم الغيابي ولكن كما أن ادخال القوانين الانكليزية الى الهند قضى للدائنين بحقوق جديدة كذلك المحاكم المختلطة في القطر المصرى فانها من جهة حركت في الفلاح الميل الى عقد سلف اذ أنها قبلت أن تكون أطيانه ضمانة قانونية ومن الجهة الأخرى منحت للدائن المرتهن سهولة عظيمة وحقوقا واسعة في بيع الأطيان المرهونة فنشأ عن ذلك أن ديون الفلاحين قد ازدادت من بضع سنين زيادة سريعة حتى أصبح توسط الحكومة في وقت من الأوقات لازما ضروريا اذا أريد منع انتزاع أراضى واسعة من يد الفلاحين » « ويتبين من سجلات المحاكم المختلطة أن قيمة الرهون المسجلة من ست سنين أى من عام ١٨٧٦ (الذى أنشئت تلك المحاكم فيه) الى الآن - قد بلغت من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٧٠٠.٠٠٠ جنيه تقريبا وأن جانبا عظيما من هذا المبلغ يشتمل فضلا عن قيمة السلف على قيمة الفوائد المتجمعة التي معدلها الاعتيادى ٣ في المائة شهريا

أو ستة وثلاثون في المائة سنويا غير أن هذه الديون ليست كلها على الفلاحين بل ان جانبا منها على الأمراء والباشاوات ومنها أيضا ١٣٨٧٢٩٥ جنيها مصريا على عقارات الأسكندرية والمحروسة وكيف كان الحال فان المبالغ المسجلة باسم الفلاحين البالغة ٥٠٠ر٠٠٠ جنية تقريبا كافية لاحداث اضطراب شديد وقد نتج عن انشاء الشركتين الماليتين - شركة لانداندومورتكيج والبنك العقارى - ارتفاع في قيم الأطيان ونزول في معدل الفوائد وقبلت هاتان الشركتان التسليف بطريق الاستهلاك غير أن الفلاح مع انه كان قادرا على الاقتراض منهما بشروط مبنية على الانصاف ثم يمتنع عن أخذ مبالغ أخرى من مسلفين آخرين • أما الفائدة الآن فمعدلها ١٥ في المائة ولكن المسلفين يقترحون غالبا فوائد معدلها أزيد كثيرا والفلاح المصرى لا يهتم بالمستقبل وانما هو كالطفل ميال الى ارضاء شهواته بأى وجه كان فمن أجل ذلك تراه ينقاد بحكم الجهل الى موافقات تفضى به الى الخراب وانتزاع الملكية من يده فان المحاكم المختلطة تؤيد من غير حق مصالح الدائن المرتهن فترى هذا الدائن فى غالب الأحيان يتمكن بواسطة التراخيص له من المحاكم فى البيع من المحصول على أملاك بنصف قيمتها » •

« وفى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢ قد بلغ الدين برهن على ٤٠٠ر٠٠٠ فدان ٥٨٢١٩١٢ جنيها مصريا والفائدة التى تدفع على هذا المبلغ بمعدل ١٦ في المائة تكون ٩٣١٥٠٥ من الجنيهات المصرية ثم أن الضريبة على ثلث الأطيان المرهونة اذا قدرناها بجنيه واحد عن كل فدان أو أكثر من ذلك فتكون ٥٠٠ر٠٠٠ جنية » وبناء على ذلك تكون الأطيان المرهونة متحملة لمبلغ قدره ١٤٣١٥٠٥ جنيهات مصرية سنويا وهو عبارة عن ٣ جنيهات و ١١ شلنا فى كل فدان وذلك فضلا عن ضرائب أخرى والنفقات اللازمة للفلاحين وعائلاتهم » •

« ولما كانت الأطيان التى تقوى على تحمل مجموع تلك النفقات قليلة فى القطر المصرى كان ذلك مؤديا الى انتقال ملكيتها من أربابها الحاليين الى دائنين أجانب ولا بد أن ينشأ عن مثل هذا عسر زراعى يكون سىء العاقبة على الدائنين كما يكون على المديونين والحكومة » •

« وقد عرضت طرق عديدة لاتقاء هذه المصيبة المتوقعة حصولها حتى انه طلب من الحكومة أن تمد هؤلاء المديونين بمساعدتها بتخفيضها معدل الفوائد الفاحشة وأن تضمن الدفع وتضيف فى نظير ذلك ضريبة الأطيان شيئا يكون لها عبارة عن تأمين غير أن لنا فى الأمر وجه آخر يستوجب النظر فيه وهو هل يمكن

أن يؤتى بشيء ما يمنع الفلاح من عادته المكدره وهى الاسترسال فى عقد السلف .

« نقول انه يمكن نيل هذه البغية بتقليل حقوق الدائن التى تقضى له بالحجز ونزع الملكية على مديونية بمقتضى حكم صدر له عليه وأن يحظر حجز الأدوات الزراعية ويبيعها غير أن هذه الوسائل تكاد أن لا تؤدى الا الى تلطيف الشر وتخفيض الضرر بعض الشيء فذلك أميل الى استحسان الطريقة القاضية أن يكون امكان بيع أطيان الفلاح لوفاء الديون منحصرا فى حدود ضيقة . ولا شك أن تجمع الأطيان فى أبعديات واسعة لا يوافق مصر الا فى الجهات التى يزرع فيها قصب السكر واما تجزئتها فهى أصلح بالنسبة الى التربة والموقع وبناء على هذا ليس من مانع - من حيث الاقتصاد - يمنع الحكومة من أن تضع للفلاح حدودا واضحة لا يتعداها من بيع أطيانه بمقتضى لائحة تنظم على هذه الصورة وهى أن تنحصر صلاحية الحجز والبيع لوفاء الدائن فى قسم من أطيان الفلاح وأما ما بقى منها فيكون محفوظا لتعيشه وتعيش عائلته منه ومثمونا من جميع الدعاوى » .

« غير أن الخمسة ملايين جنيه التى هى قيمة الديون برهون ليست عبارة عن جميع ديون الفلاح فأننى قد علمت من ثقات أن عليه أيضا مقادارا بين ثلاثة وأربعة ملايين لمرابى القرى بسندات يتمكنون بها من بيع أطيانه بالسرعة الغريبة التى يمكن بها المرتهنون من بيع الأطيان المرهونة » .

« وانى قبل الانتقال من هذا الموضوع أقدم لسيادتكم صورة مشروعين أعدا لتخليص الفلاح من حالته : أحدهما خصوصى والآخر يتم بمساعدة الحكومة » .

« أما الأول فهى أن تنشئ بنوكا زراعية فى جميع المديرىات تكون على حسب الطريقة المأخوذ فى استعمالها فى بعض أقسام الهند الغربية . وأهم ما فى ذلك هو أن يجمع رأس المال اللازم لإدارة حركة البنك من ذوى الثروة فى الجهة التى ينشأ فيها البنك وتلك النقود اللازمة لتسديد الديون الزراعية - بناء على اتفاق يبرم مع المداينين - يجب أن تسلف من الحكومة مقسطة على البنك لستين بفائدة أربعة فى المائة سنويا وبتعهد البنك بتسليف النقود بفائدة تكون ١٢ فى المائة سنويا ولكن لا يسوغ أن تتجاوز السلفة مقدار الخمسة والسبعين فى المائة من قيمة الأطيان المرهونة » .

« ولا ينحصر الغرض من قبول تلك السلف في تحسين الأتيان وانما تكون السلف بأى أمر كان • وتعد السندات بكيفية تصدق عليها الحكومة ويجب تسجيل السلف ومراجعة حسابات البنوك من مأمورى الحكومة • وفى مواعيد الاستحقاق تحصل المبالغ المستحقة للبنك بواسطة مأمور التحصيل كأنها دين للحكومة وتتنازل الحكومة عن رسم الدمغة والقيد والتسجيل من جميع الأعمال المتعلقة بالبنوك » •

« أما المشروع الثانى فهو أن يستخدم البنك العقارى لذلك الغرض (وهذا البنك منشأ فى القطر وقد دارت حركة أعماله) وأن يعين بعض من موظفى الحكومة ليكونوا أعضاء مجلس ادارته فيسير بذلك مصلحة أميرية بالفعل » •
« ومتى تأيد هذا البنك بضمانة الحكومة له على هذه الصورة أمكنه الحصول على النقود اللازمة بفائدة قليلة وجعلها تحت أمر الحكومة لشراء الديون » •

« ولأجل تسديد السلف يفرض على الأتيان أقساط موزعة على مدة طويلة • وتشتمل الأقساط على الفائدة التى تكون بمعدل تعينه الحكومة وكذلك على مبلغ يسير بعد للاستهلاك • ويمكن أن مأمور التحصيل عند تحصيلهم أموال الضريبة الأميرية يحصلون تلك الأقساط ويدفعونها للبنك العقارى » •

« أما فوائد استعمال التقسيط المعروف جيدا عند الحكومة المصرية والمتبع فيها فهى أن تكون الحكومة ممتازة فيما يتعلق بأمالك المديون فيمكنها أن توقف الدائن عن بيع أرض الزراع أو بيع محصولاتهم باستيفاء دينه حتى تستوفى هى جميع الأقساط المستحقة لها فهذه الوساطة يمنع الفلاح من عقد سلف جديدة لأنه متى قيد بدفع التقسيط نقصت قيمة أتيانه من حيث التأمين ولم يبق للمرايين مصلحة ما فى دفعه الى الاستلام » •

« ثم انه يقام فى كل مديرية وكلاء يكونون تحت سيطرة البنك مكلفين بأمر نقود السلف القصيرة الآجال التى يحتاج اليها الزارعون للقيام بمصاريف الأشغال الزراعية وهم الى الآن لا يزالون يأخذون هذه النقود من المرايين ولما كان من الممكن أن يعلم حقيقة كل فلاح من اقتداره المالى أمكن اذ ذاك أن تحدد السلف بالقدر الذى يسهل عليه سداذه من دون تضيق عليه » •

المرسوم الخاص بإنشاء بنك مصر

(ملحق الوقائع المصرية - العدد ٣٢ - الصادرة في يوم الثلاثاء ٢٤ رجب سنة ١٣٣٨ -
١٣ أبريل سنة ١٩٢٠)

قوانين البلاد وعاداتها ونصوص النظام المرفقة
نسخة منه بهذا المرسوم موقعا عليها منهم .
٢ - لا يترتب على اعطاء هذه الرخصة أدنى مسؤولية
أو احتكار أو امتياز من الحكومة أو عليها .
٣ - على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا
صدر بمرأى عابدين في ١٤ رجب سنة ١٣٣٨
(٣ أبريل ١٩٢٠)

فؤاد
بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبه

عقد شركة ابتدائي

فيما بين الموقعين على هذا وهم :
أحمد مدحت يكن باشا المقيم بالقاهرة
يوسف اصلان قطاوى باشا »
محمد طلعت حرب بيك »
عبد العظيم المصرى بيك » بمغاغة
عبد الحميد السيوفى بيك » بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان »
اسكندر مسيحه أفندى »
عباس بسيوفى الخطيب أفندى » (بالقرشية)
وجميعهم من دوى الأملاك ومصريو التبعية

مرسوم
بتأسيس شركة مساهمة تدعى «بنك مصر»

نحن سلطان مصر
بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائى المحرر
بصفة عرفية فى القاهرة - بتاريخ ٨ مارس
سنة ١٩٢٠ بين حضرات :

أحمد مدحت يكن باشا المقيم بالقاهرة
يوسف اصلان قطاوى باشا »
محمد طلعت حرب بيك »
عبد العظيم المصرى بيك » بمغاغة
عبد الحميد السيوفى بيك » بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان »
اسكندر مسيحه أفندى »
عباس بسيوفى الخطيب أفندى » (بالقرشية) (الغربية)

وجميعهم من رعايا الحكومة المصرية لأجل تأسيس
شركة مساهمة تدعى «بنك مصر» .

وبعد الاطلاع على نظام الشركة المساهمة المذكورة ،
وبعد الاطلاع على المادة ٤٠ من قانون التجارة
الأهل ، والمادة ٤٦ من تكوين التجارة المختلطة .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - رخص لحضرات : أحمد مدحت يكن باشا
ويوسف اصلان قطاوى باشا ومحمد طلعت حرب
بيك ، ، بأن يؤسسوا على ذمتهم
وتحت مسؤوليتهم فى القطر المصرى شركة مساهمة
تدعى «بنك مصر» بحيث لا يترتب على هذا الترخيص
أدنى مسؤولية تعود فى أية حال من الأحوال على
الحكومة وبشرط أن يتبع المذكورون فى ذلك

قد تم الاتفاق على ما يأتى :

مادة ١ - اتفق الموقعون على هذا على تأسيس شركة مساهمة مصرية تحت عنوان «بنك مصر» يكون مركزها بالقاهرة والسعى للحصول على المرسوم السلطانى بالتأريض لهم بتأسيس هذه الشركة ويكون الغرض منها القيام بجميع أعمال البنوك من خصم وإصناف على بضائع وسندات وأوراق مالية والكامبيو والعمولة وقبول الامانات والودائع وفتح الحسابات والاعتمادات وبيع وشراء السندات والأوراق المالية ، والاشتراك فى إصدار السندات والأوراق المالية وغير ذلك مما يدخل عادة فى أعمال البنوك بلا قيد ولا تحديد .

٢ - رأس مال هذه الشركة ثمانون ألف جنيه مصرية موزعة على عشرين ألف سهم ، ثمن كل سهم منها أربعة جنيهات مصرية . ويقرر المؤسسون أنه صار اكتتاب ودفع كامل رأس المال من المكتتبين الآتى بيان اسماهم بعد :

عدد الاسهم

٥٠٠	حاضرة صاحب المعالى أحمد مدحت يكن باشا
٢٥٠	» » السعادة يوسف اصلا ن قطاوى باشا
٥٠٠	» » العزة محمد طلعت حرب بيك
١٠٠٠	» » عبد العظيم المصرى بيك
٢٥٠	» » عبد الحميد السيوفى بيك
٢٥٠	» » الدكتور فؤاد سلطان
٢٥٠	» » صاحب العزة اسكندر مسيحه بيك
٢٥٠	» » عباس بسيوفى الخطيب أفندى
٦٠٠	» » صاحب العزة على إسماعيل بيك
٥٠٠	سعادة محمد الشريعى باشا
٥٠٠	حاضرة صاحب العزة عبد الرازق الفار بيك
٥٠٠	» » محمد موسى الفقاعى بيك
٥٠٠	حضرات أولاد بدوى الشيتى وشركاؤهم
٣٠٠	سعادة حسن عبد الرازق باشا
٢٥٠	حاضرة صاحب المعالى عدلى يكن باشا
٢٥٠	سعادة عباس الدرر ملى باشا
٢٥٠	» » أحمد خيرى باشا
٢٥٠	جناب الخواجه يوسف شيكوويل

عدد الاسهم

٢٥٠	حاضرة صاحب العزة على ماهر بيك
٢٥٠	» » » أحمد أيوب بيك
٢٥٠	» » » أحمد حجازى بيك
٢٥٠	» » » إسماعيل جاد بركات بيك
٢٥٠	حاضرة صاحب العزة محمد سليمان الوكيل بيك
٢٥٠	» » » محمد إبراهيم خليفة بيك
٢٥٠	» » » مراد الشريعى بيك
٢٥٠	» » » محمد لبيب البتانوفى بيك
٢٥٠	» » » محمود عبد النبى بيك
٢٥٠	» » » سلطان محمود هنى بيك
٢٥٠	» » » عبد الستار الباسل بيك
٢٥٠	» » عباس على الجزار أفندى
٢٥٠	» » صاحب العزة سالم السيد بيك
٢٥٠	» » » عبد الرحمن فهمى بيك
٢٥٠	» » » إبراهيم نصار بيك
٢٥٠	» » » حسنين عبد الغفار بيك
٢٥٠	» » محمد على محمد أفندى
٢٥٠	» » صاحب العزة يوسف جعفر مظهر بيك
٢٥٠	» » » على اسلام بيك
٢٥٠	» » » السيد على بيك
٣٧٥	» » » حبيب مسيحه بيك
٢٥٠	» » لبيب إبراهيم أفندى
٢٥٠	» » ميخائيل صليب منقريوس أفندى
٢٥٠	» » صاحب العزة حسن شعراوى بيك
٢٥٠	حاضرة الشيخ محمد نصر الحولى
٢٥٠	» » إبراهيم يوسف الفار أفندى
٢٥٠	» » الشيخ عبد الله خضر
٢٥٠	» » صاحب العزة الدكتور محمود
٢٥٠	» » عبد الوهاب بيك
٢٥٠	» » الشيخ محمد أحمد نويز
٢٠٠	» » صاحب العزة أحمد إحسان بيك
٢٠٠	» » على الغنيمى أفندى
١٨٠	» » الشيخ أحمد السيد زين
١٢٥	سعادة محمد محرز باشا
١٢٥	حاضرة صاحب العزة محمد أحمد الشريف بيك
١٢٥	» » » سليمان يسرى بيك

عدد الأسهم

١٢٥	حضرة صاحب العزة الدكتور على إبراهيم بيك
١٠٠	إبراهيم شكرى بيك
١٠٠	مرة ص حنا بيك
١٠٠	مصطفى رشيد بيك
١٠٠	محمد علوى الجزار بيك
١٠٠	محمد أحمد الخادم بيك
١٠٠	محمد نبيه بيك
١٠٠	عيسوى خضر بيك
١٠٠	الدكتور محمود ماهر بيك
١٠٠	صاروفيم مينا عبید بيك
١٠٠	فهمى رزق الله عبید بيك
١٠٠	الدكتور محمد طاهر بيك
١٠٠	رجب فهمى أفندى
١٠٠	أحمد شوق أفندى
١٠٠	عبد الله محمد عبد الله البلهاسى أفندى
١٠٠	أحمد سالم باعبيد أفندى
١٠٠	محمد البابا أفندى
١٠٠	كامل إمباني أفندى
١٠٠	محمد الخولى أفندى
١٠٠	صاحب العزة مصطفى المكاوى بيك
٧٥	صاحب العزة وهيب دوس بيك
٦٥	الدكتور سليمان الحكيم
٥٠	محمد بدوى البيل أفندى
٥٠	الافوكاتو إسماعيل خزة أفندى
٥٠	إسماعيل زهدى أفندى
٥٠	الدكتور محمود شريف
٥٠	صاحب العزة الافوكاتو كامل صدق بيك
٥٠	سلامه ميخائيل بيك
٥٠	الدكتور سيد عبد الحميد سليمان
٥٠	محمد ناجى
٥٠	صاحب العزة محمد عبد النبى بيك
٥٠	حضرة صاحب العزة على القرعى بيك
٥٠	محمد الطويل أفندى
٥٠	الدكتور محمد كمال
٥٠	عبد الحميد فهمى
٥٠	محرم ثابت سيد أحمد أفندى
٥٠	الدكتور محمد كامل الخولى

عدد الأسهم

٥٠	نجيب اسكندر مسيحة
٥٠	توفيق حنا
٥٠	على سعد الدين أفندى
٥٠	عبد الملك سليمان أفندى
٥٠	صاحب العزة الدكتور
٥٠	إبراهيم لطيطه أفندى
٥٠	يوسف لطيطه أفندى
٥٠	الدكتور سالم هنداوى
٥٠	عثمان البهاوى
٥٠	إبراهيم الشوربجى
٥٠	محمد إبراهيم خليفة
٥٠	عوض صدق
٥٠	صاحب العزة محمد توفيق الترحان بيك
٥٠	عبد الرحمن الطوير بيك
٥٠	محمد رفاعى أفندى
٥٠	صاحب العزة محمد طاهر نور بيك
٥٠	رزق البياضى أفندى
٥٠	الدكتور زكى خالدا
٥٠	صاحب العزة حسين المنزلاوى بيك
٣٠	رشوان محفوظ بيك
٢٥	أحمد هدية أفندى
٢٥	صاحب العزة أحمد فؤاد طلعت بيك
٢٥	الشيخ يحيى حسن الأغا
٢٥	شكرى طيحاب أفندى
٢٥	صاحب العزة الافوكاتو عبد الرحمن الرافعى بيك
٢٥	حضرة عبد العزيز حسنين أفندى
٢٥	محمود مصطفى الحكيم أفندى
٢٥	يوسف مصطفى الحكيم أفندى
٢٥	إبراهيم مصطفى الحكيم أفندى
٢٥	إسماعيل شكرى أفندى
٢٥	الدكتور مصطفى أبوعلم
٢٥	الافوكاتو على كمال حبيشة أفندى
٢٥	صاحب العزة محمد حلمى عيسى بيك
٢٥	أحمد حمدى بيك

٢٠٠٠٠

المجموع

وقد دفع المكتتبون قيمة كامل هذه الأسهم وقدره ثمانون ألف جنيه مصرى أودعت في بنك مصر روما بمصر كما يتضح من الشهادة المعطاة من البنك المذكور بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

ويعترف المتعاقدون بأنهم قابلون للأحكام المدونة بالقرارين الصادرين من مجلس الوزراء في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ و ٣ يونيو سنة ١٩٠٦ المنشورين في الجريدة الرسمية في ٦ مايو سنة ١٨٩٩ بالعدد ٤٨ و ٤ يونيو سنة ١٩٠٦ العدد ٦١ ، ويعتبرونها جزء لهذا العقد وللنظام المرفق به ، وقد وكلوا الافوكاتو إبراهيم فورتي في إجراء كل التعديلات التي تطلبها رئاسة مجلس الوزراء في نص هذا العقد الابتدائي أو في نص النظام المرفق به وكذلك في إجراء ما يلزم للحصول على المرسوم السلطاني المرخص بتأسيس الشركة وفي إتمام الاجراءات القانونية اللازمة لذلك من نشر وخلافه .

وقد تحرر هذا من تسع نسخ ليكون بيد كل من المتعاقدين . يصير إيداعها بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب الترخيص .

القاهرة ٨ مارس سنة ١٩٢٠

الامضاءات :

أحمد مدحت - عبد الحميد السيوفى - عبد العظيم المصرى - محمد طلعت حرب - فؤاد سلطان - عباس الخطيب - اسكندر مسيحه - يوسف اصلاص قطاوى .

نظام الشركة

(بعض البنود الهامة الواردة به)

مادة ٢ - غرض الشركة هو القيام بجميع أعمال البنوك من خصم وتسليف على بضائع وسندات وأوراق مالية والكاميوو والعمولة وقبول الأمانات والودائع وفتح الحسابات والاعتادات وبيع وشراء السندات والأوراق المالية والاشترآك في إصدار

السندات والأوراق المالية وغير ذلك مما يدخل حادة في أعمال البنوك بلا قيد ولا تحديد .

مادة ٤ - مدة هذه الشركة خمسون سنة تبتدىء من يوم تأسيسها نهائياً .

مادة ٥ - يجوز زيادة رأس المال بقرار من جمعية المساهمين العمومية المنعقدة بهيئة غير اعتيادية طبقاً للمادة ٣٣ بعد . إنما لا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا صدرت بأكثر من هذه القيمة فالزيادة تضاف على المال الاحتياطي القانوني ويجب دفع كامل قيمتها وقت الاكتتاب .

مادة ٨ - التصرف في الاسهم يكون بواسطة التنازل عنها وقيد التنازل في دفاتر الشركة ولذلك يجب أن يقدم للشركة إقرار بالتنازل وإقرار بقبول موقع على الأول من التنازل وعلى الثاني من التنازل إليه ولا يتم التنازل سوا كان بالنسبة للمتعاقدين أو بالنسبة للشركة إلا بإجراء قيده بدفاتها والتأشير على السهم والتوقيع على دفتر الشركة والسهم من اثنين من أعضاء مجلس الإدارة أو مندوبين يعينهما المجلس لهذا الغرض ويجوز للشركة أن تطلب إثبات تبعية التنازل إليه وصحة إمضاء الفريقين بطريقة قانونية .

مادة ١٤ - يقوم بادارة هذه الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل ومن خمسة عشر عضواً على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية ، وبوجه الاستثناء قد عين المؤسسون أعضاء المجلس الأول من المذكورين :

حضرة صاحب المعالي مدحت يكن باشا .

» » السعادة يوسف اصلاص قطاوى باشا

» » العزة محمد طلعت حرب بيك

» » عبد العظيم المصرى بيك

» » عبد الحميد السيوفى بيك

» » اسكندر مسيحه بيك .

» » الدكتور فؤاد سلطان .

» » عباس سيوفى الخطيب أنندى

» » الحواجه يوسف شيكوريل

» » صاحب العزة على ماهر بيك .

ويبقى المجلس الأول في وظيفته مدة ثلاث سنوات وبعد انقضاء هذه المدة يتحدد المجلس باعتبار ثلاثة أعضاء في آخر كل سنة . والأعضاء الخارجون من مجلس الإدارة يجوز على الدوام إعادة إنتخابهم مادة ١٦ - يتحتم على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون مالكا لمائتين وخمسين سهماً على الأقل وهذه الأسهم تكون مخصصة لضمان أعمال إدارته ولا يجوز التصرف فيها طول مدة وظيفته ولغاية إخلاء ذمته ، ويصير إيداعها في صندوق الشركة ويسلم لصاحبها إيصال . دون به تخصيصها لافتراض المذكور .

مادة ٢٥ - لا يقبل بالجمعية العمومية إلا المساهمون الذين يملكون خمسة أسهم على الأقل ، وكل مساهم توفرت فيه الشروط . اللازمة لحضور الجمعية العمومية يمكن أن ينوب عنه مساهماً آخر يكون عضواً من أعضاء الجمعية . ولكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية ولكل واحد من موكله صوت واحد عن كل خمسة أسهم متى كان عدد الأسهم التي يمتلكها كل منهم أقل من مائة فإذا كان يملك أسهماً فوق هذا العدد

فله صوت واحد عن كل عشرين سهماً فوق المائة ثم صوت عن كل مائة سهم فوق الالف .

مادة ٣٥ - يستعمل إيراد الشركة أولاً لدفع مصاريفها وما تستلزمه إدارة أعمالها ودفع فوائد السندات أو السلفيات وما يزيد بعد ذلك هو ربح الشركة ويخصم من هذا الربح :

(أولاً) المائة عشرة لتكوين مال احتياطي قانوني (ثانياً) مبلغ يكفي لتوزيع ربح قدره خمسة في المائة على الأسهم . والباقي بعد ذلك يؤخذ منه عشرة في المائة لمجلس الإدارة وما يتبقى يصير توزيعه على المساهمين إلا إذا قررت الجمعية العمومية تخصيصه كله أو بعضه لاحتياجات غير عادية . وإذا لم يكف الربح العادي نفسه في سنة من السنين لتوزيع ٥٪ على الأسهم تؤخذ الكفاية من الاحتياطيات الغير عادية أولاً ثم من الاحتياطي القانوني .

مادة ٣٦ - متى بلغ الاحتياطي نصف رأس المال يجوز إيقاف الخصم للحصة المخصصة لتكوينه ولكن إذا انخفض عن ذلك يعود خصم المال لاعادته كما كان.



ملاحظة

(ملاحظة ١ - المدة المذكورة)

تواريخ هامة فى حياة بنك مصر

- عقد الشركة الابتدائى ٨ مارس سنة ١٩٢٠
- صدور المرسوم السلطانى بتأسيس البنك ٣ ابريل سنة ١٩٢٠
- أول جمعية عمومية عادية ٧ مايو سنة ١٩٢٠
- بدء مزاولة النشاط ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٠
- صدور أول ميزانية عمومية للبنك ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٠
- (كانت عن نشاطه فى المدة من ١٥ نوفمبر وحتى نهاية ديسمبر من سنة ١٩٢٠)
- تداول أسهم البنك فى بورصة القاهرة للأوراق المالية سنة ١٩٢٢
- مثل البنك بالانتخاب ببلجنة بورصة الأوراق المالية سنة ١٩٢٢
- وكانت العضوية من قبل وفقاً على الأجانب.
- أسس البنك أول شركاته « مطبعة مصر » مايو سنة ١٩٢٢
- (صدر مرسوم بإنشائها فى ١٥ أغسطس ١٩٢٢)
- انتقل البنك إلى عمارته الحالية ٥ مايو سنة ١٩٢٧
- كفالة الحكومة لأصحاب الودائع فى البنك - قرار البرلمان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠
- القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم البنك ٢٤ يوليه سنة ١٩٤١
- (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١)
- قانون تأميم بنك مصر ١١ فبراير سنة ١٩٦٠
- (القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠)
- تكوين مؤسسة مصر - وضم بنك مصر وشركاته إليها ٢ مارس سنة ١٩٦١
- (القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١)
- تكوين المؤسسة المصرية العامة للبنوك - وضم البنك إليها ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١
- (القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١)
- أدمج كل من بنكى السويس والتضامن المالى - فى البنك - بموجب قرار المؤسسة المصرية العامة للبنوك الصادر فى أكتوبر عام ١٩٦٣
- إلغاء مؤسسة البنوك - وانضمام البنك إلى البنك المركزى المصرى - ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٤
- بموجب القرار الجمهورى رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤
- خصص قطاع الغزل والنسيج - ليقوم البنك بنشاطه المصرفى والرقابة والمتابعة المالية له - فى أول يرايه ١٩٦٤
- تحويل بنك مصر إلى شركة مساهمة عربية - ٣١ مارس سنة ١٩٦٥ - بموجب القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ لسنة ١٩٦٥

القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر

(القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ - الصادر فى ٢٤ يولية)

نحن فاروق الأول ملك مصر :

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه - وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى : عملا على أداء كفالة الحكومة لأصحاب الودائع بينك مصر تنفيذًا لقرار البرلمان فى ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ، وعلى تحقيق الأغراض التى رسمها القرار المذكور ، يؤذن للحكومة أن تأخذ من الاحتياطى العام •

(أ) مبلغ ١٠١٠١٠٦٦٤ جنيها واردا من الاحتياطى المجوس باسم « أموال مخصصة للسلف الصناعية وسلف الجمعيات التعاونية » ويخصص لالغاء البند الوارد بنفس الاسم وبنفس المبلغ فى « خصوم » بنك مصر وذلك فى حسابه الختامى عن السنة التى انتهت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ •

(ب) سندات من دين مصر الموحد والممتاز قيمتها الحقيقية ١٠١٥٥٧٧٩ جنيها تحول لحساب صندوق توفير البريد لالغاء مبلغ معادل من بند وارد فى خصوم بنك مصر باسم « صندوق توفير البريد » وذلك فى حسابه الختامى عن السنة التى انتهت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ •

ويتولى البنك لحساب الحكومة ادارة بنود الرصيد التى كانت سببا فى الغاء ديونها وتقسم بين الحكومة والبنك المبالغ التى يتم تحصيلها من البنود المذكورة زيادة على التقدير الذى قدرت بها فى الميزانية التى اعتمدت أساسا لهذه التسوية بقدر ثلاثة الأرباع للحكومة والربع للبنك •

المادة الثانية : عملا على اعادة تنظيم بنك مصر وفقا لقرار ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ المتقدم ذكره تتخذ الاجراءات الآتى بيانها ويعمدل تبعا لذلك نظام شركة بنك مصر وشركات مصر التابعة له • كالاتى :

١ — يظل رأس مال البنك بقيمته الأصلية ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وتحقيقا لذلك يؤذن للبنك في أن يخصص لتعويض خسائره عدا احتياطاته وأرباح السنتين الماليتين ١٩٣٩ و ١٩٤٠ والمبالغ المشار إليها في المادة السابقة مبلغ ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه ناتجا من أرباحه من بعض شركاته ، كما يؤذن للحكومة أن تأخذ من الاحتياطي العام سندات من دين مصر الموحد والممتاز قيمتها الحقيقية ١٥٠٠٠٠٠ جنيه يحول لحساب صندوق توفير البريد لالغاء مبلغ معادل من بند وارد في خصوم بنك مصر باسم « صندوق توفير البريد » . ويرد المبلغ المأخوذ على هذا الوجه للحكومة وفقا لأحكام الفقرة الخامسة .

٢ — تنشأ ألف حصة تأسيس لا تحدد لها قيمة وتسلم الى الحكومة على أن تكون ملكا خاصا لها في مقابل تدخلها المالي لتعزيد البنك . ويجوز بالاتفاق بين الحكومة والبنك أن تقسم الحصة الى عشرة أجزاء على أن لا تباع هذه الحصص الا للمصريين .

وتشترك حصص التأسيس في توزيع الأرباح على الوجه المحدد في الفقرة الخامسة من هذه المادة . كذلك تشترك عند الاقتضاء في توزيع موجودات البنك (رأس ماله واحتياطاته) وفي هذه الحالة يكون نصيبها منه بنسبة متوسط ما خصها الى مجموع الأرباح في الخمس السنوات الأخيرة .

٣ — يعين مندوب للحكومة لدى البنك تكون اختصاصاته بوجه عام مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات والترتيبات التي تتخذ تنفيذا له ولنظام البنك فاذا وقعت مخالفة أو رأى أن تصرفا يضر بمصلحة البنك قدم المندوب ملاحظاته كتابة الى مجلس الإدارة فاذا لم يؤخذ بها رفع تقريراً بذلك الى وزير المالية . ويكون له بحكم القانون حق حضور جميع اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية ويكون له صوت استشاري في كل المسائل .

٤ — يعرض انتداب مجلس ادارة البنك لعضو أو أكثر من أعضائه للبت في المسائل التي يعينها على مجلس الوزراء للتصديق عليه . ولوزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء أن يطلب عقد الجمعية العمومية غير العادية بواسطة مجلس الإدارة .

٥ — يكون توزيع الأرباح بالترتيب والنسب الموضحة فيما بعد :

(أ) ١٠٪ للاحتياطي المنصوص عليه في نظام البنك .

(ب) ما يكفي لدفع ربح للمساهمين مقداره ٥٪ من كامل رأس مال

البنك الاسمى أى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ج) ويوزع الباقي على الوجه الآتى :

٢٥٪ لحصص التأسيس ويرفع هذا النصيب الى ٣٥٪ عند اتمام رد مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ، ٤٥٪ لرد مبلغ ال ١٥٠٠٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره للحكومة ، وعند اتمام هذا الرد يخصص ٣٥٪ لاحتياطي خاص — ٥٪ مكافأة مجلس الادارة .

٢٥٪ يخصص طبقا لما يقترحه مجلس الادارة وتقرره الجمعية العمومية لربح اضافى يدفع للمساهمين أو الى احتياطي خاص على أنه حتى يتم رد مبلغ ال ١٥٠٠٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره للحكومة لا يجوز تخصيصه كله أو بعضه لربح اضافى للمساهمين . على أنه فى الثلاث سنوات الأولى للعمل بهذا القانون يضاف نصيب حصص التأسيس الى احتياطي رد مبلغ ال ١٥٠٠٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره .

٦ — تحول شركات مصر التابعة للبنك والتي تكون ناجحة فى أعمالها ما حبس فى رصيد ثابت من حساباتها المدينة للبنك الى أسهم أو سندات وتعرض للاكتتاب بها وتجعل الأولوية فى هذا الاكتتاب لأصحاب الودائع وللمساهمين بنك مصر . ويجب أن يتم هذا التحويل فى خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

٧ — تحول أسهم هذه الشركات الاسمية المملوكة لبنك مصر الى أسهم لحاملها ، تمهيدا لتداولها فى المستقبل بين الجمهور بشروط توضع بالاتفاق مع الحكومة يراعى فيها ألا تزيد نسبة الأسهم لحاملها على ٢٥٪ من مجموع أسهم كل شركة .

المادة الثالثة : يؤذن للحكومة بالاتفاق مع مجلس ادارة بنك مصر فى أن تدخل على أنظمة البنك عدا التعديلات التى نص عليها فى المواد السابقة تعديلات

أخرى فيما يتعلق بنقل الأسهم الاسمية وحق الاشتراك في مناقشات الجمعية العمومية وذلك في سبيل العمل على حسن ادارته وعلى حماية مصالح المساهمين.

المادة الرابعة : لا يجوز تغيير التعديلات التي تقرر تنفيذها لهذا القانون الا بموافقة الحكومة .

المادة الخامسة : نظرا للظروف الخاصة المتعلقة بالسنتين الماليتين ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ولاعادة تنظيم البنك تعتبر صحيحة نيابة أعضاء مجلس ادارة بنك مصر الحاليين ومن يعين لتكملة عددهم أو بدلا منهم ، وتستمر كذلك حتى انعقاد الجمعية العمومية في سنة ١٩٤٢ ، ولا تقدم الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنتين الماليتين ١٩٣٩ و ١٩٤٠ الى الجمعية العمومية ولا يكون لها من أجل ذلك أن تقرهما . كذلك يعتبر صحيحا تعيين مراجعي الحسابات الذي باشره مجلس الادارة في سنة ١٩٤٠ ، ويخول المجلس حق تقدير أتعابهم عن مراجعة حسابات سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ . ولا يكون لهؤلاء المراجعين أن يدعوا الجمعية العمومية عملا بالمادة ٢٣ من نظام البنك ويعفون من المسؤولية بسبب عدم تلك الدعوة .

المادة السادسة : في تطبيق القانون الخاص بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تعتبر الشركات التي يملك بنك مصر ٧٥٪ على الأقل من أسهمها جزءا لا يتجزأ من البنك ، وعلى ذلك يستعمل ما يبقى من أرباحها - بعد توزيع الأرباح على مساهميها وتكوين احتياطاتها - في رد مبلغ ال ١٥٠.٠٠٠ جنيه المتقدم ذكره في الفقرة (١) من المادة الثانية ، وعند اتمام رده يلحق ذلك الباقي باحتياطات البنك الخاصة .

مجالس ادارة بنك مصر

منذ انشائه سنة ١٩٢٠ حتى الآن

احمد مدحت يكن

رئيس مجلس الادارة

١٩٢٠ - ١٩٤٠

١٩٣٩ - ١٩٢٠	نائب رئيس وعضو منتدب	محمد طلعت حرب
١٩٤٠ - ١٩٢٠	عضو منتدب	د . فؤاد سلطان
١٩٤٠ - ١٩٢٧	عضو	يوسف اصلان قطاوى
١٩٢٤ - ١٩٢٠		
١٩٣١ - ١٩٢٠	عضو	عبد الحميد السوينى
١٩٢٥ - ١٩٢٠	عضو	على ماهر
١٩٢٦ - ١٩٢٠	عضو	عبد العظيم المصرى
١٩٣٣ - ١٩٢٠	عضو	اسكندر مسيحة
١٩٣٩ - ١٩٢٠	عضو	يوسف شيكوريل
١٩٣٠ - ١٩٢٠	عضو	عباس بسيونى الخطيب
١٩٤٠ - ١٩٢٥	عضو	عبد الفتاح اللوزى
١٩٢٧	عضو	أحمد عبد الوهاب
١٩٣٢ - ١٩٣٠	عضو	مصطفى ماهر
١٩٣٧ - ١٩٣٢	عضو	عيسوى حسن زايد
١٩٣٣ - ١٩٣٢	عضو	سلطان محمود بهنس
١٩٤٠ - ١٩٣٤	عضو	اسماعيل جاد بركات
١٩٣٤	عضو	كامل ابراهيم
١٩٤١ - ١٩٣٦		
١٩٤٠ - ١٩٣٥	عضو	عبد الحى خليل
١٩٣٩ - ١٩٣٧	عضو	فؤاد سليم الحجازى

١٩٥١ - ١٩٣٩	عضو منتدب	د . حافظ عفيفى
١٩٥٥ - ١٩٣٩	عضو منتدب	عبد المقصود أحمد
١٩٥٣ - ١٩٣٩	عضو منتدب	محمد محمود خليل
١٩٤٠ - ١٩٣٩	عضو	محمد بهى الدين بركات
١٩٥٥ - ١٩٣٩	عضو	محمود شكرى
١٩٥٨ - ١٩٣٩	عضو	على أمين يحيى

دكتور حافظ عفيفى

رئيس مجلس الإدارة

١٩٤٠ - ١٩٥١

١٩٥٥ - ١٩٣٩	نائب رئيس وعضو منتدب	عبد المقصود أحمد
١٩٢٤ - ١٩٢٠	} عضو	يوسف أصلان قطاوى
١٩٤٠ - ١٩٢٧		
١٩٤٠ - ١٩٢٥	عضو	عبد الفتاح اللوزى
١٩٣٤	} عضو	كامل ابراهيم
١٩٤١ - ١٩٣٦		
١٩٤٠ - ١٩٣٥	عضو	عبد الحى خليل
١٩٥٣ - ١٩٣٩	عضو	محمد محمود خليل
١٩٤٠ - ١٩٣٩	عضو	محمد بهى الدين بركات
١٩٥٥ - ١٩٣٩	عضو	محمود شكرى
١٩٥٨ - ١٩٣٩	عضو	على أمين يحيى
١٩٤٦ - ١٩٤٠	} عضو	اسماعيل صدقى
١٩٥٠ - ١٩٤٧		
١٩٤٥ - ١٩٤٠	عضو	محمد زكى الابراشى
١٩٤٠	عضو	عبد القوى أحمد
١٩٤٦ - ١٩٤١	عضو	عبد الرحمن فهمى
١٩٤١	عضو	يوسف أحمد الجندى
١٩٥٥ - ١٩٤١	عضو	محمد توفيق خليل

١٩٤٢	عضو	عبد الحميد عبد الحق
١٩٤٨ - ١٩٤٥	عضو	خليل على الجزار
١٩٥٨ - ١٩٤٢	عضو	على ماهر
١٩٥٢ - ١٩٤٥	عضو	مراد وهبه
١٩٥٥ - ١٩٤٥	عضو	حسن مختار رسمي
١٩٥٥ - ١٩٤٦	عضو	الياس اندراوس
١٩٥٢ - ١٩٥٠	عضو	حسين محمد الجندی
١٩٥١ - ١٩٥٠	عضو	أحمد عبود
١٩٥٥ - ١٩٥٠	عضو	محمد رشدي
١٩٦٩ - ١٩٥٠	عضو	محمد أمين شبيب
١٩٥٥ - ١٩٥١	عضو	محمد لطفى محمود
١٩٥٥ - ١٩٥١	عضو	

عبد المقصود أحمد

رئيس مجلس الإدارة

١٩٥٥ - ١٩٥١

١٩٦٩ - ١٩٥٠	نائب رئيس وعضو منتدب	محمد رشدي
١٩٥٢ - ١٩٥٠	عضو منتدب	الياس اندراوس
١٩٥٣ - ١٩٣٩	عضو	محمد محمود خليل
١٩٥٥ - ١٩٣٩	عضو	محمود شكرى
١٩٥٨ - ١٩٣٩	عضو	على أمين يحيى
١٩٥٥ - ١٩٤١	عضو	محمد توفيق خليل
١٩٥٨ - ١٩٤٢	عضو	خليل على الجزار
١٩٥٢ - ١٩٤٥	عضو	على ماهر
١٩٥٥ - ١٩٤٥	عضو	مراد وهبه
١٩٥٥ - ١٩٤٦	عضو	حسن مختار رسمي
١٩٥٥ - ١٩٥٠	عضو	أحمد عبود
١٩٥٥ - ١٩٥١	عضو	محمد أمين شبيب
١٩٥٥ - ١٩٥١	عضو	محمد لطفى محمود

عضو	١٩٥٣ - ١٩٥٥	علي اسلام
عضو	١٩٥٣ - ١٩٥٧	محمد محمود جلال
عضو منتدب	١٩٥٤ - ١٩٥٥	د . عبد الجليل العمرى
عضو	١٩٥٤ - ١٩٥٥	د . عبد الحميد الشريف
عضو	١٩٥٥ - ١٩٦١	محمود العتال
عضو	١٩٥٥ - رئيس مجلس الادارة حاليا	أحمد فؤاد
عضو	١٩٥٥ - ١٩٦١	محمود محمد لطفى

دكتور عبد الحميد الشريف

رئيس مجلس الادارة

١٩٥٥

نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٠ - ١٩٦٩	محمد رشدى
عضو منتدب	١٩٥٤ - ١٩٥٥	د . عبد الجليل العمرى
عضو منتدب	١٩٥٥ - ١٩٦١	محمود العتال
عضو	١٩٥٥ - رئيس المجلس حاليا	أحمد فؤاد
عضو	١٩٣٩ - ١٩٥٨	علي أمين يحيى
عضو	١٩٤١ - ١٩٥٥	محمد توفيق خليل
عضو	١٩٤٢ - ١٩٥٨	خليل علي الجزار
عضو	١٩٥٠ - ١٩٥٥	أحمد عبود
عضو	١٩٥٣ - ١٩٥٧	محمد محمود جلال
عضو	١٩٥٥ - ١٩٦١	محمد محمود لطفى
عضو	١٩٥٥ - ١٩٥٦	د . حسن محمد أبو السعود
عضو	١٩٥٥ - ١٩٦١	يوسف مرقص حنا

محمد رشدى

رئيس مجلس الادارة

١٩٥٥ - ١٩٦٩

نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٥ - ١٩٦١	محمود العتال
عضو منتدب	١٩٥٥ - رئيس المجلس حاليا	أحمد فؤاد
عضو	١٩٣٩ - ١٩٥٨	علي أمين يحيى

١٩٥٨ - ١٩٤٢	عضو	خليل على الجزار
١٩٥٥ - ١٩٥٠	عضو	أحمد عبود
١٩٥٧ - ١٩٥٣	عضو	محمد محمود جلال
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	محمود محمد لطفى
١٩٥٦ - ١٩٥٥	عضو	د . حسن محمد أبو السعود
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	يوسف مرقص حنا
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	د . محمد على عرفه
١٩٦١ - ١٩٥٦	عضو	على بدوى
١٩٥٨ - ١٩٥٦	عضو	محمود حسن
١٩٦١ - ١٩٦٠	عضو	أحمد توفيق البكرى
١٩٦٥ - ١٩٦٢	مدير عام وعضو	محمود الحسينى العسقلانى
١٩٦٦ - ١٩٦٢	عضو	محمد كامل البهنساوى
١٩٦٦ - ١٩٦٢	عضو	أحمد مختار قطب
١٩٦٦ - ١٩٦٢	عضو ممثل للعاملين	محمد على الشريينى
١٩٦٧ - ١٩٦٣	عضو منتدب	سيد أحمد مرعى
١٩٦٦ - ١٩٦٤	عضو	مصطفى فريد خليفة
١٩٦٩ - ١٩٦٦	مدير عام وعضو	محمد صادق الطوبجى
١٩٦٦ - ١٩٦٦	عضو	محمد بدران محمد
١٩٦٩ - ١٩٦٩	عضو	د . عبد الرازق محمد حسن

أحمد فؤاد

رئيس مجلس الإدارة الحالى

١٩٦٩

١٩٦٩	مدير عام وعضو	محمد يوسف البنائى
١٩٦٦	عضو	محمد بدران محمد
١٩٦٩	عضو	د . عبد الرازق محمد حسن
١٩٦٢	عضو ممثل للعاملين	محمد على الشريينى

أسماء أعضاء مجالس ادارة بنك مصر

منذ انشائه سنة ١٩٢٠ - مرتبه ترتيبا ابجديا

١٩٦١ - ١٩٦٠	عضو	أحمد توفيق البكرى
١٩٢٧	عضو	أحمد عبد الوهاب
١٩٥٥ - ١٩٥٠	عضو	أحمد عبود
	عضو - فعضو منتدب ونائب رئيس	أحمد فؤاد
١٩٥٥ - رئيس المجلس حاليا	فرئيس مجلس ادارة	
١٩٦٦ - ١٩٦٢	عضو	أحمد مختار قطب
١٩٤٠ - ١٩٢٠	رئيس مجلس الادارة	أحمد مدحت يكن
١٩٣٣ - ١٩٢٠	عضو	أسكندر مسيحه
١٩٤٦ - ١٩٤٠ } ١٩٥٠ - ١٩٤٧ }	عضو	اسماعيل صدقي
١٩٥٢ - ١٩٥٠	عضو - فعضو منتدب	الياس اندراوس
	عضو منتدب - فرئيس مجلس ادارة	د . حافظ عفيفى
١٩٥١ - ١٩٣٩		
١٩٥٦ - ١٩٥٥	عضو	حسن محمد أبو السعود
١٩٥٥ - ١٩٤٦	عضو	حسن مختار رسمى
١٩٥١ - ١٩٥٠	عضو	حسين محمد الجندى
١٩٥٨ - ١٩٤٢	عضو	خليل على الجزار
١٩٣٣ - ١٩٣٢	عضو	سلطان محمود بهنس
١٩٦٧ - ١٩٦٣	عضو منتدب	سيد أحمد مرعى
١٩٣٠ - ١٩٢٠	عضو	عباس بسيونى الخطيب
١٩٥٥ - ١٩٥٤	عضو منتدب	عبد الجليل ابراهيم العمرى
١٩٣١ - ١٩٢٠	عضو	عبد الحميد السيوفى
	عضو - فعضو منتدب ورئيس	عبد الحميد شريف
١٩٥٥ - ١٩٥٤	مجلس ادارة	

١٩٤٢	}	عضو	عبد الحميد عبد الحق
١٩٤٨ - ١٩٤٥			
١٩٤٠ - ١٩٣٥		عضو	عبد الحى خليل
١٩٦٩ - عضو المجلس حاليا		عضو	د . عبد الرازق محمد حسن
١٩٤٦ - ١٩٤١		عضو	عبد الرحمن فهمى
١٩٢٦ - ١٩٢٠		عضو	عبد العظيم المصرى
١٩٤٠ - ١٩٢٥		عضو	عبد الفتاح اللوزى
١٩٤٠		عضو	عبد القوى أحمد
		عضو منتدب - فنان رئيس	عبد المقصود أحمد
١٩٥٥ - ١٩٣٩		فرئيس مجلس ادارة	
١٩٥٥ - ١٩٥٣		عضو	على اسلام
١٩٥٨ - ١٩٣٩		عضو	على أمين يحيى
١٩٦١ - ١٩٥٦		عضو	على بدوى
١٩٢٥ - ١٩٢٠	}	عضو	على ماهر
١٩٥٢ - ١٩٤٥			
١٩٣٧ - ١٩٣٢		عضو	عيسوى حسن زايد
١٩٤٠ - ١٩٢٠		عضو منتدب	فؤاد سلطان
١٩٣٩ - ١٩٣٧		عضو	فؤاد سليم الحجازى
١٩٣٤	}	عضو	كامل ابراهيم
١٩٤١ - ١٩٣٦			
١٩٣٩ - ١٩٢٠		نائب رئيس - وعضو	محمد طلعت حرب
١٩٥٥ - ١٩٥١		عضو	محمد أمين شبيب
١٩٦٦ - عضو المجلس حاليا		عضو	محمد بدران محمد
١٩٤٠ - ١٩٣٩		عضو	محمد بهى الدين بركات
١٩٥٥ - ١٩٤١		عضو	محمد توفيق خليل
١٩٤٥ - ١٩٤٠		عضو	محمد زكى الابراشى
		عضو - فعضو منتدب ونائب	محمد رشدى
١٩٦٩ - ١٩٥٠		رئيس فرئيس مجلس ادارة	

١٩٦٩ - ١٩٦٦	عضو ومدير عام	محمد صادق الطوبجي
١٩٦٢ - عضو المجلس حاليا	عضو ممثل للعاملين	محمد على الشرييني
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	د. محمد على عرفه
١٩٥٧ - ١٩٥٣	عضو	محمد محمود جلال
١٩٥٣ - ١٩٣٩	عضو	محمد محمود خليل
١٩٥٥ - ١٩٥١	عضو	محمد لطفى محمود
١٩٦٩ - عضو المجلس حاليا	مدير عام وعضو	محمد يوسف البناني
١٩٦٢ - ١٩٦٥	مدير عام وعضو	محمود الحسيني العسقلاني
	عضو - فعضو منتدب	محمود العتال
١٩٦١ - ١٩٥٥	ونائب رئيس	
١٩٥٨ - ١٩٥٦	عضو	محمود حسن
١٩٥٥ - ١٩٣٩	عضو	محمود شكرى
١٩٦١ - ١٩٥٥	عضو	محمود محمد لطفى
١٩٥٥ - ١٩٤٥	عضو	مراد وهبه
١٩٦٦ - ١٩٦٤	عضو	مصطفى فريد خليفة
١٩٣٢ - ١٩٣٠	عضو	مصطفى ماهر
١٩٤١	عضو	يوسف أحمد الجندى
١٩٢٤ - ١٩٢٠	عضو	يوسف أصلان قطاوى
١٩٤٠ - ١٩٢٧		
١٩٣٩ - ١٩٢٠	عضو	يوسف شيكوريل

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١	١٩٢٠	
٨٢٥٦٣١	٣٥٠٥٢٠	٢١٣٦٧٧	٢١٠٩٨٠	الأصول
١٦٨٧٢٠	٥٤٩٩٢	٢١٣٢٠	٣٢٩٩٦	النقدية في الصندوق وفي البنوك
١١٧٣٦٨١	٨٥٨٦١٧	٣٤٨٧٨٥	١٧٧٦٢	محفظة الأوراق المالية
٣٢١٢٥	٣٣٦٠٧	٢١٢٦٢	٢٢٧٠٤	سلف
٢٢٠٠١٥٧	١٢٩٧٧٣٦	٦٠٥٠٤٤	٣٨٤٤٤٢	حسابات مدينة متنوعة
٣٥٢٥٧٦	٧٥٠٣٢	٨٠٩٦٠	٢٥٤٤٠٣	مجموع الأصول
				بنود حسابات نظامية (*)
٢٥٥٢٧٣٣	١٣٧٢٧٦٨	٦٨٦٠٠٤	٤٠٩٨٤٥	مجموع الميزانية
٣١٣٢٢٨	٢٦٩١٨٤	٢٠٠٥٢٨	١٧٥١٠٨	الخصوم
١٤٦٦٠	١٦٢٣	—	—	رأس المال
١٧٦٩٣٥٦	٩٨١٢١٨	٤٠٥٤٠٦	٢٠٠٩٦٠	الاحتياطيات
١٠٦٤٤٨	٤٦٣٣٧	١٨٤١٨	٣٧٣٤	الودائع
٢٢٠٣٦٩٢	١٢٩٨٣٦٢	٦٢٤٣٥٢	٣٧٩٨٠٢	حسابات دائنة متنوعة
٣٤٩٠٤١	٧٤٤٠٦	٦١٦٥٢	٣٠٠٤٣	مجموع الخصوم
				بنود حسابات نظامية (*)
٢٥٥٢٧٣٣	١٣٧٢٧٦٨	٦٨٦٠٠٤	٤٠٩٨٤٥	مجموع الميزانية
١١٩٦٣٨	٧٠٧٢٧	٣٨٦٥٢	٨٧٢٨	الأرباح والخسائر
٥٧١١٧	٤٠٣٥٥	٢٢٤٢٣	٥٤٧٩	إيرادات
				مصرفات
٦٢٥٢١	٣٠٣٧٢	١٦٢٢٩	٣٢٤٩	

(*) بنود حسابات نظامية يجب عدم تعليلها حسب الأصول المحاسبية الحديثة .

للسنوات (١٩٢٠ / ١٩٣٠)

(جنيه)

١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥	١٩٢٤
١٤١٧١١٥	١٤٠٦٧٠٤	١٧٥٢٤٨٣	١٣٨٠٨٨٧	١٣٦٠٨٠٣	٨٧٨٣١٨	١٠٠٣٤٤٥
١٢٤٠٤١٦	١١١٤٣٦٣	٨٨٦٨٧٩	٦٤٩٢٣٤	٣٤١٨٤٢	٢٤٤٠٦٦	١٨٠٥٦٩
٦٣٣٧٦٩٩	٦٥٣٠٩٤٥	٥٦٨٣٨٩٦	٤٩٣٧١٧٣	٣٦٥٣٠٣٠	٣٠٥٣٧٨٤	٢٠٨٩٣٣٩
٣٧٦٥٨٧	٣٤٤٣٥٧	٣١٤١٢٤	٢٩٤٠٦٩	١٣٧٥٠٠	١٢١٦٣٣	٤٤٤٦٨
٩٣٧١٨١٧	٩٣٩٦٣٦٩	٨٦٣٧٣٨٢	٧٢٦١٣٦٣	٥٤٩٣١٨٠	٤٢٩٧٨٠١	٣٣١٧٨٢١
١٥٤٢١٥٤	١١١٧٧١٠٤	١٠٤٢٧٥١	٩٩٢٤٧٥	١٢٣٠٤٣٧	٩١١٥٧٨	٥٢٢٥١٥
١٠٩١٣٩٧١	١٠٥٧٣٤٧٣	٩٦٨٠١٣٣	٨٢٥٣٨٣٨	٦٧٢٣٦١٧	٥٢٠٩٣٧٩	٣٨٤٠٣٣٦
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	٤٧٤٩٢٤
٣٩٨٠٠٠	٣٧٣١٠٢	٣٤٨٢٠٣	٣٢٤٦٣٥	١٦٢٨٧٩	١٣٧٠٤١	٣٠٩١٢
٧٤٩٤٦٤٦	٧٤٨٧١٥٤	٦٨٧٢٥٨٤	٥٥١٧٨١٧	٤٤٢٤٧٠٧	٣١٨٩٩١٩	٢٦٢٣٩٥٣
٤٥٤٣٨٧	٤٥٥٨٣٠	٤١٥٤٣٨	٣٦٠١٦٢	٢٩٤٤٦٢	٢٤٢٣٩٠	١٦٨١٤٣
٩٣٤٧٠٨٣	٩٣١٦٠٨٦	٨٦٣٦٢٢٥	٧٢٠٢٦١٤	٥٦٠٢٠٤٨	٤٢٨٩٣٥٠	٣٢٩٧٩٣٢
١٥٦٦٨٨٨	١٢٥٧٣٨٧	١٠٤٣٩٠٨	١٠٥١٢٢٤	١١٢١٥٦٩	٩٢٠٠٢٩	٥٤٢٤٠٤
١٠٩١٣٩٧١	١٠٥٧٣٤٧٣	٩٦٨٠١٣٣	٨٢٥٣٨٣٨	٦٧٢٣٦١٧	٥٢٠٩٣٧٩	٣٨٤٠٣٣٦
٢٧٣١٥٨	٣٠٢٢٩٥	٢٩٥٣٤٩	٢٧٩٠٨١	٢٤١٤٤٥	٢١٥٨٠٣	١٦٤٧٧٧
١٥٨٢٣٢	١٥٢٨٠٧	١٤٦٣٥٣	١٤٣٤٠٩	١٢٣٨٩٧	١٠٧٤٢٧	٧٨٤٧٩
١١٤٩٢٦	١٤٩٤٨٨	١٤٨٩٩٦	١٣٥٦٧٢	١١٧٥٤٨	١٠٨٣٧٦	٨٦٢٩٨

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	
١٤٧٣٩٧٤	١٦٣٩١٥٨	١٢٦٤٥٤٢	١٠٧٥٩٥٣	الأصول
١٩٨١٢٢٣	١٥٣٦٨٦٩	١٤٦٩٩٥٩	١١٨٩٠٥٥	النقود بالصندوق وفي البنوك
٩٣٨٠٩٠٦	٨٧٢٥٤٨٦	٨٣١٨٦٦٣	٧٦٧٢٣٢٥	محفظة الأوراق المالية
٣٧٤٠٨٣	٣٧٠٦١٥	٣٧١٤٥٢	٣٨١٦٩٧	سلف
١٣٢١٠١٨٦	١٢٢٧٢١٢٨	١١٤٢٤٦١٦	١٠٣١٩٠٣٠	حسابات مدينة متنوعة
١٧٧٧٢٠٣	١٨٨٥٨٣٦	١٧٠٠٩٣٢	٢٠٧٣٩٤٩	مجموع الأصول
				بنود حسابات نظامية (*)
١٤٩٨٧٣٨٩	١٤١٥٧٩٦٤	١٣١٢٥٥٤٨	١٢٣٩٢٩٧٩	مجموع الميزانية
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	الخصوم
٥٢١٢٥٤	٤٨٧٠٦٣	٤٤٨٠٢٤	٤١٧٠٤٣	رأس المال
١١٣٧٤٦٢٢	١٠٥٢٧٥٦٥	٨٤٩٥٧٩١	٧٣٦١٣٧٥	الاحتياطيات
٦٧٠٥٥٨	٦١٠٩٩٩	١٤٥٨٧٣٩	١٤٥٣٨٩٨	السودائـع
١٣٥٦٤٤٣٤	١٢٦٢٥٦٢٧	١١٤٠٢٥٥٤	١٠٢٣٢٣١٦	حسابات دائنة متنوعة
١٤٢٠٩٥٥	١٥٣٢٣٣٧	١٧٢٢٩٩٤	٢١٦٠٦٦٣	مجموع الخصوم
				بنود حسابات نظامية (*)
١٤٩٨٧٣٨٩	١٤١٥٧٩٦٤	١٣١٢٥٥٤٨	١٢٣٩٢٩٧٩	مجموع الميزانية
٢٩٦٠٧٤	٢٨٦٥٦٦	٢٨٠٩٨٨	٢٨٤١٢٩	الأرباح والخسائر
١٥١٢٨٦	١٤٤٦٥٦	١٤٠٦٠٣	١٤٩٣١٢	إيرادات
				مصرفات
١٤٤٧٨٨	١٤١٩١٠	١٤٠٣٨٥	١٣٤٨١٧	

(*) بنود حسابات نظامية يجب عدم تعليلتها حسب الأصول المحاسبية الحديثة .

للسنوات (١٩٢٨ / ١٩٣١)

(جنيه)

١٩٤٠	١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥
		١٩٦٣٢١٩	٣٢٠٩٦٩٧	٢٩٥٨٤١٢	١٨٢٠٧٢٧
		٣٨٧٦٠٧٤	٣٧١٤٠٥٩	٣٠٨٤٥٥١	٢٢٢٢٧٨٤
ميزانيات غير مشورة		١٢٤٧٨٢٨٥	١١١٠٩٦٨٢	١٠٦٣٣١٥٣	١٠٥٨٥٢٧٣
		٤٢٣٣٨١	٤٢٢٤٣٤	٤٣٧٨٠٩	٣٦٢٨١٩
		١٨٧٤٠٩٥٨	١٨٤٥٥٨٧٢	١٧١١٣٩٢٤	١٤٩٩١٦٠٣
		٢٧٠٣٦٢٣	٢٦٥٥٥١١	٢١٨٦٩٠٢	٢٠٧٥٨٠٥
		٢١٤٤٤٥٨٢	٢١١١١٣٨٣	١٩٣٠٠٨٢٧	١٧٠٦٧٤٠٨
		١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
		٧٦٥٤٧١	٦٢٤٤٤٦	٥٩٠٣٥٢	٥٥٥٧٣٢
		١٧٢٠٠٦٢٣	١٦٨٢٠٤٨٢	١٥٣٥٢١٨٢	١٣١٧٢٠٢٤
		٦٣٩٠٣١	٧٢٧٠٩٨	٦٦٢١٢٨	٧٠٦٣٤٨
		١٩٦٠٥١٢٥	١٩١٧٢٠٢٦	١٧٦٠٤٦٦٢	١٥٤٣٤١٠٤
		١٨٣٩٤٥٧	١٩٣٩٣٥٧	١٦٩٦١٦٥	١٦٣٣٣٠٤
		٢١٤٤٤٥٨٢	٢١١١١٣٨٣	١٩٣٠٠٨٢٧	١٧٠٦٧٤٠٨
		٣١١٤٠٢	٣١١٩٦٦	٣١٢٦٧٢	٣١١٧١٢
		١٨٦٩٤٦	١٨١٧١٢	١٧١٧٣٥	١٦٥٥١٦
		١٢٤٤٤٥٦	١٣٠٢٥٤	١٤٠٩٣٧	١٤٦١٩٦

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	
١٢٠١١٢٨٧	٩٢١٢٣٦٢	٦٥٣٦٨٧٥	٣٠٧٧٩٦٣	الأصول
١٢٢١٨٣٧٦	٧٨٦٢٩١٤	٥١٤١٣٢٨	٤٥٠٠٢٤٠	النقد بالصندوق وفي البنوك
١١٨٤٢٥٩٣	٨٣٩٣٠٧٨	٨٤٣٠٤٢٨	٧٢١٩٨٦٥	محفظة الأوراق المالية
٧٥٥٣٧٥	٦٩٨٦٣٥	٧٧٤٩٢٦	٧٠٤٩٢٨	سلف
				حسابات مدينة متنوعة
٣٦٨٢٧٦٣١	٢٦١٦٦٩٨٩	٢٠٨٨٣٥٥٧	١٥٥٠٢٩٩٦	مجموع
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	الخصوم
١١٣٨٠٠٩	٥٠٥٤٤٩	١٦٨٩٩٦	١١٧٤٩٣	رأس المال
٣٢٨٨٣٢٩٠	٢٢٩٦٦٧٥٧	١٨٤٥٧٨١٥	١٣٨٨٤٤٠٩	الاحتياطيات
١٨٠٦٣٣٢	١٦٩٤٧٨٣	١٢٥٦٧٤٦	٥٠١٠٩٤	السودائع
				حسابات دائنة متنوعة
٣٦٨٢٧٦٣١	٢٦١٦٦٩٨٩	٢٠٨٨٣٥٥٧	١٥٥٠٢٩٩٦	مجموع
١٢٣٨٧٣٢	١٠٥٢١٤٩	٧٦٨٨٩٦	٧٨٦٣١٢	الأرباح والخسائر
٥٣٩٦٤٠	٤٦٢٧١٢	٣٣٠٩٥٨	٥٥١٣٠٧	إيرادات
				مصروفات
٦٩٩٠٩٢	٥٨٩٤٣٧	٤٣٧٩٣٨	٢٣٥٠٠٥	

للسنوات (١٩٤١ / ١٩٥٠)

(جنيه)

١٩٥٠	١٩٤٩	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٤٦	١٩٤٥
٢٣٠٠١٧٢٣ ٧٩٣٨٠١٢ ٣٢٠٣١٣١٧ ١٤٧٧٣١٩	١٤١٠٩٦٥٠ ١٢٣٥٠١٤٨ ٣٣٦٧٠٦٨١ ٣٢٥٦٥٤٩	٢٤٣١٣٧٠٣ ١٢٩٠٢٩٣٤ ٢٦٧٨٩٣٨٠ ٩٤٦٠٩٢	٢٨٩٠٨٧٣٣ ١٤٢٤٤١٦٢ ١٥٦٥٠٤٩٩ ٥٧٠١٧١	٣٠٦١٧٦٥٩ ١٤١١٨٢٤١ ١١٣٦٩٨٣٢ ٧٨٩٩٦٥	٢٦٤٨٤٦٤٢ ١١٨٢١٩٩٠ ١٢٨٦٥٩٥٩ ٧١٢٦٠٣
٦٤٤٤٨٣٧١	٦٣٣٨٧٠٢٨	٦٤٩٥٢١٠٩	٥٩٣٧٣٥٦٥	٥٦٨٩٥٦٩٧	٥١٨٨٥١٩٤
١٠٠٠٠٠٠ ٤٢٢٥٢٣٢ ٥٤٦٤٣١٣٢ ٤٥٨٠٠٠٧	١٠٠٠٠٠٠ ٣٨٩٣٦٨٣ ٥٤٥١٩٦٠٥ ٣٩٧٣٧٤٠	١٠٠٠٠٠٠ ٣٥٥٧٤٩٢ ٥٧٠٦٠٨٥٨ ٣٣٣٣٧٥٩	١٠٠٠٠٠٠ ٣١٨٥٠٤٩ ٥١٨٨٠١٩٩ ٣٣٠٨٣١٧	١٠٠٠٠٠٠ ٢٧٩٠٢٠٩ ٥٠٥٢٨٧١٩ ٢٥٧٦٧٦٩	١٠٠٠٠٠٠ ١٨٦٠١٠٧ ٤٦٩٠٥٦٤٥ ٢١١٩٤٤٢
٦٤٤٤٨٣٧١	٦٣٣٨٧٠٢٨	٦٤٩٥٢١٠٩	٥٩٣٧٣٥٦٥	٥٦٨٩٥٦٩٧	٥١٨٨٥١٩٤
١٧٨٢٩٣١ ٩٩٥٢٧١	١٧٢٠٠٥١ ٩٣٧٥٠٣	١٦٢٩٣٠٥ ٨٥١٥٢٢	١٣٨٦٣٩٩ ٦١٠٣١١	١٤٠٦٩٦٨ ٥٧٠٩٢٦	١٤٢٧٨٥٧ ٦٨٢٤٨٧
٧٨٧٦٦٠	٧٨٢٥٤٨	٧٧٧٧٨٣	٧٧٦٠٨٨	٨٣٦٠٤٢	٧٤٥٣٧٠

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	
١٣٥٧٨٩٤٨	١٧٣٨٧٨٥٩	١٧٢٨٩٨٦٣	٢٥٣٣١٨١٩	الأصول
١٠٢١٦٢٥٧	١٠٩٣٠٤١٧	١٠٥٢٣١٩١	٨٣٥٨٦٤٤	التقود بالصندوق وفي البنوك
٤٨٥٤٠٤٥٨	٣٥٣٠٨٣٤٤	٣٧٤٣٦٠٢١	٣٦٣٩٥٥٩٤	محفظة الأوراق المالية
١٤٧٤٤٢٢	١٦٧٨١٩٠	١٤٢٣٢٦٣	١٧٩٣٤٣٧	سلف
				حسابات مدينة متنوعة
٧٣٨١٠٠٨٥	٦٥٣٠٤٨١٠	٦٦٦٧٢٣٣٨	٧١٨٧٩٤٩٤	المجموع
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	الخصوم
٥٤٦٣٠٥١	٥١٦٠٥٦٠	٤٨٤٧٢٦٤	٤٥٣٤٦١١	رأس المال
٦٣١٥٦٨٩١	٥٦٤١٢٦١٠	٥٨٠٨٠٠٢٠	٦١٦١٠٢٨٣	الاحتياطيات
٤١٩٠١٤٣	٢٧٣١٦٤٠	٢٧٤٥٠٠٥٤	٤٧٣٤٦٠٠	السودائع
				حسابات دائنة متنوعة
٧٣٨١٠٠٨٥	٦٥٣٠٤٨١٠	٦٦٦٧٢٣٣٨	٧١٨٧٩٤٩٤	المجموع
٢١٢٣٤٦٤	١٨٩٥٠٠١	٢٠٢٤٧٥٦	١٩١٠٦٠٨	الأرباح والخسائر
١٣٢٧٠٥١	١١٢٣٩٣٩	١٢٢٧٦٥٩	١١١٥٠٥٧	إيرادات
				مصروفات
٧٩٦٤١٣	٧٧١٠٦٢	٩٧٠٩٧	٧٩٥٥٥١	

للسنوات (١٩٥١ / ١٩٦٠)

(جنيه)

١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥
١٧٤٤٦٩٣٤	٢١٠٢٥٢٤٠	٢١٩٣٨٧٣١	٢٣٠٧٩٠٥١	١٥٢٥٣٢٧٥	٢٤٥١٨٧٣٢
٣٢٠٩٠٤٠٧	٢٣٦٠٨٧٩٤	١٩٣٢١٨٣٧	١٧٦٢٣٠٦٠	١٦٦٤٣١٩٦	١١٣٣٢٨٢١
٨٤٥٩٢٠٣٠	٧٩١١٩٤٨٦	٦٥٦٩٢٦٠٥	٥٧٥١٧٧٦٦	٦١٩٥٦٦٩٩	٤٢٥٥٤٠١٦
٣٨٧٥٣٧٢	٣٥٥٧٦٨١	٣٥٦٦٨١٩	٢١٠٠٩٦٥	٢٠١٥٧٩٧	١٧١١٥٣٧
١٣٨٠٠٤٧٤٣	١٢٧٣١١٢٠١	١١٠٥١٩٩٩٢	١٠٠٣٢٠٨٤٢	٩٥٨٦٨٩٦٧	٨٠١١٧١٠٦
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
٧٦١٣٨٤٤	٧١١٣٨٤٤	٦٦٦١٦٥٩	٦٣٦٢١٢٣	٦١٠٠٢٥٢	٥٧٩٨٢٨٤
١٢٠٠٠٨٤٣٣	١٠٩٣٩٣٢٤٩	٩٤٨٠٠٥٧٢	٨٥٢٢٧٥٩٢	٨١٣١٢٠٨٣	٦٩٠٢٠٨٣١
٨٣٨٢٤٦٦	٨٨٠٤١٠٨	٧٠٥٧٧٦١	٦٧٣١١٢٧	٦٤٥٦٦٣٢	٣٢٩٧٩٩١
١٣٨٠٠٤٧٤٣	١٢٧٣١١٢٠١	١١٠٥١٩٩٩٢	١٠٠٣٢٠٨٤٢	٩٥٨٦٨٩٦٧	٨٠١١٧١٠٦
٣٧٧٥١٧٠	٣٥٥٥٦٦٤	٣٢٤٨٧٢٤	٢٩١١١٣٢	٢٦٣٦٤٥٢	٢٤٢٩٦٦٧
٢٦٤٠١٧٢	٢٤٦٣١٩٤	٢١٩٩٠٥٢	٢١٠٥٠٢١	١٩٢١١٠١	١٦١٧٦٩٦
١١٣٤٩٩٨	١٠٩٢٤٣٠	١٠٤٩٦٧٢	٨٠٦١١١	٧١٥٣٥١	٨١١٩٧١

ميزانيات اجمالية مقارنة

١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	
٤٣٧٢٣٢٣٨	٢٣٩٤٨٣١٣	١٨٥٧٧٧٢٧	١٥٨١٠٩١٣	الأصول
٥٠٧٥٩٨٩٥	٣٧٢٥٧٦٥٧	٣٦٣١٧٢٧١	٣٣٣٥٩٨٥٠	النقود بالصندوق وفي البنوك
٩١٦٩٢٥٥٧	٧٣٨٠١٤٦٦	٦٠٠١٢٣٣٢	٧٩١٣٥٩٩٤	محفظة الأوراق المالية
٧٢٢٠٣٣٨	١٣١٦٩١٣٩	١١٣٥٤١١٤	٩٩٩٧٤٣٩	ساف
				حسابات مدينة متنوعة
١٩٣٣٩٦٠٢٨	١٤٨١٧٦٥٧٥	١٢٦٢٦١٤٤٤	١٣٨٣٠٤١٩٦	المجموع
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	الخصوم
٨٥٨٢٠١٩	٨٤٢٠٧٦٣	٨٣١٦٦٨٣	٨١١٣٨٤٤	وأس المال
١٢٤٥٠٩٠٨٤	١٢٠٧٨٧١٨٨	١٠١٤٧٧٧٠٥	١٢٦٩١٠٧٩	الاحتياطيات
٥٨٣٠٤٩٢٥	١٦٩٦٨٦٢٤	١٤٤٦٧٠٥٦	١٥٤٩٩٢٧٣	الودائع
				حسابات دائنة متنوعة
١٩٣٣٩٦٠٢٨	١٤٨١٧٦٥٧٥	١٢٦٢٦١٤٤٤	١٣٨٣٠٤١٩٦	المجموع
٩٤٣٧٥٧٩	٦٧٩٥٥٤٤	٣٢١١٤٣٦	٣٨٨٩٠٩٣	الأرباح والخسائر
٨٠٣٠١٨٢	٥٧٢٠٥١٣	٢٥١٧٥٥٨	٢٥٣٦٨٣١	إيرادات
				مصروفات
١٤٠٧٣٩٧	١٠٧٥٠٣١	٦٩٣٨٧٨	١٣٥٢٢٦٢	

للسنوات (١٩٦١ / ١٩٦٩)

(جنيه)

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥
	٦٨٠٤٠٣٩١ ٣٨٧٦٦٠٦٣ ٩٥٤٧٤٢٠١ ١٥٥١٣٦٨٤	٤٨٤٣٠١٢٥ ٤٩١٠٢٨٢٣ ٨٠٩٢٣٦٣٤ ١٣٠٧٧١٠٩	٦٠٩١٦٥٦٥ ٤٨٦٥٤٧٢٩ ٨٥٢٦٥٤٨١ ١٤٨٠٢٨٩٦	٦٠٠٥٦٧٧٧ ٥٣٩١١٨٦٧ ٨١٢٤٤١١٩ ١٠٩١٥٥١٦	٣٣٠٠٦١١٥ ٤٩٨٩٦١٩٠ ٨٧٤٠٨٣٢٧ ١٦٤٥٩٩٤١
	٢١٧٧٩٤٣٣٩	١٩١٥٣٣٦٩١	٢٠٩٦٣٩٦٧١	٢٠٦١٢٨٢٧٩	١٨٦٧٧٠٥٧٣
	٢٠٠٠٠٠٠ ٩١١١٨٩٧ ١٧٣١٣٥١٢٣ ٣٣٥٤٧٣١٩	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٩٦٠٩١٧ ١٤٧٤٤٣٤٦٠ ٣٣١٢٩٣١٤	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٨٧٤٤٤١ ١٤٤٥١٤٨٢٧ ٥٤٢٥٠٤٠٣	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٧٩٩٣٠٨ ١٣٨٥٠٧٤٥٤ ٥٦٨٢١٥١٧	٢٠٠٠٠٠٠ ٨٧٤٤٩٣٣ ١٢٣٩٤٥٤٨٨ ٥٢٠٨٠١٥٢
	٢١٧٧٩٤٣٣٩	١٩١٥٣٣٦٩١	٢٠٩٦٣٩٦٧١	٢٠٦١٢٨٢٧٩	١٨٦٧٧٠٥٧٣
	٩٥٩٦٨١٣ ٧٩١٢٥٨٥	٨٥٨٩٦٤٦ ٧٠٧٩٨٤٧	٧٩٦١٥١٨ ٦٥١٦٦٦٢	٨٢٢٦٠١٠ ٧٤٧٤٦٧٧	٩٦٢٢١١٤ ٨٨١٠٤٠٨
	١٦٨٤٢٢٨	١٥٠٩٧٩٩	١٤٤٤٨٥٦	٧٥١٣٣٣	٨١١٧٠٦

شركات بنك مصر

١٩٢٢ - ١٩٦١

الجزء الثاني

في قماريسا ولدا :

• قماريسا بعد قماريسا

• شركات بنك مصر ولدا بعد قماريسا

■ مقدمة

■ قطاع الغزل والنسيج :

ويشمل هذا القطاع :

- * شركة مصر للغزل والنسيج/المحلة الكبرى
- * شركة مصر/حلوان للغزل والنسيج
- * شركة مصر/للفزل والنسيج الرفيع/كفر الدوار
- * شركة مصر صباغى البيضا
- * شركة مصر للحريز الصناعى
- * شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج

• قماريسا قبل قماريسا

■ قطاع القطن :

- * شركة مصر لحليج الأقطان
- * شركة مصر لتصدير الأقطان

• العمل الاقتصادي على قدم المساواة مع الأجانب

■ قطاع المال والائتمان :

- * شركة مصر للتأمين
- * بنك التضامن المالى
- * بنك مصر لبنان

■ قطاع النقل :

- * شركة مصر للنقل والملاحة
- * شركة مصر للطيران
- * شركة مصر للملاحة البحرية

■ قطاع الكيماويات :

- * شركة مصر للمستحضرات الطبية
- * شركة مصر لصناعة الكيماويات

■ قطاع السياحة :

- * شركة مصر للسياحة •
- * شركة مصر للفنادق

■ : وشركات باعها والدة

■ قطاع خدمات التوزيع :

- * شركة بيع المصنوعات المصرية •

■ القطاعات الأخرى :

- * مطبعة مصر •
- * شركة مصر لأعمال الأسمت المسلح •
- * شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت •
- * الشركة العقارية المصرية •

■ : وشركات والدة

■ شركات لم تستمر :

- * شركة مصر للطيران •
- * شركة مصر للصناعات •

■ : وشركات والدة

- * شركة مصر للطيران •
- * شركة مصر للصناعات •
- * شركة مصر للصناعات •

■ : وشركات والدة

- * شركة مصر للطيران •
- * شركة مصر للصناعات •
- * شركة مصر للصناعات •

■ : وشركات والدة

- * شركة مصر للطيران •
- * شركة مصر للصناعات •

شركات بنك مصر

مقدمة :

ان أى دراسة لتاريخ النهضة الاقتصادية فى مصر لابد أن تنصدها دراسة لتاريخ بنك مصر ، كما لا تستكمل دراسة تاريخ بنك مصر ما لم تعط اهتماما كافيا وتلقى مزيدا من الضوء على شركات بنك مصر . فقد كانت شركات بنك مصر أولى الشركات القومية بالبلاد ، وأصبحت الصناعات التى أقامها البنك تمثل الركيزة الأساسية لحركة التصنيع الحديثة ، كما ويمثل رجالات بنك مصر اليوم قطاعا هاما من القيادات الادارية والفنية التى تشرف على أهم المؤسسات والشركات .

بدأت النهضة الاقتصادية يقودها « طلعت حرب » بقدوم ثابتة وعقيدة راسخة ، وقد أدت بوادر هذه النهضة ونجاحها الى تحول معتقدات الناس من أن مصر بلد زراعى ، اقتصادها معقد لا يقوى عليه سوى الأجانب - الى الايمان بقدراتهم واستعدادهم للعمل فى المجال الاقتصادى على قدم المساواة مع الأجانب .

فقد قام بنك مصر عام ١٩٢٠ كبنك أعمال ، وأنشأ خلال الفترة من ١٩٢٠/١٩٦٠ عددا من الشركات بلغت ثلاثين شركة ، منها سبع وعشرون شركة قام هو بإنشائها ، وثلاث شركات امتلكها البنك بعد فترات من انشائها . وقد تعرضت أربع شركات من شركات البنك للتصفية ، بينما لم تكتمل احدى شركاته نتيجة لصعوبات مختلفة عاصرتها . وبذلك كان عدد شركات البنك العاملة عند انشاء مؤسسة مصر وصدور القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ خمسة وعشرين شركة .

وقد أنشأ البنك أول ما أنشأ مطبعة مصر فى عام ١٩٢٢ لتموين البنك بجميع المطبوعات ثم تبعها بشركة مصر لحليج الأقطان فى عام ١٩٢٤ ، وتوالى انشاء بنك مصر لشركات جديدة حتى وصل عدد الشركات التى أنشأها حتى عام ١٩٢٥ خمس شركات ، وخلال الفترة من عام ١٩٢٦ الى عام ١٩٣٠ أنشأ البنك ست شركات أخرى . وخلال الثلاثينيات سجل البنك نشاطا هائلا فى خدمة الاقتصاد القومى حيث أنشأ اثنى عشرة شركة جديدة ، فوصل عدد الشركات

التابعة للبنك في عام ١٩٤٠ خمساً وعشرين شركة • ثم توقف البنك عن انشاء شركات جديدة خلال الفترة من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٤٦ ، نتيجة لأحكام قانون الدعم التي فرضت على البنك الكف عن انشاء شركات جديدة ، الا أن سياسة البنك القومية والوطنية جعلت السلطات تسمح له في عام ١٩٤٦ بانشاء شركة مصر للحرير الصناعي التي أنشأها البنك ليدفع عن المصانع المحلية ضرر الاعتماد على الأسواق الأجنبية في توفير حاجياتها من ألياف وخيوط الحرير ، ذلك الضرر الذي ظهر واضحا خلال فترة الحرب العالمية الثانية • وبعد قيام الثورة عاود بنك مصر نشاطه في انشاء الشركات عن طريق تنفيذ عدد من مشروعات خطة السنوات الخمس للصناعة • فبلغ عدد الشركات التي أنشأها البنك خلال الفترة من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ أربع شركات • ثم أنشئت مؤسسة مصر في أول عام ١٩٦١ واليها آلت جميع شركات بنك مصر ، وفي ديسمبر ١٩٦١ أنشئت المؤسسات النوعية فكانت شركات بنك مصر تمثل النواة الأساسية لشركات هذه المؤسسات وخاصة مؤسسة الغزل والنسيج •

وقد حققت شركات البنك في مجموعها تقدما عظيما وتنتائج باهرة على مر السنين فتضاعفت مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة فيها ، وأصبح لبنك مصر الفضل في ادارة حجم كبير من الأعمال الناجحة ذات الأهداف القومية • وقد كشفت سياسة بنك مصر في انشاء الشركات على أسس وعناصر اقتصادية هامة كان أبرزها ما يلي :

١ - انشاء الصناعات الأهلية :

كان هدف بنك مصر ألا يقف النشاط الاقتصادي في مصر عند حد النشاط الزراعي ، فان كانت مصر في الأصل بلدا زراعيا فانها لا تستطيع أن تعتمد على الزراعة وحدها لمواجهة احتياجات المستقبل مع ظروف الأراضي الزراعية المحدودة المساحة والزيادة السكانية غير المحدودة • ومن هنا يجب عليها أن تهتم بالصناعة لتنوع من ثرواتها وحتى تكفي البلاد حاجتها من مصنوعات ذاتية بقدر ما يتيسر لها ذلك بشرط أن تكون هذه الصناعات الجديدة في شكل شركات أهلية مصرية وليست أجنبية •

الا أننا يجب أن نذكر هنا أن فكرة الشركات الأهلية والمصرية عند بنك مصر لم تكن تحمل في طياتها معنى العصية العمياء • بل نجد أن بنك مصر سعى الى تحقيق أسس الغايات وأفضل النتائج ، قد لجأ الى الاستعانة بجميع الخبرات

المحلية والأجنبية في عديد من المجالات - كما بينا في الجزء الأول - فقد استعان في بعض الحالات بالأجانب كي يتدرب على أيديهم المصريون ويأخذوا عنهم فنون وأسرار الصناعات الجديدة ، حتى اذا ما تحقق للمصريين الخبرة الكافية لجأ البنك الى التمسير التام لادارة شركاته . وبذلك فلم يستكشف البنك من الاستعانة بخبرة الأجانب ولكنه عرف كيف يضع لها الحدود بحيث يحصل منها على أحسن استفادة بدون الخضوع لأى سيطرة منها .

وقد حمل طلعت حرب منذ فجر القرن العشرين رسالة تمصير القطاعات الحيوية في البلاد وخاصة قطاع المال والائتمان الذى يمثل الممول الرئيسى لأى سياسة انمائية والذى بدون تمصيره لا يمكن أن تستوفى البلاد استقلالها الاقتصادى وقدرتها على التنمية . وكان من أولى ثمار هذه الرسالة انشاء بنك مصر ذاته ، ومن بعد حمل البنك لواء هذه الرسالة التى على هديها أقام عددا من شركاته من أبرزها شركة مصر للتأمين لايجاد دعومات مصرية كافية في قطاع المال والائتمان ، وشركة مصر للسياحة لتدريب المصريين في أكثر القطاعات مصدرا للدخول والعملات الأجنبية التى لم تكن تستثمر في البلاد . وقد شملت وسيلة بنك مصر في تمصير القطاعات الهامة خلق شركات جديدة برؤوس أموال مصرية وادارة مصرية ، أو تمصير رؤوس أموال وادارة بعض الشركات القائمة كما حدث بالنسبة للشركة العقارية المصرية لتوسيع قاعدة الشركات الوطنية .

٢ - استقلال ثروات البلاد بأقامة شركات عديدة :

كانت ثروات البلاد نهبا للأجانب الذين كانوا يقومون باستغلالها ، ولم يكن للمصريين دور يذكر في المشروعات الاقتصادية عدا الزراعة . وكان من الواضح أن تكون مبادرة بنك مصر في مجال الصناعة والاهتمام بما يرتبط بمحصول البلاد الرئيسى وهو القطن . ومن هذا المنطلق الفكرى قام بنك مصر بإنشاء صناعات الغزل والنسيج والخليج وتصدير الأقطان ، وأيضا صناعة استخراج بثررة القطن لاستغلال أهم محاصيل البلاد وهو القطن لصالح المواطن المصرى ، كما قامت شركة مصر لمصايد الأسماك لزيادة الانتفاع من الثروة السمكية على أسس أكثر تقدما . ثم قامت شركة مصر للمناجم والمحاجر لاستغلال الخامات الموجودة في باطن الأرض ، كذلك كان قيام شركة مصر للسياحة ، وشركة مصر للفنادق لغرض الاستفادة من مكانة مصر السياحية وعائد السياحة الضخم الذى كان مصدر ايراد هام للأجانب الذين كانوا يحتكرون هذا القطاع .

٣ - التكامل الاقتصادي بين شركات مصر :

استوفى عدد لا بأس به من شركات بنك مصر مستوى مقبولا من التكامل الاقتصادي بين بعضها البعض ، وكان هدف بنك مصر من هذا تحقيق قدر من الوفرة في تكاليف المنتج النهائي . فقد أنشئت مطبعة مصر لتخفيض تكاليف مطبوعات البنك . وأنشئت شركة مصر للنقل والملاحة للتوفير من تكاليف نقل القطن الذي يدخل في صناعة الغزل والنسيج ، كما كان من أحد أهداف إنشاء شركة مصر للتأمين ، الوفرة في تكلفة تأمينات الشحن والنقل والحريق بالنسبة لمصانع شركات البنك ، كما أقيمت شركة مصر للأسمت المسلح للقيام بالانشاءات والتوسعات اللازمة لشركات البنك . ومن أوضح أشكال التكامل الرأسي بين شركات البنك التكامل بين شركة مصر لحليج الأقطان وشركات غزل ونسيج القطن ، ثم بين شركات النسيج وشركة بيع المصنوعات المصرية .

وحتى داخل قطاع الغزل والنسيج ذاته ، كان هناك تكامل واضح رغم أن البعض قد يعتقد بأن شركات البنك الست في هذا القطاع تمثل نوعا من التكرار ، ذلك أنه بينما تخصصت شركة المحطة في انتاج الأقمشة الرفيعة والممتازة ، أنشئت شركة مصر/ حلوان لانتاج الأقمشة الحريرية ، وشركة مصر صباغى البيض لتقوم بأعمال التبييض والتجهيز والصباغة ، وأخيرا تخصصت شركة مصر/ شبين الكوم في انتاج الغزل الرفيع .

٤ - دفع عملية التنمية :

أعطى بنك مصر اهتماما كبيرا لفروع النشاط التي تخدم التنمية الأساسية بالبلاد والتي تدفع بعجلة التنمية بسرعة . ومن أبرز الأدلة على ذلك اهتمام البنك بقطاع النقل بمختلف وسائله . إذ عنى بالنقل الجوى والبحرى والنهرى وأنشأ في كل مجال شركة مصرية كبيرة وكان البنك يراعى المصلحة القومية قبل أن ينظر الى مكاسبه الذاتية السريعة ، ذلك أنه أقبل على إنشاء شركات يعلم مقدما أنها قد تمنى بخسائر ، ولذلك اتفق مع الحكومة المصرية على تقديم اعانات لشركات النقل تقديرا منها للخدمات الجليلة التي يقدمها البنك لهذه الشركات .

٥ - تكوين جيل من رجال الصناعة :

كان جهاز بنك مصر وشركاته هو المدرسة التي عمدت الى تدريب القيادات التي لعبت دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلاد ، وكانت هذه القيادات نواة

صالحة لتكوين جيل من رجال الصناعة الفنيين والاداريين ، اعتمدت عليهم البلاد
في تنفيذ سياسة التمهير ثم التأميم منذ عام ١٩٥٦ •

ولا غرو فقد اهتم بنك مصر وشركاته ببناء عنصر الكفاية الادارية والانتاجية
لدى العاملين ، فعمدت شركات مصر الى ايفاد العديد من المسؤولين والعاملين في
بعثات للخارج اما ليعودوا بالمصانع الجديدة ووسائل ادارتها أو ليقفوا على أحدث
التطورات في فنون الصناعات ويكتسبوا مزيدا من الخبرة والدراسة ، وبهذا
فتحت شركات مصر بابا جديدا للعمل أمام شبابنا الناهض وأصبح مدرسة عملية
لشئوننا الاقتصادية • كما اهتمت شركات بنك مصر بعمالها فكفلت لهم أحدث
سبل التدريب المهني ، كل في مجال تخصصه لرفع كفايتهم الانتاجية ورفع مستوى
الأداء •

ولم تقف اهتمامات شركات مصر عند حد تدريب العامل ورفع انتاجيته بل
اهتمت بالجانب الانساني أيضا ، وراعت أن توفر للعامل من وسائل الرعاية
والخدمات الاجتماعية ما يخلق منه الانسان المستقر في حياته المطمئن لمستقبله •
فقد غنيت جميع شركات مصر منذ بدء نشأتها بتوفير الرعاية الطبية والاجتماعية
بعمالها وعائلاتهم ، فأنشأت بعض الشركات مستشفيات ضخمة ومتكاملة مزودة
بأحدث الأدوات والأجهزة لعلاج العمال والموظفين بينما أنشأت البعض الآخر عيادات
طبية لهذا الغرض وأتيح للعمال والموظفين العلاج لدى أكبر الأطباء المتخصصين
بدون مقابل •

وفي بعض المناطق أقام عدد من شركات البنك مجموعات من المباني السكنية
وأجرتها لعمالها بأجور زهيدة لتضمن لهم سبل الاستقرار على أحدث النظم
الصحية وزودتها بالمطاعم التي تقدم لهم الوجبات بأسعار رمزية • كما هيأت
الشركات لعمالها مظاهر الاستمتاع المفيد بوقت الفراغ بأن أقامت لهم النوادي
التي من أبرزها نادي طلعت حرب بالقاهرة وكونت من بينهم الفرق الرياضية
والفرق الكشفية ، كما أقامت لهم المكتبات العامة للقراءة والاطلاع • وقد أولت
شركات البنك التعليم رعاية خاصة ، فبادرت منذ انشائها باقامة فصول مكافحة
الأمية وأنشئت المدارس لأبناء العاملين في مستوى مراحل التعليم ، كما أقامت
بعض الشركات دورا لحضانة أبناء العاملين ، كما يسرت أغلب شركات مصر وسائل
الاتقال للعاملين بها •

٦ - خلق مراكز صناعية كبرى :

يرجع لبنك مصر الفضل فى خلق مراكز صناعية كبرى لأول مرة فى البلاد ، تبعتها بالضرورة انشاءات وخدمات جديدة ، وبهذا فقد غنى البنك منذ سنوات بحل المشكلة التى تعانى منها الآن وهى ازدهام العاصمة والضواحي نتيجة لتخلف الأقاليم •

ففى كل من المحطة الكبرى وكفر الدوار أقام بنك مصر مركزا صناعيا هاما يستوعب الأول ٢٨ ألف عامل ، وضم المركز الثانى عند انشاء مؤسسة مصر أكثر من ٢٠ ألف عامل عدا أسرهم وذويهم • وقد توافرت لهذا الحجم السكانى الضخم من القوة الشرائية ما خلق قدرا من الطلب النسل كان عاملا على اشاعة الرواج فى عديد من القطاعات الأخرى فى المنطقة • كما أدى قيام شركات البنك فى هذه المناطق على قيام عدد من الصناعات والخدمات المرتبطة بها مما أضاف الى ازدهار هذه المناطق •

هذا وقد شمل اهتمام بنك مصر عديدا من القطاعات الاقتصادية الهامة ، التى تعكس فى مجموعها مدى ما اتصفت به سياسة بنك مصر التصنيعية من شمول وتكامل والتى تؤكد رسالة بنك مصر التى عقد عليها العزم من أن يكون أول جهاز للتخطيط الاقتصادى وأول بنك للأعمال يقدم للبلاد غاية ما يستطيع من خدمات فى حدود طاقاته وامكانياته وتجاوب القوى الوطنية معه وتعريضها له •

وحتى يمكننا تحليل نشاط شركات مصر مع أكبر قدر من التركيز وتجميع البيانات ستجمل هذه الشركات فى قطاعات أساسية يضم كل قطاع عددا من الشركات التى يجمع بينها عناصر مشتركة مثل وحدة المادة الخام أو وحدة المنتج النهائى أو وحدة الخدمة المقدمة للمواطنين •

تعطى البيانات التالية صورة - لحجم نشاط شركات بنك مصر - فى نهاية عام ١٩٥٩ وقبل تأميمه - موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة :

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال عند التأسيس	رأس المال في ديسمبر ١٩٥٩	اسهام البنك	%
أولا : قطاع الغزل والنسيج :					
١ - شركة مصر للغزل والنسيج	١٩٢٧	٣٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٥٦,١٠٠	٪٢٦,٤
٢ - شركة مصر حلوان للغزل والنسيج	١٩٢٧	١٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٧٤١,٢٧٢	٪٧٤,١
٣ - شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع	١٩٣٨	٢٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٩٧٣,٦٥٦	٪٤٨,٧
٤ - شركة مصر صباغى البيضاء	١٩٣٨	٢٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٢٠,١٥٢	٪٣٦,٠
٥ - شركة مصر للحريز الصناعى	١٩٤٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٦,٦٧٦	٪ ٨,٦
٦ - شركة مصر شبن الكوم	١٩٥٩	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٪٢٥,٠
ثانيا : قطاع الأقطان :					
١ - شركة مصر لحليج الأقطان	١٩٢٤	٣٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٥٧,٧٢٠	٪٢٣,١
٢ - شركة مصر لتصدير الأقطان	١٩٣٠	١٦٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٢٤٥,٣٢٠	٪٦١,٣
٣ - شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت	١٩٣٨	٣٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٥٨,٤٣٦	٪٧٧,٩
ثالثا : قطاع المال والائتمان :					
١ - بنك التضامن المالى	١٩٠٩	٣,٤١٢	٥٠٠,٠٠٠	—	—
٢ - شركة مصر للتأمين	١٩٣٤	٢٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٢١٤,٧٧٦	٪٤٣,٠
٣ - بنك مصر لبنان	١٩٢٩	١٦٠,٠٠٠	٣٢٠,٠٠٠	٢٦٧,٦٠٠	٪٨٣,٠
رابعا : قطاع النقل :					
١ - شركة مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٤٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	١٢٧,٠٦٨	٪٨٤,٧
٢ - شركة مصر للطيران	١٩٣٢	٢٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠	٦٣١,٩٠٠	٪٤٦,٨
٣ - شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤	١٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	٣٧٧,٧٢٠	٪٥٠,٤
خامسا : قطاع السياحة :					
١ - شركة مصر للسياحة	١٩٣٤	٧,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٤,٠٩٦	٪٤٨,٢
٢ - شركة مصر للفنادق	١٩٥٥	١,٧٥٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٦٠	٪ ٥,٠
سادسا : قطاع الكيماويات :					
١ - شركة مصر للمستحضرات الطبية	١٩٤٠	١٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٩,٥١٢	٪٩,٨
٢ - شركة مصر لصناعة الكيماويات	١٩٥٩	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٪٢٥,٠
سابعا : قطاعات أخرى :					
١ - الشركة العقارية المصرية	١٨٩٦	٢٩٠,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٤٩,٠٩٨	٪٤٢,٣
٢ - مطبعة مصر	١٩٢٢	٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٣٥,٥٥٢	٪٦٥,٥
٣ - شركة مصر للتشيل والسينما	١٩٢٥	١٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٨١,١٨٤	٪٨١,٢
٤ - شركة مصر لمصايد الأسماك	١٩٢٧	٢٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٧٠,٩٠٠	٪٩٤,٥
٥ - شركة بيع المصنوعات	١٩٣٢	٥,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٣٩,٧٦٠	٪٢٨,٠
٦ - شركة مصر لأعمال الأسمت المسلح	١٩٣٨	٦,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١٦,٧٣٢	٪٥,٦
٧ - شركة مصر للمناجم والحاجر	١٩٣٨	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٪٨٧,٥
٨ - شركة مصر للألبان والأغذية	١٩٥٦	٤٠٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	١٤٣,١٤٠	٪١٩,١

قطاع الغزل والنسيج

يعتبر عام ١٩٢٧ البداية الحقيقية لصناعة الغزل والنسيج في مصر ، تلك البداية التي سجلها قيام بنك مصر بإنشاء شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . فقامت شركة المحلة نموذجا صادقا للصناعة الوطنية ، معهدا صالحا تتبع منه الخبرة العلمية والعملية في صناعة الغزل والنسيج والصباغة والتجهيز ، وان كان قد سبقها تكوين شركة الغزل الأهلية عام ١٩١١ في الأسكندرية فقد كانت هذه الشركة تعمل بكفاءة أقل وبمعدات أولية ، وفي ظروف صعبة .

وقد اتجه بنك مصر الى العناية بصناعة الغزل والنسيج في اطار السياسة التخطيطية التي رسمها لنفسه ، والتي كان من أسسها التركيز على تنمية قطاع اقتصادي معين تكون له القدرة على جذب وتنمية وتطوير عدد من القطاعات الأخرى ، لتفاعلها معه انتاجا أو تسويقا . وعلى ذلك ركز بنك مصر على قطاع الغزل والنسيج لاعتبارات عدة من أهمها :

١ - تصنيع المادة الأولية التي تمثل المحصول الرئيسى للبلاد وهو القطن الذى ظل العائد منه محفوبا باستغلال المستورد الأجنبي والدول الرأسمالية الصناعية ، فحرمت البلاد من الحصول على العائد العادل لأهم ثرواتها في الوقت الذى يمكنه فيها تحقيق أفضل استغلال له مع توظيف قدر كبير من الأيدي العاملة وخلق دخول جديدة ان هى لجأت الى تصنيعه .

٢ - توفير احتياجات الاستهلاك المحلى من أحد السلع الهامة التى تدخل في عداد الضروريات ، مع ما يتبع ذلك من توفير ما ينفق سنويا على استيراد الأقمشة وتوجيه شطر من هذا الوفرة لتمويل انشاء صناعات جديدة .

٣ - تحقيق مكاسب اقتصادية للوطن في مجال توازن المدفوعات الخارجية واستفادة البلاد من تحسن نسب التبادل التجارى متى أمكن استبدال تصدير القطن بتصدير المنتجات القطنية ، بالإضافة الى زيادة القيمة المضافة في المجتمع وخلق فرص للعمالة وجيل من العمال الصناعيين .

شركات بنك مصر للغزل والنسيج :

يرجع لبنك مصر الفضل في ارساء الدعامة الأولى لصناعة الغزل والنسيج في مصر . فقد تم عام ١٩٢٧ انشاء ثلاث شركات للغزل والنسيج ، هي شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وشركة مصر لنسج الحرير بدمياط وشركة مصر للكتان . فكان قيام هذه الشركات الثلاث في وقت واحد تعبيرا صادقا عن نظرة بنك مصر الشاملة لقطاع الغزل والنسيج والاهتمام بتغطية مختلف فروع انتاجه من قطن وحرير وكتان ، وان كانت شركة المحلة قد بدأت عملاقا في قطاعها فهي لم تتوقف عن تطوير نفسها وزيادة طاقاتها وتنويع منتجاتها وفي عام ١٩٣٧ ضمت هذه الشركة أول مصنع للصوف في البلاد . أما شركة مصر لنسج الحرير فقد بدأ نشاطها بنسج خيوط الحرير الطبيعي المستورد من الخارج ثم تنوع انتاجها ليضم نسج الحرير الصناعي المعتمد على الألياف الصناعية المنتجة محليا بالإضافة الى بعض المنتجات الراقية كالقטיפه والداتيل والأقمشة المطرزة . في حين لم يكتب لشركة مصر للكتان أن تستمر فصصيت في عام ١٩٤٩ .

ثم قام بنك مصر في عام ١٩٣٨ بانشاء شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار التي قامت لاستكمال حلقة هامة في سلسلة صناعة الغزل والنسيج وهي التخصص في انتاج خيوط الغزل الرفيع والأقمشة الممتازة التي لم تكن تنتج في البلاد من قبل . وذلك لسد حاجة السوق المحلية من كافة أنواع الأقمشة القطنية الفاخرة وفتح مجال التسويق الخارجى للمنتجات المصرية ، وفي نفس العام « ١٩٣٨ » اتفق بنك مصر مع جماعة صباغى براد فورد « Bradford Dyers » الانجليزية على انشاء شركة صباغى البيض فى كفر الدوار لتقوم بأعمال الصباغة والطباعة والتجهيز لمنتجات الشركة الشقيقة مصر للغزل والنسيج الرفيع بدلا من تصديرها لاجراء هذه العملية في الخارج . وفي هذا أقوى دليل على مدى التكامل بين شركات البنك واهتمام بنك مصر باستكمال جميع مراحل الصناعة بما يحقق وصول المنتج لمرحلة الاستهلاك النهائى تحت مسئولية شركات البنك .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، في عام ١٩٤٦ . قام بنك مصر بانشاء شركة مصر للحرير الصناعي التي أضافت منتجا جديدا لمجموع منتجات شركات البنك وذلك لتوفير احتياجات صناعة نسج الحرير من خيوط وفبران الحرير الصناعي بعد أن عانت شركات نسج الحرير من توقف استيراد هذه الخيوط وتعطيل الكثير من أنوالها خلال فترة الحرب .

وأخيرا وفي عام ١٩٥٩ أوكلت وزارة الصناعة لبنك مصر ، لما له من خبرة طويلة وحسن دراية في هذا القطاع — اقامة شركة مصر للغزل والنسيج بشبين الكوم ، ضمن خطة السنوات الخمس للصناعة . وكان الهدف من اقامة هذه الشركة هو تصنيع منطقة شبين الكوم وتوفير العمل لعدد كبير من العمال بجانب زيادة صادرات هذا القطاع .

وبذلك بلغ عدد شركات الغزل والنسيج التي شيدتها بنك مصر بين ١٩٢٧ ، ١٩٦٠ سبع شركات صفت احداها . بينما استمرت الشركات الست الأخرى تبأثر نشاطها وتتوسع في طاقاتها وتنوع من انتاجها الذي أصبح يعطى مختلف فروع هذه الصناعة من غزل ونسيج وتجهيز وتبييض لكل من القطن والصوف والحريز وأيضا الحريز الصناعي . هذه الشركات الست هي :

* شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى .

* شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج .

* شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع / كفر الدوار .

* شركة مصر صباغى البيضاء .

* شركة مصر للحريز الصناعى .

* شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج .

وسنقصر دراستنا هنا على هذه الشركات الست فقط دون شركة مصر للكتان التي قد صفت .

وقد نجح بنك مصر في تطوير هذه الصناعة حتى أصبحت تمثل مركز الصادرات في القطاع الصناعى من حيث توفير احتياجات السوق المحلى والتصدير للعالم الخارجى ، ومن حيث تجهيزها بأحدث المعدات والآلات . وبذا تمت صناعة الغزل والنسيج التى وضع أسسها بنك مصر ، باكورة الصناعات فى مصر والدعامة الأولى لاقتصادنا الوطنى المتحرر ونهضتنا الصناعية فبقيا هذه الصناعة بدأت معايير التصنيع السليم ترسخ فى المجتمع ، كما كان نجاحها حافزا لقيام الصناعات المحلية الواحدة تلو الأخرى .

ويعطينا الجدولان التاليان صورة واضحة لمدى أهمية وثقل شركات بنك مصر للغزل والنسيج داخل هذه الصناعة. • اذ يضم الجدول الأول أرقاماً مقارنة لأبرز أوجه نشاط هذه الشركات بالمقارنة بأرقام الصناعة كلها عند تأميم شركات بنك مصر. • وتدلل هذه الأرقام على أن شركات البنك كانت تغذى البلاد بما يقرب من نصف احتياجاتها من الغزل والمنسوجات بينما يلقي الجدول الثاني الضوء على مدى غنى ومتانة المركز المالى لشركات البنك بالمقارنة بشركات القطاع كله. • وذلك من مقارنة بعض أرقام الميزانية المجمعة لشركات البنك فى عام ١٩٦٠ بأرقام أول ميزانية مجمعة للشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج فى ١٩٦١، والبالغ عددها وقتئذ ٣٣ شركة (شاملة شركات البنك) •

أرقام مقارنة لنشاط شركات بنك مصر للغزل والنسيج

بمجموع نشاط صناعة الغزل والنسيج فى مصر

البيان	١٩٦٠			١٩٦١		
	شركات البنك (١)	القطاع كله (٢)	نسبة % ١ إلى ٢	شركات البنك (١)	القطاع كله (٢)	نسبة % ١ إلى ٢
عدد مغازل القطن	٤٨٣٨١٦	١١٢٢٤٧٨	٤٣,١	٤٩٧٣٧٦	٩٢٢٠٣٣٠	٤٠,٧
عدد أنوال القطن	٨٤١٨	٢١٨٥٤	٣٨,٥	٨٦٨٤	٢١٩٧٠	٣٩,٥
غزل القطن بالآلف طن	٤٢,٩	١٠٣	٤١,٦	٤٦,٩	١١١	٤٢,٢
نسج القطن بالمليون متر	٣١٠	٤٨٢,٧	٦٥,٥	*٣٤٠	٧٢٦	٤٦,٨
إنتاج الحرير الصناعى						
١٠٠=١٩٥٢	٢٨٠	٢٠٨	٠٠	٢٨٦	٢٠٨	٠٠٠

* يشمل إنتاج شركة مصر / صباغى البيضاء

ارقام مقارنة لميزانية شركات البنك للفزل والنسيج

بالميزانية المجمعة للشركات التابعة للمؤسسة المصرية الفزل والنسيج

بالمليون جنيه

شركات البنك ١٩٦٠ (١)	شركات المؤسسة ١٩٦١ (٢)	نسبة ١ إلى ٢ %
الخصوم		
رؤوس الأموال	١٥	٣٠,٩
الاحتياطيات والمخصصات	٢٦,٢	٦٥,٥
الأرباح	٣,٩	٤٣,٣
مجموع الموارد الذاتية	٤٥,١	٩٧,٤
الأصول		
الآلات والمعدات	١٣,٤	٣١
مجموع الأصول الثابتة	٢١,٢	٤٩,٢
مجموع الميزانية	٧٥	١٦٠,٥
٢٨٢	٨٠٢	٢٥٦ (١٠٠)

لتقريباً بالبنية (١) بعد ثلاث وثلاثين راسماً *

تأسست في ١٩٢٧م في القاهرة

نظرة على الشركات التي أسسها البنك

للغزل والنسيج

شركة مصر للغزل والنسيج / المحطة الكبرى :

تعتبر شركة مصر للغزل والنسيج أولى كبرى شركات بنك مصر ، وقد أنشئت في ٢٦ أغسطس ١٩٢٧ ، للقيام بأعمال الغزل والنسيج والتبييض والصباغة والطباعة اعتمادا على استخدام القطن المصري ، وقد واجهت الشركة منافسة شديدة من الأقمشة الأجنبية فور ظهور منتجاتها سنة ١٩٣١ لانخفاض تكلفة الأقطان المستخدمة في الصناعة الأجنبية بالنسبة للأقطان المصرية . فأنارت منذ ١٩٣٤ حملة للمطالبة بفرض نظام حصص على الواردات من المنسوجات بغرض حماية الصناعة المصرية على أساس الربط بين كميات المنسوجات المستوردة من كل دولة وكمية الأقطان المصرية المصدرة إليها . ثم استطاعت أن تشق طريقها وسط تيارات جارفة وظلت تعمل بامكاناتها المحدودة ، ومواردها الضئيلة الى أن أعلنت الحرب العالمية الثانية فأمكنها مواجهة الموقف وتموين البلاد بالجزء الأكبر مما تحتاجه من كساء ثم سارت الشركة بخطوات واسعة نحو التطور التدريجي حتى قطعت شوطا بعيدا سجلت فيه على مر السنين أرقاما قياسية سواء في انتاج الغزل أم المنسوجات القطنية والأقمشة الصوفية والبطاين وخيوط التريكو .

رأس المال :

وقد تطور رأس المال فزيد من ٣٠٠.٠٠٠ جنيه قيمة رأس مال التأسيس الى ٥٠٠.٠٠٠ جنيه في ١٩٣٣ ، ثم الى ٨٠٠.٠٠٠ جنيه في ١٩٣٤ ، ١.٠٠٠.٠٠٠ في ١٩٣٦ ثم ضوعف الى ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في ١٩٥١ وأخيرا زيد رأس المال في سنة ١٩٥٧ الى ٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد اشترط منذ التأسيس قصر ملكية رأس المال على المصريين كسياسة عامة يتبعها بنك مصر بالنسبة لأسهم الشركات التي يؤسسها .

كذلك أصدرت الشركة في بدأ نشاطها مجموعة من السندات :

الاولى فى سنة ١٩٣٤	وقيمتها ٣٥٠٠٠٠ جنية	{	وقد استهلكت جميعها
والثانية فى سنة ١٩٣٥	وقيمتها ٤٥٠٠٠٠		
والثالثة فى سنة ١٩٣٦	وقيمتها ٢٠٠٠٠٠		

الطاقة الانتاجية :

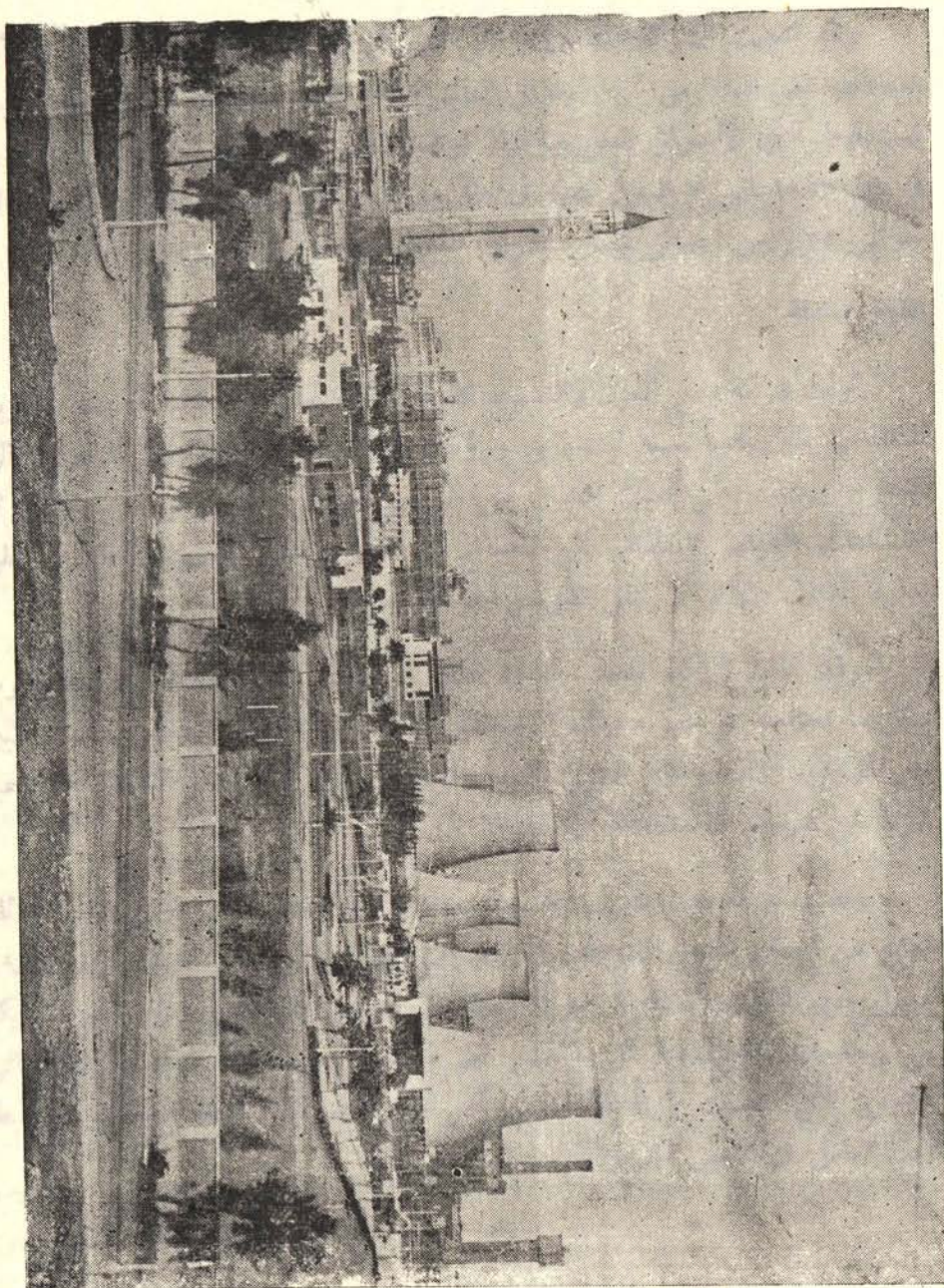
توسعت هذه الشركة وزادت طاقتها الانتاجية مستخدمة أحدث المعدات والأساليب الفنية فى الانتاج .

وعند بدء التشغيل كان لدى الشركة ١٢٢٠٠ مغزلا يضمها مصنع واحد ، ٤٨٤ نولا ميكانيكا . وقد استهلك قدر كبير من الآلات أثناء الحرب فقامت الشركة بتجديد طاقتها الانتاجية تباعا ، بل وسارت حثيثا فى تنفيذ برامج التوسعات حتى وصل عدد المغازل حاليا الى ٢٢٥٠٠٠ مغزل تضمها ستة مصانع ، ووصل عدد الأنوال الى ٤٠١٠ نول أتوماتيكي موزع على تسعة مصانع ، وتعتبر مصانع شركة مصر للغزل والنسيج أكبر المصانع المتكاملة فى الشرق الأوسط ، اذ تضم أيضا أقسام التجهيز والمبيضة والمصبغة والطباعة المجهرة بأحدث الآلات وأدق الصبغات، وتنفرد الشركة بأنها تضم مصنعا للقطن الطبي يعتبر الوحيد من نوعه فى الشرق الأوسط ، ويقوم بسد حاجة السوق المحلى والأسواق العربية . وقد أنشئ هذا المصنع فى عام ١٩٢٩ . كما انه فى عام ١٩٣٨ أنشأت الشركة مصنعا متكاملا لغزل ونسج وتجهيز الصوف أصبح الآن أضخم مصنع للصوف فى الشرق الأوسط وزود بأحدث الآلات ذات الكفاية العالية ويتميز انتاجه بتنوعه وتشكيلاته الواسعة ويضم مصنع الصوف حاليا ١٢٩٤١ مغزلا ، ١٧٤ نولا أتوماتيكا .

الانتاج :

ومع توسعات الشركة الهائلة تلك ، أصبحت تستهلك حاليا أكثر من ٣٨ ألف طن من القطن الخام بعد أن كان استهلاك القطن الخام يقدر بألف طن فى عام ١٩٣١ . وكان من الطبيعى أن ارتفع انتاج غزل القطن من ٨٤٤ طنا فى ١٩٣١ الى ٣٤٠٠٠ طن حاليا . وارتفع انتاج المنسوجات القطنية من ٤ مليون متر فى عام ١٩٣١ الى ١٣٤ مليون متر حاليا تشمل مختلف أنواع الأقمشة ، وقد بلغ انتاج القطن الطبي ١٧٦ طنا فى ١٩٣١ ارتفع الآن الى ٩٠٠ طن سنويا ووصل انتاج مصانع الصوف الى ١١٠٠ طن من الخيوط ، ٢ مليون متر من الأقمشة ،

كما يمتد انتاج مصنع السوفه انتاج البتاتين والصوف والحرير والنول
 لمصلحة والمصالح الحكومية من الرى الخامس .



شركة مصر للنزول والنسيج بالمحلة الكبرى
 (١٩٧٠)

شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج

تأسست في ٢٠ أغسطس ١٩٢٧ تحت اسم شركة مصر لنسيج الحرير ، وقد أنشئت في بداية الأمر في دمياط وفقا للاتفاق بين بنك مصر وعائلة اللوزي التي كانت قد أقامت صناعة الحرير في دمياط منذ سنة ١٨٣٩ وكانت عمليات التبييض والطباعة والتجهيز تتم في كفر العلو بجوار حلوان ، حيث نقلت مصانع النسيج فيما بعد عام ١٩٤٩ .

وكان نشاط الشركة في البداية وحتى عام ١٩٣٥ قاصرا على نسج خيوط الحرير الطبيعي المستورد من الخارج ثم بدأت الشركة في انتاج الحرير الصناعي حتى أصبح غالبية انتاج الشركة من الحرير الصناعي . ولما نشبت الحرب العالمية الأخيرة اضطرت الشركة تحت ظروف توقف الاستيراد الى انتاج الأقمشة القطنية للمساهمة في سد حاجة البلاد من هذه الأقمشة وبعد الحرب توسعت الشركة في انتاج الأقمشة من الفبران والحرير الصناعي .

رأس المال :

تأسست الشركة برأس مال قدره ١٠٠.٠٠٠ جنيه زيد الى ٣٥٠.٠٠٠ ألف جنيه في سنة ١٩٣٠ ثم تدرج في الزيادة الى أن وصل الى ٢٥٠.٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٤٥ ومع بدء الاهتمام بتوسيع الطاقة الانتاجية للشركة زيد رأس المال على فترات متقاربة ، اذ زيد في ١٩٥٦ الى ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ثم ضوعف في ١٩٥٧ الى مليون جنيه وفي ١٩٦٠ الى ٢ مليون جنيه ثم زيد في ١٩٦١ الى ٣ مليون جنيه ، وكشأن شركة مصر/لغزل والنسيج كانت ملكية أسهم رأس المال قاصرة على المصريين .

كذلك اضطرت الشركة خلال الخمسينيات الى اصدار مجموعات متتالية من السندات كان أولها في سنة ١٩٥٠ وقيمتها ١٢٥.٠٠٠ وبالمثل كانت قيمة الثانية ١٢٥.٠٠٠ جنيه . أما الثالثة فكانت قيمتها ٧٥.٠٠٠ جنيه وقد أصدرت في عام ١٩٥٨ .

الطاقة الانتاجية :

بدأت الشركة نشاطها بعدد من الأنوال لا يتعدى ٢١ نولا زيد الى ٥٢ نولا في عام ١٩٣٠ ثم زيد تدريجيا الى أن وصل الى ٥٧٢ نولا عام ١٩٥٧ قبل

التوسيعات • وفي أواخر ١٩٥٤ رأى مجلس الادارة القيام ببرنامج توسيعات ضخمة بدأ في تنفيذه عام ١٩٥٨ وقد شمل •

١ - انشاء وحدتين للغزل قوامهما ٦٠ ألف مغزل لاتنتاج خيوط الغزل اللازمة لاتنتاج النسيج محليا • مما يوفر من تكلفة الانتاج •

٢ - انشاء وحدة جديدة للنسيج قوامها ١٥٦٧ نولا لاتنتاج أحدث الأقمشة من الحرير الطبيعي والصناعي والفبران والنايلون والقטיפه والأقمشة المطرزة .
ويعتبر مصنع البرودريه والجاكار والقטיפه في الشركة الأول من نوعه في الشرق الأوسط .

٣ - انشاء وحدة التجهيز .
وتقدر تكاليف مشروع التوسعات هذه بتسعة ملايين من الجنيهات .

وتقدر تكاليف مشروع التوسعات هذه بتسعة ملايين من الجنيهات .

الانتاج :

وقد انعكس أثر هذه التوسعات على انتاج الشركة فبعد أن كان الانتاج لا يتعدى ١٠ ملايين متر من الأقمشة في ١٩٥٢ وصل الى ٣٩ مليون متر في ١٩٦١. ووصل انتاج الغزل الى ٧٠٠٠ طن في نفس العام.

وتقوم الشركة بتوزيع منتجاتها في الأسواق المحلية والخارجية وقد قامت الشركة بفتح أسواق جديدة لمنتجاتها في الخارج ، واستطرد نمو قيمة صادراتها حتى وصلت نسبة قيمة الصادرات الى اجمالي المبيعات المحلية ٣٥٪ عام ١٩٥٧ .

شركة مصر/ للغزل والنسيج الرفيع (كفر الدوار)

تمخض عام ١٩٣٨ عن انشاء شركتين هامتين في قطاع الصناعة القطنية في مصر . حيث أسفر الاتفاق بين بنك مصر وجماعة شركة براد فورد للصباغة - الانجليزية ، ومساهمة البنك في رأس مال شركة صباغى البيضا التى تولت جماعة براد فورد تأسيسها وقيام البنك بتأسيس شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع/ كفر الدوار . وقد اتفق على أن تقوم شركة صباغى البيضا بأعمال الصباغة والطباعة والتجهيز للمنسوجات التى تنتجها الشركة الشقيقة مصر/ للغزل والنسيج الرفيع . وقد ظهر انتاج الشركتين باسم (مصر/ البيضا) كما اتفقت الشركتان على أن يباع الانتاج المشترك للشركتين عن طريق مكتب مبيعات موحد وفى حساب مشترك .

وقد تأسست شركة مصر/ للغزل والنسيج الرفيع في ٢١/٩/١٩٣٨ وتم تركيب ماكيناتها في حوالى منتصف ١٩٤٠ وبدأ تشغيل المصانع في نفس العام . ويعتبر قيام شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار استكمالاً لحلقة هامة وضرورية في صناعة الغزل والنسيج في مصر ، وهو التخصص في انتاج خيوط الغزل والنسيج الرفيعه والتي لم تنتجها من قبل شركات الغزل والنسيج في أى قطر من أقطار الشرق الأوسط ، وكان لقيام هذه الشركة الفضل في سد حاجة السوق المحلية لا سيما طوال سنى الحرب العالمية الثانية من كافة أنواع ، الأقمشة القطنية الفاخرة .

رأس المال :

تأسست الشركة برأسمال قدره ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مقسم على ٦٢٥٠٠ سهم، وكان أهم المؤسسين بنك مصر (٢٩٥٠٠ سهم) وشركة مصر الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى (١٥٠٠٠ سهم) وجماعة برادفورد (١٢٥٠٠ سهم) وقد ضوعف رأس المال عند بدء التشغيل في ١٩٤٠ الى ٥٠٠٠٠٠ جنيه ثم ضوعف مرتين وذلك الى مليون جنيه في ١٩٥١ والى ٢ مليون جنيه في ١٩٥٨ .

الانتاجية :

وقد شجع النجاح المنقطع النظير الذي لاقته منتجات الشركة في سنواتها الأولى على التوسع في المنشآت ووحدات الانتاج وعلى تطوير وتنويع منتجاتها خطوة بعد خطوة يدفعها النجاح الى النمو والاطراد في نجاح آخر وهكذا . حتى أصبحت الشركة في عام ١٩٦٠ تضم ثلاث وحدات أنشئت تباعا .

الوحدة الأولى عبارة عن مصنع لانتاج الغزل والأقمشة من خيوط نمرة ١٢ الى نمرة ٤٠ .

والوحدة الثانية عبارة عن مصنع لانتاج الغزل والأقمشة من خيط نمرة ٣٢ الى نمرة ١٠٠ .

والوحدة الثالثة عبارة عن مصنع لانتاج الغزل والأقمشة من خيوط نمرة ٦٠ الى نمرة ١٦٠ .

ويشتمل كل مصنع على ثلاث وحدات كاملة « غزل وتحضير ونسيج » وبذلك فقد وصلت الطاقة الانتاجية للشركة عام ١٩٦١ الى ١٧٣٧٢٨ مغزلا ، ٣١٠٤ نولا .

وبجانب المنتجات من الغزل والأقمشة تنفرد الشركة بانتاج خيوط الحياكة والصيد الرفيعة التي تزيد على نمرة (٦٠) وتمتد هذه الشركة السوق المحلي بمجموعة ممتازة من الأقمشة القطنية والمخلوطة الرفيعة التي تمتاز بالجودة والمتانة والمستوى الرفيع والألوان الثابتة والتجهيزات المتنوعة الأمر الذي مكن لها من الصمود أمام المنافسة العالمية وكون لها أيضا قاعدة تسويقية ضخمة في مجموعة كبيرة من الدول ، في مختلف قارات العالم ، فكان انتاج الشركة أول انتاج مصرى من الأقمشة الرفيعة يغزو أسواق البلاد الخارجية وقد استطاع هذا الانتاج أن يدخل منافسا قويا في أسواق البلاد العريقة في هذه الصناعة كأمريكا وأوروبا بجانب غزوه لأسواق القارات الأخرى .

شركة مصر / صباغى البيضاء

سجلت عام ١٩٣٨ تحت اسم شركة صباغى البيضاء ، باتفاق بين جماعة Bradford Dyers الانجليزية وبنك مصر كما ذكرنا من قبل وقد أنشئت بجانب شقيقتها شركة مصر/ للغزل والنسيج الرفيع فى كفر الدوار .

وفى عام ١٩٥٦ قام بنك مصر بمحادثات مع جماعة صباغى براد فورد بانجلترا انتهت بشراء بنك مصر وشركاته المعنية بصناعة الغزل والنسيج للأسهم التى كانت مملوكة لجماعة صباغى براد فورد . وبذلك تم تمصير رأس مال الشركة وتغيير اسمها الى شركة مصر / صباغى البيضاء .

رأس المال :

بدأت الشركة برأس مال قدره ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مقسم على ٦٢٥٠٠ سهم اكتتبت جماعة براد فورد فى ٣٥١٠٠ سهم منها ، وبنك مصر فى ١٢٥٠٠ سهم . وقد ضوعف رأس المال عند بدء التأسيس فى عام ١٩٣٩ الى ٥٠٠٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٩٥١ تضاعفت مرة ثانية الى مليون جنيه ثم فى عام ١٩٥٩ تضاعف مرة ثالثة فبلغ ٢ مليون جنيه .

الطاقة الانتاجية :

تضم الشركة ثلاث وحدات انتاجية ضخمة لصبغة وطباعة وتجهيز الأقمشة والمنسوجات وقد روعى أن تستوعب طاقتها الانتاجية جميع المنتجات التى ترد اليها من شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع . ولذلك تم استبدال جميع الآلات والمعدات بما يسمح بإمكان تجهيز كافة أنواع الأقمشة الرفيعة والسميكة قطنية أو حريرية أو مخلوطة .

وفى سنة ١٩٥٩ أتمت الشركة دراسة مشروع تجديد آلاتها وتوسيع المصانع واستوردت ، أحدث الآلات اللازمة للصبغة والطباعة والتجهيز وبلغت تكاليف هذه التوسيعات حوالى مليونين ونصف مليون من الجنيهات .

وباتمام هذه التجديدات أدخلت الشركة فى السوق المصرى لأول مرة تجهيزات جديدة مثل الأقمشة ضد التجعد وضد الانكماش وضد الكى والبليسيه والتجهيز الحريرى والشمواه الصناعى والبلاستيك .

كما تولت الشركة تنفيذ مشروع صناعة « التوبس » الذي يهدف الى انتاج الصوف « التوبس » .

الانتاج :

وقد ساهمت الشركة بمجهود قيم في سد حاجة السوق المحلي من مختلف الأقمشة القطنية فضلا عن تحقيق تصريف كميات كبيرة من فائض الانتاج ، فقد غزت الشركة بفضل تجديدها وتجهيزاتها الحديثة أسواق العالم الخارجى وأصبحت منتجات (مصر/ البيضاء) تتمتع بسمعة طيبة في الأسواق العالمية مما كان له أثر كبير في تحقيق ما وصلنا اليه من زيادة في أرقام التصدير .

شركة مصر / للحريير الصناعي

بدأ استعمال خيوط الحريير الصناعي وخيوط الفبران في صناعة نسج الحريير في مصر حوالي عام ١٩٢٥ • وقد ساعد ذلك على اتساع نشاط صناعة نسج الحريير • الا أنه مع قيام الحرب الثانية تعذر استيراد خيوط وفبران الحريير الصناعي مما عطل الكثير من أنوال نسج الحريير الصناعي الذي أصبح استعماله شائعاً بين مختلف طبقات الشعب •

وهنا تنبه بنك مصر الى ضرورة سد هذه الثغرة في تصنيع البلاد • فما كادت الحرب تتوقف حتى أنشأ البنك شركة مصر للحريير الصناعي في كفر الدوار في عام ١٩٤٦ • لتساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي لصناعة نسج الحريير وتجنب هذه الصناعة التعرض للتوقف عن الانتاج • كذلك تجنبها استغلال المصانع في الخارج وتحكمها في أسعار توريد خيوط وفبران الحريير الصناعي للسوق المصرية •

رأس المال :

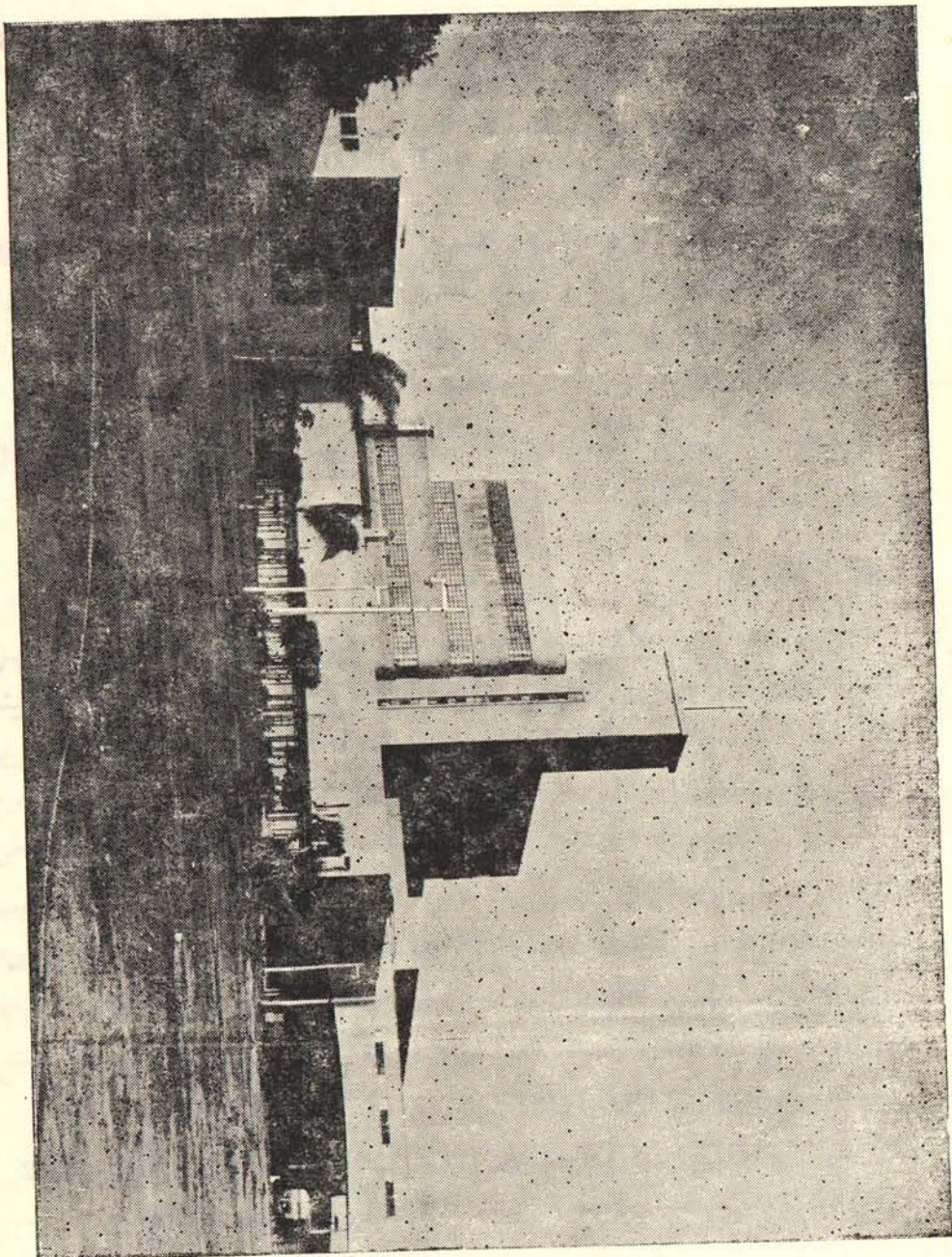
أسست هذه الشركة برأسمال قدره ١٥ مليون جنيه زيد في نفس عام التأسيس الى ٢ مليون جنيه ثم زيد في عام ١٩٤٨ الى ٢٥ مليون جنيه ومرة أخرى زيد في عام ١٩٥٥ الى ٣ مليون جنيه •

وقد أصدرت الشركة سندات جملة قيمتها ٢ مليون جنيه وذلك على مجموعتين قيمة كل منهما مليون جنيه الأولى في مارس ١٩٤٨ والثانية في يونيو سنة ١٩٥٠ •

الانتاج :

وقد بدأت الشركة نشاطها بانتاج خيوط وفبران الحريير الصناعي في عام ١٩٤٨ واهتمت بالتوسع في الانتاج وتحسينه وتنويعه فأنتجت من هذه الخيوط والفبران نمرها وأطوالها المختلفة وأنواعها اللامعة والمطفية والملونة ، ثم أدخلت الشركة صناعة ورق السلوفان (مصروفان) عام ١٩٤٩ واستخدمت في ذلك نفس خامات الحريير الصناعي • ثم امتد نشاط الشركة الى صناعة رئيسية أخرى هي صناعة خيوط وفبران النايلون (مصر نايلون) فأقامت لذلك مصنعا كبيرا بدأت تشغيله

شركة مصر للحزير الصناعي / كفر الدوار



في عام ١٩٥٨ • وكانت زيادة الاقبال على منتجات هذا المصنع حافزا للشركة على مضاعفة الانتاج لتنوع استعمالاته في صناعات النسيج والتريكو والجوارب • وفي نفس العام ١٩٥٨ بدأت الشركة انتاج الورق الشفاف المانع للرطوبة لسد حاجة السوق من هذا النوع الجديد •

وبذلك أصبح انتاج الشركة يضم ٦ منتجات رئيسية : (١) الخيوط الحريرية (مصرايون) (٢) ألياف الحرير الصناعي (مصرفير) (٣) الورق الشفاف (مصروفان) (٤) الورق (مصروفان) المانع للرطوبة (٥) خيوط النايلون مصرفايلون (٦) ألياف النايلون (مصريلون) •

وقد وصل اجمالي انتاج الشركة من هذه المنتجات في ١٩٦١ الى ١٠ آلاف طن مقابل ٣٥٠ طن في سنة ١٩٥٣ •

الطاقة الانتاجية :

وقد سائر تزايد الانتاج وتنوعه بهذه السرعة زيادة الطاقة الانتاجية فوصل عدد ماكينات غزل الحرير الصناعي الى ٦٠ ماكينة في عام ١٩٥٩ مقابل ٢٦ ماكينة بدأت بها الشركة عام ١٩٤٨ • كذلك ارتفعت الطاقة الانتاجية لمصنع ألياف الحرير الصناعي (الفبران) من ٥ طن في اليوم عند التأسيس الى ٢٥ طن في اليوم عام ١٩٥٨ • وفي ١٩٥٧ وصلت الطاقة الانتاجية لوحدة ورق الشفاف الى ٢٥٠ طن في اليوم مقابل ١/٢ طن في اليوم عند بدء الانتاج ، وفي أكتوبر ١٩٦٥ تم تركيب وحدة جديدة للورق الشفاف قدرتها الانتاجية ٥٠٠ طن في اليوم • كما أنشئ مصنع خيوط وألياف النايلون في عام ١٩٥٨ بطاقة انتاجية يومية قدرها ٢٢٠ كيلو جرام من الخيوط ، ١٥٠٠ كيلو جرام من الألياف ، وقد زادت الطاقة لمصنع الخيوط الى ٥٠٠ كيلو جرام يوميا •

هذا عدا مصانع انتاج حامض الكبريتيك وثاني كبريتوز الكربون التي أقامتها الشركة لتغطية احتياجها من هذه المواد التي تدخل في الانتاج •

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

أنشئت شركة مصر/ شبين الكوم ضمن خطة السنوات الخمس الأولى للصناعة، وقد بدأ بنك مصر تأسيسها عام ١٩٥٩ • وكان الهدف من إقامة مصانع هذه الشركة في شبين الكوم هو تصنيع منطقة شبين الكوم ، وتوفير فرص العمل لعدد كبير من العمال بالإضافة الى فتح الأسواق الخارجية أمام صادرات الغزل المصرى •

وقد رؤى أن يقتصر نشاط الشركة في البداية على الغزل فتم الاتفاق بين بنك مصر وهيئة (ديا انفسست اكسبورت) بجمهورية ألمانيا الديمقراطية على توريد ١٠٠٠٠٠ مغزل أتوماتيكي على أن يسدد قيمتها من انتاج الشركة •

وتتضمن الشركة ثلاثة مصانع • الأول للغزل السميك وقوامه ٨٨٠٠ مغزلا والثاني والثالث للغزل الرفيع وقوام كل منهما ٥٠٠٠٠ مغزل •

وقد بدأ انتاج الغزل السميك في أغسطس ١٩٦١ بمتوسط انتاج شهري ٧٠ طن متوسط نمرة ٢٠ • أما انتاج الغزل الرفيع فقد بدأ في ابريل سنة ١٩٦٢

التحليل المالى

لشركات البنك للغزل والنسيج (*)

الموارد الذاتية :

١ - رؤوس الأموال :

سجلت جملة رؤوس أموال شركات بنك مصر للغزل والنسيج والتجهيز نموا سريعا . ففى أقل من ثلاثين عاما ، وذلك بين ١٩٣٢ - ١٩٦١ ارتفعت جملة رؤوس أموال هذه الشركات مما يربو قليلا على نصف مليون الى ستة عشر مليونا . وتعكس هذه الزيادة على مر السنين مراحل متداخلة من انشاء شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال الشركات القائمة . ففى عام ١٩٣٢ كان لبنك مصر شركتان فقط هما شركة مصر/ المحلة ورأسمالها (٤٥٠.٠٠٠ جنيه) وشركة مصر/ حلوان ورأسمالها (٧٥.٠٠٠ جنيه) وفى عام ١٩٤٢ ، أى بعد عقـد من الزمان أصبح لبنك مصر أربع شركات تضم بجانب ما سبق شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع وصباغى البيضـا وقد بلغت جملة رؤوس أموال هذه الشركات ٢.٠٢٥.٠٠٠ جنيه وفى عام ١٩٤٨ بعد انشاء شركة مصر للحرير الصناعى كانت رؤوس أموال شركات البنك قد تضاعفت الى ٤.٢٥٠.٠٠٠ جنيه وفيما بين ١٩٤٨ ، ١٩٥٨ زيدت رؤوس أموال جميع شركات بنك مصر وذلك بمعدلات تفاوتت بين نصف المثل والأربعة أمثال حتى بلغت جملة رؤوس الأموال هذه ١١ مليون جنيه فى عام ١٩٥٨ ثم أنشئت آخر شركات بنك مصر وهى شركة مصر/ شبين الكوم للغزل والنسيج عام ١٩٥٩ . كما زيدت رؤوس أموال بعض الشركات مما أدى الى ارتفاع رؤوس أموال شركات بنك مصر للغزل والنسيج والتجهيز عام ١٩٦١ عند تأميمها الى ١٦ مليون جنيه .

٢ - الأرباح :

كان طبيعيا أن يساير نمو رؤوس أموال شركات هذا القطاع نموا فى أرباحه المحققة عاما بعد عام . ففى ١٩٣٧ حققت شركة مصر للغزل والنسيج أرباحا قدرها

* اتصرت بيانات التحليل المالى على سنوات مختلفة توضح الاتجاه العام للنشاط هى ١٩٢٢ - ١٩٢٧

- ١٩٤٢ - ١٩٤٥ - ١٩٤٨ - ١٩٥١ - ١٩٥٤ - ١٩٥٦ - ١٩٥٨ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

٦٩٩ ألف جنيه بنسبة ٦٩٪ من رأس المال • وقد ارتبط هذا المعدل بحدثة عهد هذه الشركة والصعاب التي واجهت هذه الصناعة وقتئذ • ثم ما لبثت هذه الأرباح أن سجلت معدلات قياسية خلال سنوات الحرب • وأبرز دليل على ذلك أن أرباح هذه الشركات بلغت ٨٨١١٣٦ جنيه عام ١٩٤٥ بما يعادل ٤٤٪ من جملة رؤوس أموال الشركات في ذلك العام • إلا أن هذا المعدل المرتفع الذي صاحب ظروف الحرب الاستثنائية لم يدم طويلا • إذ انخفض متوسط نسبة صافي الربح الى جملة رؤوس أموال الشركات العاملة الى ٢٨٫٩٪ خلال السنوات موضع البحث بين عام ١٩٤٨ ، ١٩٦٠ وفي عام ١٩٦٠ وصلت أرباح هذه الشركات الى ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيهات •

وقد يكون من الأفضل هنا أن تنسب صافي الربح الى جملة الأموال الموظفة والمستثمرة باعتبار أن هذا أصدق معدل للتعبير عن مدى ربحية هذه الشركات • فإذا قسمنا السنوات موضع البحث الى ثلاث فترات • فترة ما قبل الحرب ، وفترة خلال الحرب ، ثم فترة ما بعد الحرب نجد أن معدل ربحية الأموال الموظفة والمستثمرة قد بلغ ٣١٪ ، ٦٢٪ ، ٥٥٪ خلال هذه الفترات الثلاث على التوالي • وهو ما يعكس في نفس الوقت ثلاث مراحل هي مرحلة البناء والتأسيس في البداية ، ثم مرحلة الأرباح الاستثنائية التي ارتبطت بظروف الحروب ووقف الاستيراد وتزايد الطلب على منتجات هذه الشركة ، ثم مرحلة الاستقرار والنضج والحجم الاقتصادي •

٣ - الاحتياطات والمخصصات :

ساعد تزايد أرباح شركات بنك مصر بالصورة المذكورة سابقا ، خاصة تزايد مجمل الربح على نجاح الشركات في تكوين أرصدة ضخمة من الاحتياطات والمخصصات التي وصلت عام ١٩٦٠ الى ٢٦٢٢ مليون جنيه •

ففي عام ١٩٣٧ لم تكن احتياطات شركة مصر للغزل والنسيج تتعدى ١١٦ ألف جنيه • بنسبة ١١٪ من رأس المال • إلا أن الرواج الذي عاشته هذه الشركات خلال سنى الحرب مكنها من أن تقفز بنسبة احتياطاتها ومخصصاتها الى جملة رؤوس الأموال الى الضعف في عام ١٩٤٥ حيث وصلت جملة هذه الاحتياطات والمخصصات الى ٥٥ مليون جنيه • ومن بعد تضاعفت هذه الأرصدة مرة كل خمس سنوات ونصف تقريبا حتى وصلت عام ١٩٥٦ الى ٢٢١ مليون جنيه

بما يعادل ثلاثة أمثال رؤوس الأموال • ثم تابعت هذه الأموال نموها حتى وصلت الى ٢٦ر٢ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ •

(جنيه)

السنوات	رؤوس الأموال	الأرباح	الاحتياطيات	المخصصات	مجموع الموارد الذاتية
١٩٣٢	٤٥٠٠٠٠	٣٧٨٠٧	—	—	٤٨٧٨٠٧
١٩٣٧	١٠٠٠٠٠٠	٦٩٩٤٢	١١٦٦٤٣	—	١١٨٦٥٨٥
١٩٤٢	٢٠٢٥٠٠٠	٥٩٧٦٤٥	٦٣٣١٨٢	٣٦٥٩٤٠	٣٦٢١٧٦٧
١٩٤٥	٢١٥٠٠٠٠	٨٨١١٣٦	٣١٤٥٦٨٣	٢٣٧٤٣٥٨	٨٥٥١١٧٧
١٩٤٨	٤٢٥٠٠٠٠	٩٧٠٣٤٨	٥٨٨١٤٨٢	١٢١٣٠٠٩	١٢٣١٤٨٣٩
١٩٥١	٦٧٥٠٠٠٠	١٦٤٨٢٢٥	٧٧٦٥٩٢٧	١٦٣٣٠٦٣	١٧٧٩٧٢١٥
١٩٥٤	٦٧٥٠٠٠٠	١٧٢٨٢٢٧	١١٨٠٠٧٢٧	٢٧٨٣١٤٦	٢٣٠٦٢١٠٠
١٩٥٦	٧٥٠٠٠٠٠	٢٥٦١٣٩٤	١٩٤١٦١١٢	٢٧٠١١٨٧	٣٢١٧٨٦٩٣
١٩٥٨	١١٠٠٠٠٠	٣٤٣٨٢٦٠	١٩٦٥٢٨٦٢	٣٤٨١٠٦٣	٣٧٥٧٢١٨٥
١٩٦٠	١٥٠٠٠٠٠	٣٩١٧٩٣٣	٢١٨٤٥٩٠٦	٤٤٢١٠٨١	٤٥١٨٤٩٢٠

اجمالى الموارد الذاتية :

تضافر نمو العناصر الثلاثة السابقة وهى رؤوس الأموال والأرباح والاحتياطيات والمخصصات على تكوين دعامة مالية قوية وثابتة لشركات البنك ، تلك الدعامة هى الموارد الذاتية التى استمرت تنمو بسرعة مذهلة فبتتبع هذه الموارد منذ عام ١٩٤٢ حيث كان هناك أربع شركات تعمل وتنتج وتربح وتحول من أرباحها للاحتياطيات والمخصصات ، نجد أن جملة هذه الموارد قد وصلت فى عام ١٩٦٠ الى اثنى عشر مثلها فى عام ١٩٤٢ • اذ زادت من ٣ر٦ مليون جنيه فى عام ١٩٤٢ الى ٤٥ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ • ومع تزايد هذه الموارد استمرت زيادة نسبتها الى جملة الأموال الموظفة والمستثمرة فارتفعت من ٤٨ر٦٪ عام ١٩٤٢ الى ٧٢٪ عام ١٩٥٦ مما يقف دليلا قويا على مدى متانة المراكز المالية لهذه الشركة وقدرتها على مواجهة أية ظروف خارجية طارئة •

الا أن نسبة هذه الموارد الى جملة الأموال الموظفة والمستثمرة انخفضت بعد عام ١٩٥٦ بسرعة فاقت سرعة نموها فوصلت الى ٦٦ر٥٪ عام ١٩٥٨ ثم الى ٥٩٪ فى ١٩٦٠ فعادت بذلك الى معدلها فى عام ١٩٤٨ •

ويمكن أن يرجع تباطؤ هذا المعدل عام ١٩٥٨ الى تباطؤ معدل نمو احتياطيات ومخصصات هذه الشركات نتيجة استخدام شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (كفر الدوار) فى عام ١٩٥٨ لاحتياطى استهلاك المصانع الجديدة وذلك لاستهلاك

جانب كبير من تكلفة الأصول الثابتة والمعدات الجديدة التي كانت الشركة قد شيدتها في السنوات السابقة •

وأيضاً نتيجة تباطؤ نمو احتياطات ومخصصات شركة مصر للحريز الصناعي وشركة مصر حلوان للغزل والنسيج •

أما انخفاض هذه النسبة بقدر كبير في عام ١٩٦٠ فيرجع الى برنامج التوسعات الضخمة الذي تم في شركة مصر/ حلوان للغزل والنسيج والذي أدى الى قفز مجموع ميزانيتها من ٣٤ مليون جنيه في ١٩٥٨ الى ١٢٩ مليون جنيه في ١٩٦٠ • كذلك توسعات شركة مصر صباغى البيضاء ، التي صاحبها ارتفاع مجموع الميزانية من ٧٣ مليون في ١٩٥٨ الى ١٠٤ مليون في ١٩٦٠ ، أى أن السبب هنا كان في تضخم مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة لا في تراجع الموارد الذاتية لهذه المشروعات •

(جنيه)

السنوات	صافي الأرباح (١)	مجموع الموارد الذاتية (٢)	مجموع الميزانية (٣)	نسبة ١ إلى ٣ %	نسبة ٢ : ٣ %
١٩٣٢	٣٧٨٠٧	٤٨٧٨٠٧	٩٠٣٦٨٧	٤,١	٥٣,٩
١٩٣٧	٦٩٩٤٢	١١٨٦٥٨٥	٤١٨٩٧٠٥	١,٦	٢٨,٣
١٩٤٢	٥٩٧٦٤٥	٣٦٢١٧٦٧	٧٤٤٥٦٩٥	٨,٠	٤٨,٦
١٩٤٥	٨٨١١٣٦	٨٥٥١١٧٧	١٦٣٧٧٥٥٤	٥,٣	٥٢,٢
١٩٤٨	٩٨٠٣٤٨	١٢٣١٤٨٣٩	٢٠٦٥٢١٣٦	٤,٦	٥٩,٦
١٩٥١	١٦٤٨٢٢٥	١٧٧٩٧٢١٥	٢٥٨٩٦٢٠١	٦,٣	٦٨,٧
١٩٥٤	١٧٢٨٢٢٧	٢٣٠٦٢١٠٠	٣٤٣٨١٠٤٦	٥,٠	٦٧,٠
١٩٥٦	٢٥٦١٣٩٤	٣٢١٧٨٦٩٣	٤٤٦٦٨٤٧٧	٥,٧	٧٢,٠
١٩٥٨	٣٤٣٨٢٦٠	٣٧٥٧٢١٨٥	٥٦٤٩٦٦٦٦	٦,٠	٦٦,٥
١٩٦٠	٣٩١٧٩٣٣	٤٥١٨٤٩٢٠	٧٣٠٧٩١٧٥	٥,٣	٦١,٨

تطور الأصول الثابتة :

ارتفعت قيمة صافي الأصول الثابتة لشركات بنك مصر للغزل والنسيج من ٢ مليون جنيه في عام ١٩٤٢ الى ٢١٢ مليون جنيه في ١٩٦٠ (لا تضم أصول شركة مصر/ شبين الكوم للغزل والنسيج) وقد ارتبط تطور هذه الأصول ببناء الشركات الجديدة كما يتضح من زيادة قيمة صافي الأصول من ٤ مليون في ١٩٤٥ الى ٦٩ مليون جنيه في ١٩٤٨ نتيجة لانشاء شركة مصر للحريز الصناعي أو بالتوسعات في أصول الشركات القائمة يظهر من أرقام سنوات محددة بالمقارنة بالسنوات السابقة لها وهذه السنوات هي : ١٩٤٥ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ •

فقد تميز عام ١٩٤٥ بتضاعف قيمة صافي الأصول من ٢ مليون الى ٤ مليون نتيجة لتوسع شركة مصر للغزل والنسيج (المحطة الكبرى) وارتفاع قيمة صافي الآلات من نصف مليون في ١٩٤٢ الى ٢٢ مليون . كذلك توسع كل من شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع ، مصر صباغى البيض اللتين كانتا في مرحلة التأسيس حتى ذلك الوقت .

وفي عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٦ قفزت قيمة الأصول الثابتة لشركات البنك الى ١١٧ مليون جنيه ، ١٤٥ مليون جنيه على التوالي مقابل ٦٢ مليون جنيه في عام ١٩٥١ وذلك نتيجة لتوسعات شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع لاستكمال تركيب وحداتها مما أدى الى ارتفاع قيمة صافي أصولها الثابتة من ١٨ مليون في ١٩٥١ الى ٦٢ مليون جنيه في ١٩٥٤ ثم الى ٨٥ مليون جنيه في ١٩٥٦ .

أما في عام ١٩٦٠ فقد زاد صافي قيمة الأصول الثابتة لشركات البنك لتصل الى ٢١٢ مليون جنيه مقابل ١٤٦ في ١٩٥٨ وذلك بنسبة ٤٥٪ نتيجة لتوسعات شركة مصر/ حلوان للغزل والنسيج السابق الاشارة اليها والتي قفزت بقيمة صافي أصولها الى ٧٤ مليون جنيه وهو أعلى رقم سجلته أصول هذه الشركة التى بدأت بداية متواضعة للغاية بالمقارنة بباقي شركات بنك مصر حتى أن مجموع ميزانية هذه الشركة لم يتجاوز ٥٪ من مجموع ميزانيات شركات البنك الخمس باستبعاد شركة مصر/ شبين الكوم) خلال فترة عمل هذه الشركات الخمس منذ ١٩٤٩ حتى ١٩٥٨ .

(جنيه)

السنوات	(١) الأصول الثابتة	(٢) الموارد الذاتية	نسبة ١ : ٢ %	السندات	قروض صناعية
١٩٣٢	٧٣٤٤٦٥	٤٨٧٨٠٧	١٥٠,٥	—	١٥٠٠٠٠
١٩٣٧	٢٢٧٧٥١٤	١١٨٦٥٨٥	١٩١,٩	٩٦٤٤٠٠	١٤٣٠٤٩
١٩٤٢	٢٠١٥٨٩٤	٣٦٢١٧٦٧	٥٥,٦	٨٥١١٠٠	١١٩٨٣٨
١٩٤٥	٤٠٠٥٤٦٢	٨٥٥١١٧٧	٤٦,٨	٧٦٣٤٢٠	—
١٩٤٨	٦٩٦٢٦٠٧	١٢٣١٤٨٣٩	٥٦,٥	١٠٠٠٠٠٠	—
١٩٥١	٦٢٥٠١٩٧	١٧٧٩٧٢١٥	٣٥,١	٢١٢٥٠٠٠	—
١٩٥٤	١١٧٧٧٨٩٦	٢٣٠٦٢١٠٠	٥١,٠	٢١٦٣٣٦٠	—
١٩٥٦	١٤٥٠٠١٠٥	٣٢١٧٨٦٩٣	٤٥,٠	١٩٧٥٤٠٠	—
١٩٥٨	١٤٦٦٧٣٠٨	٣٧٥٧٢١٨٥	٣٩,٠	٢٥٠٥٢٤٠	—
١٩٦٠	٢٢١٤٦٥٢٨	٤٥١٨٤٩٢٠	٤٧,٠	٢٢٥٨٥٨٠	—
المتوسط			٤٥,٦		

نسبة الأصول الثابتة للموارد الذاتية ومبررات الاقتراض طويل الأجل :

سجلت نسبة قيمة صافي الأصول الثابتة الى اجمالي الموارد الذاتية لشركات البنك خلال السنوات موضع البحث من الفترة ١٩٤٢/١٩٦٠ متوسطا قدره ٤٥٦٪ وقد تميزت أغلب السنوات التي تعدت فيها هذه النسبة هذا المعدل بالتجاء شركات البنك للاقتراض الخارجى ، فنلاحظ أن قيمة صافي الأصول الثابتة لشركة مصر للغزل والنسيج ، فى مرحلة التأسيس قد تعدت جملة الموارد الذاتية لها بكثير اذ وصلت نسبة الأول الى الثانى ١٥٠٪ ، ١٩٠٪ خلال عام ١٩٣٢ ، ١٩٣٧ على التوالي فكان هذا مبررا لحصول الشركة على قرض قيمته ١٥٠٠٠٠ جنية فى ١٩٣٢ ثم طرحها اعتبارا من ١٩٣٣ لثلاث مجموعات من السندات وصلت جملتها فى ١٩٣٦ الى مليون جنية ظلت هذه السندات تمثل مصدر تمويل هاما للشركة حتى عام ١٩٤٧ حينما أصبح نمو مواردها الذاتية كافيا لاستهلاك الرصيد المتبقى من هذه السندات والبالغ ٧٣١ ألف جنية دفعة واحدة ..

وفى فى عام ١٩٤٨ حينما وصلت نسبة صافي الأصول الثابتة الى اجمالي الموارد الذاتية لشركات البنك الى ٥٦٥٪ لجأت شركات البنك للاقتراض الخارجى حيث أصدرت شركة مصر للحريز الصناعى سندات قيمتها مليون جنية لتمويل أصولها الثابتة التى وصلت قيمتها الى ٢٩ مليون جنية أى الى أكثر من جملة مواردها الذاتية التى هى قيمة رأس مال التأسيس البالغ ٢ مليون جنية بل ان هذا الوضع دعا الشركة الى اصدار سندات أخرى بنفس القيمة (مليون جنية) فى عام ١٩٥٠ وأخيرا نجد أن شركة مصر حلوان للغزل والنسيج قد اضطرت الى الاقتراض الخارجى طويل الأجل فى مرحلتين متباعدتين الأولى عند بدء التأسيس عندما اضطرت الشركة لطلب قرض صناعى من الحكومة لتمويل أصولها الثابتة حيث لم يتعد رأسمالها حتى عام ١٩٤٠ مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيها والمرحلة الثانية اعتبارا من ١٩٥١ عندما أقدمت على اصدار مجموعتين من السندات قيمة كل منهما ١٢٥٠٠٠ جنية فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ ثم صدرت مجموعة ثالثة قيمتها ٧٥٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٥٨ حينما قررت القيام ببرنامج توسعات ضخمة .

تدعيم بنك مصر لشركاته :

لم يقف دور بنك مصر فى صناعة الغزل والنسيج عند حد انشاء هذه الشركات بل استمر يولى شركاته كل عنايته واهتمامه ف بجانب اكتتاب البنك فى أسهم تأسيس الشركات درج على توفير الجانب الأكبر من احتياجات الشركات للأموال

طويلة وقصيرة الأجل ففى ظروف عدة اضطرت شركات البنك لاصدار سندات لبناء واستكمال أصولها الثابتة وطاققتها الانتاجية سواء فى بداية نشأتها أو فى مراحل توسعاتها فكان بنك مصر فى جميع هذه الحالات أكبر مكتتب فى هذه السندات اما بمفرده أو هو وشركاته •

كذلك كان للبنك دور كبير فى امداد هذه الشركات بالأموال السائلة اللازمة لتشغيل وإدارة الانتاج وكذلك مدداها بالتمويل الطويل الأجل • ومن الأرقام البارزة الدالة على تمويل بنك مصر لشركاته أن نسبة رصيد بنك مصر الدائن الى اجمالى الخصوم الجارية قد بلغ عام ١٩٣٧ فى شركة المحلة ٨١,٧٪ الا انه مع استمرار نمو وتقدم هذه الشركة ونجاحها فى بناء موارد ذاتية ضخمة أمكنها من أن تتخلص خلال سنوات الحرب من كل التزاماتها الخارجية طويلة الأجل وأيضا من اعتمادها على بنك مصر فى تمويل أصولها الجارية •

والجدول التالى ينهض دليلا آخر على مدى تمويل بنك مصر لشركاته فى السنوات موضع البحث والمتاح أرقام عنها (١) •

شركة مصر / حلوان

(جنيه)			
نسبة ٢ : ١ %	رصيد بنك مصر الدائن (٢)	الخصوم الجارية (١)	السنوات
٤٠,٩	١٥٦٨٨٠	٣٨٣٥٠١	١٩٤٨
٦٧,٢	٤٩٨١٠٠	٧٤٠٢٧٨	١٩٥١
٧٠,١	٨١٩٨٨٩	١١٦٨٧٩٤	١٩٥٤
٧١,٩	٧٥٦٦٣٢	١٠٥١٧٨٧	١٩٥٦
٢٩,٤	٣٢٦٥٨٨	١١٠٧٢٤٩	١٩٥٨
٣٧,٨	٣٦٣٩٦٦٧	٩٦٢٢٤٤٧	١٩٦٠
٤٤,٠	٦١٩٧٧٥٦	١٤٠٧٤٠٥٦	المجموع

(١) يقوم البحث على دراسة تطور بيانات الشركة فى لسنوات : ١٩٣٢ - ١٩٣٧ - ١٩٤٢ - ١٩٤٥ - ١٩٤٨ - ١٩٥١ - ١٩٥٤ - ١٩٥٦ - ١٩٥٨ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ •

شركة مصر / للغزل والنسيج الرفيع كفر النوار

النسبة ٢ : ١ %	رصيد بنك مصر الدائن (٢)	الخصوم الجارية (١)	السنوات
٣٠,١	٣٢٣١٧٩	١٠٧١٧٤٤	١٩٤٢
٥,٤	٢٦٠٥٥٣	٤٧٦٧٥٩١	١٩٥٤
٢٥,٨	١٣١٦١٩٣	٥٠٨٨٨٨٢	١٩٥٦
٥٥,٩	٤٠٠٦٠٣١	٧١٦٢٨١٠	١٩٥٨
٣٩,٢	٢٧٣١٩١٣	٦٩٥٢٤٠٤	١٩٦٠
٣٤,٤	٨٦٣٧٨٦٩	٢٥٠٤٣٤٣١	المجموع

شركة مصر للحريز الصناعي

النسبة ٢ : ١ %	رصيد بنك مصر الدائن (٢)	الخصوم الجارية (١)	السنوات
٦٠,٩	٦٦٣٢٠٠	١٠٨٨١٢٣	١٩٤٨
٤٥,٩	٥٨٧٥٨٤	١٢٧٨١٦٦	١٩٥١
١٤,٥	١٦٤٣١٥	١١٢٨٨٠٤	١٩٥٤
٢٢,٠	٦٠٧٨٥٣	٢٧٥٥٤٢٥	١٩٥٦
٥٢,٢	١٩٦٣١٠٧	٣٧٥٦٢٣٠	١٩٥٨
٤١,٨	٢٠٤٨٨٩٥	٤٨٩٥٩٢٨	١٩٦٠
٤٠,٤	٦٠٣٤٩٥٥	١٤٩٠٢٦٧٦	المجموع

تطور الانتاج :

سجل انتاج مشروعات بنك مصر للغزل والنسيج والتجهيز معدلات هائلة للنمو خلال الفترة المحددة موضع البحث ١٩٤٠/١٩٦٠ .

ولتيسير تتبع النمو والتطور سنقسم انتاج هذه الشركات الى أربعة أقسام:

١ - غزل ونسج القطن ويضم انتاج شركتى مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ومصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار نظرا لتجانس منتجاتهما .

٢ - التجهيز ويمثل انتاج شركة مصر صباغى البيضاء .

٣ - منتجات الحرير الصناعى .

٤ - غزل نسج الصوف .

١ - غزل ونسج القطن : تطور انتاج الغزل والنسيج بسرعة كبيرة . فخلال عشرين عاما ارتفع انتاج الغزل للأقمشة ليصل فى عام ١٩٦٠ الى ما يقرب من ثلاثة أمثاله فى ١٩٤٠ وقد سجل انتاج غزل ونسج القطن طفرة كبرى خلال سنوات الحرب ففى ١٩٤٠ عند بداية الحرب لم يكن هذا الانتاج يتعدى ١٣ مليون كيلو من الغزل ، ٧٤ر٦ مليون ياردة من الأقمشة فاذا به يقفز فى عام ١٩٤٢ الى ١٨ر٩ مليون كيلو من الغزل ، ١٠٠ر٨ مليون ياردة فى الأقمشة بمتوسط معدل زيادة ٣٧ر٥٪ لكل منهما . ثم استمر تزايد هذا الانتاج خلال سنوات الحرب حتى بلغت نسبة زيادة انتاج الغزل فى ١٩٤٦ بالمقارنة لعام ١٩٤٠ (٧٥٪) كما بلغت نسبة زيادة انتاج الأقمشة فى ١٩٤٦ بالمقارنة بعام ١٩٤٠ (٧٣ر٨٪) أى بلغ متوسط معدل النمو السنوى لانتاج الغزل والنسيج خلال هذه الفترة القصيرة ١٢٪ سنويا .

وما أن توقفت الحرب حتى تباطأ معدل نمو الانتاج بل وتعرض انتاج كل من الغزل والنسيج للانخفاض فى بعض السنوات خلال الفترة من ١٩٤٧/١٩٥٠ أى الفترة التالية مباشرة لانهاء الحرب .

ثم عاود الانتاج نموه منذ ١٩٥١ حتى ١٩٦٠ بمعدلات أكثر استقرارا وأقل سرعة منه خلال الحرب وان كان انتاج غزل القطن قد سجل زيادة سريعة خلال ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ وذلك بمعدلات ٩٥٪ ، ١٠٦٪ مما أدى الى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي لانتاج شركات البنك من غزل القطن الى ٦٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥١/١٩٦٠ بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي لانتاج الأقمشة خلال نفس الفترة ٣٨٪.

السنوات	غزل قطن (كيلو)	نسج قطن (باليارده)	تجهيز قطن (باليارده)	غزل صوف (رطل)	نسج صوف (متر)	حريصناعي (طن)
١٩٣٢	٢١٤٣٣٢٤	١٠١٧٤٤٤٠				
١٩٣٧	١١٢٧١٥٢٦	٥٩٠٥٤١٠٠				
١٩٤٠	١٣٥٧٣٣٧٥	٧٤٦٦٧٩٦٠		٦١٣١٥٤	٧١١٢٥٠	
١٩٤٢	١٨٩٩٩٣٨٨	١٠٠٨٠٨٣٣٣	١٤٥٠٠٠٠	١١٠٠١٠٣	١٢١٥٣٦٨	
١٩٤٣	٢٠٣٦٢٢٩٧	١٠٥٠٤٤٩٠٠		١٠٥٩٣٠٩	١٢٥٠٨٨٦	
١٩٤٤	٢٠٨٣٩٤٦٠	١١٠٤٩٨٧٢٤		١٠٧٦٨٤٠	١٤٦١٤٦٢	
١٩٤٥	٢١١١١٥٠٠	١١٩٣٣٥١٧٥		٨٧٩٤٣٩	١٠٩٠٥٢٧	
١٩٤٦	٢٣٨١٨٠١٥	١٢٩٨٤٠٥٠٥		١١٢٩٦٥٨	١٤٦٤٨٦٦	
١٩٤٧	٢٢٨١٧٧٥٨	١٣١٢٤٨٢٣٤		٨٥١٥٥٩	١٢٠٦٠٨١	
١٩٤٨	٢٦٢٤٦٥٢٩	١٥٩٥٩١٤٦٤		١١٨٢٣٠٠	١٥١٦٤٢٠	
١٩٤٩	٢٥٧١١٩٤٦	١٥٥٢٤٦٢١٢		١٢٧١٣٢٢	١٢٦٥٠٨١	
١٩٥٠	٢٣٩٤٣٧٤٨	١٤٤٥٧٧٦٦٤		١١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	
١٩٥١	٢٤٩٦٨٩٤٢	١٦٢٢٦٤٦٣٤		٤٤٠٠٠٠	٧٠٢٠٠٠	
١٩٥٢	٢٥٧٧٤٩٦١	١٧٢٢٧٣١١٩		٣٤٠٠٠٠	٦١٨٠٠٠	
١٩٥٣	٢٥٩٥٢٤٧٤	١٦٨٦٠٢٣٥٢		٨٤٤٠٠٠	١٢١٥٠٠٠	٥٣٠٨
١٩٥٤	٢٨٤٢٨٠٩٩	١٧٦٦١٩٤٤٥		١٢٠٠٠٠٠	١٣٦١٠٠٠	٦٦٣٤
١٩٥٥	٢٩٥٣٦٥١٢	١٨١٣٤٢٦٣٨		١٠٢٤٠٠٠	١٠٢٣٠٠٠	٧٧٨٩
١٩٥٦	٣٠٨٠٣٤٧٧	١٨٠٤٥٢٤٥٩	٧٨٠٠٠٠٠	١١٢٢٠٠٠	١٠٦٧٠٠٠	٧٤٣٠
١٩٥٧	٣٢٠٠٠٠٠	١٨٩٢٥٩٠٠٠	٧٤٠٠٠٠٠		١٤٠٠٠٠٠	٧١٩٨
١٩٥٨	٣٢٤٠٠٠٠	٢٠٤٤٩٨٠٠٠	٨٤٠٠٠٠٠		١٩٠٠٠٠٠	٩٥٩١
١٩٥٩	٣٥٥٠٠٠٠	٢٠١٠٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠٠		١٧٨٠٠٠٠	١٠٨١
١٩٦٠	٣٩٢٨٠٠٠٠	٢١٨٨٠٠٠٠	٨٤٠٠٠٠٠		١٥١٨٠٠٠	٩٨٣٨
١٩٦١	٣٨٩٠٠٠٠٠	٢٢٢١٠٠٠٠	٩٥٥٠٠٠٠	٨٤٢٠٠٠	١٤٣٨٠٠٠	١٠٠٧٦

أرقام قياسية للإنتاج

السنوات	غزل قطن	نسيج قطن	غزل صوف	نسيج صوف	حرير صناعي
١٩٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	—
١٩٤٢	١٣٩,٩	١٣٥	١٧٩,٤	١٧٠,٨	—
١٩٤٤	١٥٣,٥	١٤٧,٩	١٧٥,٦	٢٠٥,٤	
١٩٤٦	١٧٥,٤	١٧٣,٨	١٨٤,٢	٢٠٥,٩	
١٩٤٧	١٦٨,١	١٧٥,٧	١٣٨,٨	١٦٩,٥	
١٩٤٨	١٩٣,٣	٢١٣,٧	١٩٢,٨	٢١٣,٢	
١٩٤٩	١٨٩,٤	٢٠٧,٩	٢٠٧,٣	١٧٧,٨	
١٩٥٠	١٧٦,٤	١٩٣,٦	١٨١,٠	١٤٠,٥	
١٩٥١	١٨٣,٩	٢١٧,٣	٧١,٧	٩٨,٦	
١٩٥٢	١٨٩,٨	٢٣٠,٧	٥٥,٤	٨٦,٨	
١٩٥٣	١٩١,٢	٢٢٥,٨	١٣٧,٦	١٧٠,٨	١٠٠
١٩٥٤	٢٠٩,٤	٢٣٦,٥	١٩٥,٧	١٩١,٣	١٢٤,٩
١٩٥٥	٢١٧,٦	٢٤٢,٨	١٦٧,٠	١٤٣,٨	١٤٦,٧
١٩٥٦	٢٢٦,٩	٢٤١,٦	١٨٢,٩	١٥٠,٠	١٣٩,٩
١٩٥٧	٢٣٥,٧	٢٥٣,٤	—	١٩٦,٨	١٤٨,٧
١٩٥٨	٢٣٨,٧	٢٧٣,٨	—	٢٦٧,١	١٨٠,٦
١٩٥٩	٢٦١,٥	٢٦٩,١	—	٢٥٠,٢	١٨٩,٩
١٩٦٠	٢٨٩,٣	٢٩٣,٠	—	٢١٣,٤	١٨٥,٣

ويعكس تطور الإنتاج بالصورة السابقة تطور الطلب عليه فحتى عام ١٩٣٧ حينما كان الإنتاج المحلي يلقي منافسة ضارية من الواردات الأجنبية كانت قيمة إنتاج شركة مصر للغزل والنسيج تفوق قيمة مبيعاتها بكثير مما ترتب عليه تراكم قدر من المخزون وصلت قيمته في ١٩٣٧ الى ٨٢٢٠٦٢٨ جنيه بما يعادل أكثر من ٥٠٪ من قيمة مبيعات الشركة في نفس العام وما ان نشبت الحرب وتوقف الاستيراد حتى زاد الطلب المحلي على منتجات هذه الشركة حتى أصبح حجم المنتج السنوي يكاد يغطي حجم الطلب (قيمة المبيعات) مما أدى الى تناقص حجم المخزون لدى الشركة حتى وصلت قيمته في نهاية الحرب في عام ١٩٤٥ الى ٤١٨٥٦٠ جنيه بما يعادل ٤٧٪ فقط من القدرة التسويقية للشركة (قيمة مبيعاتها) في ذلك العام . ثم عاد الاستيراد للبلاد مع توقف الحرب العالمية الثانية فانكمش حجم الطلب على منتجات شركات البنك مما أدى الى تناقص انتاجها في بعض السنوات كما ذكرنا سابقا .

ومنذ ١٩٥١ بدأ إنتاج هذه الشركات يأخذ لنفسه مكانه في السوق المحلي بل أصبح يغزو السوق العالمي وقد انعكس أثر تزايد الطلب على تزايد المبيعات بل ان هذه المبيعات تزايدت بمعدلات أسرع خلال النصف الثاني من الخمسينيات فخلال الفترة ١٩٥٤/١٩٦٠ بلغ متوسط معدل النمو السنوي لقيمة مبيعات شركة مصر للغزل والنسيج ٩٤٪ انعكس أثرها على زيادة الإنتاج بمتوسط معدل نمو ٩٪ سنويا . وبذلك وصلت قيمة المخزون المتراكم من السلع تامة الصنع لدى شركة المحلة في عام ١٩٦٠ الى ٣١ مليون جنيه بما يعادل ١٤٥٪ من قيمة المبيعات في ذلك العام . أى ان المخزون كان في حدود معقولة بالنسبة للقدر التسيويقى للشركة .

ومن دراسة تطور نصيب وحدة المنتج من مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة في شركة مصر للغزل والنسيج يتضح لنا أن ما يخص وحدة المنتج بلغ في عام ١٩٣٧ ما مقداره ٢٤٢ جنيها وقد نجد مبررا لذلك في حداثة عهد الشركة وتحملها بمصاريف تأسيس أو جزء منها علاوة على عدم وصولها الى الحجم الاقتصادي الأمثل ، ومع تزايد الإنتاج خلال سنوات الحرب وسبق توسع الإنتاج للتوسع الاستثمارى انخفض هذا الرقم من ١٩٤٢ الى ثلث قيمته في ١٩٣٧ ثم تزايد ثانية في حدود بسيطة بحيث بلغ متوسطه ٨٤ جنيها خلال السنوات ١٩٤٢ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٨ .

بيانات انتاجية عن شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى)

السنوات	(١) قيمة الإنتاج	(٢) قيمة المبيعات	(٣) قيمة المخزون	نسبة ٣ : ٢ %	(٤) مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة	تكلفة وحدة المنتج من مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة نسبة ٤ : ١ %
١٩٣٧	١٧٢٤٤٢٦	١٥٠١٧٩٥	٨٢٢٦٢٨	٥٤,٧	٤١٨٩٧٠٥	٢,٤٢
١٩٤٢	٤٨٨١٦١٣	٤٧٧٠٥٥٦	٥٠٨٧٥٤	١٠,٦	٤٢٥١٩٠٧	٠,٨٧
١٩٤٥	٨٨٥١٨٢٦	٨٨٠٨٨٤٦	٤١٨٥٦٠	٤,٧	٩١٥٧٣٦٨	١,٠٣
١٩٤٨	١٢٢٩٣٣٩٢	١١٧٢٤٣٢٢	٧٨٣٥١٧	٦,٦	٨٥١٤٥٣٢	٠,٦٩
١٩٥١	١٥٩٤٢٤٧٢	١٣٩٤٠٧٥٨	١٧٩٦٨٨٨	١٢,٨	٨٦٧٣٤٦٩	٠,٥٤
١٩٥٤	١٤٥٣٩٦٢٣	١٣٩٧٥٥٠٨	١٦٦٢٠٠٢	١١,٨	١٠٧٠٦٥٩٢	٠,٧٣
١٩٥٦	١٥٩٠٦٣٢١	١٥٥٤١٤٠	٢٥٣٢٤٩٩	١٦,٢	١٤٧٤٩٨٨٧	٠,٩٢
١٩٥٨	١٨٤٦٣٨٤٤	١٨٩٨٣٢٦١	٢٥٨٤٥٥٧	١٣,٦	٢٠٣٤١٥٨	١,١٠
١٩٦٠	٢٢٣٢٩٨٩٢	٢١٨٤٤٤٥١	٣١٨٨٧٥٤	١٤,٥	٢٣٣٤١٩٧٨	١,٠٤

٢ - تجهيز القطن :

كان طبيعيا أن يصاحب تزايد انتاج شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع من القطن المصرى تزايد انتاج شركة مصر صباغى البيضاء لما هناك من ارتباط كبير بين نشاط الشركتين والأرقام القليلة المتاحة تكشف لنا عن هذه العلاقة وان كان هناك تفاوت بين حجم انتاج الشركتين بين عام وآخر يمكن أن نعزيه الى وجود بعض الفجوات الزمنية بين الانتاج والتجهيز ويدل على ذلك تقارب حجم مجموع المنتج فى الشركتين طوال سنوات الفترة المتاحة أرقام عنها .

شركة مصر صباغى البيضاء

المنتج من نسج القطن بالمليون ياردة

السنوات	شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع	شركة مصر صباغى البيضاء
١٩٥٦	٦٨,٧	٧٨
١٩٥٧	٧٢	٧٤
١٩٥٨	٨٦	٨٤
١٩٥٩	٩٢	٨٣
١٩٦٠	٩٣	٨٤
١٩٦١	٩٣,٧	٩٥,٥
المجموع	٥٠٥,٤	٤٩٨,٨

٣ - الحرير الصناعى :

سجل انتاج شركة مصر للحرير الصناعى من مختلف المنتجات زيادة كبرى خلال فترة قصيرة نسبيا فاذا أخذنا عام ١٩٥٣ كسنة أساس فيها حجم الانتاج يعادل ١٠٠ نجد أن رقم قياس الانتاج قد وصل الى ١٨٩٩ فى ١٩٥٩ ثم تراجع قليلا الى ١٨٥٣ فى ١٩٦٠ وقد ارتبط هذا بمجهودات الشركة لزيادة طاقتها الانتاجية وتنويع انتاجها لما يتناسب واحتياجات السوق المحلى بل واحتياجات صناعة نسج الحرير الطبيعى فى البلاد عامة فقد أصبح انتاج هذه الشركة يضم خيوط وفبران الحرير الصناعى والورق السلوفان التى بدأت بها الشركة انتاجها . أصبح يضم خيوط وفبران النايلون الذى تزايد استهلاك الصناعة المعدنية له وأيضا الورق السلوفان المانع للرطوبة كما ذكرنا سابقا .

٤ - غزل ونسج الصوف :

حقق انتاج شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى من غزل ونسج الصوف نموا سريعا خلال فترة الحرب وحتى عام ١٩٤٨ على الرغم من حداثة نشأة هذا المصنع وهذه الصناعة في البلاد عامة ، فخلال هذه الفترة القصيرة بين ١٩٤٨/١٩٤٠ تضاعف انتاج كل من غزل ونسج الصوف ثم تعرضت هذه الصناعة لفترة من الصعاب تراجع معها الانتاج تراجعا كبيرا في الفترة ١٩٥٢/١٩٥٠ بسبب نقص الخامات والمواد الكيماوية المستوردة مما دفع القائمين على هذه الصناعة الى استعمال الخامات المحلية مخلوطة بالأصواف المستوردة ومن هنا بدأت هذه الصناعة تستعيد نموها تدريجيا حتى وصل انتاج نسج الصوف في عام ١٩٦٠ الى نفس مستواه في عام ١٩٤٨ وفي عام ١٩٥٦ كان انتاج شركة مصر المحلة من غزل الصوف يعال ٢٦٪ من مجموع انتاج البلاد من غزل وصوف .

٥ - القطن الطبي :

يهنا هنا أن نشير اشارة سريعة الى تطور انتاج شركة مصر للغزل والنسيج من القطن الطبي . فقد بلغت كمية القطن الطبي المنتج عند بدء نشاط الشركة ١٧٦ طنا في عام ١٩٣١ . ارتفعت الى ٣٢٧ طنا في ١٩٥٢ ثم الى ٧٧٤ طنا في عام ١٩٥٦ وأخيرا وصل حجم هذا الانتاج الى ٩٠٠ طن سنويا .

تطورات الطاقة الانتاجية :

تطورت الطاقة الانتاجية لشركات البنك تطورا ملحوظا اذ استمرت شركات البنك تجدد المعدات المستهلكة ، هذا بجانب توسعات الطاقة الانتاجية ، الأمر الذي جبلت عليه هذه الشركات .

معدات غزل ونسج القطن :

تعرض حجم هذه المعدات لدورة من الانخفاض ثم الارتفاع خلال الفترة موضع البحث . فخلال سنوات الحرب استهلك قدر كبير من مغازل وأنوال شركة مصر للغزل والنسيج (المحلة الكبرى) نتيجة الضغط على الطاقة الانتاجية وارتفاع معدل استغلالها ، ففي عام ١٩٥١ انخفض عدد مغازل هذه الشركة الى ١١٥ ألف مغزل أى ما يعادل ٧٠٪ من عدد المغازل البالغ ١٦٥ ألف في ١٩٤٢ كما انخفض عدد الأنوال في ١٩٥١ الى ٢٥٤٧ أى ما يعادل ٦٤٪ من عدد الأنوال البالغ ٣٩٩٢ نولا

في ١٩٤٢ • فقامت الشركة بتعويض هذا النقص بسرعة كبيرة بل ان عدد مغازل الشركة قد تجاوز في ١٩٦٠ مستواه في ١٩٤٢ بنسبة ٣٦٪ •

كذلك أظهر تطور معدات شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع كفر الدوار تزايداً مستمراً في عدد المغازل والأنوال نتيجة لقيام الشركة بتركيب وحداتها المختلفة على مراحل متتالية •

وبذلك وصلت جملة مغازل شركات البنك في ١٩٦١ الى ٤٣٧٣٧٦ مغزلاً بما يربو على ضعف حجمها البالغ ٢٠٩٧٦٤ مغزلاً في ١٩٤٢ • كما ارتفع عدد الأنوال في ١٩٦١ الى ٦٤٨٤ نولاً مقابل ٥١٩٨ نولاً بنسبة زيادة ٢٥٪ •

تطور الطاقة الانتاجية

مصانع القطن — من *		مصنع الصوف		السنوات
عدد المغازل	عدد الأنوال	عدد المغازل	عدد الأنوال	
٣٥١٩٢	٨١٠			١٩٣٢
١٤٩٢٢٠	٣٨٢٦			١٩٣٧
٢٠٩٧٦٤	٥١٩٨	٨٧٢٥	١٣٥	١٩٤٢
١٧٥٣٨٦	٥١٥٤	٨٧٢٥	١٣٥	١٩٤٥
١٧٣٨٤٧	٤٧٢٦	٨٢٦٢	١١٦	١٩٤٨
٢٢٥٥٦٤	٥٠٤٧	٩٤٦٤	١٤٠	١٩٥١
٣٢٧٠٤٤	٥٨٦٣	٨٧٨٠	١٤٠	١٩٥٤
٣٣٦٤٠٤	٦١٤٥	٨٧٨٠	١٤٠	١٩٥٦
٣٥٧١٠٠	٦٣٤٧	٨٧٨٠	١١٦	١٩٥٨
٤٢٣٠٩٦	٦٤٠١	٨٧٨٠	١٠٤	١٩٦٠
٤٣٧٣٧٦	٦٤٨٤	٨٨٦٠	١١٠	١٩٦١

الانتاجية :

وقد صاحب تطور عدد المغازل والأنوال بالصورة السابقة تطور الانتاجية بصورة موائمة لذلك والمظروف التاريخية • ففيما بين ١٩٤٢ ، ١٩٤٨ تزايد معدل

* تشمل شركتى المحلة وكفر الدوار فقط .

انتاجية كل من المغازل والأنوال بسرعة فائقة فارتفع معدل انتاجية المغازل من ٧ر٣ كيلو مغزل الى ١١٣ر٨ كيلو مغزل بمعدل زيادة ٦١٪/ بينما سجلت انتاجية الأنوال معدل زيادة أعلى من هذا اذ زاد معدل انتاجية الأنوال من ١٩ر٣ ألف ياردة نول الى ٣٣ر٧ ألف ياردة نول بمعدل زيادة ٧٤ر١٪/ .

وقد ارتبطت هذه الزيادة بتزايد الطلب على منتجات غزل ونسج القطن وزيادة انتاج هذه الشركات اعتمادا على رفع معدل استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة . وبعد الحرب تفاعلت عوامل اعادة بناء معدات شركة مصر للغزل والنسيج وتزايد الطاقة الانتاجية لشركة كفر الدوار مع تراجع معدل نمو الطلب لتؤدي الى انخفاض معدل استغلال هذه المعدات وبالتالي انخفاض معدل انتاجها خاصة فيما يتعلق بانتاج المغازل ففي ١٩٥١ عاد معدل انتاجية المغازل الى نفس مستواه في ١٩٤٢ ثم تذبذب هذا المعدل بين الارتفاع والانخفاض بين عام ١٩٥١ ، ١٩٦٠ وقد ارتبطت السنوات التي انخفض فيها هذا المعدل بتركيب مغازل جديدة في شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع . مما كان يعنى بدء تشغيل هذه المعدات عن معدل استغلال منخفض نسبيا . وعموما فقد بلغ متوسط انتاجية المغازل خلال الفترة من ١٩٥١/١٩٦٠ - ٦٢ر٧ كيلو مغزل .

أما بالنسبة لانتاجية الأنوال فهي وان تراجعت نسبيا بعد الحرب خلال السنوات (١٩٥٦/١٩٥١) وهي فترة تزايد بناء هذه الأنوال وتباطؤ معدل نمو الانتاج فقد استعادت تدريجيا مستواها المرتفع حتى وصلت في ١٩٦٠ الى ٣٤ر١ ألف ياردة / نول بما يزيد عن مستواها البالغ ٣٣ر٧ ألف ياردة / نول في نهاية فترة الحرب .

غزل ونسج الصوف :

لم تتعرض معدات غزل ونسج الصوف الى تغيرات ذات بال فيما عدا تزايدها في ١٩٥١ لتعويض النقص الذي طرأ عليها في نهاية الحرب . فقد ظل حجم هذه المعدات ثابتا تقريبا من ١٩٥١ ، ١٩٦١ باستثناء بعض الاستهلاكات الطفيفة التي تعرضت لها هذه المعدات .

السنوات	عدد المغازل	إنتاج الغزل بالكيلو	معدل انتاجية المغزل بالكيلو	عدد الأنوال	إنتاج الأقمشة بالياردة	معدل انتاجية النول
١٩٣٢	٣٥١٩٢	٢١٤٣٣٢٤	٦٠,٩	٨١٠	—	—
١٩٣٧	١٤٩٢٢٠	١١٢٧١٥٣٦	٧٥,٥	٣٨٢٦	٥٩٥٤١٠٠	١٥٤٣٤
١٩٤٢	٢٠٩٧٦٤	١٤٧٤٨٥٧٥	٧٠,٣	٥١٩٨	١٠٠٨٠٨٣٣٣	١٩٣٩٣
١٩٤٥	١٧٥٣٨٦	١٦٥١١٥٠٠	٩٤,١	٥١٥٤	١١٩٣٣٥١٧٥	٢٣١٥٣
١٩٤٨	١٧٣٨٤٧	١٩٧٨٤٠٠٠	١١٣,٨	٤٧٢٦	١٥٩٥٩١٤٦٤	٣٣٧٦٨
١٩٥١	٢٢٥٥٦٤	١٦٠٠٠٠٠٠	٧٠,٩	٥٠٤٧	١٦٢٢٦٤٦٣٤	٣٢١٥٠
١٩٥٤	٣٢٧٠٤٤	١٩٧٠٠٠٠٠	٦٠,٢	٥٨٦٣	١٧٦٦١٩٤٤٥	٣٠١٢٤
١٩٥٦	٣٣٦٤٠٤	٢٢٧٠٠٠٠٠	٦٧,٤	٦١٤٥	١٨٠٤٥٢٤٥٠	٢٩٣٦٥
١٩٥٨	٣٥٧١٠٠	٢٠٧٠٠٠٠٠	٥٧,٩	٦٣٤٧	٢٠٤٤٩٨٠٠٠	٣٢٢١٩
١٩٦٠	٤٢٣٠٩٦	٢٥٦٨٠٠٠٠	٦٠,٦	٦٤٠١	٢١٨٨٠٠٠٠٠	٣٤١٨٢
١٩٦١				٦٤٨٤	٢٢٢١٠٠٠٠٠	٣٤٢٥٣

الحرير الصناعي :

كذلك شهدت مصر للحرير الصناعي في فترة قصيرة (١٩٤٦/١٩٦٠)
توسيعات هائلة وذلك في المجالات التالية .

غزل الحرير الصناعي :

بدأ مصنع غزل الحرير الصناعي بـ ٣٢ ماكينة غزل قدرتها الانتاجية ٦٠٥ طن
في اليوم عند استكمال بنائه في ١٩٥٢ وقد زيد عدد هذه الماكينات حتى وصل
في ١٩٥٩ الى ٦٠ ماكينة قدرتها الانتاجية ١٢٠٥ طن في اليوم .

الياف الحرير الصناعي (الفبران) :

بدأت المصانع بوحدة ألياف قدرتها ٥ طن في اليوم في عام ١٩٤٨ زيدت
قدرتها الانتاجية تدريجيا حتى وصلت الى ١٠ طن في اليوم في عام ١٩٥٥ . كما تم
تركيب وحدة ثانية جديدة قدرتها ١٥ طن في اليوم في عام ١٩٥٨ .

الورق الشفاف :

بدأت المصانع بوحدة قدرتها الانتاجية ١/٢ طن في اليوم في عام ١٩٤٩ عدلت
أجزاؤها تدريجيا حتى وصلت قدرتها الانتاجية الى ٢٠٥ طن في اليوم في عام ١٩٥٧ .
ثم أنشئ مصنع المصروفان المانع للرطوبة بتحويل الانتاج من الورق الشفاف

العادى الى ورق شفاف مانع للرطوبة وذلك بقدرة انتاجية ٢٥ طن فى اليوم
وقد بدأ انتاج المصنع خلال ١٩٥٨ •

خيوط وألياف النايلون :

أقيم مصنع لانتاج خيوط وألياف النايلون وقد بدأ انتاجه فى أوائل ١٩٥٨
وقدر انتاج هذا المصنع من الخيوط بـ ٢٢٠ كيلو جرام فى اليوم ، ومن الألياف
١٥٠٠ كيلو فى اليوم ، ثم تم توسيع مصنع الخيوط فى عام ١٩٦١ لزيادة انتاجيته
الى ٥٠٠ كيلو فى اليوم •

القوى العاملة :

تعكس الأرقام المتاحة عن تطور العمالة فى شركات البنك تزايداً مطرداً
فى اعداد العاملين ، وفى سنة ١٩٦٠ بلغ حجم القوى العاملة فى شركات البنك
الخمسة (لم تكن شركة مصر شين الكوم قد بدأت الانتاج بعد) ٤٤٢٢٨ عاملاً
مقابل ٣٣٥٣٠ عاملاً فى ١٩٥٣ وذلك بمعدل نمو سنوى يبلغ ٤٪ وبهذا كان
لشركات البنك دور كبير فى استيعاب قدر ضخم من القوى العاملة فى المجتمع •

وقد أولت شركات البنك العاملين فيها رعاية فائقة من حيث توفير مختلف
الخدمات الصناعية التى تهدف الى توفير حياة هادئة ومستقرة للعامل تجعل منه
انساناً قادراً على تحقيق أعلى انتاجية ممكنة • فبجانب اقامة المستعمرات السكنية
التي شيدت لايواء العمال والموظفين وعائلاتهم بأجور زهيدة فى منطقة المحلة
وكفر الدوار والتي جهزت بكافة المرافق اللازمة من مطاعم ومساجد ومحال عامة
وجمعيات استهلاكية ، أقامت شركات البنك المدارس اللازمة لتعليم أبناء العاملين
فى مختلف مراحل التعليم وفصول الأمية لخدمة عمالها كما أقامت العيادات الطبية
اللازمة لعلاج العمال والموظفين وعائلاتهم وفى كفر الدوار أقامت شركة مصر
للغزل والنسيج الرفيع مستشفى كامل التجهيزات والمعدات الطبية • وكذلك
حرصت شركات البنك على توفير وسائل المواصلات لعمالها وعينت بالنواحى
الرياضية فأقامت المعسكرات الرياضية والصيفية للعاملين وعائلاتهم •

وقد بلغت مجموع تكلفة القوى العاملة فى شركات البنك الخمسة ، يدخل
فى ذلك تكلفة الخدمات الاجتماعية بجانب الأجور والمرتبات والمنح السنوية
مبلغ ١٠٣٥٠٠٠٠ جنية فى عام ١٩٦٠ • وبذلك بلغ متوسط تكلفة العامل فى
شركات البنك ٢٣٤ جنيهاً سنوياً مقابل ١٦٠ جنية متوسط أجر العامل فى قطاع

الغزل والنسيج على مستوى الجمهورية ، وهو ما يعكس مدى اهتمام شركاء بنك مصر بعنصر العمل ، ولا غرو فقد راعت هذه الشركات منح عمالها مستوى عادلا من الأجر يتناسب مع ارتفاع مستوى انتاجية العامل الذي نشأ أيضا عن اهتمام شركات البنك بالتدريب المهني والفني لعمالها .

تطور عدد العمال

المجموع	الحرير الصناعي	حوان	البيضا	كفر الدوار	المحلة	اسم الشركة
						المنوات
٣٠٤٠٧	٢٤٠٩	١٨٦٦	٠٠٠٠	١٠٤٥٨	١٥٦٧٤	١٩٥٢
٣٣٥٣٠	٢٦٥٩	٢١٦٤	٢٧٨٨	١٠٢٣٤	١٥٦٨٥	١٩٥٣
٣٤٦٢٩	٢٩٣٦	٢٣٢٤	٢٨٣٦	١٠٦٣٨	١٥٨٩٥	١٩٥٤
٣٤٤٧٩	٣١٤١	٢١٧٥	٢٨٣١	١٠٤٧٩	١٥٨٥٣	١٩٥٥
٣٤٩٩٧	٣٣٢٧	٢١٨٩	٢٨٣٢	١١٢٣٦	١٥٤١٣	١٩٥٦
٣٦٧٢٦	٣٢٣٦	٢٢٥١	٢٨٦٧	١٢١٢٣	١٦٢٤٩	١٩٥٧
٣٧٧٦٥	٣١٩٠	٢٣٦٠	٢٨٧٧	١٢٦١٥	١٦٧٢٣	١٩٥٨
٤٤٢٢٨	٣٣٤٦	٧٣٥٠	٣٠٥٥	١٣٠٦٩	١٧٤٠٨	١٩٦٠

قطاع القطن

يضم هذا القطاع شركتين من أوائل الشركات التي أنشأها بنك مصر لاستكمال استغلال محصول البلاد الرئيسى وهو القطن .
وقد تخصصت الشركة الأولى وهى « شركة مصر لحلج الأقطان » فى تجهيز وكبس القطن حتى يكون معدا لعمليات الغزل والنسيج من جهة أو عمليات التصدير من جهة أخرى ، كما كان لهذه الشركة دور فى اعداد البذرة اللازمة للتقاوى ضمانا لاستمرار جودة المحصول ، كذلك اعداد البذرة اللازمة لصناعة استخراج الزيوت ، تلك الصناعة التى أولاها البنك أيضا اهتمامه فى مرحلة لاحقة ، أما الشركة الثانية وهى « شركة مصر لتصدير الأقطان » فكانت أول شركة مصرية أقيمت فى البلاد لاسترداد الجانب الهام من مكاسب القطن التى ظلت طويلا حكرًا لبيوت التصدير الأجنبية .

وقد تعاونت شركات بنك مصر فى تداول محصول القطن من المنتج وحتى أسواق التصدير كما كان لها دور فى توفير احتياجات شركات بنك مصر للغزل والنسيج من الأقطان اللازمة .

شركة مصر لحليج الاقطان

تعتبر شركة مصر للحليج ثانى شركة صناعية أسسها بنك مصر . فهى تمثل الحلقة الأولى من سلسلة المشروعات المتكاملة التى أقامها البنك والتى اعتمد فى انشائها على نظراته الى ضرورة استغلال محصول البلاد الرئيسى (القطن) استغلالا كاملا بأيد وطنية ورأس مال وطنى لخدمة المصالح القومية ، وللمساهمة فى بناء الاقتصاد القومى وزيادة القيمة المضافة فى المجتمع . وكان من حسن سياسة بنك مصر مبادرته بانشاء هذه الشركة فى ٢ أكتوبر ١٩٢٤ ولم يمض على انشاء البنك ذاته أربع سنوات .

وكان الغرض من تأسيس هذه الشركة القيام بجميع عمليات الحليج والكبس والقومسيون والنقل والتأمين وجميع الأعمال المالية التى ترتبط باتاج أو صناعة القطن يدخل فى نطاق ذلك جميع عمليات شراء وبيع القطن والبذرة لحساب الشركة أو لحساب الغير .

شركة مصر لحليج الأقطان

اسم المحلج	تاريخ التشغيل	عدد دوليب الحليج في ٤٠/٣٩	عدد دوليب الحليج في ٦٠/٥٩
١ - مغاغة	١٩٢٥	٩٩	١٣٧
٢ - مغاغة	١٩٥٧	—	—
٣ - المحلة الكبرى	١٩٢٦	٧٦	١٦٩
٤ - المحلة الكبرى	١٩٥٥	—	—
٥ - المنصورة	١٩٢٧	١٦٤	١٦٧
٦ - بنها	١٩٢٨	٦٩	٧١
٧ - الواسطى	١٩٢٨	٧٢	٥٦
٨ - جرجا	١٩٣٢	٥٩	٦٤
٩ - الفيوم	١٩٣٣	٥٤	٥٨
١٠ - طامية	١٩٣٣	٤١	٤٦
١١ - بنى قريه *	١٩٣٧	٧١	—
١٢ - بركة جاناى (البحيرة) *	١٩٤٥	٤٠	—
١٣ - الفشن	١٩٤٨	٤٠	٤٦
١٤ - ابوتيج *	١٩٥٣	٧١	—
١٥ - ديروط	١٩٥٥	٥٧	٥٧
١٦ - زفتى	١٩٥٦	٥٢	٥٢
١٧ - العياط	١٩٥٧	٥٠	٥٠
١٨ - قوص	١٩٥٩	٧٠	٧٠
			١٠٤٣

* محالج مؤقتة :

- ١ - بنى قريه عمل من ٣٨/١٩٣٧ الى ٤٢/١٩٤١ .
- ٢ - بركة جاناى عمل من ١٩٤٦/١٩٤٥ الى ٤٧/١٩٤٦ .
- ٣ - ابو تيج عمل من ٥٤/١٩٥٣ الى ٥٤/١٩٥٥ .

وقد كان للشركة دور هام فى تمويل محصول القطن فى البلاد وذلك بمد المزارعين والتجار بالقروض المالية التى تساعدهم على انتظار أنسب الأوقات لتسويق انتاجهم .

وكان من أهم أهداف الشركة ، الارتفاع بمستوى صناعة حليج الأقطان للوصول بها الى حد الكمال ، مع العمل على المحافظة على سمعة القطن المصرى فى الخارج ، ومساعدة المنتجين على تصريف أقطانهم سواء لشركات الغزل المحلية ، أو لأسواق التصدير بالتعاون مع شركة مصر لتصدير الأقطان .

الطاقة الانتاجية :

بدأت الشركة أعمالها بدرجة كبيرة من النشاط خلال فترة التأسيس الأولى اذ اهتمت باقامة شبكة واسعة لحليج الأقطان تخدم أهم مراكز انتاج القطن في الوجهين البحرى والقبلى ولذلك تصاعد عدد محالج الشركة وبالتالى عدد دواليب الحليج التى تضمها هذه المحالج بسرعة كبيرة خلال الفترة ١٩٢٤/١٩٣٢ • ففى ١٩٣٢ وصل عدد محالج الشركة الى ثمانية محالج ، وفى ١٩٣٧/١٩٣٨ شغلت الشركة محالجا آخر فى بنى مرة ، فوصل عدد محالج الشركة فى موسم ١٩٣٩/١٩٤٠ • عند نشوب الحرب العالمية الثانية الى تسعة محالج قوتها ٧٠٥ دولاىب للحليج •

ومع قيام الحرب توقف نشاط الشركة فى اقامة محالج جديدة كما أوقفت تشغيل بعض محالجها القائمة لبضع سنوات • وبنهاية الحرب استأنفت الشركة مجهوداتها لتوسيع طاقتها الانتاجية فبدأت فى نوفمبر ١٩٤٥ باستئجار محالج جديد فى البحيرة لمدة ثلاث سنوات ، وباتهاء مدة هذا العقد كانت الشركة قد استكملت اقامة محالج جديد فى الفشن شغلته مع اعادة تشغيل محالجها المتوقفة •

ومع موسم ٥٤/٥٥ كانت الشركة قد بدأت مرحلة جديدة من التوسعات شملت اقامة محالج جديدة بمعدل محالج جديد كل سنة ، كما شملت زيادة الطاقة الانتاجية فى المحالج القديمة حتى وصل عدد محالج الشركة العاملة فى موسم ٥٩/٦٠ الى خمسة عشر محالجا تضم ١٠٤٣ دولاىبا للحليج •

وقد أقامت الشركة فى كل من المحلة الكبرى والمنصورة ومغاغة مراكز حليج هامة كانت الأولى مركزا لتوريد الأقطان لشركة مصر للغزل والنسيج ، والثانية مركزا لتوريد البذرة لمصانع شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت • والثالثة مركزا لتجميع هام فى منطقة الوجه القبلى وقد دأبت الشركة منذ انشائها على ادخال كافة التحسينات والتجديدات اللازمة على محالجها لزيادة قدرتها الانتاجية فأنشأت صالات جديدة لتضريب القطن الزهر قبل حلجه لضمان الحصول على لوطات من القطن متناسقة ومتجانسة طبقا لمواصفات وشروط عملائها وبيوت التصدير ، كما أنشأت يبعث المحالج مجموعة من الغرايبيل الكهربائية التى تستعمل فى تنقية الرتب الواطية من القطن الزهر من الأعشاب والأتربة والفصوص الميتة للحصول على رتب أعلى مما يؤدى الى رفع مستوى القطن المصرى عامة وزيادة أسعاره •

كما قامت الشركة بتحويل حجم مكابس البالات من الكبس الابتدائي الذي كان يتم بالأرجل الى الكبس المائي حتى لا تضار تيلة القطن ويحتفظ بخواصه الممتازة ، بينما جهزت الشركة محلجى المنصورة والواسطى بأجهزة الكبس بالبخار . وبالنسبة لبذرة القطن فقد وجهت الشركة عنايتها الى تحسين عملية تنقية البذرة وتبخيرها واستخلاص الشوائب الغريبة منها لتحسين التقاوى .

ومن أهم ما عنت به الشركة استبدال ماكينات البخار بماكينات ديزل في معظم محالجها مما أدى الى خفض نفقات الوقود المستهلك خفضا ملحوظا . كما حولت بعض محالجها الى الادارة بواسطة الكهرباء فاستغنت عن الادارة بماكينات الديزل التى استغلت فى ايجاد احتياطى بالمحالج الأخرى ، حيث أوجدت الشركة فى كل محلج وحدات احتياطية لتوفير القوى فى حالة عطل الوحدات الشغالة حتى لا يتعرض المحلج للتوقف لأى سبب طارئ .

نشاط الشركة :

ساعد اهتمام الشركة بتوسيع وتجديد معداتها ، وادخال أحدث التعديلات على زيادة حجم أعمالها ورفع مستوى انتاجها ، ففى موسم ١٩٣٤/١٩٣٥ وهو أول موسم لنشاط الشركة لم تتعد كمية الأقطان المحلوجة لدى الشركة ٤٥ ألف قنطار . وفى خلال عشرة أعوام سجلت هذه الكمية زيادة سريعة فوصلت فى ١٩٣٤/٣٥ الى ١٧ مائتا ألف فى ١٩٢٤/٢٥ ، حيث وصلت كمية الأقطان المحلوجة الى ٧٨٠ ألف قنطار وخلال نفس الفترة سجلت انتاجية دواليب الحلج قفزة كبرى اذ وصلت الى ١٢٢٩ قنطار / دولاى مقابل ٤٥٣ قنطار / دولاى . ثم استمر نشاط الشركة يعكس تزايد مستمرا الى أن تعرض لانتكاسة كبيرة فى موسم ٣٩/٤٠ الذى نشبت فيه الحرب وخلال موسمى ٤٠/٤١ ، ٤١/٤٢ استعادت الشركة بصورة مؤقتة مستوى نشاطها السابق ثم انخفض مستوى نشاطها مرة أخرى وبصورة كبيرة خلال موسمى ٤٢/٤٣ ، ٤٣/٤٤ واعتبارا من موسم ٤٤/٤٥ بدأت الشركة تستعيد مستوى نشاطها السابق مع زيادة طاقتها الانتاجية حتى نجحت فى عام ٤٨/٤٩ فى الوصول بمستوى نشاطها الى مثيله قبل قيام الحرب . وان كانت طبيعة التحسينات والتجديدات قد أدت بجانب زيادة الانتاج الى ارتفاع مستوى الانتاجية بصورة ظاهرة . وخلال الفترة من ٤٨/٤٩ ، ٥٢/٥٣ رأت الشركة العمل على زيادة انتاجها ، وان ظلت الطاقة الانتاجية العاملة ثابتة تقريبا مما أدى الى تحسن ملموس ومستمر فى انتاجية المحلج . واعتبارا من

موسم ٥٤/٥٣ عملت مؤسسات الشركة على زيادة الكميات المنتجة وتزايد حصة الشركة من مجموع الأقطان المحلوجة في القطر حتى وصلت هذه النسبة الى ٢٥٪ مقابل ١٤٫٨٪ في ٥٣/٥٤ ، ١٢٫٣٪ متوسط النسبة عن الفترة من ٤٨/٤٩ - ٥٣/٥٢ .

نشاط الشركة

السنوات	عدد المحالج العامة	عدد دواليب الخليج العاملة	الأقطان المحلوجة بالقطر	معدل إنتاجية دولا ب الخليج بالقطر	إجمالي الأقطان المحلوجة بالقطر	نسبة إنتاج الشركة إلى الإنتاج الكلي٪
٢٥/١٩٢٤	١	٩٩	٤٤٨٥٠	٤٥٣		
٣٥/١٩٣٤	٨	٦٣٤	٧٧٩٤٥٦	١٢٢٩		
٤٠/١٩٣٩	٩	٧٠٥	٤٥٩٩٣٢	٦٥٢		
المتوسط السنوي						
٤٨/٤٧٤٣-٤٢	٧,٥	٥٦٢	٦٣٥٢٣٩	١١٣٠	٥٠١٦٤٩٢	١٢,٦
٤٩/٤٨	٩	٥٦٩	٩٧٦٦٥٠	١٧١٦	٨٨٩٩٧٣٢	١٠,٩
المتوسط السنوي						
٥٣/٥٢-٤٩/٤٨	٩	٥٦٩	١٠٨٤٩٧٦	١٩٠٦	٨٨٢٠٤٤٢	١٢,٣
٥٤/٥٣	١٠	٦٤٠	١٠٤٩٤١٢	١٦٣٩	٧٠٨٢٠٠٠	١٤,٨
٥٥/٥٤	١١	٨١٨	١٣٤٦٤٩٣	١٦٤٦	٧٧٤٦٠٠٠	١٧,٣
٥٦/٥٥	١٢	٨٧٥	١٢٦٨٤٤٦	١٤٤٩	٧٤٣٧٠٠٠	١٧,٠
٥٧/٥٦	١٢	٨٥٦	١٦٠٨٧٠٣	١٨٧٩	٧٢٣٠٠٠٠	٢٢,٢
٥٨/٥٧	١٤	٩٧٣	١٨٠٧٤٧٩	١٨٥٧	٩٠٢١٠٠٠	٢٠,٥
٥٩/٥٨	١٤	٩٧٣	٢٠٢٠٩٨٣	٢٠٧٧	٩٩٢٥٠٠٠	٢٠,٣
٦٠/٥٩	١٥	١٠٤٣	٢٣٧٥٠٠٥	٢٢٧٧	١٠١٧٥٠٠٠	٢٣,٣
٦١/٦٠	١٥	١٠٤٣	٢٦٦٣٧٥٩	٢٥٥٣	١٠٦٤٣٠٠٠	٢٥,٠

التحليل المالي :

كان رأسمال التأسيس لشركة مصر لخليج الأقطان ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه زيد في بدء قيام الشركة على دفعات متتالية، صاحبت تو سعات المحالج وحتى بلغ رأس المال ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه في عام ١٩٣٠ وقد ظل كذلك حتى ١٩٦٠/١٩٦١ وقد نص في قانون التأسيس على عدم جواز تملك أسهم رأس المال لغير المصريين .

* المصدر كتاب الإحصاءات العامة

وقد حققت هذه الشركة معدلات مجزية من الربح مما ساعدها على استهلاك القرض الصناعى البالغ قيمته ١٥٠ ألف جنيه والذي كانت قد حصلت عليه عند بدء انشائها من بنك مصر ثم تمكنت من استهلاكه خلال فترة وجيزة جدا من من ٣٨/١٩٣٧ - ٤٣/١٩٤٢ •

ومنذ أن انتهت الشركة من سداد هذا القرض ، حتى أصبحت هذه الأرباح تشكل موردا غنيا لتغذية احتياطات ومخصصات الشركة التى تعدى مجموعها قيمة رأس المال اعتبارا من موسم ٥٠/٤٩ وبذلك كانت عناصر التمويل الذاتى تمثل عنصر التمويل الرئيسى بالنسبة لنشاط الشركة ففى موسم ٥٧/٥٦ وصلت نسبة الموارد الذاتية الى مجموع الميزانية ٦٨٪. بينما بلغ متوسط هذه النسبة خلال مجموع السنوات موضع البحث ٥٨٪ •

شركة مصر لحليج الاقطان

جنيه

السنوات	رأس المال	الاحتياطات والمخصصات	صافى الربح	مجموع الموارد الذاتية	قرض صناعى	بنك مصر	مجموع الميزانية
٤٠/٣٩	٢٥٠٠٠٠	٣٤٨٠٠٨	٤٦١٧	٢٨٩٤٢٥	١٢٨٠٨٦	٣٧٨٤٥	٤٧٣٠٧٧
٤٥/٤٤	٢٥٠٠٠٠	١٢١١٢١	٤٧٧٨١	٤١٨٩٠٢	—	٢٨٨١٥٤	٧٢٣٧٧٠
٤٨/٤٧	٢٥٠٠٠٠	٢١٢١٤١	٥٠٩٠٧	٥١٣٠٤٨	—	٢٩٠٦٠٩	٨٠٦٥٦٦
٥١/٥٠	٢٥٠٠٠٠	٣١١٢٢٤	٧٠٣٧١	٦٣١٥٩٥	—	٧٧٠٢٣	١٣٠٠٨٨٧
٥٤/٥٣	٢٥٠٠٠٠	٦١٩٩٠٨	٨٥٦٩٤	٩٥٥٦٠٢	—	٠٠٠٠	١٧٥١٨٨٦
٥٧/٥٦	٢٥٠٠٠٠	٩٢٨٠٤٤	١١٠١٦٨	١٢٨٨٢١٢	—	٢٢٠٩٢٧	١٨٩٢١٤٨
٦٠/٥٩	٢٥٠٠٠٠	١٢١٨٥٣٥	١٦٥١٦٢	١٦٣٣٦٩٧	—	١٨٧٠٣٨	٢٤٧٣٥٥٦
٦١/٦٠	٢٥٠٠٠٠	١٤٣٩٢٢٢	١٦٨٢٣٣	١٨٥٧٤٥٥	—	٨٧١٢٤٩	٣٦٧٦٩١٦

شركة مصر لحليج الاقطان

متوسطات	رصيد بنك مصر المدين	تمليف الشركة على أقطان ومدينون متنوعون	مجموع الميزانية	(١) إلى (٢) %	(١) إلى (٢) %
	(١)	(٢)	(٣)		
٤٨/٤٧ - ٤٤/٤٣	٣٣١٨٧٣	٣٩٢٤٧٣	٨٢١١٨٤	٨٤,٥	٤٧,٧
٥٣/٥٢ - ٤٩/٤٨	٢٢٤١٣٦	٩٢٦٢٤٠	١٤٠١٠٩٣	٢٤,١	٦٦,١
٥٨/٥٧ - ٥٤/٥٣	٩٣٨٨٧	٨٥٩٦٣٠	١٨٤٥٦٠٩	١٠,٩	٤٦,٥
٥٩/٥٨	١٧٩٩٢١	٥٢٧٢٣١	٢١٩٣١٤٢	٣٤,١	٢٤,٥
٦٠/٥٩	١٨٧٠٣٨	١٠٥٤٢٨٠	٢٤٧٣٥٥٦	١٧,٧	٤٢,٦
٦١/٦٠	٨٧١٢٤٩	١٩١٩٠٢٤	٣٦٧٦٩١٦	٤٥,٤	٥٢,١
المتوسط العام	٢٤٩٣١٦	٧٩٩٥٦٩	١٥٩٣٥٠٢	٣١,١	٥٠,١

ومن جهة أخرى كان بنك مصر مصدر تمويل هام بالنسبة لهذه الشركة وقد كان غرض بنك مصر من التسهيلات والاعتمادات التي قدمها لشركة مصر للحليج هو مساعدتها على تمويل محصول القطن عن طريق مكاتبها ومحاليجها نظرا لما لها من صلة أقوى بمراكز الاتاج والمنتجين ، وفي هذا ما يدل على مجهودات بنك مصر في الاسهام في تمويل محصول القطن سواء بالطرق المباشرة أو غير المباشرة .

وقد وصل مجموع التسهيلات المقدمة من بنك مصر لشركة مصر لحليج الأقطان خلال الفترة من ٤٤/٤٣ الى ٦١/٦٠ الى ٤٥ مليون جنيه بما يعادل ٣١,١٪ من مجموع التسهيلات التي قدمتها الشركة على الأقطان والبالغ مجموعها ١٤٤ مليون جنيه خلال نفس الفترة .

وقد أخذت الشركة منذ عام ١٩٤١ في مباشرة عملية التسليف على القطن حتى صارت من الدعامات القومية في تمويل القطن وقد تزايد اسهام الشركة في تمويل القطن حتى وصل رصيد هذا التسليف الى ما يقرب من ٢ مليون جنيه في ميزانيتها ٦١/٦٠ الى ما يعادل ٥٢,١٪ من مجموع ميزانية الشركة . بينما بلغ متوسط نسبة رصيد سلف على أقطان و (مدينون - متنوعون) الى مجموع الميزانية خلال الفترة ٤٤/٤٣ - ٦١/٦٠ بنسبة ٥٠,١٪ وهي نسبة تؤكد مدى اهتمام الشركة بجانب تمويل القطن من نشاطها الكلى .

العمال والموظفين :

كان عدد العاملين في الشركة في السنة الأولى من نشاطها ٢٠ موظفا وعمالا تزايد عددهم باطراد نشاط الشركة حتى وصل في عام ١٩٥٨ الى ٤١٥ عاملا وموظفا ، يتقاضون مرتبات وأجورا جملتها ١٢٤٢٩٢ جنيه بمتوسط أجر سنوي ٣٠٠ جنيه للعامل وهو متوسط يعتبر عاليا وخاصة مع ظروف العمل الموسمية في الشركة .

وبجانب هذا لم تغفل الشركة توجيه عنايتها الى تحسين الأحوال الاجتماعية لموظفيها وعمالها وتوفير المرافق العامة التي تكفل رفع مستوى معيشتهم فأنشأت لهم مساكن على طراز حديث داخل المحالج تتوافر فيها جميع الشروط الصحية .

٢ - شركة مصر لتصدير الأقطان

تكونت شركة مصر لتصدير الأقطان في ٢٢ ابريل ١٩٣٠ بعد أن كان بنك مصر قد طرق من الصناعات القطنية صناعة الحليج والغزل والنسيج • ثم رأى أن يستكمل اسهامه الصناعي باسهام تجارى مضمون لتسويق محصول البلاد الرئيسى فى الداخل والخارج لكسر حدة احتكار المؤسسات الأجنبية لمحصول القطن ، ولعل من أهم مآثر هذه الشركة ذلك الدور الكبير الذى قامت به فى تمصير تجارة القطن ، حيث دربت كثيرا من الشبان المصريين من حملة المؤهلات الفنية العالية على مختلف الأعمال وهيأت لهم الفرصة المواتية ليحتلوا المراكز الهامة فى هذه التجارة •

وقد بدأت الشركة نشاطها بشراء شركة لندمان Lindeman وشركة « الوجه القبلى والوجه البحرى لتجارة الأقطان » • ثم تابعت شركة مصر لتصدير الأقطان نشاط هاتين المؤسستين على نطاق واسع حيث امتد نشاطها الى جميع بلاد العالم وبدأت تنبؤ المركز اللائق بها بين بيوت التصدير الكبرى •

وكان الهدف من هذه الشركة تصريف القطن فى الداخل والخارج لسد حاجة الأسواق المحلية من جهة وفتح مجال الأسواق الخارجية أمامه من جهة أخرى • وقد دأبت الشركة على ضوء ملاحظات الغزاليين الأجانب وشكاويهم للعمل على تلافيتها للمحافظة على سمعة القطن المصرى فى الأسواق الخارجية • مما يحقق فى النهاية وفرة فى حصيلة البلاد من العملات الأجنبية ، تساهم فى استيراد احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية فى البلاد ومنها قطاع شركات بنك مصر •

وتحقيقا لأهداف شركة أقامت لها توكيلات فى جميع مراكز القطن الهامة فى الوجهين القبلى والبحرى وأيضا فى السودان لتجميع الأقطان • كما كونت شبكة من المراسلين فى جميع مراكز القطن فى العالم وفى أوروبا • كما قامت الشركة بإيفاد بعثات عديدة لجميع أنحاء العالم للاتصال بالغزاليين •

فضلا عن اشتراكها فى معظم البعثات الحكومية للدعاية للقطن المصرى وفتح أسواق جديدة له وعقد صفقات ضخمة • وقد وفقت الشركة فى عقد صفقات كبيرة فى أشد أوقات الأزمات مما كان له تأثير ظاهر على انعاش سوق القطن •

نشاط الشركة :

حققت صادرات الشركة من القطن المصرى أرقاما هائلة خلال السنوات الأولى من انشائها وقبيل نشوب الحرب العالمية ، فخلال السنوات الثلاث ١٩٣٦/٣٧ - ١٩٣٨/٣٩ بلغ متوسط كمية صادرات الشركة السنوية ٢٨٩ ألف قنطار . ثم نشبت الحرب فانخفضت صادرات الشركة فى سنة ٣٩/٤٠ الى نصف معدلها السابق اذ بلغت ١٥٥ ألف قنطار ثم تعطل نشاط الشركة طوال سنوات الحرب .

ومنذ موسم ١٩٤٤/٤٥ عادت الشركة تستأنف نشاطها بحماس بالغ انعكس على سرعة تزايد صادرات الشركة التى بدأت بأقل من ٢٥ ألف قنطار فى موسم ٤٤/٤٥ ولكنها لم تلبث أن وصلت الى مستوى ما قبل الحرب خلال سنوات محدودة .

وتعكس أرقام الجدول التالى صادرات الشركة ومدى ما أصبحت تتمتع به من مكانة مرموقة وثقة كبيرة لدى غزالى القطن فى جميع أنحاء العالم . وبفضل كفايات هذه الشركة وفقت لعقد صفقات كبيرة فى أصعب الظروف ، ومن أصدق الأدلة على ذلك ان بلغت صادرات الشركة فى موسم ٥٦/٥٧ بعد العدوان الثلاثى الى أكثر من مليون قنطار فى الوقت الذى انخفض فيه اجمالى صادرات البلاد من القطن الى ١٠٥ مليون قنطار مقابل ٦٠٥ مليون فى الموسم السابق فأدى ذلك الى ارتفاع نصيب الشركة من اجمالى تصدير القطن الى ما يقرب من ٢٠٪ .

صادرات الشركة من الاقطن

السنة	صادرات الشركة ١٠٠٠ قنطار	إجمالى الأنطان المصدرة ١٠٠٠ قنطار	نسبة صادرات الشركة إلى إجمالى الصادرات
٤٤/٤٥	٢٤,٨	٤٢٢٨	٠,٥
٤٦/٤٧	١٢٢,٧	٦٩٥٥	١,٧
٤٨/٤٩	١١٤,٤	٧٩٣٨	١,٤
٥٠/٥١	٢٣٨,٢	٦٤٢٦	٣,٧
٥٢/٥٣	٥٥٦,٤	٧١٠٠	٧,٨
٥٤/٥٥	٦٤٨,٩	٥٥٠٠	١١,٧
٥٦/٥٧	١٠١٨,٠	٥١٤٤	١٩,٧
٥٨/٥٩	١٢٢٩,٠	٧٢٨٥	١٦,٨
٥٩/٦٠	١٤٧١,٢	٨٤٩٧	١٧,٣

من أهم الاتجاهات التي صاحبت نمو صادرات الشركة تزايد حصتها من اجمالي صادرات القطن في البلاد ففي أول موسم بعد انتهاء الحرب لم تتجاوز نسبة صادرات الشركة الى اجمالي الصادرات ٥٪ فاذا بهذه النسبة تصل بعد عشر سنوات الى ١١٧٪. فأصبحت الشركة تحتل المركز الأول بين شركات التصدير في الجمهورية العربية المتحدة وقد ظلت الشركة تحتفظ بمركز الصدارة هذا ، اذ استمرت صادراتها في التزايد حتى وصلت في موسم ٥٩/٦٠ الى ١٥ مليون قنطار بما يعادل ١٧٣٪ من اجمالي صادرات البلاد .

ولم تكتف الشركة بما أحرزته من تقدم مرموق في أعمال التصدير بل عملت على اطراد نشاطها في الداخل وتعاونت مع شركة مصر لطليج الأقطان على تدير احتياجات شركات بنك مصر للغزل والنسيج فوصلت مشترواتها من الأقطان للتداول الداخلي في أواخر الخمسينيات الى ما يقرب نصف مليون قنطار . وبذلك وصلت جملة الأقطان التي تتداولها الشركة الى ٢ مليون قنطار .

رأس المال :

تأسست الشركة برأسمال قدره ١٦٠.٠٠٠ جنيه زيد في عام ١٩٥٣ على دفعتين فوصل الى ٤٠٠.٠٠٠ وقد ظل كذلك حتى ١٩٦٠ .

العمال والموظفين :

بلغ عدد العاملين في عام ١٩٥٨ في شركة مصر لتصدير الأقطان ١١٦ عاملاً . يتقاضون أجوراً ومرتباً بلغت جملتها ٤٥٤٢٠ جنيه وذلك بمتوسط دخل سنوي ٣٩٠ جنيهاً .

هذا عدا عمال الفرافر الذين يعملون في منيا البصل لاعداد القطن للتصدير ويتراوح عددهم في المتوسط بين ٥٠ ، ٥٠٠٠ عاملاً في اليوم ، ، وبلغ الأجر اليومي للعمال ٣٤ قرشاً .

١٥/٥١	٧٢٢	٨١٢٢	٧٢
٢٢/٧٤	٧٢٢٢	٢٢٢٢	٧٢
٢٢/٥٤	٢٢٢٢	٨٢٢٢	٢٢
٢٢/٢٢	٢٢٢٢	٢٢٢٢	٢٢
٢٢/٢٢	٢٢٢٢	٢٢٢٢	٢٢
٢٢/٢٢	٢٢٢٢	٢٢٢٢	٢٢
٢٢/٢٢	٢٢٢٢	٢٢٢٢	٢٢
٢٢/٢٢	٢٢٢٢	٢٢٢٢	٢٢
٢٢/٢٢	٢٢٢٢	٢٢٢٢	٢٢
٢٢/٢٢	٢٢٢٢	٢٢٢٢	٢٢

قطاع المال والائتمان

يضم قطاع المال والائتمان الذي شيده بنك مصر ثلاث مؤسسات هامة هي موضع بحثنا هذا : تلك هي « شركة مصر للتأمين » ، « بنك التضامن المالي » « بنك مصر سوريا لبنان » (الآن بنك مصر لبنان) فلا تشمل دراستنا هنا ما شيده بنك مصر عند بدء نشاطه من مؤسسات لم يكتب لها أن تستمر طويلا كبنك مصر فرنسا ، أو ساهم في انشائها بعد التأميم وظلت قائمة حتى الآن كبنك النهضة الليبي وكلها مؤسسات ان أضيفت الى المؤسسات الثلاث موضع البحث وعليت أرقام أنشطتها على نشاط بنك مصر الشركة الأم في مجال المال والائتمان ، لأعطينا صورة صادقة عن حجم نشاط وخدمات المال والائتمان التي ألقاها بنك مصر في البلاد ومد نشاطها لتخدم أغلب البلاد العربية في المشرق والمغرب .

وقد أدمج بنك التضامن المالي في بنك مصر في ١٩٦٤/٧/١ تأكيداً لاستمرار العلاقة بينهما أما بنك مصر لبنان فهو شركة مساهمة لبنانية ولا يزال بنك مصر (بال ج . ع . م .) يمتلك النسبة الكبرى من رأسماله ويرأس مجلس ادارة بنك مصر لبنان رئيس مجلس ادارة بنك مصر القاهرة .

شركة مصر للتأمين

كان من الواضح أهمية التأمين في تسيير أعمال الشركات التي أنشأها بنك مصر ، وبأن التأمين ضرورة لا غنى عنها حتى يوفر على هذه الشركات مئات الألوف من الجنيهات التي كانت تدفع للشركات الأجنبية سواء للتأمين على موجوداتها من الحريق أو كأمين نقل ما تحتاج اليه من معدات ومهام وأدوات . ولما لم يكن المصريون حينئذ على دراية كبيرة بفنون التأمين فلم يكن هناك مفر من الاستعانة بخبرات الشركات العالمية للاسهام في انشاء الشركة وتزويدها بالفنيين اللازمين .

وفي ١٤ يناير ١٩٣٤ تأسست شركة مصر لعموم التأمينات التي تعدل اسمها في ٢٣ يونيو ١٩٤٢ الى شركة مصر للتأمين .

قامت شركة مصر للتأمين لتؤمن وتدعم شركات مصر الناهضة التي كانت تبزغ وتنطلق ، وجاءت تؤسس المدرسة التأمينية التي لم يسبق لنا عهد بها . وقد استعانت في البداية برأى الخبراء والأجانب وبمشورة الشركات العالمية ، واستفادت فعلا من تجارب وخبرة الذين سبقوها في هذا العلم الحديث صونا لها من أى ذلل . الا أنها ما ان رسخت أقدامها حتى تمصرت تماما واعتمدت اعتمادا كلياً على النخبة الممتازة من الشباب العربى الذين تدربوا ومرنوا على هذه الأعمال الجديدة حتى أصبحت شركة مصر للتأمين تعد مدرسة خبرة في مجال التأمين ، بل أصبح تاريخ انشائها هو تاريخ التأمين في البلاد كعمل مصرى بجهد وطنى ومال وطنى .

وكان من أشق المهام على الشركة في بدء حياتها الوصول بفكرة التأمين الى أذهان المواطنين في وقت حاربه فيه بعض المتشددين مستندين الى تأويلات دينية الا أن الشركة دأبت على حمل الرسالة وإقناع المصريين بها حتى حققت لنفسها النجاح المأمول . وحيث كانت رسالة الشركة خدمة المجتمع والمصريين فقد كانت هى أول شركة تستخدم اللغة العربية في أعمالها المحاسبية والكتابية وكانت وثائق شركة مصر للتأمين أول وثائق تأمين على الحياة تصدر باللغة العربية حاملة التعريب لجميع مصطلحات التأمين .

وما أن رسخت أقدام الشركة في البلاد حتى طفقت تنشئ لها فروعاً في البلاد العربية فأنشأت أول فروعها في السودان ثم في بيروت وانتشرت فروعها هنا وهناك حتى أصبحت خدماتها تقدم في كل من السودان وليبيا والعراق ولبنان والكويت وسوريا .

وبعد خمس سنوات من انشاء الشركة أحاطت بها ظروف دقيقة اذ شبت الحرب العالمية الثانية وقطعت الشركة علاقاتها مع الشركتين الأجنبية (شركة يورنج للتأمين - الانجليزية ، وشركة تريستا للتأمين الإيطالية) اللتان كانتا سندها في التأمين على الحياة ، وألقى على كاهل الشركة يومئذ أن تقوم وحدها بتأمينات الحياة كلها وبعض أنواع التأمينات الأخرى ، ومع هذا صمدت الشركة للأحداث وخرجت بعد الحرب أثبت قدما .

وفي أواخر ١٩٥٦ وقع العدوان الثلاثى وكاد أن يؤدي الى اضطراب أعمال الشركة التي كانت تعتمد على السوق الانجليزية في إعادة التأمين ، وبينما كان على شركة مصر للتأمين خلال هذه الفترة بالذات أن تلبى طلبات عن تأمينات بملايين الجنيهات نتيجة لحرمان شركة التأمين البريطانية والفرنسية من مزاولة

أعمال التأمين في مصر • كانت تجد صعوبة كبيرة في إعادة التأمين على هذه المبالغ لدى شركات إعادة التأمين في الخارج التي كانت تتردد في قبول التغطية ، إلا أن الشركة قد استطاعت أن تجتاز هذه الفترة بنجاح • وقد كانت هذه التجربة دافعا حثيثا لانشاء الشركة المصرية لاعادة التأمين التي صدر قرار فيما بعد بانسائها في ١٩٥٧/٩/٧ •

ورغم صعاب هذه التجارب فقد ساعدت على توطيد مركز شركة مصر للتأمين التي كانت قد تولت في عام ١٩٥٥ عمليات فروع شركة جريشام للحياة في ال ج.ع.م • ثم صدر قانون تمصير شركات التأمين في ١٩٥٧/١/١٤ ، وبناء على هذا القانون اشترت المؤسسة الاقتصادية نصيب الأجانب في هذه الشركات ، فأصبح على الشركات المصرية وفي مقدمتها شركة مصر للتأمين أن تقوم بدور كبير في العمل على النهوض بنشاط التأمين في مصر ، ثم صدر في ٢٠ يوليو ١٩٦١ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الذي قضى في مادته الأولى بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين ومألة ملكيتها الى الدولة ، فانتقلت ملكية الشركة والاشراف عليها من بنك مصر الى الدولة •

نشاط الشركة :

بدأت شركة مصر للتأمين نشاطها في حقل تأمينات الحريق ثم انتقلت الى نشر الوعي التأميني على الحياة في عام ١٩٣٥ ، كما تدرجت في مزاوله التأمين ضد مخاطر النقل على أصحاب العهد ، فالتأمين ضد الحوادث والتأمين على السيارات والتأمين على الطيران حتى أصبحت تمارس جميع أعمال التأمين المعروفة في عالم التأمين •

تأمين الحياة :

بدأت الشركة بمزاولة نشاطها في مجال التأمين على الحياة في ١٩٣٥ فبلغ عدد البوالص التي أصدرتها ٢٥٦ بوليصة قيمتها ١١٥٠٠٠ جنيه وظل هذا الرقم يتدرج في الارتفاع حتى وصلت قيمة تأمينات الحياة السارية ١٩ مليون في ١٩٤٠ وارتفعت في ١٩٥٠ الى ١٠٤ مليون جنيه وفي عام ١٩٥٥ طفر هذا الرقم الى ٢٢٥ مليون جنيه نتيجة لاستيعاب الشركة لشركة جريشام للتأمين على الحياة ثم قفز هذا الرقم في مستهل العيد الفضي للشركة في ١٩٥٩ الى ما يربو على ٣٠ مليون جنيه يتداول وثائقها ستون ألفا من المواطنين تمثل ما يزيد على ثلث مجموع انتاج سائر الشركات التي تعمل في حقل التأمين على الحياة في ال ج.ع.م •

وقد جاءت شركة مصر للتأمين لتتيح فرصة الاشتراك في التأمين والتمتع بمزاياه وفوائده للمواطنين من كافة الطبقات بعد أن كان نشاط التأمين على الحياة في البلاد ينحصر في الطبقات المثقفة ذات الدخل المرتفع ، فأدخلت في ١٩٣٦ نظام التأمين على الحياة بدون كشف طبي ، ونظام الأقساط الشهرية بدلا من الأقساط السنوية . ولم تقف شركة مصر للتأمين جامدة ازاء تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد بل أدخلت أنواعا كثيرة تتناسب مع المقدرة المالية لمختلف الطبقات فوصلت أنواع التأمين على الحياة التي تمارسها الشركة الى أكثر من خمسة وعشرين نوعا روعى في معظمها أن يكون محققا لأغراض أرباب الأسر الصغيرة من محدودى الدخل ، وليس التأمين على أصحاب المساكن الشعبية وأولياء أمور الطلبة الا شاهدا على ذلك . وقد انعكس أثر هذه الجهود على قيمة الأقساط المحصلة التي ظلت ترتفع تدريجيا حتى وصلت الى ٦٤٧ ألف جنيه في عام ١٩٥٤ مقابل ٢٠٢ ألف في ١٩٣٥ . وفي ١٩٥٥ سجلت هذه الأقساط طفرة كبيرة اذ ارتفعت الى مليون جنيه نتيجة لتملك الشركة لنشاط شركة جريشام للتأمين على الحياة .

وبعد عامين من مدة رسالة الشركة التأمينية ، بدأت تقديم التأمين الجماعى على الحياة فأبرمت في فبراير ١٩٣٦ أول عقد للتأمين الجماعى على حياة موظفى بنك مصر مما أدى الى ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة من ٢٢٤٠ جنيه في ١٩٣٥ الى ٨٨٠٠٠ جنيه في ١٩٣٦ ، ونجحت الرسالة التي قامت بها الشركات في هذا الصدد مما دعا أرباب الأعمال والشركات والبنوك ومختلف الهيئات الى ابرام عقود جماعية مع الشركة للتأمين على حياة موظفيها وعمالها ، ثم صدر قانون التأمين والادخار رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الذى يهدف الى تطبيق نظام التأمين الجماعى على الموظفين والعمال الخاضعين لقانون العمل الفردى لصرف تعويض اضافى في حالات الوفاة والعجز الكامل المستديم أثناء مدة الخدمة ، هذا بجانب المكافأة القانونية . فكان من نتيجة خبرة الشركة في هذا الحقل أن انضم اليها أسر عديدة من موظفى وعمال المؤسسات الأهلية وزادت قيمة الأقساط المحصلة فيما بين ١٩٥٥ ، ١٩٥٧ من مليون جنيه الى ١٠٥ مليون جنيه ، ثم صدر القانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٨ الذى نقل أموال التأمين من شركات التأمين العائلية الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مما أدى الى تقلص نشاط الشركة في هذا المجال وانعكس أثره على تَطَوُّر معدل نمو الأقساط المحصلة فيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٦١ .

السنوات	تأمينات حياة سارية	حيلة الأقساط		الحيلة
		حياة	عام	
١٩٣٥	١١٥٠٠٠	٢٢٤٠	٢٥١٥٣	٢٧٣٩٣
١٩٤٠	١٨٨١٠٠٠	٦٩٧١٤	٧٤٥٩٥	١٤٤٣٠٩
١٩٤٥	٥٤٨١٠٠٠	٢٢٤٠٩٦	٣٠٥١٦٩	٤٢٩٢٦٥
٩٥٠	١٣٧١٠٠٠	٤٧٤٩٣٣	٤٠٥٣٧٢	٨٨٠٢٠٥
١٩٥٥	٢٢٥٠٥٠٠٠	١٠٥٣٠٥١	٧٥١٦٠٠	١٨٠٤٦٥١
١٩٥٨	٢٩٥٠٠٠٠٠	١٦٢٤٧٩٦	٩٠١٩٥٦	٣٥٣١٧٥٢
١٩٦٠		١٧٨٩٥١١	٨٥١٧٤٣	٢٦٤١٢٥٤

التأمينات العامة :

بدأت الشركة ممارسة التأمينات العامة منذ أول نشأتها وكان اهتمامها في البداية محصورا في التأمين ضد الحريق . ففي ١٩٣٤ بلغت أقساط هذه التأمينات ١٢ ألف جنيه تضاعفت في العام الثاني (١٩٣٥) الى ٢٥ ألف جنيه . وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩ اهتمت الدولة بصيانة القطن (محصول البلاد الرئيسى) فأصدرت القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالتأمين على القطن المحلوج في جميع أنحاء القطر أثناء وجوده في المحالج والشون وعهدت الى شركة مصر للتأمين ادارة العملية بالنيابة عنها فنفذتها بكفاءة رائعة ولم يمضى على نشأتها بعد خمس سنوات . وفي ١٩٤١ استكملت الحكومة عمليات التأمين على القطن باصدار قانون بالتأمين الاجبارى على القطن الزهر (غير المحلوج) وبذرة القطن فساعدت هذه القوانين على تزايد أقساط التأمينات العامة بالصورة التالية .

السنة	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣
أقساط التأمينات العامة (جنيه مصرى)	٦٣٤٠٢	٧٤٥٩٥	١٠٢٠٣٦	١٤٠٠١٣	١٧٨١٦١

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٥ بإلغاء العمل بهذين القانونين . الا أن هذا لم يؤثر كثيرا على نشاط الشركة المتى

طفقت توسع دائرة خدماتها في مجالات التأمينات العامة الأخرى خاصة تأمينات الحوادث .

وقد بدأ قسم الحوادث عمله منذ انشاء الشركة وأصبح يستوعب أنواعا مختلفة من التأمين تتصل اتصالا مباشرا بالأفراد والجماعات كتأمين السيارات وتأمين المسؤولية المدنية والحوادث الشخصية .

وفي نهاية ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٦٥٢ بشأن التأمين الاجبارى ضد المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات فكّلت الشركة سبابة كمادتها في تنفيذ هذا القانون ، مما ساعد على تضاعف نشاط قسم الحوادث في هذا النوع من التأمين وارتفاع اجمالى قيمة أقساط التأمينات العامة من ٧٥١٢٦ ألف جنيه في عام ١٩٥٥ الى ٩٠٢٥ ألف جنيه في ١٩٥٦ .

وينطى تأمين المسؤولية المدنية العامة المخاطر التى قد يتعرض لها المقاول أو أصحاب المباني أثناء بنائها أو هدمها . والأخطار التى تنتج من استعمال المصاعد الكهربائية والتأمين ضد أخطار المنتجات الصناعية وخاصة المنتجات المحفوظة والتأمين ضد أخطار المهنة بالنسبة للأطباء والجراحين والصيدلة .

وقد استطاع نشاط قسم الحوادث بالدول العربية الشقيقة أن يكتسب ثقة العملاء في هذه الدول في المدة القصيرة التى باشر فيها أعماله مما ساعد على مضاعفة نشاطه .

وأخيرا تقوم الشركة تحقيقا لرسالتها بضمان أرباب العهد في مختلف الأعمال والوظائف ضد خيانة الأمانة فتوفر بذلك لصاحب العمل الطمأنينة اللازمة كما تهيم لطلاب الوظيفة فرص الحصول على العمل المميز دون تكبد مشاق البحث عن الضمان النقدي أو الشخصى أو العقارى .

التحليل المالى :

مجموع الميزانية :

بدأت هذه الشركة بداية متواضعة للغاية فلم يتعد رأسمالها المدفوع ٥٠.٠٠٠ جنيه من مجموع رأس المال المصرح به والبالغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه وبذلك لم يتعد مجموع الميزانية في عام ١٩٣٥ مبلغ ٧٨٢٩٦ جنيه ، الا أن هذه البداية المتواضعة سرعان ما تحولت الى صورة من النشاط الكبير . ففي ١٩٤٠ كان حجم الميزانية قد قفز الى أكثر من نصف مليون جنيه . وفيما بين ١٩٤٠ ، ١٩٥٥

استمر مجموع الميزانية ينمو في حدود معدل زيادة ١٥٠٪ كل خمس سنوات حتى وصل الى ٩٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٥ وفيما بين ١٩٥٥ ، ١٩٦١ تضاعف مجموع الميزانية حتى وصل الى ١٩ مليون جنيه في ١٩٦١ .

الموارد الذاتية :

ومع نمو رقم أعمال الشركة نمت أرباحها حتى وصلت في عام ١٩٦٠ الى ١٤١ ألف جنيه بما يعادل ٢٨٢٪ من رأس المال المدفوع . ومن هذه الأرباح استمرت الشركة تغذى احتياطياتها المالية ومخصصاتها مما ساعد على نمو مجموع مواردها الذاتية التي وصلت بعد ٢٥ عاما الى ١٦٦ مليون جنيه مقابل ٥٦ ألف جنيه في ١٩٣٥ .

وعلى الرغم من استمرار نمو هذه الموارد الذاتية ، فان نسبتها الى مجموع الميزانية قد اتخذت اتجاها تنازليا . وهو اتجاه مسلم به ، حيث من الطبيعي أن تكون الموارد الذاتية للشركة النسبة الكبرى من مجموع الميزانية في بداية نشاط الشركة حينما يكون النشاط التأميني لا يزال محدودا . وبالفعل نجد أن نسبة الموارد الذاتية الى مجموع الميزانية بلغ ٦٤٤٪ في عام ١٩٣٥ . وما أن ينمو نشاط الشركة ويتضخم حجم بوالص التأمين وأقساط التأمينات المحصلة حتى تتزايد لدى الشركة الأرصدة التي يتكون منها احتياطي اخطار التأمينات الذي يصبح عصب الميزانية في حين تنحصر نسبة الموارد الذاتية الى مجموع الميزانية الى حدود دنيا وصلت في شركة مصر للتأمين في ١٩٦٠ الى أقل من ١٪ .

(جنيه)

السنوات	رأس المال المدفوع	الأرباح	الاحتياطيات* والمخصصات	مجموع الموارد الذاتية	مجموع الميزانية
١٩٣٥	٥٠٠٠٠	٤٨٦٠	١٤٠٣	٥٦٢٦٣	٨٧٢٩٦
١٩٤٠	٥٠٠٠٠	١٤٤٦٥	٦٣٤١٢	١٢٧٨٧٧	٥٦٦٩٠٨
١٩٤٥	٥٠٠٠٠	٦٤٦٢٤	١٠٦٠٣٩	٢٢٠٦٦٣	١٥٢٠٩٨٦
١٩٥٠	٢٠٠٠٠٠	٩٩٨٦٠	٢٢٢٧٩٠	٥٢٢٦٥٠	٣٨٦٢٣٧٢
١٩٥٥	٥٠٠٠٠٠	٩٤٣٩٤	٤٩٨١٥٦	١٠٩٢٥٥٠	٩٤٦٠٠٠٦
١٩٦٠	٥٠٠٠٠٠	١٤١٠١٥	١٠١٠٦٠٩	١٦٥١٦٢٤	١٧٧٠٧٣٦٦

* الاحتياطيات والمخصصات لا تشمل المال الاحتياطي للاخطار السارية (احتياطي التأمينات) .

احتياطي التأمين :

اهتمت الشركة بتكوين احتياطيات اخطار التأمين السارية لتواجه بها احتمالات طلبات التعويضات المستقبلية في مجال تأمينات الحياة والتأمينات العامة فكان من نمو هذه الاحتياطيات بصورة سريعة أقوى سند عززت به مركزها المالي ومركزها في حقل التأمينات .

فارتفعت قيمة هذه الاحتياطيات من ٢٤٧٣١ جنيه بما يعادل ٢٨٣٪ من مجموع الميزانية في ١٩٣٥ الى ٣٥٧٧٦٦ جنيه تعادل ٦٣١٪ من مجموع الميزانية في ١٩٤٠ وفي ١٩٦٠ ارتفعت هذه الاحتياطيات الى ما يعادل أربعين مثلها في ١٩٤٠ حيث وصلت الى ما يقرب من ١٤ مليون جنيه بما يعادل ٧٨٪ من مجموع الميزانية .

اوجه الاستثمارات :

ومن احتياطيات التأمينات المتزايدة تكون الوعاء الضخم الذي غذى مختلف اوجه التوظيف ذات العائد (الاستثمارات) الخاصة بالشركة . وقد عكس نمو هذه الاستثمارات رسالة شركة مصر للتأمين في تنمية الاستثمارات القومية فبمثل ما كان للشركة دور في تجميع المدخرات كان لها دور كبير في الاسهام في رؤوس أموال الشركات المنشأة ، ويهنا هنا أن نذكر دور شركة مصر للتأمين في تغطية رؤوس أموال الشركات التي أنشأها بنك مصر ، كذلك تغطية السندات التي اضطرت بعض شركات البنك لاصدارها في ظروف مختلفة . وبهذا فقد كانت شركة مصر للتأمين خير عضو للبنك في مرحلة تكوين الشركات الجديدة . وبالمثل كان للشركة دور في قطاع البناء والتشييد حيث قامت باستثمار قدر كبير من أموالها في تشييد المباني السكنية ، وأخيرا فقد وظفت الشركة جانبا من أموالها في حقل الائتمان وذلك بمنح قروض بضمانات مختلفة أهمها بوالص التأمين .

وقد تناسب معدل نمو هذه الاستثمارات ومكوناتها مع معدل تراكم احتياطيات التأمينات . فبالنسبة للمجموع المطلق تزايد حجم هذه الاستثمارات من ٣٦٢٥٠ جنيه في ١٩٣٥ الى ١٤٠٤ مليون جنيه في ١٩٦٠ حيث زادت احتياطيات التأمين من ٢٤٧٣١ جنيه في ١٩٣٥ الى ١٣٨٨ مليون جنيه في ١٩٦٠ ومن حيث المكونات ، نجد انه توخيا للتوفيق بين دافعي السيولة والربح تركزت استثمارات الشركة في بدء نشأتها في ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ في نوع واحد من الأوراق المالية هي الأوراق الحكومية ، حيث كان الاعتبار الأول لدى الشركة وقتئذ هو

الأمان صوتاً لأموالها من أى مخاطر ، الا أنه ما ان اشتد عود الشركة ورسخت أقدامها حتى نوعت من أوجه توظيف أموالها ، فبدأت في ١٩٣٦ تقديم قروض بضمان بوالص تأمينات الحياة ثم بضمان عقارات ، وفي ١٩٣٧ نوعت حافظة أوراقها المالية بإضافة أسهم الشركات ، وفي ١٩٤١ بدأت الشركة استثمار جانب من أموالها في امتلاك العقارات . ومع عام ١٩٥٠ كان استثمار أموال الشركة في مجالات التشييد والائتمان قد نمت بسرعة كبيرة بحيث أصبحت استثماراتها موزعة بين محفظة الأوراق المالية والعقارات والقروض بنسبة ٥٠٪ ، ٢٧٪ ، ٢٢٪ على التوالي ، كما توضح الجداول التالية :

١٠٠٠ جنيه

السنوات	مجموع الميزانية	احتياطيات التأمينات	حصة الأموال المستثمرة	أوجه توظيف الأموال المستثمرة		
				محفظة الأوراق المالية	عقارات	قروض
١٩٣٥	٨٧	٢٥	٣٦	٣٦	—	—
١٩٤٠	٥٦٧	٣٥٨	٣٤٩	٣١٨	—	٣١
١٩٤٥	١٥٢١	١٠٥٨	١٠١٨	٨٦٣	٧٢	٨٤
١٩٥٠	٣٨٦٢	٢٧٨١	٣١٨٠	١٥٨٠	٨٧٨	٧٢٢
١٩٥٥	٩٤٦٠	٧٢٧٢	٧٤٦٢	٣٨٣٣	٢١٧٨	١٤٥١
١٩٦٠	١٧٧٠٧	١٣٨٦٤	٦٤٤٦٥	٩٤١٩	٢٦٧٤	٢٢٧٢

١٠٠٠ جنيه

السنوات	التقديرة بالصندوق ولدى البنوك	حصة التعويضات المدفوعة
١٩٣٥	٣٥	٢
١٩٤٠	١٥٠	٤٠
١٩٤٥	٣٤١	١٧٢
١٩٥٠	٢٦٨	٤١٢
١٩٥٥	٩٣٧	١٢٥٧
١٩٦٠	١٣٦١	١١٤٧

ومما تجدر ملاحظته أن الشركة قد أخذت منذ قيام الثورة بتوجيه قدر أكبر من استثماراتها شطر المشروعات الانتاجية وفي القروض التي تصدرها الدولة وهكذا ساهمت في مشروعات التنمية الاقتصادية من أجل مستقبل أفضل ومنذ

ذلك الوقت تباطأ معدل نمو العقارات اذ ارتفعت من مليون في ١٩٥٢ الى ٢٦ مليون في ١٩٦٠ ، كذلك تباطأ معدل نمو القروض بضمانات مختلفة بينما قفز حجم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية فوصل في عام ١٩٦٠ الى ما يقرب من ٩٥ مليون جنيه بنسبة ٦٥٪ من جملة أوجه الاستثمارات .

الا أن اهتمام شركة مصر للتأمين بتكوين استثمارات ضخمة لم يشغلها عن تجنّب قدر واف من النقدية الحاضرة يكفي لمواجهة التعويضات المحتملة وقد أصبحت هذه النقدية تتكون من أرصدة بالصندوق وأرصدة لدى البنوك في الداخل وفي الخارج وبالعملات الأجنبية لمواجهة كافة الالتزامات . فخلال السنوات موضع البحث كان متوسط نسبة النقدية الحاضرة الى جملة التعويضات المدفوعة تتجاوز ١٠٢٪ .

العام	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
أوجه التوظيف ذات الأثر (بملايين جنيه)	٧٨	٨١	٨٦	٩١	٩٦	١٠١	١٠٦	١١١	١١٦
هذه الاستثمارات تمثلت في شركة مصر للتأمين في السنة المالية ١٩٥٢/٥٣	٧٨	٨١	٨٦	٩١	٩٦	١٠١	١٠٦	١١١	١١٦
ما كان في ١/١/٥٢	٧٨	٨١	٨٦	٩١	٩٦	١٠١	١٠٦	١١١	١١٦
أموال الشركة كانت في ١/١/٥٢	٧٨	٨١	٨٦	٩١	٩٦	١٠١	١٠٦	١١١	١١٦

في ١٠/٧/٥٢ قررت الشركة استثمارها في الشركة المصرية للتأمين . وهذا هو الحال

العام	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
أوجه التوظيف ذات الأثر (بملايين جنيه)	٧٨	٨١	٨٦	٩١	٩٦	١٠١	١٠٦	١١١	١١٦
هذه الاستثمارات تمثلت في شركة مصر للتأمين في السنة المالية ١٩٥٢/٥٣	٧٨	٨١	٨٦	٩١	٩٦	١٠١	١٠٦	١١١	١١٦
ما كان في ١/١/٥٢	٧٨	٨١	٨٦	٩١	٩٦	١٠١	١٠٦	١١١	١١٦
أموال الشركة كانت في ١/١/٥٢	٧٨	٨١	٨٦	٩١	٩٦	١٠١	١٠٦	١١١	١١٦

استثمارات التأمين من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩ الى ١١٦ مليون جنيه في ١٩٥٩
وبحسب أهمية التأمين في الحياة فقد كانت الشركة المصرية للتأمين
تقوم الى الشركة المصرية للتأمين في ١٩٥٢/٥٣ حيث كانت الشركة
تقوم الى الشركة المصرية للتأمين في ١٩٥٢/٥٣ حيث كانت الشركة

بنك التضامن المالي

يعد بنك التضامن المالي أول تجربة للائتمان ذات صبغة مصرفية أقيمت في البلاد ، وقد قام بتأسيسه طلعت حرب وعدد من المصريين الماليين كخطوة أولية نحو تحقيق هدفهم بإقامة بنك وطني . فكان بنك التضامن المالي بهذه الصورة التجربة الرائدة والحقل الأول لاختبار قدرات وامكانيات المصريين على ممارسة أعمال الائتمان وإدارة الأموال .

وقد بدأ هذا البنك في ٣٠ سبتمبر ١٩٠٩ كشركة تعاونية مالية لتسليف الأعضاء المكونين لها . ثم صدر مرسوم لقيامها رسميا في ٢٧ يناير ١٩١٠ باسم Société Cooperative Commercial De Credit « الشركة التعاونية التجارية للائتمان » وبدأت تبشر نشاطها الائتماني الذي كان يتضمن تقديم سلف بضمان أوراق مالية ومنح قروض للجهات الحكومية وغيرها بأسعار فائدة منخفضة .

وفي مايو ١٩٤٥ تعدل اسم الشركة الى « شركة التضامن المالي » التي أصبحت تمارس جميع أعمال البنوك التجارية . وقد كن لهذه الشركة دور ملموس في نواح معينة ، مثل تشجيع أفراد الشعب على شراء واقتناء الأوراق المالية ، وذلك بتولى الشركة شراء هذه الأوراق المالية لحسابهم بالتقسيط المريح وتيسير منحهم قروضا بضمان هذه الأوراق . فكان ان شجعت الرغبة في الاستثمار لدى طبقات الشعب ذات الدخل المحدود . كما اهتمت الشركة بتشجيع التجارة والتجار فهيأت لهم الحصول على قروض بضمان البضائع هذا الى جانب خصم الأوراق التجارية ومنح الاعتمادات .

ومع قانون تمصير البنوك في عام ١٩٥٧ بيع بنك الرهونات المصري Monte De piété Egyptien شركة التضامن المالي . ثم صدر قرار في ٢٢/٤/١٩٥٨ بتعديل اسم الشركة الى « بنك التضامن المالي » فجعل يتوسع في نشاطه المصرفي الذي حقق نموا كبيرا خلال الفترة ١٩٥٨/١٩٦٠ الى أن أمم البنك في ٢ يوليو عام ١٩٦١ . كما أدمج بنك سوارس في بنك التضامن المالي طبقا لقرار الجمعية العمومية لمؤسسة البنوك في نوفمبر ١٩٦٣ ، وفي يوليو ١٩٦٤ أدمج بنك التضامن المالي وبنك السويس - والبنك الأهلي التجاري السعودي ، في بنك مصر .

موارد البنك :

زاد رأس مال البنك على دفعات فارتفع من ٤٧٦٠ جنيه عند تسجيله في عام ١٩١٠ الى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٦ بعد تعديل اسمه الى شركة التضامن المالي ثم تدرج في الزيادة حتى وصل الى نصف مليون جنيه في ١٩٥٩ وقد ساعد تزايد رأس المال بجانب نمو الأرباح والاحتياطات والمخصصات على تنمية حجم الموارد الذاتية للبنك التي وصلت في ١٩٥٩ الى ٦٠١ ألف جنيه .

فقد حققت أرباح البنك الصافية زيادة متصلة تناسبت مع استمرار زيادة رأس المال وحجم الأعمال حتى وصلت في ١٩٥٩ الى ٣٧٤٥٩ ألف جنيه أي ما يعادل ٧٤٪ من رأس المال ، ٢٩٪ من مجموع الأموال الموظفة والمستثمرة .

ولما كانت هذه المؤسسة قد ظلت تمارس أعمال الائتمان دون أن تكون مسجلة ضمن البنوك حتى ١٩٥٨ فقد كان هناك حدود على معدل نمو حجم الودائع لديها حتى هذا التاريخ ، فخلال السنوات الموضحة بالجدول التالي بلغ متوسط نسبة الودائع الى مجموع الميزانية ٢٤.٥٪ بل ان نسبة الودائع الى مجموع الموارد الذاتية للبنك خلال نفس السنوات لم تتعد ٤٧٪ . وما ان صدر قرار تحويل الشركة الى بنك في عام ١٩٥٨ حتى قفز حجم الودائع بالبنك من ٧٦.٨٠٠ جنيها في ١٩٥٧ الى ١٠١.٧٤٨ جنيه في ١٩٥٨ الى ٢٧١.٦٣٥ جنيه في ١٩٥٩ .

الاستخدامات :

ومما يعنينا أكثر في التحليل المالي للبنك ابراز اهتمامه بمجال الائتمان رغم قلة موارده فقد نمت وتنوعت أشكال الائتمان الذي يمنحه البنك بحيث أصبحت تضم بجانب السلف والقروض الحكومية قروضا بضمانات مختلفة (كضمان الأوراق المالية والأوراق التجارية والبضائع والمصوغات) كذلك زاد اسهام البنك في خصم الأوراق التجارية وقد بلغ متوسط نسبة مجموع هذه التسهيلات الى مجموع موارد البنك خلال السنوات موضع البحث ، ٧٤.٦٪ مما يعكس تركيز البنك على توجيه الشطر الأكبر من أمواله نحو الائتمان حتى قبل تسجيله ضمن البنوك خدمة لمختلف فئات الشعب خاصة الطبقات متوسطة الحال التي قد تعوزها الظروف الى الائتمان ، وما القروض بضمان ذهب ومصوغات التي بدأها البنك الا دليل قاطع على خدمة بيئة معينة في المجتمع وابعادها عن استغلال المربين

الذين تخصصوا في هذا النوع من القروض • ومع تحول الشركة الى بنك في عام ١٩٥٨ قفز رقم اجمالي التسهيلات الائتمانية للبنك من ٤١٢ ألف في ١٩٥٨ الى ٨٤٧ ألف في ١٩٥٩ أى الى أكثر من الضعف •

هذا وقد درج البنك على توظيف جانب من أمواله في الأوراق المالية ، الا أن نسبة هذا التوظيف لم تتعد ٣٤٪ من مجموع موارد البنك خلال السنوات موضع البحث نظرا لتواضع موارد البنك وتركيز اهتمامه على تيسير الائتمان وفي نفس الوقت راعى البنك تجنيب قدر كاف من النقدية الحاضرة لضمان نسبة السيولة اللازمة فبلغت نسبة النقدية الى مجموع الودائع خلال السنوات موضع البحث ٣٦٧٪ •

مجموع الميزانية :

وأخيرا تكشف النظرة الشاملة لمجموع الميزانية عن نمو مستمر ومتزايد في مجموع الميزانية الذي كان بالطبيعة محصلة لنمو كل من الموارد الذاتية خاصة رأس المال والأرباح ونمو الودائع • وقد طفر معدل نمو الميزانية بشكل ملفت في الفترة من ١٩٥٦/١٩٥٩ بتأثير قوانين التصير وامتلاك شركة Monte De Piété Egyptein وتحويلها الى بنك •

ففى ١٩٥٧ قفز مجموع الميزانية الى الضعف وذلك من ٢٤٥ ألف جنيه في عام ١٩٥٦ الى ٥٣٣ ألف جنيه في عام ١٩٥٧ ومرة أخرى تضاعف مجموع الميزانية في عام ١٩٥٩ وذلك من ٦٤١ ألف في عام ١٩٥٨ الى ١٢١ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ •

الوارد

(جنيه)

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والخصصات	صافي الأرباح	مجموع الموارد الذاتية	أخرى	مجموع الميزانية
١٩٣٦	١٢٢٤٨	٩٢٧٨	١٥٨٥	٢٣١١١	٤٣٠٤٢	٩٢٣٨٦
١٩٤٦	٢٠٠٠٠	١١٨٣٠	٤٠١٢	٣٨٧٤٥	٧٥٣	٧٥٣٤٠
١٩٥١	٧٥٠٠٠	١٣٧٥٨	١٥٤٢١	٤١٤٠٠	١٣٧١٣	١٥٩٢٩٢
١٩٥٦	١٠٠٠٠٠	٢٧٩١٢	١٢٦٠٩	٤٧٦٩٣	٥٧٠٦٦	٢٤٥٢٨٠
١٩٥٩	٥٠٠٠٠٠	٦٣٥٨١	٣٧٤٥٩	٢٧١٦٣٥	٢٨٨٠٣٢	١١٦٠٧٠٧

الاستخدامات

(جنيه)

السنوات	نقدية	قروض وسلفيات و. ا. مخصصة	ا. مالية	سلفيات	أخرى	مجموع الميزانية
١٩٣٦	١٢٢٢٩	٧٨٢٦٣	١٣١٤	—	٥٨٠	٩٢٣٨٦
١٩٤٦	٢٠٧٠٤	٥٢٠٩٦	٢٤٨٨	—	٥٢	٧٥٣٤٠
١٩٥١	١٢٩٨٦	١٣٤٥١١	٣٩٩٩	—	٧٧٩٦	١٥٩٢٩٢
١٩٥٦	١٦٣٥٩	١٨١٧٦١	١١٣٥٢	—	٣٥٨٠٨	٢٤٥٢٨٠
١٩٥٩	٩٤٠٤٩	٨٤٧٢٤٢	٤٠٠٦٣	٥٧٥٧٧	١٢١٧٧٦	١١٦٠٧٠٧

مصدلات متويه

السنوات	الموارد الذاتية إلى مجموع الميزانية	الودائع إلى مجموع الميزانية	القروض وسلفيات إلى مجموع الميزانية	النقدية إلى الودائع
١٩٣٦	٢٥,٠	٢٨,٣	٨٤,٧	٤٦,٦
١٩٤٦	٤٧,٥	٥١,٤	٦٩,١	٥٣,٤
١٩٥١	٦٥,٤	٢٥,٩	٨٤,٤	٣١,٣
١٩٥٦	٥٧,٢	١٩,٤	٧٤,١	٣٤,٣
١٩٥٩	٥١,٧	٢٣,٤	٧٢,٩	٣٤,٦
المتوسط	٥٢,٢	٢٤,٥	٧٤,٦	٣٦,٧

بنك مصر لبنان

تأسس البنك عام ١٩٢٩ باسم « بنك مصر سوريا لبنان » وكان انشاء هذا المصرف الخطوة الأولى في سبيل توثيق الروابط الاقتصادية بين مصر وسوريا ولبنان ، حينما رأى رجالات بنك مصر أن يمتد نشاط البنك الى البلاد العربية التي ترتبط مع بعضها برابط الوحدة الجغرافية واللغوية تيسيرا لاقامة روابط وعلاقات أقوى في مجالات الاقتصاد والمال والتجارة . فكان بنك مصر بذلك رائدا للدعوة القائمة حاليا بتوطيد العلاقات الاقتصادية وخلق وحدة اقتصادية بين البلدان العربية .

ففى ١٩٢٩/٦/٤ صدر مرسوم بتأسيس « بنك مصر / سوريا لبنان » كشركة مساهمة لبنانية الغرض منها القيام بكافة أعمال البنوك في كل من سوريا ولبنان على أن يكون مركزه الرئيسى في بيروت .

وفى عام ١٩٥٨ كان للبنك سبعة فروع في لبنان هي فروع • بيروت - فوش - فرن الشباك - صيدا - طرابلس - زحلة - جوتة ، واحدى عشر فرعا في سوريا هي (دمشق - حمص - حماه - اللاذقية - القامشلى - حلب - دير الزور - الحسكة - الرقة - ادلب - درعا) فلما قامت الوحدة بين مصر وسوريا آلت فروع سوريا الى بنك مصر (القاهرة) ونتيجة لذلك تحول اسم البنك الى « بنك مصر لبنان » الذى تابع نشاطه بانشاء فروع جديدة وصل عددها في أول ١٩٧٠ أربعة عشر فرعا تخدم مختلف المناطق اللبنانية .

ويتبوأ بنك مصر لبنان اليوم مركزا مرموقا بين ٧٥ مصرفا في السوق المصرى اللبنانى • بل يعتبر في طليعة البنوك الكبرى في لبنان ويرأس بنك مصر لبنان رئيس مجلس ادارة بنك مصر (القاهرة) •

ويشمل نشاط البنك مختلف أنواع الايداعات بما فيها حساب التوفير المعفى من ضريبة الدخل • كما جهاز البنك بالآلات الحاسبة الإلكترونية التى تستخدم فى أحدث البنوك العالمية ، وتعتبر الخزائن الحديدية الخاصة بالأفراد التى يؤجرها البنك لعملائه من أضخم أقسام الخزائن فى الشرق الأوسط وأخيرا وليس آخرا فقد جهزت بعض فروع البنك بأحدث نظم الخزائن الليلية التى يمكن استعمالها فى غير أوقات العمل •

بنك مصر / لبنان

بالليرة اللبنانية

سنة	الأصول والموجودات	الودائع والحسابات الدائنة	التوظيف
١٩٣٠	٢٥٥٢٩٦٠	١١٧٥٧٤٧	١١٠٢٢٨٩
١٩٣٥	٢٤٨٦٤٣٧	٨٧٣٦٨٣	٩٥١٦٧٢
١٩٤٠	٤٧٦٦٥٣٦	٢١٩٤٧٩٢	١٥١٨٨٨٨
١٩٤٥	٢٠٢٩٧٣٢٤	١٨٩١٨٢٩٤	٩٣٧٩٢٣٤
١٩٥٠	٢٥٨٩٣٥٢٣	٢٣٧١٢٢٣٢	١٤٨٢٩٠٥٩
١٩٥٥	٨٤٩٣٦٥١٦	٦٠٨٨٠٦٧٦	٤٨٦٩١٠٨٧
١٩٦٠	١٢٢٠٠٠٩٥٨	٦١٢١٢٩٧١	٥٥١٥٠١٠٢
١٩٦٥	٢٦٥٩٠٧٨٦٠	١٦٥٦٩٩٣٩٨	١١١٩٢٣١٠٦
١٩٦٩	٣٥٤٠١١٨٢٨	١٩٤١٢٣٠٣٨	١٢٥٩٦٤٧٥٢

بعض الأرقام المقارنة لميزانيتي ١٩٦٨/١٩٦٩

بالليرة اللبنانية

بواخر	١٩٦٩	مقابل ١٩٦٨
مجموع حقوق المساهمين	٩٠٦٩١٧٠	٨٩٨٥٥٠٧
ودائع تحت الطلب ولأجل وصندوق التوفير والبنوك	١٧٩٦٧١٥٩٠	١٢٩٩٥٤٥١٣
نقدية بالصندوق والبنوك والمراسلين	٧٢٩٢٧٤٠٥	٥٢٧٥٤٠١٨
سلف وقروض وأوراق تجارية مضمونة	١٢٥٩٦٤٧٥٢	٩١٢٠٦٢١٢
محفظه الأوراق المالية	١٢٠٠٣٧٣	٦١٦٤١٣
مجموع الميزانية بعد خصم النظامية	٢٠٣١٩٥٠٦٩	١٤٧٧٤٧١٤٥
نسبة الودائع إلى مجموع حقوق المساهمين	١٩,٨	١٤,٥
نسبة السيولة	٢٤٠,٧	٢٤٠,٥

نشاط البنك :

بدأ البنك أعماله برأسمال قدره مليون ليرة ، بلغت قيمة المدفوع منه وقت التأسيس نصف مليون ليرة . وقد تطور رأس المال المدفوع حتى وصل الى خمسة ملايين ليرة في ١٩٦٩ .

وبعد فترة وجيزة من اقامة البنك أخذ يشق طريقه ويثبت جدارته وسط الحقل المصرفي في السوق اللبناني ، فبدأ يحظى بثقة العملاء الذين أقبلوا بطمئينة على ايداع أموالهم لدى البنك ومن هنا اتخذت هذه الودائع اتجاها تصاعديا مستمرا منذ ١٩٣٥ وحتى ١٩٦٠ وفيما بين ١٩٦٠ ، سجلت جملة الودائع

والحسابات الدائنة طفرة كبرى اذ قفزت من ٦١ مليون ليرة الى ١٦٦ مليون ليرة .
وفي أواخر ١٩٦٦ تعرض النظام المصرفي اللبناني لهزة كبرى أطلحت بعدد من
البنوك اللبنانية نتيجة لأزمة « بنك أترا » الا أن بنك مصر لبنان أثبت خلال
هذه الأزمة كفاءة عالية وخرج منها أثبت قدما . حيث ظل يتمتع بثقة العملاء
مما أدى الى استمرار تزايد ودائعه وحساباته الدائنة التي وصلت في ١٩٦٩ الى
١٩٤ مليون ليرة فوصلت بذلك الى ما يقرب من أربعين مثل قيمة رأس المال
المدفوع .

وقد هيا نمو هذه الودائع والحسابات الدائنة تزايد حجم الميزانية التي
بلغت من الضخامة الى ما يربو عن ٣٥٠ مليون ليرة مقابل ٢٥ مليون ليرة عند
بدء نشاط البنك في ١٩٣٠ .

ومع نمو موارد البنك نمت أوجه تسهيلات الائتمانية فوصلت جملة قيمة
الأوراق التجارية المخصومة والسلف بتأمين أوراق تجارية ومالية وضمانات
أخرى مبلغ ١٢٥٩ مليون جنيه في عام ١٩٦٩ وخلال السنوات موضع البحث
بلغت نسبة أوجه التوظيف هذه الى مجموع موارد البنك ٤١٨٪ .

وقد تلقى بعض الأرقام والنسب الخاصة بميزانيتي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ شيئا
من الضوء على معايير نجاح هذا البنك . فرغم عدم وجود قوانين مصرفية ملزمة
وعدم وجود بنك يتولى وينفذ سلطات البنك المركزي في لبنان حتى وقت قريب
حماية للجهاز المصرفي من الهزات ، نجد أن بنك مصر لبنان قد وضع لنفسه معايير
ونسبا التزم بها حتى يكفل لنفسه النجاح ويضمن ثقة عملائه فيه تحت جميع
الظروف والأحوال . (فقد سائر نمو ودائع البنك نموا في رأسماله واحتياطياته)
مما يوفر عنصر الأمان لدى المودعين بالبنك خاصة في مثل ظروف الأزمات الأخيرة
التي كان فيها انخفاض نسبة حقوق أصحاب رؤس الأموال الى جملة الودائع في
عدد من البنوك سببا في انهيار الثقة في أعمالها وبالتالي انهيار هذه البنوك ذاتها .
ومن جهة أخرى راعى بنك مصر لبنان أن تكون نسبة السيولة لديه في جميع
الأوقات عند المستوى الذي يكفل ثقة المودعين ، وخلال عامي ١٩٦٨ ، ١٩٦٩
كانت هذه النسبة في حدود ٤٠٪ . ولما كان الاقتصاد اللبناني يفتقر الى نظام
تداول الأوراق المالية والاستثمار فيها ، فقد أحجم بنك مصر لبنان عن توظيف
أمواله في هذا الحقل ، حتى ان حجم محفظة أوراقه المالية لم يتعد ١٢ مليون ليرة
لبناني بما لا يتجاوز ١٪ من مجموع توظيف البنك في القروض والتسهيلات
الائتمانية في عام ١٩٦٩ مع مراعاة حسن الاختيار لهذه الأوراق .

قطاع النقل

لمس بنك مصر من أوائل نشأته ضرورة ارساء دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد القومى ، فى قطاع يعبر الاهتمام به عن اهتمام واع بلب عمليات التنمية الأساسية اللازمة لخدمة الصناعة والتنمية الشاملة ، ذلك هو قطاع النقل . فعنى بنك مصر بتوفير خدمات النقل المائى الداخلى الذى يربط بين أجزاء البلاد وتيسيرا لخدمة نقل الحاصلات الزراعية خاصة القطن والغلال بين مراكز الإنتاج والتسويق ، فأنشأ لهذا الغرض شركة مصر للنقل والملاحة فى عام ١٩٢٥ . كما عنى بتوفير خدمات النقل الخارجى بطريقى الجو والبحر ، فأنشأ شركة مصر للطيران ومصر للملاحة البحرية . وفى هذه المجالات الثلاثة كانت شركات بنك مصر تمثل النواة الأساسية لتوفير هذه الخدمات على أسس قومية ، بعد أن ظل تقديم هذه الخدمات فى البلاد وقفا على الأجانب يتحكمون فى أجور النقل وشبكة خطوطه التى كانوا يرسمونها وفقا للربحية المتوقعة .

وبالرغم من أن المعتاد هو قيام الحكومات بانشاء شركات الطيران القومية خاصة فى الدول النامية - فإن بنك مصر اذ أخذ على عاتقه مهمة توفير أهم الخدمات الحيوية التى حرمت منها البلاد ، بجانب قيام الصناعة والتصنيع فقد قام هو بانشاء شركة مصر للطيران ، رغم ما ينطوى عليه هذا النشاط من احتمالات خسائر كبيرة . وهو الأمر الذى ينطبق بالمثل على شركة مصر للملاحة البحرية . وذلك لأن نظرة بنك مصر للاقتصاد المصرى كانت نظرة شمول وتكامل وليست نظرة مصلحة مادية فردية فحسب ، وخصوصا وان وسائل النقل الخارجى هى الجسر الطبيعى الذى يربط مصر بالعالم الخارجى ، فاذا ما أودع فى أيدى مصرية أمينة ، ضمنت البلاد دائما استمرار حركة انتقال الصادرات والواردات بانتظام كما صممت تيسير انتقال أبناء الشعب فى مهامه العديدة وذلك فى جميع الظروف ، وإلى المناطق التى تعتبر أكثر أهمية لصالحنا القومى بأقصر الخطوط ، بما يوفر من تكلفة الشحن والانتقال وبما يعود على البلاد من وفر فى العملات الأجنبية التى كانت تمنحها شركات النقل الأجنبية فى البلاد .

أضف الى هذا أن وصول أساطيلنا التجارية ، البحرية والجوية الى الموانئ والمطارات الأجنبية ورفع علمنا المصرى فى الموانئ الأجنبية كإن أداة عملية للتعريف بنا فى العالم الخارجى •

وفي مقابل قيام بنك مصر بإنشاء شركتي مصر للطيران ومصر للملاحة البحرية مع ما ينطوي عليه قيام هذه الشركات من احتمالات خسارة محققة نظرا لضخامة تكاليف الأسطول وبالتالي ضخامة عبء استهلاك هذه الأصول بجانب مصروفات التشغيل والادارة وبالمقارنة بالايادات المتوقعة خاصة في السنوات الأولى من نشاط الشركات ، فقد اتفقت الحكومة مع كلتا الشركتين على تقديم اعانات سنوية لها تتناسب مع حجم نشاطها الا أن الحكومة توقفت عن تقديم هذه المساعدات بعد نشوب الحرب العالمية الثانية كجزء من السياسة التي اتبعت ازاء بنك مصر ، وكان ذلك من أحلك فترات النشاط بالنسبة لهذه الشركات ، وفي الوقت الذي تعرض فيه جزء من أساطيلها للتدمير والتخريب تسجعة للحرب •

* ٢٠١٦ : واد في متحف لاجدسا رتبه عتيقه لداريا لاجدسا رتبه متعلقه بلينا في التلمذ

١ - شركة مصر للنقل والملاحة

قام بنك مصر بتأسيس هذه الشركة في ١٧ أكتوبر ١٩٢٥ فكانت أول شركة ذات صبغة مصرية صميمة احتلت مركز الصدارة في قطاع الملاحة النهرية في مصر ، وكان الهدف من انشائها خدمة القطاعات التي بدأها البنك والصناعات التي كان في مخططة أن ينشئها فيما بعد ، فبانشاء هذه الشركة أصبحت خدمة نقل الأقطان الى مراكز الخليج ومن مراكز الخليج الى التسويق تحت اشرافه ، كذلك كان الأمر فيما بعد بالنسبة لخدمة نقل الأقطان من مراكز الخليج الى مصانع شركات بنك مصر للغزل والنسيج . مما هيا للبنك أن يوفر من أجور النقل الباهظة التي كانت تدفعها شركات البنك . وقد راعت الشركة منذ بدء نشأتها أهمية السياحة ، فقد كان لديها بجانب أسطول نقل البضائع مراكب سياحية شغلتها في النيل وظلت تدر عليها أرباحا طيبة حتى استهلكت في عام ١٩٤٤ .

وقد اتفقت شركة مصر للنقل والملاحة في عام ١٩٤٠ مع الشركة النهرية La Fluvial Co. على نوع من الاندماج للقضاء على التعارض فيما بينهما وبهدف الاشتراك في تشغيل أسطولى الشركتين على أساس اقتسام الربح ، وبناء على هذا الاتفاق أقيم مكتب مشترك (مصر لافوفيل) لاستغلال أسطولى الشركتين لحسابهما ، وقد ظل هذا الاتفاق ساريا لمدة عشرين عاما و انتهت مدته في ١٢/٣١/١٩٦٠ . ثم عهد بعد ذلك الى الشركة منفردة بتأسيس أسطول ناصر لخدمة النقل البحري بعد أن أصبح من الواضح أن النقل البري عاجز عن تغطية الاحتياجات الناشئة عن التنمية الاقتصادية وبالذات نقل الخامات المعدنية .

تطور رأس المال :

بدأت الشركة أعمالها في عام ١٩٢٥ ، برأسمال قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيه ، زيد بصورة سريعة خلال السنوات الأولى من انشاء الشركة ، حيث أوجب ذلك استكمال بناء أسطول الشركة في هذه الفترة . ففي ١٩٢٧ زيد رأس المال الى ٧٥٠.٠٠٠ جنيه . ثم زيد في ١٩٢٩ الى ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وفي ١٩٣٠ الى ١.٥٠٠.٠٠٠ جنيه وقد ظل رأس المال عند ذلك المستوى حتى ١٩٥٩ حيث عاد يتدرج في الزيادة مع نمو أسطول الشركة وقيامها بانشاء أسطول ناصر النهرى

ففى ١٩٥٩ زيد رأس المال المدفوع الى ٦٢٥٠٠٠ جنيـه ارتفع فى ١٩٦٠ الى ٧٥٠٠٠٠ جنيـه • ومنذ ذلك الوقت آلت ملكيتها الى الدولة •

الاسطول :

شرعت الشركة تزاوـل نشاطها وتبنى أسطولها بشكل محسوس وقد بدأت بأسطول صغير أخذ ينمو حتى أصبح يضم أحدث ما بتكره العلم من وحدات للنقل النهري ، ففى ١٩٢٦ فى بداية عهد الشركة لم يتعد عدد وحدات أسطولها ٢٤ قطعة معظمها صنادل ورفاصات بخارية • تزايدت بسرعة حتى وصل عددها فى أقل من عشر سنوات الى ٨٣ وحدة يـبـانها كآلاتى :

اسطول الشركة فى عام ١٩٣٥

عدد	الوحدات	الحمولة بالطن
٩	جرار بالموتـور	—
٨	جرار ديزل	—
١٢	صندل بمحرك ديزل	٢٤٢٠
٤٠	صندل آخر	٨٧٢٠
١٢	مركب بالقـلاع	٨٥٥
٢	يـخـت	—
٨٣		١١٩٩٥

وقد صاحب توسع أسطول الشركة تطور فى نوعيته فأصبحت معظم وحداته آليه تسير بالديزل لكى تزيد من طاقتها وقدرتها على نقل المواد الخام اللازمة للتصنيع مسيطرة للنهضة الاقتصادية • وقد كانت القاطرة (طلعت حرب) المملوكة للشركة أول قاطرة تمخر عباب النيل فى نهاية الخمسينات •

وتقديرًا لكفاية الشركة أسندت الحكومة اليها فى عام ١٩٦٠ عملية نقل ٣٥٠٠٠ طن من ركائز الحديد من موطنه بأسوان الى شركة الحديد والصلب بحلوان • ولتنفيذ هذه المهمة قامت الشركة ببناء أسطول ناصر النهري الذى يضارع فى كفايته أحدث أساطيل الدول النهرية ، ويتكون من ١٢ قاطرة دافعة ، ٤٨ صندل حمولة الواحد ١٠٠٠ طن يمكنها القيام بأربعة عشرة رحلة سنويا ،

وفي رحلة العودة الى أسوان كان أسطول الشركة ينقل منتجات البترول والأسمت
اللازمة لبناء السد العالي • وقد أقيم خصيصا لهذا الأسطول مرسيان في كل من
حلوان وأسوان لتسهيل عملية الشحن ويبلغ طول النيل بين حلوان وأسوان
٩٣٠ كيلو متر •

نشاط الشركة :

تطور نشاط الشركة بصورة ملحوظة خلال السنوات الأولى من نشأتها
حيث استكمل بناء الأسطول وقد استمرت زيادة كميات البضائع المشحونة على
أسطول الشركة حتى قيام الحرب العالمية الثانية • وكان للشركة نشاط ملحوظ
في نقل القطن والغلال كما يتضح من الجدول التالي •

كميات البضائع المنقولة على اسطول الشركة

السنوات	قطن بالفنطار	غلال بالاردب	بضائع مختلفة « بالطن »
١٩٣١	٦٩٠٧٤٩	١٥٣٦٨٠	٦٤٧٢١
١٩٣٢	٣٨٩٢٤٣	١٦١٣٦١	٧٠١٠٢
١٩٣٣	٤٩٠٣٧٦	١٥١٠٠٨	٦٤١٦٩
١٩٣٤	٦٢٣٤٨٦	١٢٧٠٢٧	٦٢٨٠٣
١٩٣٥	٥٥٣٨٧٧	١١٤٩٥٦	٧٦٩١٠
١٩٣٦	٥٨١٢٦٢	١٤٢١٧٢	٧٣٣٤٥
١٩٣٧	٣٤٨٤١٦	٢٤٠١١٧	٧٤٦١٣
١٩٣٨	٤٨٩٧٧١	٢٢٧٣٥٥	٧١١٧٤

وبعد انشاء شركة لافلوفيال في ديسمبر ١٩٣٨ اتفقت الشركتان على تسليم
أسطولهما الى (مصر - فلويفال) لتقوم بتشغيل أسطولها واقتسام الربح
بينهما • وقد حقق نصيب شركة مصر للنقل والملاحة من ايرادات « مصر فلويفال »
زيادة سريعة خلال السنوات الأولى من قيام هذا النشاط المشترك حتى عام ١٩٤٤ •
ثم تعرض هذا النصيب للانخفاض السريع والمستمر حتى بلغ أدنى مستوى له في
عام ١٩٤٧ • ومن بعد عادت هذه الايرادات للارتفاع البسيط ثم ظلت تتذبذب
ارتفاعا وانخفاضاً ولكنها ظلت في مجموعها أقل من مستواها في بداية الأربعينات •

نصيب الشركة من إيرادات مصر - فلوفيال

السنوات	المبلغ (بالجنهيات)
١٩٤٢	٨٦٤٦٠
١٩٤٥	٧٢١٢٩
١٩٤٨	١٨٥٦١
١٩٥١	٢١٦٧٣
١٩٥٤	صفر
١٩٥٧	٢٢٨١
١٩٦٠	٢٤٣٧

وقد صاحب هذا التراجع بداية تعرض الشركة للخسائر المتزايدة منذ أوائل الخمسينات ، حتى انه خلال السنوات ١٩٥٢/١٩٦٠ بلغت جملة نتائج حساب الأرباح والخسائر السنوى عن هذه الفترة مجمعة - خسائر جملتها ٧٩٩٧٨ جنيهها مقابل أرباح جملتها ٥٠٤٦١ جنيهها فقط .

ويبدو أن هذا التراجع قد ارتبط بتوقف الشركة عن تجديد أسطولها منذ تسليمه الى مصر/فلوفيال . وبذلك فقد ضعفت كفاية الأسطول وقدرته على الشحن . الا أنه بعد انتهاء اتفاق مصر/فلوفيال في ١٩٦٠ واسناد مهمة نقل ركائز الحديد من أسوان الى شركة مصر للنقل والملاحة منفردة قامت الشركة بتجديد أسطولها بإنشاء أسطول ناصر النهري فاستعادت بذلك مستوى نشاطها السابق المرتفع .

ولا يدل تعرض الشركة للخسائر المذكورة على وجود عيوب بالشركة بقدر ما يدل على صعاب في هذا القطاع عامة ، اذ أن جميع شركات النقل النهري قد تعرضت لصعاب وخسائر خلال هذه الفترة نتيجة لضخامة أعباء تجديدات الأسطول بالمقارنة بإمكانات الشركات مما كان يعنى استلزام العون الخارجى لتجديد أسطول هذه الشركات ، ورغم هذه الصعاب فقد كانت شركة مصر للنقل والملاحة تحتل مركز الصدارة بين شركات النقل المائى الداخلى الموجودة في البلاد في عام ١٩٦٠ وعددها أربع كما يتضح من الأرقام التالية : (جنيه)

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال	مجموع الميزانية	صافي الربح أو الخسارة (بالجنهيات)
مصر للنقل والملاحة	١٩٢٥	٧٥٠٠٠٠	٨٦٦٤٨٦	١٤٦٧٨-
المتحدة المصرية	١٩٢٣	١٢٠٠٠٠	٧٣٨٣٧٦	١٨١٩٢-
لافلوفيال	١٩٣٨	١٣٥٠٠٠	٢١٩٨٧٨	٢١٣١٠-
المستزلة	١٩٠٤	٥٣٢٠٠	٩٤١٣٩	٥٦٤٢

٢ - شركة مصر للطيران

تأسست شركة مصر للطيران في ٧ مايو ١٩٣٢ بغرض توفير خدمة النقل الجوي على أسس ومعايير قومية تتضمن خلق أسطول جوى للبلاد وخلق العنصر العربى الجدير بالقيام بجميع الوظائف الفنية والادارية فى مجال الطيران • بجانب العمل على ربط مصر بدول المنطقة العربية ودول الشرق الأوسط التى تربطها بها مصالح وعلاقات قوية •

معهد الطيران :

وقد أولت الشركة فى بدأ نشأتها اهتماما خاصا لاعداد جيل من الشباب يقوم على عاتقه نهضة الطيران فى مصر وغيرها من بلاد الوطن العربى ، فبدأت نشاطها فى عام ١٩٣٢ بإنشاء معهد لتعليم الطيران ، زودته بالطائرات والمعدات اللازمة لتدريب الدارسين • وقد راعت فى برنامج التدريس تقديمه لمختلف اللغات الحية (الانجليزية والايطالية والفرنسية) مما هيا فرصة الالتحاق للطلبة من مختلف الجنسيات بهذا المعهد الذى كان أول وأكبر معهد لتعليم الطيران فى الشرق الأوسط • والذى تخرجت منه نخبة من قائدى الطائرات الممتازين • ولم تحل سنة ١٩٤٢ حتى كان كل طيارى الشركة من المصريين واختفى العنصر الأجنبى تماما من نشاط الشركة وقد ضم معهد الطيران فيما بعد بجانب مدرسة ألامظة مدارس فى الدخيلة وبورسعيد تخرج منها عدد من الطيارين الممتازين •

وبجانب معهد الطيران أنشأت شركة مصر للطيران (ناديا للطيران) بهدف ايجاد ملتقى اجتماعى للدارسين والمهتمين بالطيران واثارة شغف الشباب به ، وكان للنادى مركزان فى ألامظة (القاهرة) الدخيلة (الأسكندرية) • وكان نادى ألامظة معدا لتهيئة الاقامة الكاملة للأعضاء بنفقات وأجور زهيدة •

رأس المال :

وقد بدأت الشركة أعمالها برأس مال قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه زيد فى بدء نشاطها الى ٤٠٠.٠٠٠ ثم الى ٨٠٠.٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٣٨ • ثم تدرج رأس المال فى الازدياد حتى وصل الى ١.٣٥٠.٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٦ وبعد ثورة ١٩٥٢ ساهمت الحكومة بـ ٥١٪ من رأس مال الشركة مؤازرة لها فى تحقيق هدف

أساسى وهو دعم أسطولها بطائرات حديثة كى تتمكن من توسيع شبكة خطوطها الجوية وبالتالي نستطيع الاحتفاظ بمركزها بين زميلاتها من شركات الطيران العالمية .

الاسطول وشبكة الخطوط :

عملت شركة مصر للطيران على تطوير أسطولها باستمرار وذلك بتزويده بكل جديد ومستحدث من الطائرات ، فقد بدأ أسطولها بوحدات للتدريب ثم وحدات صغيرة للطيران ثم استخدمت الشركة الطائرات من طراز « داكوتا » « وقايكنج » ثم أضافت الى أسطولها أربع طائرات من طراز « الفايكونت » . وما ان ظهرت الطائرات « الكوميت » حتى طعمت بها أسطولها وأخيرا فها هى تدعم أسطولها بوحدات من « البوينج » الحديثة .

وقد بدأت الشركة تسيير خطوط الطيران المحلى فى أغسطس ١٩٣٣ ووقعت مع الحكومة المصرية اتفاقية على توسيع مجال خدماتها بين أجزاء مصر ، وقد شملت الخطوط الداخلية وقتذاك رحلات الى كل من الأسكندرية ومرسى مطروح وبورسعيد والمنيا وأسيوط والأقصر ، أما الطيران الخارجى فقد بدأت فى ١٩٣٤ وذلك الى فلسطين ، وفى ١٩٣٧ افتتحت خطها الجوى الى بغداد كذلك خط قبرص وفى ١٩٤٠ افتتحت خط بيروت ، وبذلك وصلت شبكة خطوط الشركة آنذاك الى غالبية البلاد العربية ، اذ شملت فلسطين وسوريا والعراق والسعودية وقبرص ولبنان والسودان ، وفى ١٩٥٠ وصلت رحلات شركات مصر للطيران شرقا الى ايران والكويت والحبشة وتركيا ، وغربا الى روما وجنيف وباريس وأثينا . وأصبحت شبكة خطوط شركة الطيران العربية حاليا تصل الى جميع بلدان الوطن العربى ، كما اتسعت غربا لتغطى دول غرب أوروبا . وامتدت الى الشرق الأقصى بخطوط منتظمة تصل الى اليابان .

نشاط الشركة :

ساعد نمو أسطول الشركة وانتشار شبكة خطوطها الجوية على ازدياد نشاط الشركة زيادة ملحوظة ومطرودة باستثناء قليل من التراجع خلال عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، لم تلبث الشركة أن عوضته فى العامين التاليين حتى استعادت فى عام ١٩٥٦ مستوى نشاطها فى ١٩٥١ . وفيما بين ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ حقق نشاط الشركة معدلات هائلة للنمو كما يتضح من الجدول التالى .

نشاط شركة مصر للطيران

السنوات	عدد المسافرين	عدد الأميال التي قطعها الشركة	كمية البضائع المشحونة بالكيلو
١٩٣٥	٧٠١٦	٤١٩٩٣٥	٢١٨٣٠
١٩٣٨	١٨٥٥٩	١٠١١١٠٤	٢٨٦٧٤٤
١٩٤١	٢٢٨٧٢	٧٢٦٩٥٥	٢٨٦٥١٠
١٩٤٧	٣٣٣٥٦	١٦١٢٠٠٩	٧٦٢١٦٠
١٩٤٩	٥٣٦٨٦	١٥٧٢٥٥٩	١٣٥٣٦٨٣
١٩٥١	٨٤٨٧٧	٢٢٤٣٥٢٤	٢٨٠٠٢٨٩
١٩٥٣	٥٧٥٣٩	١٦٥٧٠٥٤	٢٥٣٩٦٧٧
١٩٥٥	٧٧٠٥٠	٢٠٣١٢٤٦	٣٠٠٦٠٩٨
١٩٥٦	٨٤٨٧٧	٢٠٦٤٧٣٠	٣٠٦٠٩٩١
١٩٥٧	٩٤٢٨٨	٢٣٠٦٢٨٧	٣٢٠٤٣٤٠
١٩٥٨	١٣٦٥٢١	٢٩٠٣٩٧٤	٦٣٦٤٧٢٤
١٩٥٩	١٩٩٦٨٦	٦١٥٠٧١٦	٦٢٦٠٠١٦

٣ - شركة مصر للملاحة البحرية

أنشئت شركة مصر للملاحة البحرية في ١٤ يناير ١٩٣٨ ، فكانت أول شركة ذات صبغة مصرية صميمة أقيمت في البلاد لتوفير خدمة الملاحة البحرية شرقا وغربا على وحدات ممتازة . فقبل قيام هذه الشركة لم يكن هناك من شركات الملاحة المصرية سوى شركة الأسكندرية للملاحة التي كان نشاطها قاصرا على نقل البضائع بين الأسكندرية وبريطانيا . أما بعد قيام شركة مصر للملاحة البحرية فقد تيسر في البلاد خدمة نقل كل من الركاب والبضائع الى الشرق عن طريق البحر الأحمر والى الغرب عن طريق البحر الأبيض الى كل موانئه ، وقد أسهمت الشركة اسهاما طيبا في تيسير تأدية فريضة الحج على أسطولها . ووفرت للحجاج أسباب الراحة والرفاهية اذ أقامت لهم في السويس « فندق مصر » كما أعدت لهم في كل من مكة وجدة فنادق مجهزة لاستقبالهم .

رأس المال :

وقد تأسست الشركة برأسمال قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ضوعف في ١٩٣٦ الى ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، ثم زيد في ١٩٤٧ الى ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وفي ١٩٤٨ الى ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه وقد بقي كذلك حتى ادماج الشركة في الشركة العربية للملاحة البحرية .

اسطول الشركة :

قامت الشركة خلال السنوات الأولى من تأسيسها ببناء أسطول قوى ، فقبل مرور أربع سنوات على انشاء الشركة كان لديها أسطول مكون من ستة عشر وحدة حمولتها ٣٩٦٢٠ طن وبياناتها كالاتي :

سنة البناء	الحمولة بالطن	بواخر
١٩٠٩	٨٢٩٩	زمزم
١٩١٠	٦٣٦٩	روض الفرج
١٩١٦	٧٧٦٩	النيل
١٩٢٣	٧٧٧٨	كوثر
		مراكب شحن :
١٩١٨	٥٢١٩	فسطاط
١٩١١	٩٠٩	بورسودان
١٩١٨	٦٢٧	اسلام
١٩١٨	٣٣١	مصر
١٩١٨	٣٢٠	مريوط
١٩١٩	٣١٩	ادكو
١٩١٧	٣١٨	المنزلة
١٨٩٨	٢٠١	السويس
١٩٢٠	١١٢	الصيد
		وحدات اخرى :
١٩١٧	٣٢٨	صنديل الاسكندرية
١٩١٧	٣٢٨	صنديل القاهرة
١٩١٧	٣٢٨	جرار اكبريس
	٣٩٦٢٠	

وخلال موسم الحج كانت الشركة تخصص باخترين (كوثر وزمزم) لنقل الحجاج بينما كانت تسير خطوطا منتظمة بين الاسكندرية وجنوة ومرسيليا طوال العام على كوثر والنيل .

وابان الحرب العالمية الثانية فقدت الشركة هذا الأسطول الضخم وباعت في عام ١٩٤١ باخرة الركاب النيل لشركة الاسكندرية للملاحة في الوقت الذي غرقت فيه الباخرة كوثر نتيجة اصابتها خلال الحرب . وفي ١٩٤٢ لم يتبق للشركة سوى « روض الفرج » التي شبت فيها النيران في المحيط الهادى ، فلم يعد لدى الشركة في ١٩٤٤ شىء من أسطولها القديم .

وعقب الحرب قامت الشركة بانشاء أسطول جديد فاشترت في بادىء الأمر الباخرة « مصر والسودان » في عام ١٩٤٦ وشغلتها في نقل الحجاج في موسم الحج ثم نقل الركاب والبضائع الى موانى الدولة الأجنبية في باقى أشهر السنة .

ثم قامت عام ١٩٤٨ ببناء الباخرة « بورسعيد » لنقل الركاب والبضائع واستمرت الشركة بعد ذلك في سياسة البناء فقامت ببناء الباخرتين نجمة الاسكندرية والنيل عام ١٩٥٣ وكاتتا مخصصتين أيضا لنقل الركاب والبضائع وتدعيمهما لأسطولها التجارى قامت الشركة بشراء ناقلة البترول « نصر » عام ١٩٥٤ • فكانت بذلك أول شركة مصرية تمتلك ناقلة بترول • وبذلك وصل عدد وحدات الأسطول المجدد الى سبع وحدات جملة حمولتها ٤٦٠١٠ طن بيانها كما يلى :

بواخر	سنة البناء	الحمولة بالطن
١ - الاسماعيلية	١٩٤٤	٢٨٧١
٢ - مصر (مسافرين)	١٩٤٤	٧٣٦٧
٣ - السودان (مسافرين)	١٩٤٤	٧٣٦٧
٤ - بورسعيد	١٩٤٨	٦٤٣٣
٥ - نجمة الاسكندرية	١٩٥٣	٢٧٣٦
٦ - النيل	١٩٥٣	٢٧٣٦
٧ - النصر (ناقلة بترول)	١٩٥٠	١٦٥٠٠
المجموع		٤٦٠١٠

نشاط الشركة :

سجل نشاط الشركة خلال السنوات القليلة الأولى منذ بدء نشأتها وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ازدهارا سريعا • سواء فيما يتعلق بنقل الركاب أو البضائع • وقد لقيت هذه الشركة من حسن السمعة ما جعل الاقبال عليها يفوق طاقتها فلجأت الى شحن كميات من البضائع على سفن مؤجرة •

السنوات	عدد المسافرين والحجاج	البضائع المشحونة على مراكب الشركة بالطن	على مراكب مستأجرة
١٩٣٤	٥٨٢٧	٩٩٦١٩	—
١٩٣٥	٨٦٦٦	١٣٢٥٢٩	٢١٩٩١
١٩٣٦	١٠٧٤٨	١٣١٨٤٠	٧٩١٩٩
١٩٣٧	١٩٦٩٧	١٠٣٦٤٥	—
١٩٣٨	١٨٩٧٧	٢٣٧٠٤	١٢٢٨٨٨
١٩٣٩	١٦٧٤١	١٢٢٠٧٨	—
١٩٤٠	٥١٦٣	٨٦٣٠٨	١١١٣٠

وخلال السنوات المذكورة تزايد عدد رحلات الشركة خاصة على الخط الأوروبي ، فوصلت الى ٣٤ رحلة سنويا قبل قيام الحرب • كما يتضح من الأرقام المذكورة أن حجم نشاط الشركة قد تضاعف خلال عامين منذ نشأتها •

وقد اتفقت الحكومة على تقديم اعانة الخط الأوروبي الى حد ٢٠٠٠ جنيه للرحلة لمدة ست سنوات اعتبارا من ١٩٣٤ ، زيد في ١٩٣٦ الى ٢٧٠٠ جنيه للرحلة مقابل تعهد الشركة بالقيام بما لا يقل عن ٣٤ رحلة سنويا لأوروبا • كذلك كانت الشركة تحصل من الحكومة المصرية على اعانة عن نشاط نقل البضائع بمعدل يتراوح بين قرشين وثمانية قروش للطن ، متناسبا في ذلك تناسبا عكسيا مع حجم الشحنات وبعد قيام الحرب وفقد أسطول الشركة توقف نشاطها تماما ومن ثم توقفت الاعانة الحكومية •

تطور الاعانة الحكومية

(جنيه مصرى)

السنة	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
المبالغ	٤١٩٥٢	٩٩٠١٠	٩٧٠٣٢	١٠٢٥٣٥	٨٩٥٤٠	٤٩٧٧٣

وما ان استعادت الشركة بناء أسطولها بعد الحرب حتى استأنفت نشاطها ثانيا على جميع خطوطها القديمة شرقا وغربا لنقل المسافرين والبضائع بل أضافت الى نشاطها لونا جديدا وهو نقل البترول •

السنوات	جملة البضائع المشحونة بالطن	منها بترول بالطن	عدد الحجاج والركاب
١٩٥٦	٣٥٥٧٠٦	٢٢٥٦١٧	٢٤١٠٤
١٩٥٧	٣٧٥٦٨٧	٢٦٣٥١١	٢٩٠٩٦
١٩٥٨	٣٥٨٥٨٣	٢٦٩١٩٠	٢٣٣١٧

وبعد قرارات التأمين تكونت الشركة العربية للملاحة البحرية في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٦١ • وذلك من دمج خمس شركات ملاحة بحرية كانت موجودة وقتئذ • والواقع أن أسطول شركة مصر للملاحة البحرية يمثل النواة الأساسية لأسطول

هذه الشركة الجديدة نظراً لضخامته ، وحداثته نسبياً ، وتنوع وحداته كما يتضح من البيان التالى المقارن عن الشركات المكونة للشركة الجديدة وقت اقامتها فى عام ١٩٦١ •

الشركة العربية للملاحة البحرية

الشركات المندمجة	تاريخ التأسيس	رأس المال بالجنيه	حولة الاسطول بالطن
١ - شركة مصر للملاحة البحرية	١٩٣٤/١/١٤	٧٥٠٠٠٠	٤٦٠١٠
٢ - الشركة الخديوية	١٩٣٧/١/٢١	٤٠٠٠٠٠	٤١٥٣٢
٣ - الشركة العامة للملاحة البحرية	١٩٥٧/٩/ ٢	٣٠٠٠٠٠٠	٢٨٢٥٠
٤ - شركة الاسكندرية للملاحة	١٩٣٠	٧٥٠٠٠٠	١٨٣٣٠
٥ - الشركة المصرية المتحدة	-	-	١٦٢٢٥

التحليل المالى :

رأس المال :

بدأت الشركة نشاطها برأس مال متواضع ظل عند ٢٠٠.٠٠٠ جنيه طوال الفترة من ١٩٢٦ الى ١٩٤٦ الى أن زيد الى ٥٠٠.٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٧ ثم الى ٧٥٠.٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٨ حيث ظل كذلك حتى قيام الشركة العربية للملاحة البحرية •

الارباح :

ساعد نشاط الشركة على تحقيق أرباح ضخمة ومتزايدة ، فطوال تاريخ الشركة لم تتعرض لخسائر سوى فى ثلاث سنوات هى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ عند بدء نشاطها ثم ١٩٥٤ نتيجة لتراجع نشاطها وخلال فترة ما قبل الحرب ساهمت الاعانة الحكومية مساهمة فعالة فى تغطية مصاريف التشغيل وتحقيق أرباح صافية للنشاط • أما فيما بعد فقد كان نشاط الشركة الذاتى وراء أرباحها المتزايدة • وباستبعاد سنوات الخسائر المذكورة نجد أن متوسط نسبة أرباح الشركة الى رأسمالها قد بلغ ٢٥١٪/ خلال السنوات المبينة بالجدول التالى :

تطور الموارد الذاتية

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافي الربح	مجموع الموارد الذاتية بالجنه
١٩٣٦	٢٠٠٠٠٠	—	٦٢٦٥—	١٩٣٧٣٥
١٩٣٧	٢٠٠٠٠٠	٤١٣٤	٨٥٩٧	٢١٢٧٣١
١٩٤٠	٢٠٠٠٠٠	٣٦٩٤٣	٥١٨٦٥	٢٨٨٨٠٨
١٩٤٣	٢٠٠٠٠٠	٦٦٦٣٨	٧٨٤٧٤	٣٤٥١١٢
١٩٤٦	٢٠٠٠٠٠	١٨٥٣١٠	٥٧٥٠٦	٤٤٢٨١٦
١٩٤٩	٧٥٠٠٠٠	٣٥٦٣٧٩	١٦٣٨٨٦	١٢٧٠٢٦٥
١٩٥١	٧٥٠٠٠٠	٣١١٠٠٩	١٦٣٣٠٩	١٢٢٤٣١٨
١٩٥٤	٧٥٠٠٠٠	٤٠٥٩٧٢	٦٠٥٣٧—	١٠٩٥٤٣٥

الاحتياطيات والمخصصات :

وبفضل اطراد نمو أرباح الشركة فقد نجحت في تكوين احتياطيات ومخصصات ضخمة ساهمت في تدعيم موارد الشركة الذاتية . ففي عام ١٩٤٦ قبل زيادة رأس المال وصلت هذه الاحتياطيات والمخصصات الى ما يقرب من قيمة رأس المال . وفيما بين ١٩٤٦ ، ١٩٥٤ تزايدت هذه الأرصدة لأكثر من الضعف .

وقد عنت الشركة عناية خاصة بتكوين احتياطي لاستهلاك الأسطول لتضمن لنفسها وجود أرصدة كافية لتعويض المستهلك من الأسطول ، الأمر الذي مكنها من سرعة اعادة بناء أسطولها بعد فقدانها لأسطولها الأول في الحرب العالمية الثانية .

دور بنك مصر :

كان لبنك مصر دور أساسي في تمويل شركة مصر للملاحة البحرية . خاصة في السنوات التي تعدت فيها قيمة صافي الأصول الثابتة امكانيات التمويل الذاتي للشركة . فقد ظهر اقتراض الشركة من بنك مصر بدرجة كبيرة في السنوات الأولى من تأسيس الشركة التي تميزت بصغر رأس المال وتواضع الأرباح والاحتياطيات من جهة وضخامة الأسطول من جهة أخرى .

شركة مصر للملاحة البحرية

(جنيه)

السنوات	قيمة الموارد الذاتية	رصيد بنك مصر	صافي الأصول الثابتة	صافي قيمة الاسطول
١٩٣٦	١٩٣٧٣٥	١٩٠١٣٠	٢٢٢٩٥٩	٢٠٣٩٦٦
١٩٣٧	٢١٢٧٣١	٢٣٩٤٠٠	٢٦٣٥٨٥	٢٢٢٩٤٩
١٩٤٠	٢٨٨٨٠٨	—	١٨٢٠٥٣	١٤٧١٠٥
١٩٤٣	٣٤٥١١٢	—	٨٦٠١٠	٧٢٨٢٦
١٩٤٦	٤٤٢٨١٦	٢٦٠٧١٢	٦٦٠٥٩٥	٦٤٨١٥٠
١٩٤٩	١٢٧٠٢٦٥	—	١٠٢٦٥٠٦	١٠١٣١٢٢
١٩٥١	١٢٢٤٣١٨	—	٧٩٦٥٦٦	٧٨٤٣٦٥
١٩٥٤	١٠٩٥٤٣٥	٥٢٨١٢٦	٢١٤١٢٩٨	٢١٢٦٩٤٧

وبعد الحرب ظهر اقتراض الشركة من بنك مصر ثانية في عام ١٩٤٦ عند بدء تجديد أسطول الشركة وقبل أن تلجأ الى زيادة رأس المال . وفي ١٩٥٤ عاد ظهور هذا الاقتراض حيث أضافت الشركة الى أسطولها أربع وحدات جديدة بين ١٩٥١ ، ١٩٥٤ .

بل ان هذه التوسيعات الضخمة في الأسطول قد دعت الشركة بجانب الاقتراض من بنك مصر الى طرح سندات بلغت جملة قيمتها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه . وقد قام بنك مصر أيضا مع شركة مصر للتأمين بالاكْتِتاب فيها .

قطاع الكيماويات

شمل اهتمام بنك مصر بتعميم الصناعات في البلاد قطاع الكيماويات بل ان كتاب بنك مصر الذي أصدره بعنوان « انشاء الصناعات الأهلية » والذي يرجع تاريخه الى ١٩٢٩ قد تضمن فصولا عن ضرورة قيام الصناعات الكيماوية في البلاد .

وقد شمل اهتمام البنك ثلاثة فروع من فروع الصناعات الكيماوية هي :
أولا : صناعة المنتجات الصيدلية التي أصبحت تمثل ضرورة ملحة بعد أن ظلت مصر طويلا معتمدة على الخارج في جميع ما يلزمها من أدوية رغم أن كثيرا من هذه الأدوية والمنتجات الصيدلية كان مما يمكن صنعه في مصر بتكاليف زهيدة . ورغم تمتع مصر بوجود عدد من الأطباء والصيدالة القانونيين القادرين على البحث والعمل في هذا القطاع .

وبالفعل أسس بنك مصر صناعة الدواء بالبلاد بانشاء شركة مصر للمستحضرات الطبية في عام ١٩٤٠ كرائدة في هذا الميدان .

ثانيا : صناعة الكيمياء الصناعية وتشمل صناعة حامض الكبريتيك الذي يعتبر أساسا لعدد كبير من الصناعات الكيماوية كالأسمدة ومصانع الغاز ومنتجات الكلور اللازم في التبييض الضروري في صناعات الورق ، والصناعات النسجية وقد ظلت هذه الدعوة طويلا تراود بنك مصر حتى وفق في عام ١٩٥٩ لانشاء شركة مصر لصناعة الكيماويات .

ثالثا : صناعة الكيمياء الزراعية . ويدخل فيها تحليل الأراضي المصرية وتحديد ما ينقصها من عناصر الخصب ويرتبط بها أيضا صناعة الأسمدة العضوية والكيماوية وقد كان لهذه الدعوة صداها في صورة انشاء عدد من الشركات أهمها شركة الصناعات الكيماوية « كيما » التي ساهم بنك مصر أيضا في رأسمالها .

شركة مصر للمستحضرات الطبية

تعتبر شركة مصر للمستحضرات الطبية أولى شركات انتاج الأدوية في الجمهورية العربية المتحدة • وقد أنشأها بنك مصر ضمن برنامجه لغزو مجالات صناعية حديثة بالنسبة للبلاد تحقق اقامتها أهدافا عدة أهمها زيادة القيمة المضافة واحلال المنتج المحلى محل الاستيراد وتدريب الشباب على الصناعة وخلق جيل من الفنيين والعمال المهرة •

تكونت الشركة فى ٤ أبريل ١٩٤٠ الا أنها واجهت فى بدء انشائها مشاكل عديدة أولها قيام الحرب العالمية الثانية التى كانت عائقا حقيقيا لأن تستكمل الشركة كل مقوماتها وامكانيات انتاجها • كما واجهت الشركة مشكلة أحجام المواطن المصرى فى بادئ الأمر على استعمال الأدوية المحلية متأثرا فى ذلك بالدعايات الأجنبية وعدم نمو الصناعة بالدرجة الكافية فى ذلك الوقت • الا أن الشركة استطاعت أن تصمد أمام جميع هذه المشاكل وتشق طريقها بمشابعة وكفاءة عالية • فكان لها الفضل فى توطيد هذه الصناعة فى البلاد والتشجيع على تتابع قيام شركات الأدوية الأخرى •

غرض الشركة وأهدافها :

تأسست الشركة بغرض صنع وتحضير المستحضرات الطبية الى جانب القيام بعمل الأبحاث والدراسات العلمية المتصلة بتلك المستحضرات بالاضافة الى عمليات المتاجرة بالشراء والاستيراد والبيع والتصدير فى جميع المواد الأولية والمستحضرات الطبية والكىماوية •

وقد كان من أهم أهداف الشركة تمصير صناعة الأدوية وسد حاجة السوق المحلى منها والنهوض بالصناعة الدوائية وتحقيق وفرة استخدام البلاد من العملات الأجنبية حيث تقدر قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة التى تدخل فى صناعة الأدوية محليا بما لا يتجاوز ٣٠٪ من تكاليف الانتاج •

توسيعات الشركة :

بدأت الشركة نشاطها بوحدات وأقسام محدودة ولكنها رسمت لنفسها سياسة توسعية ضخمة آلت على نفسها أن تستكملها •

فكان ان أتمت الشركة فى عام ١٩٥٦ تأسيس مصنعها الجديد فى المطرية على أحدث النظم وجهازه بأحدث الآلات والأجهزة • وقد استقدمت الشركة من الخارج الخبراء الأجانب لدراسة امكانيات المصنع الجديد وما يلزمه ليصبح محققا لبرامج الانتاج التى ترى الشركة انها لازمة لتحقيق رسالتها فلم ينته

عام ١٩٥٨ حتى كانت الشركة قد استكملت المصنع بجميع وسائل انتاجه ووفرت له كل امكانياته من الخامات والخبرة والأيدى العاملة المدربة .

ولم تقف توسيعات الشركة عند حدود الامكانيات المحلية ، فتعاقدت في عام ١٩٥٨ مع شركة « ولفت » الهولندية على استيراد الآلات اللازمة لتجهيز مواد المضادات الحيوية كالبنسلين وغيره والكلورامفينيكول وانتاج هذه المستحضرات محليا مما أدى الى توفير مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي كان يصرف في استيراد هذه المواد الهامة ، بحيث أصبح ما يصرف منها في الخارج لا يتعدى ثمن المواد الخام التى تقدر بنحو ٤٠٪ من ثمن المستحضرات الكامل الصنع يضاف الى ذلك ما اكتسبه العاملون كشركة من خبرة علمية وعملية فى مجال هذه الصناعة الدقيقة .

وبذلك أصبحت مصانع الشركة تضم مختلف الأقسام الهامة فى الصناعات الدوائية وهى :

قسم الأمبول - قسم الأشربة - قسم الأقراص - قسم الكبسول - قسم المساحيق - قسم المراهم - قسم القطرات - قسم الأبحاث والتحليل - قسم المضادات الحيوية - قسم الكيمياء و خلاصة الكبد .

كما أصبح مجموع القدرة الانتاجية لشركة مصر للمستحضرات الطبية يمكنها من تغطية حوالى ١/٣ احتياجات البلاد من كثير من الأدوية الهامة .

وفيما يلى جدول بحجم القدرة الانتاجية للمصنع بعد توسعات عام ١٩٥٨ .

القدرة الانتاجية للمصنع	الوحدة	شكل التجهيز
١٠,٥	مليون امبول	١ - امبولات
٢,٢	مليون زجاجة	٢ - زجاجات حقن
٣,٥	مليون زجاجة	٣ - زجاجات المواد المضادة للحياة
٣٥	١٠٠٠ لتر	٤ - خلاصات
٥٠,٠	مليون قرص	٥ - أقراص
٢٥	١٠٠٠ كيلو	٦ - مساحيق
٤٥	١٠٠٠ لتر	٧ - شراب
٢,٥	مليون كبسولة	٨ - كبسولات
٩	١٠٠٠ كيلو	٩ - مراهم وعجائن
١٢	١٠٠٠ لتر	١٠ - سوائل وقطرات وغسولات
٤	١٠٠٠ لتر	١١ - كلونيئات
٣,٥	مليون كبسولة	١٢ - الكلورامفينيكول

نشاط الشركة :

سائر زيادة الطاقة الانتاجية لمصانع الشركة زيادة كبيرة في كميات الانتاج وتنوعها فتضاعفت الأنواع التي تنتجها الشركة للسوق حتى وصل عدد مستحضرات الشركة قبل التأميم الى ١٦٥ صنفا تقع في مجموعات دوائية تغطي أغلب فروع الطب والعلاج ، وكان من نتيجة التحسينات والتجديدات في الآلات ان حققت انتاجية العمال زيادة كبرى • مما أسهم مع زيادة حجم التوظيف في مضاعفة قيمة المنتج النهائي بصورة سريعة • وقد صاحب زيادة الانتاج زيادة في حجم مبيعات الشركة بل بدأت منتجات الشركة تغزو بفسارة الأسواق الخارجية منذ ١٩٦٠ •

شركة مصر للمستحضرات الطبية

السنوات	قيمة الإنتاج بالجنيه	قيمة المبيعات بالجنيه
١٩٤٠	١٧٩١٠	١٧٥٠٠
١٩٤٤	٦٦٥٩٠	٦٥٧٢٠
١٩٤٧	٥٣٢٢٨	٥١٧٠٠
١٩٥٠	٩١٧٨٩	٩٧١٠٣
١٩٥١	١٨٧٤٠	١١٧١١٩
١٩٥٢	١٤٣٧٤٠	١٤٠٤١٤
١٩٥٥	١٦٠٨١٤	١٥٨٦٠٢
١٩٥٦	١٧١٤٣٨	١٧٢٨٤٩
١٩٥٧	٣١١٠٥	٢٨٧٧٤٥
١٩٥٩	٤٩٦٢٨٥	٤٨٤٤٤٨
٦١/١٩٦٠	٦٢٥٥٤٧	٦١٠١٩٥
٦٢/١٩٦١	٧٥٨٧٠١	٧٧٥٠٣٠

عدد العمال وانتاجية العامل بالجنيه

السنوات	عدد العمال	إنتاجية العامل بالجنيه
١٩٥٢	٢٠٧	٦٩٤
١٩٥٥	٢٦٠	٦١٨
١٩٥٦	٣٢٠	٤٣٦
١٩٥٧	٥٠٢	٦٢٠
١٩٥٩	٥١٠	٩٧٣
٦١/١٩٦٠	٥٧٩	١٠٨٠
٦٢/١٩٦١	٦١٨	١٢٢٧

وهكذا أصبح انتاج الشركة في ١٩٦٢ يشكل حوالى ٢٢٪ من مجموع انتاج شركات الأدوية السبع الموجودة في البلاد . كما غطت مبيعاتها ما يجاوز خمس مجموع مبيعات هذه الشركات .

المبيعات سنة ١٩٦٢		الإنتاج سنة ١٩٦٢		اسم الشركة
نسبة مئوية	قيمة	نسبة مئوية	قيمة	
٣٢	١٢٣١٢٨٥	٢٢	١٣٠٨٤٨٢	١ - مصر للمستحضرات الطبية
٢٢	١٨١٢٢٩٦	٣٢	١٨٨٥٨٧٦	٢ - تنمية الصناعات الكيماوية
١٢	٧٠٥٦٨	١٣	٧٥٨٤٢٢	٣ - القاهرة للأدوية
١١	٦٤٠٨٧٩	١١	٦٣٠٨٠٥	٤ - ممفيس
١٢	٦٧٦٥٥٢	١٠	٥٩٥١٩٦	٥ - عين شمس
٧	٤٠٣١٦٠	٨	٤٤٩٧٥٦	٦ - الاسكندرية
٤	٢٢٥٠٤٣	٤	٢٢١٦٠٨	٧ - النيل
١٠٠	٥٦٩٤٢٨٢	١٠٠	٥٨٥٠١٤٥	المجموع

التحليل المالى :

الموارد الذاتية :

بدأت الشركة نشاطها برأسمال قدره ١٠ر٠٠٠٠ جنيه زيد على فترات متقاربة حتى وصل الى ٤٥ر٠٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٤٥ ثم زيد فى ١٩٥١ الى ١٠٠ر٠٠٠٠ جنيه وفى ١٩٥٤ الى ١٥٠ر٠٠٠٠ جنيه . ومع استكمال بناء المصنع الجديد كان رأس المال قد زيد الى ٣٠٠ر٠٠٠٠ جنيه فى ١٩٥٨ ، ثم رفع الى ٤٠٠ر٠٠٠٠ جنيه فى ١٩٦١ .

وقد انعكس نشاط الشركة على ما حققته من أرباح تزايدت من عام الى آخر حتى وصلت فى عام ١٩٥٩ الى ٣٩ ألف جنيه بما يعادل ١٣٪ من قيمة رأس المال ، وقد ساعد نمو أرباح الشركة على تكوين وبناء حجم متزايد من الاحتياطيات والمخصصات التى دعمت بها الشركة مواردها الذاتية وقدرتها على تمويل أصولها المختلفة وتوسيعاتها فوصلت جملة موارد الشركة الذاتية فى عام ١٩٥٤ الى ١٨٢ر٥٠٦ جنيه بما يعادل ٩٣٪ من مجموع موارد الشركة (الميزانية) . الا أن انشاء المصنع الجديد اقتضى التجاء الشركات الى طرح سندات قيمتها ١٥٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٧ مما أدى الى انخفاض نسبة موارد

الشركة الذاتية الى مجموع أصولها الى حدود ٤٢٪ . ومع استمرار تزايد أرباح الشركة وتساعد احتياطاتها ومخصصاتها من جهة واستهلاك السندات من جهة أخرى عادت نسبة المواد الذاتية الى مجموع الميزانية الى الارتفاع .

شركة مصر للمستحضرات الطبية

(جنيه)

السنوات	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات والمخصصات	صافي الربح	مجموع المواد الذاتية للشركة	سندات	مجموع الميزانية (الأصول)
١٩٤١	٢٠٠٠٠	١٠٥	٢٤١٥	٢٢٥١٥		٣٢٧٩٠
١٩٤٢	٣٠٠٠٠	٢٨٤٦	٤٥٢٣	٣٧٣٦٩		٤٢١٢٣
١٩٤٥	٤٥٠٠٠	١٤٥٨٥	٤١٨٨	٦٣٧٧٣		٧٠١٤٩
١٩٤٨	٤٥٠٠٠	١٢٩٥٠	٣٧٨٠	٦١٧٣٠		٩٥٨٢٢
١٩٥١	٩٦٥٣٦	١٥٥٢٥	٥٢٩٤	١١٧٣٥٥		١٢٩٦٤٩
١٩٥٤	١٥٠٠٠٠	٢٣٤٩٦	٩٠١٠	١٨٢٥٠٦		١٩٥٦٥٤
١٩٥٧	١٥٠٠٠٠	٣٦٦٤٦	١٧٥٤٩	٢٠٤١٩٥	١٥٠٠٠٠	٤٨٥٦٩٨
١٩٥٨	٢٩٩٨٩٦	٣٦٠١٩	٢٨٨٧٩	٣٦٤٧٩٤	١٥٠٠٠٠	٦٣٣٤٢٠
١٩٥٩	٣٠٠٠٠٠	٤١٨٠٥	٣٨٩٢١	٣٨٠٧٢٥	١٣٨١٠٠	٦٥١٢٨٥

الأصول الثابتة :

ارتبط التزايد الكبير في حجم ميزانية الشركة بعد عام ١٩٥٤ بإنشاء المصنع الجديد وتزايد قيمة الأصول الثابتة للشركة . ففي عام ١٩٥٩ ارتفعت قيمة هذه الأصول الى ما يعادل أربعة أمثالها في عام ١٩٥٤ . وخلال نفس الفترة ارتفعت قيمة الميزانية الى أكثر من ثلاث أمثالها .

السنة	قيمة الأصول الثابتة	مجموع الميزانية	نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الميزانية %
١٩٥٤	٦٠١٣٢	١٩٥٦٥٤	٣٠,٧
١٩٥٦	١٤٧٨٥٤	٢٩٥٧٠٤	٥٠,٠
١٩٥٨	٢٣٢١٢٢	٦٣٣٤٢٠	٣٦,٦
١٩٥٩	٢٥٣٨١٤	٦٠١٢٨٥	٣٨,٩
المتوسط			٣٩

شركة مصر لصناعة الكيماويات

تدخل هذه الشركة ضمن قطاع الكيماويات الذي شيده بنك مصر ولكنها من جهة أخرى تعتبر وثيقة الصلة بقطاع الغزل والنسيج الذي يعتبر الانجاز الرئيسى لبنك مصر •

فبعد أن أقام بنك مصر شركات الغزل والنسيج متعددة التخصصات ، دعم استكمال مراحلها الصناعية بإنشاء شركة مصر صباغى البيضاء للقيام بأعمال الصناعة والتجهيز ، ثم رأى أن يستكمل مرحلة الصباغة والتجهيز هذه ، بإنشاء الصناعات الكيماوية الأولية اللازمة لها فأنشأ لهذا الغرض شركة مصر لصناعة الكيماويات فى عام ١٩٥٩ •

وقد أقامت الشركة مصانعها فى الاسكندرية وتقوم هذه المصانع بإنتاج الكلور ومشتقاته (الصودا الكاوية - حامض الأيدروكلوريد - كلوريد الحديدىك - هيوكلوريد الكالسيوم - كلوريد الكالسيوم) ويدخل الكلور ومشتقاته فى صناعة التبييض والصباغة •

وقد تأسست الشركة برأسمال قدره ٢ مليون جنيه وقد كان فى مقدمة المؤسسين الى جانب بنك مصر ، مجموعة شركات البنك للغزل والنسيج والتبييض اذ غطت هذه المجموعة حوالى ١٣ مليون جنيه من قيمة رأس المال •

قطاع السياحة

لم يغفل بنك مصر ضمن دراسته الشاملة لانشاء الصناعات في مصر دراسة قطاع الخدمات ومن مفرداته الهامة ، كان قطاع السياحة •

فكان بنك مصر يرى في السياحة التي يمتد موسمها في البلاد الى ما يتراوح بين سنة وثمانية أشهر سنويا ، موردا هاما من موارد الثروة القومية وبالرغم من ذلك فان دخل السياحة في مصر كان يمثل ثروة سرعان ما تتحول الى البلاد الأجنبية ، ولا يبقى منها في البلاد الا النذر القليل ، فالسياح يقدمون على بواخر أجنبية ، وبواسطة شركات سياحة أجنبية ، وينزلون في فنادق وان كانت مصرية بالاسم فهي أجنبية في رأسمالها ، أجنبية في ادارتها ، بل وأجنبية أيضا في أشخاص العاملين بها اللهم فيما عدا أدنى الوظائف التي اختص بها أبناء مديرية أسوان • فعز على البنك ألا يبقى عائد هذا القطاع الكبير في البلاد وبدأ يفكر في تمصير هذا القطاع ، وخلق جيل من المصريين قادر على مزاولة جميع الأعمال التي تخدم السياحة • كما أشار بنك مصر الى أهمية العناية بمسألة التراجمة والمرشدين الذين يحتكون بالسياح ويتركون في نفوسهم أثرا عن الحياة المصرية كثيرا ما يكون خارجا عن الذوق أو غير مطابق للواقع •

وقد كان خط التفكير هذا ، هو الذي دعا بنك مصر بأن ينشئ في عام واحد هو ١٩٣٤ كل من شركة مصر للملاحة البحرية لتقوم بنقل السياح والحجاج وشركة مصر للسياحة للقيام بجميع العمليات التي من شأنها تسهيل وتشجيع السياحة • ثم أنشأ في عام ١٩٥٥ شركة مصر للفنادق لتقوم بانشاء الفنادق من مختلف الدرجات •

شركة مصر للسياحة

تأسست شركة مصر للسياحة في ١٥ أكتوبر ١٩٣٤ • وقد قامت على مكتب مصر للسياحة الذي نشأ من عملية تمصير مكتب Coks & Kings للسياحة في مصر •

غرض الشركة :

تضمن الغرض من انشاء الشركة نواحي عديدة كلها يتعلق بتشجيع حركة السياحة الى مصر • وما يتصل بها من عمليات منظورة ذات أثر جليل على ميزان المدفوعات ، فتضمن هذا الغرض القيام بجميع عمليات السياحة ، وحجز تذاكر السفر ، ونقل الأشخاص بطريق البر أو البحر أو الجو بمختلف وسائل النقل سواء في مصر أو الخارج ، والقيام بجميع عمليات شحن البضائع والأمتعة والتخليص عليها ونقلها وتخزينها ، كذلك القيام بعمليات التأمين البرى والجوى والبحرى والنهرى • وللشركة أن تقوم بهذه العمليات لحسابها أو لحساب الغير بصفتها ممثلة له أو وكيلة عنه أو مراسلة أو وكيلة بالعمولة •

وضع الشركة :

ظلت الشركة تتبع بنك مصر حتى قيام مؤسسة مصر ثم المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ، فأصبحت اعتبارا من ديسمبر ١٩٦١ احدى شركات المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ولما كانت شركة مصر للسياحة تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة الفنية والادارية فقد رؤى ادماج عدد من شركات السياحة فيها للاستفادة من خبرتها وكفاءة أجهزتها • فأدمجت فيها في يناير ١٩٦٥ الشركات الآتية :

- شركة آمون للسياحة •
- شركة الخدمات السياحية •
- شركة العلاقات العامة ، والعاديات والسلع السياحية •

وبهذا أصبحت شركة مصر للسياحة عن جدارة ، أكبر شركات السياحة في مصر ودخلت في مصاف الشركات السياحية الكبرى في العالم .

وتتيجة لهذه المكانة المرموقة التي تمتعت بها الشركة بحسن سمعتها في الخارج أصبحت عضوا في كبرى المنظمات والاتحادات السياحية الدولية مثل :

- منظمة النقل الجوي الدولية (ياتا)
- الاتحاد العالمي لمؤسسات وكلاء السياحة .
- الجمعية الأمريكية لوكلاء السياحة .
- المؤسسة العربية لوكلاء السفريات السياحية .
- المؤسسات العالمية للتوكيلات السياحية .
- مؤسسات السياحة للسوق المشتركة .
- مؤسسة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية .

كما عنت الشركة عناية خاصة بتوطيد صلاتها بالخارج وذلك بتبادل التمثيل مع الشركات السياحية والملاحين في أوروبا وأمريكا . فأصبحت شركة مصر للسياحة تقوم بأعمال الوكالة أو التمثيل لثلاث وثلاثين شركة من كبرى شركات السياحة في جميع دول شرق وغرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا والأردن وكلها شركات لها نشاط كبير في اجتذاب السياح لمصر . كما تقوم الشركة بتمثيل عدد كبير من شركات الملاحة الأجنبية الهامة في مصر تقوم عنها بأعمال استقبال البواخر وتفريغها ، بجانب أعمال الشحن والتخليص .

نشاط الشركة :

السياحة :

تساهم الشركة مساهمة فعالة في ازدهار الحركة السياحية في البلاد وذلك بجلب أكبر عدد ممكن من السياح عن طريق الاتفاق مع شركات السياحة الأجنبية وقد بدأ نشاط الشركة في مجال اجتذاب السياح بداية محدودة ولكن هذا النشاط بدأ يزدهر بدرجة ملحوظة منذ عام ١٩٥٤ حيث تمكنت الشركة من الحصول على توكيلات سياحية هامة . وقد تعرض نشاط هذا القسم لفترة من الانكماش خلال عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ نتيجة للعدوان العاشم ، ولكنه سرعان

ما استعاد ازدهاره اعتبارا من ١٩٥٨ مع توجيه الشركة لقدر أكبر من مجهوداتها لهذا القسم فعملت على تدعيم جهازها السياحي كما قامت بعمل الدعايات اللازمة في الخارج عن طريق الاتصال الشخصي وعن طريق الاجتماعات التي تمت في المؤتمرات السياحية الدولية • وتنشيطا لهذا القسم قامت الشركة ببناء أسطول برى كبير بلغت تكلفته حوالى مليون جنيه ضم •

• ٧٥ أتوبيس مرسيدس (سعة ٣٧ مقعد)

• ٣٠ ليموزين مرسيدس

• ٢٥ أتوبيس صغير (سعة ١٧ مقعد)

شركة مصر للسياحة

ايرادات نشاط الشركة

(بالجنيه المصرى)

السنوات	عمولة تذاكر السفر	عمولة السياحة	عمولة الشحن والتخليص	عمولة إستقبال بواخر	عمولة التأمين	مجموع إيرادات الشركة (١)
١٩٥٢	٨٤٨٦	٥٦١	٣١٥٠	١٦٢٩	٦٥٢١	٢٧١٢٠
١٩٥٣	١٤٥٢٩	٢١١٥	٤٦٥٣	٢٨٥٣	٥٤٦٣	٣٦٧٠٠
١٩٥٤	١٧٨٦٦	٥٤٩٨	٦٥٥٢	٦٢٩٩	٤٩٨١	٤١٦٣٠
١٩٥٥	٣٠٢٩٥	٧٣٢٣	١٣٢٧٢	٤٤٢٩	٣٦٤٥	٥٩٤٠٠
١٩٥٦	٢٧٦١٨	٢١٣٤	١٨٣٨٩	١٤٨٣٨	١٩٣٣	٦٧٤١٠
١٩٥٧	٢٥٨٥٠	٢٨٨٠	١٧٤٧٠	٢١٦٧٠	١١٩٠	٦٩٧٦٠
١٩٥٨	٢٧٤٣٧	٦٣٨١	١٨٥٠٠	٢١٥٨٠	٧٩٨	٧٥٢٣٠
١٩٥٩	٢٩٩٧٤	٧٧٨٧	٢١٨٦٩	١٥١٠٥	١١٢٠	٧٦٤٢٠
١٩٦٠	٤٨٠٤٦	١٤٨٢١	٢٤٩٨٧	١٥٧٤٢	٩٨٤	١٠٦٨٣٠
١٩٦١	٣٨٥١٣	١٥١٧٩	١٦٧٥٢	١٦٥٤٤	١٥٤٠	٨٨٩٢٠

وقد حقق نشاط هذا الأسطول نجاحا كبيرا • كما قامت الشركة بشراء باخرتين نيليتين هما ايزيس وأوزوريس يقرب ثمنهما من ١٥ مليون جنيهه وتسع ١٥٠ راكبا • ومنذ عام ١٩٦٥ يقوم الهيلتون بتشغيل الباخرتين بين الأقصر وأسوان طوال موسم السياحة الشتوى •

(١) تشمل فوائد أسهم وسندات وإيرادات متنوعة .

حجز تذاكر السفر :

كان لشركة مصر للسياحة منذ بدء نشأتها دورا هاما في تيسير رحلات وأسفار المصريين والمبعوثين الى الخارج . وذلك بحجز أماكن السفر بالبحر أو الجو لمبعوثي الحكومة والهيئات والأفراد بالإضافة الى تيسير تنقلاتهم في الخارج بالطرق البرية وتوفير سبل الراحة لهم مع حجز الأماكن لهم في الفنادق بالخارج ، وقد بدأ مرفق عمليات سفر مبعوثي الحكومة المصرية يتأثر بعد أن أخذت شركة مصر للطيران تمارس هذه العمليات باعتبارها جزءا من الاعانة الحكومية لها ، ففى يناير ١٩٥٦ صدر قرار مجلس الوزراء بقصر تعامل الهيئات الحكومية مع شركة مصر للطيران في كل عمليات السفر الجوي ، مما أثر على دخل الشركة من هذا القطاع . الا أن شركة مصر للسياحة عقدت مع شركة مصر للطيران اتفاقا مؤقتا لتنسيق هذه العملية بين الشركتين ، مما ترتب عليه حصول شركة مصر للسياحة على جانب من إيرادات عمولة تذاكر السفر لفترة معينة ثم عادت إيرادات عمولة تذاكر السفر تتناقص اعتبارا من ١٩٦١ نتيجة لقيام شركة مصر للطيران بفتح مكاتب فرعية لها وقيامها وحدها بهذا العمل .

الشحن والتخليص :

تتمتع الشركة بخبرة طويلة في أعمال الشحن والتخليص والنقل . وقد أقامت الشركة لها ثلاثة مكاتب في الموانئ المصرية الثلاث ، الأسكندرية - بورسعيد - بورسعيد ، وقد كان من ثقة جميع الهيئات الحكومية أن أسندت اليها جميع عمليات الشحن والتخليص بها ، يدخل في ذلك شحن وتخليص المنتجات الخاصة بالمعارض التي اشتركت فيها الج.م.م.م. في الخارج ، كذلك شحن المعارض الأجنبية الى المعارض الدولية التي أقيمت بالقاهرة . كما قامت الشركة بالشحن والتخليص على عدد من المصانع الجديدة . الا أن نشاط هذا القسم بدأ يتقلص بعد انشاء الشركة العربية للشحن والتخليص التابعة للمؤسسة المصرية العامة للنقل والملاحة .

الوكالة البحرية :

يعكس تاريخ الشركة نشاطها الكبير في مجال الوكالة عن شركات الملاحة البحرية الأجنبية ، فقد كانت مكاتب الشركة في الموانئ تقوم باستقبال البواخر التابعة لشركات الملاحة الأجنبية وتقديم كافة الخدمات اللازمة لها من تموين ودفع رسوم الموانئ والمرور في قناة السويس وخلافه ، وقد نشطت الشركة في الحصول

على أكبر عدد من التوكيلات البحرية • كما قامت مكاتب الشركة بتقديم خدمات استقبال وتفرغ ونقل الركاب للمراكب المصرية حتى قيام اللجنة العامة لشئون النقل البحرى ، ثم الشركة العامة للملاحة البحرية التى تولت بنفسها الأعمال التى كانت شركة مصر للسياحة تقوم بها لحساب المراكب المصرية • ولتعويض هذا النقص اهتمت الشركة بتنمية نشاط هذا القطاع عن طريق توكيلات بحرية جديدة •

عمليات التأمين :

وأخيرا فقد كان للشركة أيضا خبرة فى عمليات التأمين على البضائع المصدرة والمستوردة والتأمين على الأشخاص عن طريق الوكالة لدى شركات التأمين علاوة على أن الشركة كانت ممثلة لشركتى تأمين احدهما سويسرية والثانية انجليزية • الا أن نشاط شركة التأمين تقلص منذ عدوان ١٩٥٦ وبعد قرار تمصير شركات التأمين •

شركة مصر للسياحة

(بالجنه)

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافي الربح	مجموع الموارد الذاتية	مجموع الميزانية
١٩٥١	١٤٠٠٠	١٣١٣٥	٤٧	٢٧١٨٢	٦٧٨٧٢
١٩٥٢	١٤٠٠٠	١٦٠٣١	٢٣٨٩٦	٦١٣٥	٩٨٧٤١
١٩٥٣	٥٠٠٠٠	١٤٦٥٥	١٢١١٢	٧٦٧٦٧	١٢٤٥٤٥
١٩٥٤	٥٠٠٠٠	١٧٩٢٦	١٢١٦٩	٨٠٠٩٥	١٣٢٤٩٢
١٩٥٥	٥٠٠٠٠	٦٩٥٧	١٤٠٥٩	٧١٠١٦	٢٣٦٠٠٠
١٩٥٦	٥٠٠٠٠	٢٠٣٢١	٣١٨٣	٧٣٥٠٤	٢٦٩٢٩١
١٩٥٧	٥٠٠٠٠	٢٢٩٠٤	٦١٦٣	٧٩٠٦٧	٣٩٧٢٣٣
١٩٥٨	٥٠٠٠٠	٢٧١٦٠	٧٢٨٤	٨٤٤٤٤	٢٩٤٢٤٦
١٩٥٩	٥٠٠٠٠	٢٦٨٧٣	٧٤٢٤	٨٤٢٩٧	٢٩١٧٦٥
١٩٦٠	٥٠٠٠٠	٣٣٧١٤	١٣٣٠١	٩٧٠١٥	٢٨٧١٥٠
١٩٦١	٥٠٠٠٠	٣٥٤١٥	٥٥٤٤	٩٠٩٥٩	٢٤٩٨٤٨

رأس المال :

تأسست الشركة برأسمال قدره ٧٠٠٠٠ جنيه ضوعف فى عام ١٩٤٣ الى ١٤٠٠٠٠ جنيه ثم زيد الى ٥٠٠٠٠٠ جنيه حسب قرار الجمعية العمومية غير العادية فى ١١/٥/١٩٥٢ وظل كذلك حتى ١٩٦١ •

صافى الربح :

لقد تأثرت نتائج أعمال الشركة الى حد كبير بالأحداث السياسية التى مرت بالبلاد ، ففي عام ١٩٥٢/١٩٥١ انخفضت أرباح الشركة حتى تحولت الى خسائر جسيمة نتيجة لحريق مكتب الشركة والحوادث التى أثرت على حركة السياحة الا أن الشركة استطاعت خلال وقت قصير أن تغطى خسائرها وتحقق أرباحا مجزية وصلت فى عام ١٩٥٣ الى ١٢ ألف جنيه . ثم تعرضت الشركة لأزمة أخرى نتيجة لعدوان ١٩٥٦ اذ توقف نشاط الشركة البحرى فى مكتبى بورسعيد وبورتوفيق نتيجة لاجلاق قناة السويس وهبوط حركة السياحة ، وأخيرا توقف نشاط الشركة فى أعمال التأمين الخاصة بالشركات الأجنبية التى كانت تمثلها . وقد أدت كل هذه العوامل مجتمعة الى انخفاض صافى أرباح الشركة الى حوالى ثلاثة ألف جنيه فى ١٩٥٦ مقابل ١٤ ألف جنيه فى ١٩٥٥ .

أما نقص أرباح الشركة فى ١٩٦١ فيرجع الى نقص إيرادات الشركة من عمولة تذاكر السفر لتزايد نشاط شركة مصر للطيران فى هذا المجال .

الاحتياطات والمخصصات :

نجحت الشركة فى تكوين قدر متزايد من الاحتياطات والمخصصات وصلت فى عام ١٩٥١ الى ١٣ ألف جنيه أى ما يكاد يعادل قيمة رأس المال وقد استمرت هذه الأرصدة فى التزايد حتى وصلت فى عام ١٩٦١ الى ٣٥٥ ألف جنيه أى وصلت الى ما يقرب من ثلاثة أمثالها خلال عشر سنوات ويرجع انخفاض هذه الاحتياطات والمخصصات فى ١٩٥٥ الى تحويل مخصص تعويض الموظفين والعمال لشركة مصر للتأمين . وقد كان احتياطى المشروعات الجديدة الذى بدأت الشركة تكوينه من عام ١٩٥٦ والذى وصل فى ١٩٦٠ الى ١٠٠.٠٠٠ جنيه من أهم عناصر هذه الاحتياطات .

وصيد بنك مصر :

أدت خسائر عام ١٩٥٢ الى انخفاض مجموع الموارد الذاتية للشركة انخفاضاً كبيراً ولاعادة بناء ما سببه حريق ٢٦ يناير ، احتاجت الشركة الى موارد

أكثر فلعجات أولا الى زيادة رأس المال ثم استكملت احتياجاتها بالاقتراض من بنك مصر . الذى ظل يمدّها بالأرصدة الضرورية حتى مرت ظروف أزمتى ١٩٥١ ، ١٩٥٦ .

(جنيه مصرى)

السنوات	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
رصيد بنك مصر	٦٣٧٨	٥٩٧٣٨	٨٦٢٧٠	٦٤٧٩٠
مجموع الموارد الذاتية	٨٠٠٩٥	٧١٠١٦	٧٣٥٠٤	٧٩٠٦٧

ويتضح من الأرقام السابقة أن رصيد بنك مصر المدين قد جاوز مجموع موارد الشركة الذاتية فى عام ١٩٥٦ ، حيث وصلت نسبة الأول الى الثانى ١١٧٪. مما يقف دليلا قويا على مدى اسهام البنك فى تدعيم شركاته فى جميع الظروف ابتداء من الانشاء حتى التوسعات وفى الأزمات .

شركة مصر للفنادق

كان بنك مصر يشعر بضرورة انشاء شركة فنادق مساهمة مصرية جديدة ، تتمصر معها صناعة الفنادق ، وتسعى الى تكوين فئة مهمة من رجال الفنادق وتدريبهم على مزاولة أعمال الفندقية ، والى انشاء عدد من الفنادق في المدن التي يكثر ورود السياح اليها . وكذلك الفنادق التي تخدم حركة السياحة الداخلية للمصريين .

ثم قامت حكومة الثورة لتولى مرفق السياحة اهتمامها وقد رأت ضرورة زيادة عدد الفنادق في البلاد وتدعيمها ببناء فندق سياحة عالمي ممتاز . فاستجاب بنك مصر الى هذه الرغبة وبدأ منذ عام ١٩٥٣ التفاوض مع شركة فنادق الهيلتون العالمية . فاتفقا على أن يقوم البنك بانشاء وتأثيث الفندق وأن تقوم شركة الهيلتون بإدارته بجانب الاشراف الفني على تشييده .

وبوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ قام بنك مصر بانشاء شركة مصر للفنادق في ١١ مايو ١٩٥٥ لتكون هي هذا الطرف الذي ينشئ ويؤثر الشركة .

غرض الشركة :

تضمن الغرض من انشاء هذه الشركة القيام بانشاء الفنادق والمصايف والمشاتي والحمامات والكازينوهات والمطاعم والمشارب ووسائل التسلية والحدائق وغيرها وتأثيثها واعدادها وادارتها سواء كان ذلك بمعرفتها أو بأن تعهد الى الغير في الادارة - والاشتراك مع الغير والانضمام للشركات والهيئات المماثلة أو الاشتراك فيها .

ومباشرة الأعمال السياحية والمصرفية والمالية والتجارية والصناعية والعقارية المتعلقة بغرض الشركة .

فندق النيل هيلتون :

بدأت الشركة نشاطها بانشاء فندق النيل هيلتون الذي ساهمت فيه الحكومة المصرية بتقديم الأرض المقام عليها الفندق ومساحتها ٢٦٥٠٠ متر مربع بموجب عقد ايجار مدته خمسون سنة مقابل ايجار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ، وقد

بدأ العمل فى إنشاء الفندق فى ٣٠ مايو ١٩٥٥ واستغرق بناؤه قرابة أربعة أعوام وأفتتح رسميا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٩ • ويشتمل الفندق على أربعمئة غرفة للنوم ملحقة بكل منها حمامها كما يشتمل على ناد ليلى وحديقة سطح ، هذا عدا المكاتب المخصصة لشركات السياحة والطيران والمحلات التجارية • وبعد استكمال بناء الفندق ، أضيف له حمام سباحة فوصل مجموع تكلفة إقامة الفندق بكل ما فيه الى ثلاثة ملايين من الجنيهات •

وهذا الفندق مملوك ملكية كاملة لشركة مصر للفنادق التى أبرمت مع شركة فنادق الهيلتون العالمية عقدا مدته عشرون عاما ، تبدأ من تاريخ تشغيل الفندق بمقتضاه تقوم شركة الهيلتون بإدارة وتشغيل الفندق واختيار الموظفين اللازمين لتشغيله مع العمل على اختيار عدد من المصريين اللاتقنين وتدريبهم المران الكافى وتعيينهم فى الوظائف الرئيسية مع العمل أيضا على إحلال المصريين محل الأجانب الذين تضطر إدارة الفندق الى تعيينهم عند بدء التشغيل • على أن تتكفل إدارة الفندق بصيانة وتجديد الفندق ومحتوياته من أثاث ومعدات • الخ • خصما من حساب التشغيل • كما تقوم شركة مصر للفنادق بعمل الدعاية والاعلان للفندق •

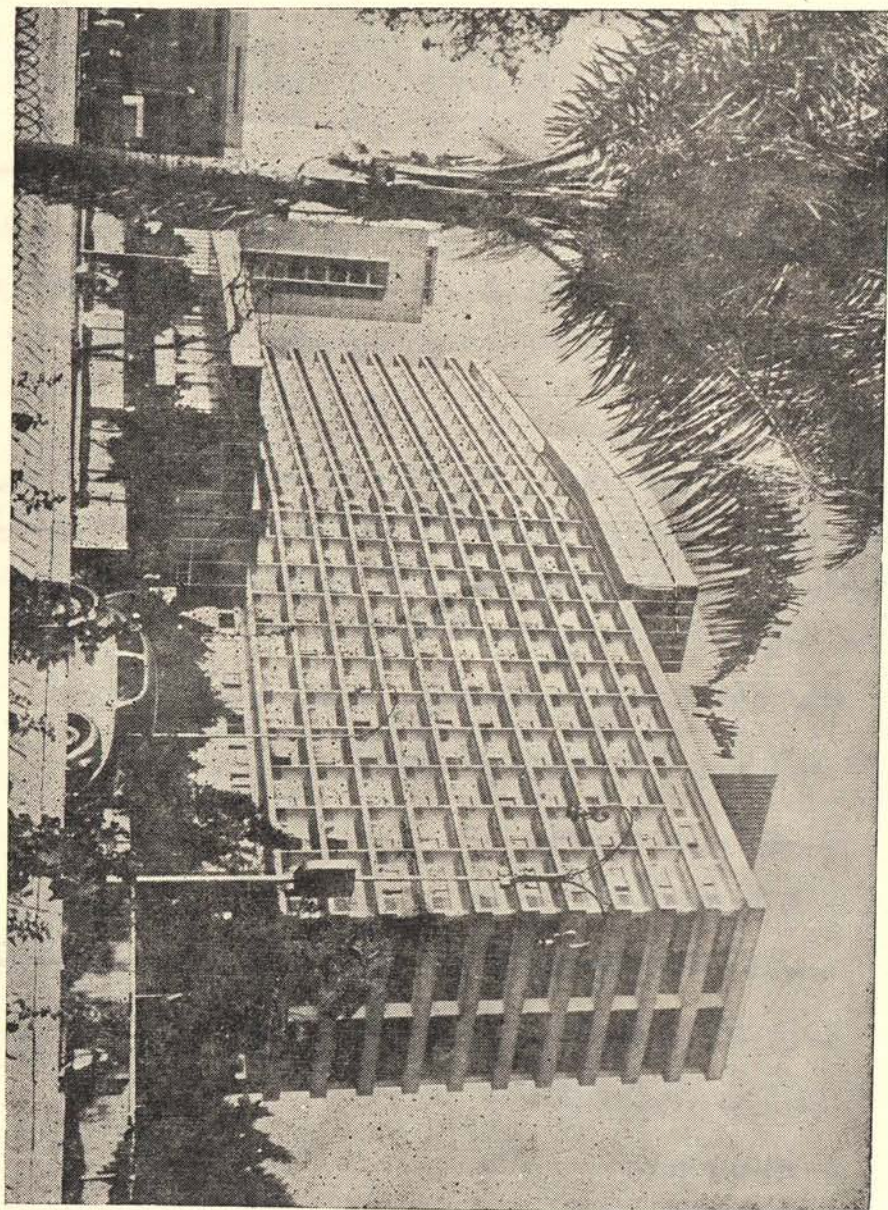
أما نصيب شركة مصر للفنادق من إيرادات فندق النيل هيلتون فيمتد على أساس المشاركة فى اجمالى ربح التشغيل بحيث تحصل شركة مصر للفنادق على النسبة الأكبر •

شركة مصر للفنادق

(بالجنيه)

السنة	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الربح	مجموع الموارد الذاتية	نصيب الشركة من أرباح الهيلتون
١٩٥٨	٢٠٠٠٠٠٠	٣٢٥	—	٢٠٠٠٣٢٥	—
١٩٥٩	٢٠٠٠٠٠٠	٣٤١	٢٢٧٨٣	١٩٧٧٥٥٨	١٠٦٩٥٠
١٩٦٠	٢٠٠٠٠٠٠	٣٤١	١٢٨١٩٨	٢٠١٢٨٥٣٩	٢٦٣٣٣٢
١٩٦١	٢٠٠٠٠٠٠	٥٩٨١	١٠٤١٤٨	٢١١٠١٢٩	٢٦٢٧٩٤

فندق النيل هيلتون - القاهرة



(بالجنيه)

السنة	مجموع الموارد الذاتية	تكلفة الهيلتون	قرض طويل الأجل	بنك مصر سحب على المكشوف
١٩٥٨	٢٠٠٠٣٢٥	—	٧٠٠٠٠٠	—
١٩٥٩	١٩٧٧٥٥٨	٢٨٤٠٦٦٠	٦٤٧٧٨٧	١٩١٠٢٥
١٩٦٠	٢١٢٨٥٣٩	٢٩٣١٥٨٨	٥٨٣٣٧٢	١٧٥٧٤٥
١٩٦١	٢١١٠١٢٩	٢٩٣٢٥٠٠	٥١٨١٨٢	١١٨٨٨٩

وقد بدأ تشغيل الفندق في عام ١٩٥٩ وسجل معدل أشغال حجراته في ذلك العام نسبة ٦٩٪ وهى بداية جد طيبة . ثم حقق معدل الأشغال هذا زيادة سريعة فإذا به يصل في عام ١٩٦٤ بعد خمس سنوات من بدء تشغيله الى ٩٣٫٩٪ .

تطورات الشركة :

ظلت الشركة تتبع بنك مصر حتى عام ١٩٦٠ حينما اتبعت لمؤسسة مصر . واعتبارا من ديسمبر ١٩٦١ تبعت الشركة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق . وحتى ٣٠/٦/١٩٦٤ كانت الشركة تمتلك فندق النيل هيلتون وحده . ثم ضم اليها اعتبارا من ١/٧/١٩٦٤ الفنادق الآتية :

الكوتتننتال — كيلوباترة — مينا هوس — قصر الأهرام بالقاهرة .

سان استيفانو — الميداتيرانيه بالأسكندرية .

فندق آمون بأسوان .

فندق الفردقة بالفردقة .

ثم تولت الفنادق التابعة لها في ١/٧/١٩٦٧ فأصبحت تضم الهيلتون —

الكوتتننتال — كليوباترا — كوزموبوليتان بالقاهرة .

الميداتيرانيه بالأسكندرية .

سافوى بأسوان .

التحليل المالى :

أنشئت الشركة في ١٩٥٥ برأسمال قدره مليون وألف جنيه زيد في ١٩٥٧ الى ٢ مليون جنيه الا أن تكاليف اقامة فندق النيل هيلتون الذى كان يمثل جل

أصول الشركة الثابتة قد تعدى قيمة رأس المال مما دعا الشركة الى عقد قرض طويل الأجل قيمته ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه من الهيئة العامة لمصلحة صناديق التأمين والمعاشات ومن شركة مصر للتأمين والمعاشات ومن شركة مصر للتأمين بضمان من الحكومة . كما حصلت الشركة في عام ١٩٥٩ من بنك مصر على اعتماد بالسحب على المكشوف في حدود ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه حتى تستكمل مواردها التي وصلت بذلك الى ٢ر٩ مليون جنيه .

وقد بدأت الشركة تحقق أرباحا اعتبارا من عام ١٩٦٠ حيث بلغ معدل نصيب الشركة من اجمالي أرباح الهيئتين ٢٦٣ ألف جنيه سنويا خلال الفترة من ١٩٦٠/١٩٦٢ فوصل بذلك صافي ربح الشركة في عام ١٩٦٠ الى ١٢٨ ألف جنيه وفي عام ١٩٦١ الى ١٠٤ ألف جنيه بما يعادل ٦٤٪ ، ٥٢٪ من قيمة رأس المال في السنتين على التوالي .

علاقة الشركة بالحكومة :

اتخذت اهتمام الحكومة بتدعيم هذه الشركة وضمان النجاح لها ، أشكالاً مختلفة بدأت بتشجيع الأفراد والهيئات على الاكتتاب في رأس المال وذلك بضمان حد أدنى لقيمة الكوبون الموزع على المساهمين بنسبة ٥٪ من قيمة السهم . وبالفعل تحملت الحكومة بتغطية الفرق بين ما تتمكن أرباح الشركة من توزيعه ونسبة الـ ٥٪ في جميع سنوات العجز . كما قدمت الحكومة الأرض المقام عليها الفندق للشركة مقابل ايجار رمزي قدره جنيه واحد سنويا . وأخيرا فقد ضمنت الحكومة الشركة في سداد قروضها طويلة الأجل .

وفي مقابل هذه الضمانات اتفق على أن تتقاسم الحكومة مع الشركة مناصفة كل ما يزيد من أرباحها الصافية على نسبة ٦٪ من رأس المال المدفوع .

قطاع خدمات التوزيع

شركة بيع المصنوعات المصرية

كان من أثر النهضة الصناعية التى قادها بنك مصر فى البلاد منذ تأسيسه أن نما حجم المنتجات المصرية المتبادلة فى السوق وزاد الطلب عليها فتبلورت لدى بنك مصر فكرة تركيز عرض الصناعات المصرية فى سوق شاملة تجمع شتاتها المبعثرة فى ثنايا الواردات الأجنبية • وكان ان أسس شركة بيع المصنوعات المصرية فى ٩ أكتوبر ١٩٣٢ •

وما ان بدأت الشركة نشاطها حتى أثبتت انها كانت من أكبر عوامل الترويج للمصنوعات المصرية عامة ، وعلى الأخص لمنتجات شركات مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وشركة مصر لنسج الحرير ، وشركة مصر للكتان • أى ان هذه الشركة قد أتت لتتوج نجاح شركات قطاع الغزل والنسيج التى أقامها البنك حيث كانت خير منفذ لمنتجات هذه الشركات ، وقد اتسمت سياسة شركة بيع المصنوعات المصرية منذ بدايتها باعتدال أسعارها واهتمامها باتساع شبكة فروعها لتغطى جميع مدن وعواصم الوجهين القبلى والبحرى • فقد بدأت الشركة نشاطها فى عام ١٩٣٣ ، بستة فروع زيدت عاما بعد عام حتى وصلت الى ٥٤ فرعا فى عام ١٩٦٠ • وقد امتد نشاط الشركة خارج البلاد حيث أقامت لها فرعين بالسودان بدأ نشاطها اعتبارا من عام ١٩٥٤ •

نشاط الشركة :

يكاد يكون تطور نشاط الشركة منذ بدء نشأتها حتى تأميمها عام ١٩٦١ مرآة صادقة عكست أهم السمات الاقتصادية التى أثرت على مجرى الاقتصاد المصرى خلال هذه الفترة بمراحله المختلفة •

فخلال فترة ما قبل الحرب حققت مبيعات الشركة زيادة مطردة ، كما استمر تزايد عدد فروع الشركة بمعدلات مستقرة ففى عام ١٩٣٣ بدأت الشركة نشاطها بستة فروع وصلت عام ١٩٣٩ الى ١٦ فرعا • وفى عام ١٩٣٣ بلغت قيمة مبيعات الشركة ٦٨ ألف جنيه ارتفعت فى العام التالى الى ١٧٠ ألف جنيه ثم استمرت الزيادة التدريجية حتى وصلت الى ٤٩٠ ألف جنيه فى عام ١٩٣٩ •

شركة بيع المصنوعات المصرية

(جنيه مصرى)

السنوات	قيمة المبيعات جنيه	ربح المتاجرة جنيه	صافي الربح جنيه	معدل الربحية %
١٩٣٥	٢٤٦٧٣٤	٣٢٠٩٣	٣٣٥٠	٢,٣
١٩٤٠	٦٠٧٢٠٣	٥٧٩١٤	٣٠٠٩٧	٩,٥
١٩٤٥	٦٦٤٤٦٨٩	٣٤٤٣٤٦	١٩٩١٣٩	١٠,٥
١٩٥٠	٣١٧٨٥٠٠	١٧٩٨٠٠	١٥٣٦٩١	٧,٢
١٩٥٥	٣١٨٦٠٠٠	٢٤٥٠٣٥	٥٢٩٦١	٣,٠
١٩٦٠	٥٨٠٨٠٠٠	٣٥٢٤٣٩	١١٧٦٨٥	٣,٣

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية بدأ تعذر الاستيراد واشتد مما لاقته البلاد من صعاب في توفير حاجيات المستهلكين من مختلف البضائع ومن المنسوجات بصفة خاصة في حين زادت القوة الشرائية لدى بعض الطبقات بسبب وجود جيوش الحلفاء ، مما أدى الى ارتفاع الأسعار وقد عكست الفترة من ١٩٤٥/١٩٤٠ رواجاً كبيراً في حجم نشاط الشركة اتسم بزيادة المبيعات زيادة ضخمة وتحقيق أرباح كبيرة سجلت أعلى مستوى لها في عام ١٩٤٥ حيث وصلت قيمة مبيعات الشركة الى ٦٦٤٤٦٨٩ ألف جنيه مقابل ٣٤٤٣٤٦ ألف جنيه في عام ١٩٤١ ، أى ارتفعت الى ما يعادل سبعة أمثالها في غضون أربعة أعوام بينما ارتفع ربح المتاجرة الى ٣٥٢٤٣٩ ألف جنيه في عام ١٩٤٥ مقابل ١٧٩٨٠٠ ألف جنيه في عام ١٩٤١ ، ورغم انتهاء الحرب في ١٩٤٥ فقد امتدت آثارها الى أواخر الأربعينات نتيجة لاستمرار ضيق امكانيات الأسواق العالمية والتجارة الدولية وصعوبة الاستيراد . وذلك فقد شهدت مبيعات الشركة وأرباحها تراجعاً طفيفاً ولكنها ظلت عند مستوى مرتفع نسبياً كما يتضح من الأرقام التالية :

(جنيه مصرى)

السنة	قيمة المبيعات	ربح المتاجرة	صافي الربح
١٩٤١	٩٥٥٣٢٠	٩٣٨٣١	٥٢٠٦٩
١٩٤٥	٦٦٤٤٦٨٩	٣٤٤٣٤٦	١٩٩١٣٩
١٩٤٨	٤٩٩٨٨٥١	١٩٨٢٥٤	١٤٠٢٠٠

وقد انعكس أثر هذا الرواج على معدل ربحية الأموال الموظفة والمستثمرة فوصل متوسط هذه الربحية خلال الفترة ٤١/٤٥ نسبة ١٠٧٪. تراجع بعد الحرب خلال الفترة ١٩٤٦/١٩٤٨ الى ٨٪. كما شهدت الفترة ١٩٤١/١٩٤٨ زيادة كبرى فى عدد فروع الشركة حيث تضاعف عددها الى ٣٢ فرعاً فى عام ١٩٤٨ مقابل ١٦ فرعاً فى عام ١٩٤١.

وقد بدأ تغير الظروف الاقتصادية مع بدء ورود المصنوعات الأجنبية وعودة المنافسة الشديدة من البضائع الخارجية وتغير الظروف التى تواجهها الشركة وسياسة تحديد الأسعار ، وفى عام ١٩٤٧ حددت وزارة التجارة والصناعة نسبة الأرباح فى بعض السلع وخفضت شركة مصر للغزل والنسيج أسعار منتجاتها من الأقمشة القطنية والصوفية بمعدل ٣٠٪.

الا أن نشاط الشركة لم يتراجع بصورة حادة الا بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٥ ويمكن تقسيم هذه الفترة الى مراحل أقصر تميزت كل مرحلة بعوامل انكماشية معينة وفى عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠ انخفضت مبيعات الشركة حتى وصلت الى ٣١ مليون جنيه نتيجة لعودة استيراد الأقمشة الأجنبية المصنوعة من أقطان رخيصة واعراض جمهور المستهلكين عن تسلم أنصبتهم المقررة من الأقمشة الشعبية حسب نظام التوزيع بالبطاقات واقبالهم على الأصناف الأخرى الحرة التى كثر انتاج الشركات المحلية لها بأسعار منخفضة. أما الفترة (١٩٥٢ ، ١٩٥٣) فقد شهدت ركوداً واشتد أثر هذا الركود فى تجارة التجزئة نتيجة لعوامل تجمعت فى السوق المصرية شملت (١) ضعف القوة الشرائية بصفة عامة ضعفاً حد من المبيعات (٢) انخفاض الأسعار سواء بسبب المنافسة أو بسبب اضطراب بعض التجار الى التخلص من بضائعهم بتضحية لكى يتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم (٣) بقاء نظام تحديد نسبة الربح فى كثير من الأصناف واستمرار معاانة السوق من بعض القيود التى تخلفت من الحرب كالتسعير الجبرى وتحديد نسب الربح وقد أجمعت هذه العوامل لتؤدى الى انخفاض أسعار مبيعات الشركة ، وانخفاض قيمة مبيعاتها الى ٢٩ مليون جنيه فى عام ١٩٥٣. كل هذا فى الوقت الذى ظلت فيه الأعباء والنفقات على مستوى عال بحكم التشريعات التى وضعت لرفع مستوى معيشة العمال والموظفين مما أدى الى انخفاض ربح المتاجرة للشركة الى ٢٤٧ ألف جنيه ، وصافى ربح الشركة الى ١٤٤ ألف جنيه فى عام ١٩٥٣. وقد بلغ من حدة هذا الركود أن معدل ربحية الأموال الموظفة والمستثمرة لم يتعد ٨٪.

في ١٩٥٢ • أما خلال عامي ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ فقد بدأ تحسن الأسعار وتحسنت أرباح الشركة نسبيا الا أن حجم المبيعات ظل ضعيفا •

وقد جاءت سياسة مواجهة الشركة لهذه الظروف الصعبة في شكل ترويج المبيعات عن طريق التيسير للعملاء للبيع لهم بالتقسيط ، فبدأت زيادة المبيعات تأخذ شكلا مستمرا حتى وصلت المبيعات في عام ١٩٥٧ الى ٣٠٥ مليون جنيه • وكان لهذه السياسة الفضل في اطراد تقدم مبيعات وأرباح الشركة حتى عام ١٩٦١ •

التحليل المالي :

رأس المال :

تأسست الشركة في عام ١٩٣٢ برأسمال قدره ٥٠٠٠ جنيه زيد على دفعات متتالية في بدء نشاط الشركة حتى وصل الى ٨٠٠٠٠ جنيه في ١٩٣٧ ثم زيد في أواخر الحرب في عام ١٩٤٤ الى ١٠٠٠٠٠ جنيه ثم ضعف في عام ١٩٥١ الى ٢٠٠٠٠٠ جنيه ثم زيد في ١٩٥٨ الى ٥٠٠٠٠٠ جنيه وظل كذلك حتى الحاق الشركة بالمؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية في نوفمبر ١٩٦١ •

شركة بيع المصنوعات المصرية

السنوات	رأس المال	صافي الربح	الاحتياطيات والمخصصات	مجموع الموارد الذاتية	مجموع الميراثية	نسبة الموارد الذاتية إلى مجموع الميراثية %
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٩٣٥	٢٥٠٠٠	٣٣٥٠	٣٢١	٢٨٦٧١	١٤٤٤٤٨	١٩,٨
١٩٤٠	٨٠٠٠٠	٣٠٠٩٧	٣١٥٢٢	١٤١٦١٩	٣١٤٦٢٨	٤٥
١٩٤٥	١٠٠٠٠٠	١٩٩١٣٩	٦٥٦٦٩٦	٩٥٥٨٣٥	١٨٨٩٦٨٦	٥٠,٥
١٩٥٠	١٠٠٠٠٠	١٥٣٦٩١	١٠٧٧٥١٦	١٣٣١٢٠٧	٢١١٥٣٢٢	٦٢,٩
١٩٥٥	٢٠٠٠٠٠	٥٢٩٦١	٩٩٩٣٩١	١٢٥٢٣٥٢	١٧٢٧٥٧٢	٧٢,٤
١٩٦٠	٥٠٠٠٠٠	١١٧٦٨٥	١١٣٦٥٧٤	١٧٥٤٢٥٩	٣٥١٦٤٠١	٥٧,٤

صافي الربح :

حققت الشركة منذ بدء نشاطها نتائج طيبة انعكست على مستوى أرباحها • فبلغ صافي الربح في أول عام لها مبلغ ١٢٠٩ جنيه بنسبة ١٢٪ من رأس المال •

وقد زادت هذه الأرباح تدريجيا حتى وصلت في ١٩٣٩ الى ١٧١٠٠ جنيه بنسبة ٢١٪ من رأس المال .

ومع نشوب الحرب سجلت هذه الأرباح زيادات ضخمة فتضاعفت من عام الى آخر حتى سجلت في عام ١٩٤٥ رقما قياسيا بلغ ٢٠٠ ألف جنيه تقريبا بما يعادل مثلي قيمة رأس المال . ثم تراجعت هذه الأرباح ببطء فيما بين عام ١٩٤٦، وعام ١٩٤٩ ولكنها ظلت تعكس معدل ربحية مرتفعا بلغ متوسطه خلال الفترة من ١٩٤٦/١٩٥٠ نسبة ١٤٠٪ من قيمة رأس المال .

ومع ركود نشاط الشركة فيما بين ١٩٥٢/١٩٥٥ انخفضت أرباحها الى أدنى مستوى لها حيث وصل متوسط نسبة صافي الربح الى رأس المال خلال هذه الفترة ١٦٪ ولكن هذه الأرباح لم تلبث أن عادت الى مستواها المرتفع اعتبارا من عام ١٩٥٦ فسجل متوسط معدل الربح الى رأس المال خلال الفترة ١٩٥٦/١٩٦٠ نسبة ٨٠٪ .

وعلى ذلك فباستثناء الفترة من ١٩٥٢/١٩٥٥ التي انحصرت فيها أرباح الشركة الى ١٢٧ ألف جنيه سنة ١٩٥٢ والى ١٤٤ ألف جنيه سنة ١٩٥٣ ، عكس تاريخ الشركة معدلات ربحية مرتفعة جدا .

الاحتياطات والمخصصات :

ساعد ارتفاع مستوى أرباح الشركة على استمرار تراكم وتجميع احتياطات ومخصصات وصلت في عام ١٩٥٠ الى ١٠٧ مليون جنيه بما يزيد على عشرة أمثال قيمة رأس المال بعد عمر لم يتعد سبعة عشر عاما من تاريخ الشركة . وقد تعرضت هذه الاحتياطات خلال الفترة ١٩٥١/١٩٥٣ للسحب عليها نتيجة لاستخدام الشركة لاحتياطي هبوط الأسعار لدراء أثر انخفاض أسعار هذه الفترة ، كذلك لاستخدامها احتياطي موازنة الكوبون . فانخفضت هذه الاحتياطات الى ٨٦٠ ألف جنيه في عام ١٩٥٣ ولكنها لم تلبث أن استأنفت تزايدها السريع حتى وصلت الى ١١٣ مليون جنيه في عام ١٩٦٠ .

وبذلك فقد حققت جملة الموارد الذاتية للشركة نموا سريعا وهائلا حتى أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لتمويل أصول الشركة حيث بلغت نسبتها الى مجموع الميزانية ٧٢٪ في عام ١٩٥٥ .

وكان بنك مصر مصدر تمويل هام للشركة خلال السنوات الأولى من انشائها وحتى عام ١٩٤٠ ، يوم لم تكن موارد الشركة الذاتية قد نمت بقدر كاف حيث كان أمام الشركة برنامج كبير للتوسعات . وكذلك اضطرت الشركة خلال هذه الفترة الى الاعتماد على بنك مصر في تمويل شطر كبير من أصولها ويدل على ذلك مقارنة مجموع الموارد الذاتية للشركة برصيدا المدين لدى بنك مصر خلال السنوات الأولى .

(جنيه مصرى)

السنة	١٩٣٣	١٩٣٥	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٤٠
موارد الشركة الذاتية	١١٢٠٩	٢٨٦٧١	٩٦٧١٥	١٠٤٠٢٠	١٤١٦١٩
رصيد بنك مصر المدين	٨٦٩٢	١٥٠٧٣	٥٣٧٠٧	٦٢٢٦٥	١٠٥٥٤
نسبة ٢ : ١	%٧٧,٥	%٥٢,٥	%٥٥,٥	%٥٩,٨	%٧,٤

القطاعات الاقتصادية الاخرى

مطبعة مصر

كانت مطبعة مصر أولى الشركات التى قام بنك مصر بتأسيسها ، اذ تأسست فى مايو عام ١٩٢٢ براس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه مصرى ، زيد تدريجيا الى أن بلغ ٥٠ ألف فى عام ١٩٢٦ ، وهو رأس مالها عند التأميم •

وكان الغرض الأول من انشائها أن تقوم بخدمة البنك وشركاته ، وأن تختص بتوريد جميع المطبوعات التى يحتاج اليها • وقد رأى عند تأسيس الشركة تزويد ورشها بأحدث الآلات من مختلف الأنواع ، وقد استمرت الشركة فى اتباع هذه السياسة ، فأدخلت بصفة مستمرة فى ورشها كل جديد مبتكر من الآلات ، بحيث أصبحت شركة مطبعة مصر من أولى مطابع القطر ، وتقوم بتشغيل جميع أنواع المطبوعات ، ويضارع انتاجها كبرى المطابع فى الخارج •

وبهذا التطور المستمر ، أمكن لمطبعة مصر مواجهة طلبات الخارج علاوة على طلبات بنك مصر وشركاته ، فتقوم بتوريد كثير من مطبوعات الهيئات الحكومية والشركات الصناعية والتجارية الكبرى والعلماء ، وذلك بعد أن اختصت فى بعض أنواع المطبوعات التى لا تكاد أن تنافسها فيها مطابع أخرى ، فذكر منها الأسهم والسندات والشيكات والمطبوعات المستمرة للآلات الحاسبة، كما اختصت بأنواع التجليد المستحدثة • ولقد اشتهرت مطبعة مصر باخراجها للكتب الأدبية والعلمية ، فتقوم بطبع المؤلفات لكثير من دور النشر بالقاهرة وغيرها • ولهذا فقد كان لمطبعة مصر أثر فعال فى رفع مستوى الطباعة بمصر بما أدخلته من تجديدات مستمرة فى نواحي نشاطها •

وقد افتتحت المطبعة فرعا بالخرطوم فى عام ١٩٥٥ ، يقوم بطبع الصحف والمجلات والكتب والمطبوعات التجارية ، وقد أحرز الفرع نجاحا كبيرا ، فأُسندت اليه الهيئات الحكومية بالسودان والشركات الكبرى مطبوعاتها لثقتها فى استعداد الفرع الذى ساهم مساهمة فعالة فى رفع مستوى الطباعة بالسودان • وفى عام ١٩٥٧ رأت الشركة - بعد أن بلغت استثماراتها فى فرع الخرطوم ٩٠ ألف جنيه تقريبا - تدعيما له وتوسيعا فى نشاطه واشراك اخواننا السودانين - تحويله

الى شركة مصرية سودانية يكون لمطبعة مصر فيها الاكثرية - وقد تم فعلا في ابريل سنة ١٩٥٨ تأسيس الشركة تحت اسم « مطبعة مصر (سودان) » برأس مال قدره ١٠٠ ألف جنيه ساهمت فيه مطبعة مصر بمبلغ ٦٠ ألف جنيه .

تطور رأس المال والاحتياطيات والسندات خلال الفترة من ١٩٥٢/١٩٥٨ .
(١٠٠٠ جنيه)

السنة	رأس المال	السندات	الاحتياطيات والمخصصات
١٩٥٢	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٢٩,٣٣٥
١٩٥٣	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٣١,٥٣١
١٩٥٤	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	١٣٢,١٥٦
١٩٥٥	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٨٦,٠٥٠
١٩٥٦	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٨٨,٤٣٤
١٩٥٧	٥٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٩٤,٤١٤
١٩٥٨	٥٠,٠٠٠	١١,٥٠٠	١٠٦,٦٠٤

* تشمل : احتياطي قانوني ، احتياطي ضرائب وطوارئ ، مخصص للموظفين والعمال ، احتياطي اصلاح وتجديد الآلات ، مخصص استهلاكات استثنائية ، احتياطي هبوط الاسعار ، احتياطي عام .

ويتضح من (الأرقام المتاحة) السابقة أن شركة مطبعة مصر قد بلغ نشاطها شوطا كبيرا مكنها من تدعيم مركزها بتكوين الاحتياطيات والمخصصات اللازمة لمقابلة الأغراض المختلفة حتى بلغ مجموعها ١٠٦٦٠٥ جنيه في عام ١٩٥٨ . وقد تمكنت من أن تحقق رسالتها فتضاعف اتاجها اذ بلغ ٢٨٨٥٧٨ جنيه في عام ١٩٥٨ ، بعد أن كان ١٤٩٦٧٤ جنيه في سنة ١٩٥٢ .

وقد استمرت رعاية بنك مصر المادية والأدبية لمطبعة مصر منذ انشائها وحتى تأميمها ، حتى بلغت قيمة القروض والاعتمادات المصرح بها للشركة في عام ١٩٦١ مبلغا يزيد عن ٣٠٠٨١٤ جنيه ، تشمل جميع أنواع القروض الممنوحة للمطبعة (قروض بدون ضمان مادي) - قروض بتأمين كمبيالات - فتح اعتمادات مستندية وسداد رسوم الاستيراد ومصاريف التخليص على البضاعة والشحن - قروض بضمان بضائع - وخطابات ضمان محلية وخارجية) ، هذا بجانب مبلغ ٣١ ألف جنيه اعتماد بالحساب الجارى لمقابلة المطلوبات العاجلة كما بلغت قيمة

القروض الممنوحة لمطبعة مصر / السودان - في نفس التاريخ - حوالى
٨٠ ألف جنيه •

وتولى الشركة موظفيها وعمالها كل غايتها ، فزاد عددهم من ٣٦٢ عام ١٩٥٢ حتى أصبح ٤٥٢ في عام ١٩٥٨ ، وارتفعت مرتباتهم خلال هذه المدة حيث كانت ٤٣٢٥٦ جنيها في عام ١٩٥٢ فأصبحت ٦٨٠٨٨ في عام ١٩٥٨ ، وبذلك تكون نسبة الزيادة في عدد الموظفين والعمال وكذلك مرتباتهم ٥٠٪ تقريبا • وقد تحملت المطبعة بمصاريف خدمة طبية لموظفيها وعمالها وبمصاريف ألعاب رياضية بلغت في مجموعها حوالى ٢٠٠٠ جنيه في عام ١٩٥٨ •

شركة مصر لأعمال الاسمنت المسلح

تعتبر هذه الشركة حجرا أساسيا وركيزة هامة في العمل على التطور العمراني والصناعي ، ولذلك فقد عبر بنك مصر بإنشائه لهذه الشركة عن نظرة بعيدة المدى في تقديره واسهامه في تنمية الاقتصاد القومي اذ بجانب اسهام هذه الشركة في تنفيذ العديد من أعمال البناء والتشييدات في الداخل ، فقد ساهمت بدور ملموس في تشييد واستكمال شركات البنك ذاته ، هذا بخلاف ما أنجزته فروع الشركة في الخارج من أعمال ضخمة كانت مصدرا لجلب الوفير من العملات الأجنبية للبلاد.

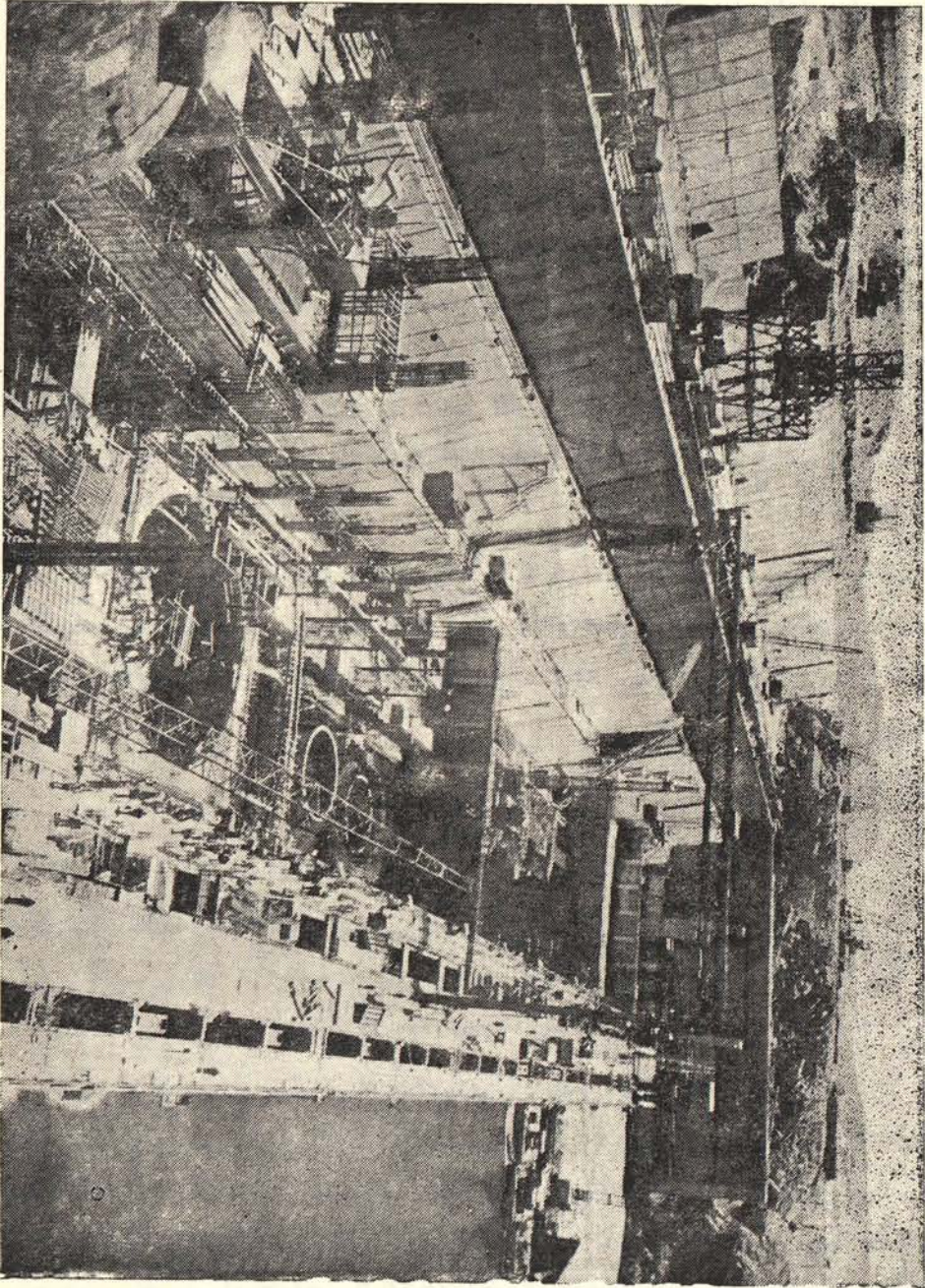
أغراض الشركة وأهدافها :

تأسست الشركة في ٢٢ يونيه عام ١٩٣٨ • بغرض القيام بأعمال البناء بمفردها أو بالاشتراك مع الغير • كذلك في صنع الطوب والبلاط والأنايب وغير ذلك من مواد البناء التي يدخل فيها الأسمنت المسلح •

وقد كانت سياسة الشركة منذ أن أنشئت أن تدخل الى مصر كل ما هو مستحدث وجديد في أعمال الانشاءات الخرسانية على اختلاف أنواعها ، كما أخذت على عاتقها النهوض بالأعمال الهندسية المدنية مسيرة للتطور العالمي في هذا المضمار. وتحقيقا لهذه الأهداف عملت الشركة على اعداد هيئة فنية ممتازة ويمكن الاعتماد عليها في مباشرة تصميم وتنفيذ مثل هذه الأعمال •

وبفضل مجهودات الشركة وسعيها الدائب نحو كل جديد لخدمة الاقتصاد القومي ترى أنها كانت صاحبة مشروع خزانات المياه العالية بالخرسانة المسلحة بطريقة خاصة أدت الى وفر نسبته ٣٠٪ من التكاليف الأصلية لمثل هذه الخزانات مما أدى الى تعميم هذا المشروع في جميع أنحاء الجمهورية • كما كانت شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح أول شركة أدخلت في بداية الخمسينات صناعة الخرسانة « السابقة الاجهاد » في مصر واستخدمتها على نطاق واسع ، وتعتبر خزانات الزيت الخام من الخرسانة السابقة الاجهاد ، التي أنشأتها شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح الأولى من نوعها في مصر ، اذ كان الزيت الخام يخزن قبل ذلك في خزانات من الحديد •

وكانت هذه القصة الأولى في حركة البناء الأولى التي كانت تسمى
 لعمارة في الشرق والذين كانوا في ذلك منذ عام ١٩٢٠ وفي يوم ذلك
 الذي كان في طريقه من مصر إلى فرنسا في القطار الذي كان يركب



منظر عام لمحلة كهرباء السد العالي أثناء تركيب قواعد التربينات
 تنفيذ شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح

في عام ١٩٦٠م كانت السد العالي في مصر في طريقه إلى أن يكون من بين
 أكبر السدود في العالم

وكانت هذه الشركة أولى الشركات بالشرق الأوسط التى أدخلت استعمال الخرسانة فى الطرق وأرضيات المصانع وذلك منذ عام ١٩٣٨ وهى تقوم منذ ذلك الحين بإنشاء طرق خرسانة ورصف الأرضيات الخرسانية مسترشدة بكل تحسين فنى وعملى يدخل فى صناعتهما فى الخارج .

فروع الشركة :

كان من أغراض قيام الشركة « التصميم والقيام بالإنشاءات من الأسمنت المسلح فى الج.ع.م. والدول المجاورة . ولذلك امتد نشاط الشركة الى الخارج فى الدول العربية حيث افتتحت لها فرعين فى السودان والمملكة العربية السعودية . وقد قام هذان الفرعان بتنفيذ العديد من محطات القوى الكهربائية ومحطات المياه وخزانات المياه العالية فى عدد من بلدان السودان والسعودية ، كما قامت الشركة بتصميم وتنفيذ مصانع للأسمنت فى السودان والسعودية والعراق وقد تعددت فروع الشركة فى الخارج حاليا بحيث أصبحت تضم فروعاً فى السودان والعراق والكويت وليبيا .

ومن دواعى الفخر أن كافة الأعمال التى قامت بها الشركة فى الخارج قد حازت إعجاب وتقدير كل المشتغلين فى عالم الهندسة حتى أصبحت بحق عنواناً للشركة المصرية الصميّة التى تقدر مسؤوليتها وتحافظ على مستواها الفنى العالى .

نشاط الشركة :

يشمل نشاط الشركة فرعين :

١ - صناعة المنتجات الخرسانية وهذه تمثل نسبة بسيطة من نشاط الشركة وإن كان لها أهميتها لشدة الطلب عليها فى الأسواق المحلية . اذ تستوعب السوق المحلية جميع المنتجات الخرسانية التى تنتجها مصانع الشركة .

٢ - مقاولات عامة للبناء وعلى الأخص المباني بالخرسانة المسلحة ، والخرسانة السابقة الاجهاد ، وقد كان للسمعة الحسنة التى حصلت عليها الشركة لدى جميع الأوساط بالإضافة الى رخص أسعار منتجاتها آثارها فى زيادة أعمال المقاولات التى ترسو على الشركة ، ففي عام ١٩٥٢ كانت قيمة الأعمال التى رست على الشركة ٨٤٠ ألف جنيه ارتفعت فى عام ١٩٥٨ الى ٣١٥ مليون جنيه . وحاليا تقدر جملة حجم الأعمال المسندة الى الشركة بحوالى ٣٥ مليون جنيه .

ولمقابلة الزيادة المطردة فى حجم أعمال الشركة ، دأبت الشركة على ادخال كافة التحسينات والتجديدات على العدد والآلات المملوكة لها وتمتلك الشركة حاليا أحدث المعدات والآلات الميكانيكية والأجهزة والمعامل اللازمة لأعمال الانشاءات الى الاختبارات المختلفة •

أهم الاعمال الانشائية التى قامت الشركة بتنفيذها :

أولا : المصانع : ١ - قامت الشركة بتعميم وانشاء معظم الأعمال الانشائية فى مصانع الغزل والنسيج التابعة لشركات بنك مصر • كما شاركت فى انشاء مصانع عدد من شركات الغزل والنسيج بالأسكندرية وأيضا الشركة العامة لمنتجات الجوت « بيليس » •

٢ - قامت الشركة أيضا بتصميم وتنفيذ عدد كبير من مصانع الأسمنت مع ما يتبع ذلك من مباني الأفران والمداخن وصوامع الأسمنت وأحواض الرى •

٣ - كما قامت الشركة بتصميم وتنفيذ أنواع أخرى متنوعة من المصانع كبعض مصانع الكيماويات والسيارات والكاوتشوك ومصنع عربات السكك الحديدية •

ثانيا : محطات القوى الكهربائية - قامت الشركة بتصميم وتنفيذ الأعمال الانشائية لعدد من محطات القوى الكهربائية مع ما يتبع ذلك من أبراج التبريد والمداخن وخزانات الوقود وما الى ذلك وكان من أهم هذه المحطات فى الجمهورية العربية المتحدة محطة القوى الكهربائية لمصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ومحطة كهرباء جنوب القاهرة بحلوان ، ومن مفاخر الشركة قيامها بتنفيذ محطة كهرباء اسد العالى بأسوان التى تعتبر أكبر محطة قوى كهربائية مائية بالشرق الأوسط وما يتبعها من اقامة محطات محولات كهرباء بملوى وسمالوط والمنيا ومغاغة وبنى سويف ضمن مشروع خطوط كهرباء السد العالى •

ثالثا : محطات المياه : قامت الشركة بتصميم وتنفيذ عدد من محطات المياه مع ما يتبع كل منها من مروقات وخزانات للمياه الرائقة وأحواض الترسيب وما الى ذلك • ومن أهم هذه المحطات بالداخل محطة مياه بمصنع شركة مصر للغزل

والنسج الرفيع بكفر الدوار ، ومحطة مياه بمصنع شركة مصر للحرير الصناعي وأخرى بشركة مصر حلوان للغزل والنسيج ، ثم محطة مياه الإسكندرية ومحطة مياه شمال القاهرة بشبرا •

رابعا : صممت الشركة ونفذت حوالى ثلاثين خزانا من خزانات المياه العالية فى أنحاء متفرقة من ال ج.ع.م. والمملكة السعودية والسودان •

خامسا : قامت الشركة بتصميم وتنفيذ عدد كبير من الورش والجراجات والمخازن من أهمها الورش الرئيسية للقوات البحرية وورش الأشغال والصيانة لإدارة الأشغال العسكرية •

سادسا : صممت الشركة ونفذت حوالى أربعين خزانا للمازوت والنفط الخام من الخرسانة المسلحة والخرسانة السابقة الاجهاد تتراوح سعتها بين ١٠٠ طن ، ٨٠٠ طن ، وذلك فى أنحاء متفرقة من ال ج.ع.م. والسودان •

سابعا : قامت الشركة بتنفيذ الكثير من المنشآت الرياضية وحمامات السباحة ومن أهم هذه المنشآت مدرجات استاد القاهرة •

ثامنا : قامت الشركة بإنشاء حظائر طائرات شركة مصر للطيران كما قامت بإنشاء عدد من القواعد للكابلات الهوائية والكهربائية •

رأس المال :

تأسست الشركة برأسمال قدره ٦٠٠٠ جنيه وقد شارك فى الاكتتاب فى رأس المال مع بنك مصر شركة بورتلاند طرة وأسمنت بورتلاند حلوان • وقد زيد رأس مال الشركة بعد ذلك على دفعات خلال الأربعينات حتى وصل الى ١٠٠٠٠٠ جنيه فى ١٩٤٨ ثم زيد مرة أخرى فى عام ١٩٥٦ الى ٣٠٠٠٠٠ جنيه وظل كذلك حتى ١٩٦٢ •

شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت

شملت برامج بنك مصر لتصنيع البلاد واستغلال الخامات المحلية اقامة الصناعة الكيماوية ومن فروعها صناعة الزيوت وصناعة الصابون ، ومن جهة أخرى فان صناعة الزيوت كانت تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة الصناعات الأساسية القائمة على استغلال القطن وذلك بعصر بذرة القطن المتخلفة من عملية الحليج .

وقبل قيام شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت كان هناك عدد من معاصر الزيوت في القطر المصرى . الا أن أغلبها كان مملوكا للأجانب ، كما كان هناك متسع لايجاد معاصر أخرى مجهزة بأحدث المعدات لعصر أقصى ما يمكن عصره فيها من بذرة وخلافه .

اغراض الشركة واهدافها :

تأسست الشركة في ٧ نوفمبر عام ١٩٣٧ . لتسد جزءا من حاجة البلاد من الزيوت النباتية ومشتقاتها ، ونتاج الكسب من قشرة بذرة القطن لغرض تصنيعه علفا لزيادة الثروة الحيوانية بالبلاد ثم استغلال ما يتخلف من عملية تكرير الزيت الخام من ترسيبات تشمل مادة « السوب ستوك » التى تدخل فى تصنيع الصابون ، ومادة الاستيارين « التى تدخل فى تصنيع المسلى النباتى والصابون » .

مصانع الشركة :

بدأت الشركة نشاطها بمصنع لعصر الزيوت فى بنى قرة بمديرية أسيوط ثم تبعته بمصنع المنصورة الذى أنشئ فى عام ١٩٤٠ . وقد واصلت الشركة جهودها فى تجهيز مصانعها بكل مستحدث من آلات العصر لتحقيق كفاية أعلى فى الانتاجية . كما أقامت الشركة مصنعا لعلف الحيوان بجوار معصرتها ببني قرة وجهازته بأحدث الآلات لانتاج العلف المكعبات . وتعتمد وزارة التموين اعتمادا كليا فى تموين المناطق المحيطة بمعاصر الشركة على ما تنتجه هذه المعاصر من الزيوت والكسب .

وفى عام ١٩٥٦ امتد نشاط الشركة ليشمل صناعة تعطين الكتان و انتاج زيت

بذرة الكتان ، حيث قامت الشركة في ذلك العام بشراء مصنع الكتان ومعصرة القيراطين من شركة مصر للكتان التي كانت في دور التصفية • وقد استخدمت معصرة القيراطين لاجراء تجارب انتاج زيت « بذرة عباد الشمس » • بينما جهزت الشركة مصنع الكتان بأحدث الآلات والعدد والماعطن التي جعلت منه مفخرة المصانع في الشرق الأوسط لما تنتجه من أصناف حازت رضاء الغزالين في أسواق دول الغرب •

نشاط الشركة :

يتوقف حجم النشاط السنوى للشركة على مقدار ما تخصصه لها وزارة التموين سنويا من البذرة ، وتقوم وزارة التموين بتوزيع المحصول السنوى للبذرة على المعاصر الموجودة وفقا للطاقة الانتاجية لكل معصرة ، مما يعنى تأثر الحصة السنوية لكل معصرة بحجم المحصول الكلى للقطن والبذرة من جهة وحجم توسيعات الصناعة عامة من جهة أخرى • وخلال الفترة ١٩٥٣/١٩٦١ بلغ متوسط نسبة كمية البذرة المعصورة لدى شركة مصر الى اجمالى كمية البذرة المعصورة في القطر ٤٦٪ •

المتوسطات السنوية للانتاج والانتاجية والمبيعات

السنوات	كمية البذرة المعصورة بالأردب	إنتاج الزيت الخام بالطن	إنتاج الكسب بالطن	متوسط إنتاجية أردب البذرة		قيمة المبيعات بالطن
				من الزيت (كيلو)	من الكسب (كيلو)	
٤٤/٤٥	٢٣٣٨١٩	٤٢٠٤	٢٠٨٦٩	١٧,٩	٨٩	٢٦٦٦٠٥
٤٩/٥٠	٢٤٣٣٧٩	٥١٤٠	٢٣٧٠٧	٢١,١	٩٧	٤٥٢٥٩١
٥٤/٥٥	٢٣٢٤٠٨	٤٨٥٢	٢٥٨١٧	٢٠,٨	١١١	٤٢٠٧٣٩
٥٨/٥٥	٢٣٨٩٣٨	٤٧٤٠	٢٤٤١٥	١٩,٨	١٠٢	٤٢٩٨٦٢

ويلاحظ من الجدول السابق أن حجم نشاط الشركة خلال الفترة من ١٩٤٥/١٩٤٩ قد تميز بارتفاع نسبى سواء فيما يتعلق بكمية انتاج الزيت و انتاجية أو قيمة المبيعات وقد ارتبط تتابع هذه الظواهر باطراد نمو كمية البذرة المعصورة لدى الشركة خلال الفترة من عام ١٩٤٤/١٩٤٥ ، ١٩٤٩/١٩٥٠ •

وخلال الفترة ١٩٥٢/١٩٥٣ - ١٩٥٧/١٩٥٨ كان هناك تعادل بين معدل انتاجية أردب البذرة من الزيت في كل من الشركة والمتوسط العام لجميع معاصر بذرة القطن ، اذ بلغ متوسط هذه الانتاجية ٢٠ كيلو زيت لأردب البذرة في كل منهما . في حين فاقت انتاجية أردب البذرة من الكسب في شركة مصر للزيت المعدل العام بكثير ، فسجلت خلال نفس الفترة (١٩٥٣/١٩٥٨) ١٠٢ كيلو كسب لأردب البذرة في شركة مصر لتجارة الزيوت مقابل ٩٤ كيلو كسب لأردب البذرة المتوسط العام لمعاصر الجمهورية .

التحليل المالي :

تأسست الشركة برأسمال قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه زيد بعد عشر سنوات في عام ١٩٤٧ الى ٧٥٠.٠٠٠ جنيه ثم ظل كذلك حتى عام ١٩٦١ . وقد سجلت أرباح الشركة تغيرات مستمرة بين عام وآخر ارتبطت بتغير مستوى النشاط السنوى الا انه اذا أخذنا متوسطات عامة نجد أن هذه الأرباح قد عكست نموا مطردا باستثناء الفترة ١٩٥٦/١٩٥٧ - ١٩٥٨/١٩٥٩ . الذى أدى الى انخفاض الأرباح فيها نتيجة لاشتغال الشركة بنشاط الكتان والذى حمل الشركة خسائر كبيرة .

(جنيه مصرى)

السنوات	٤٤/٤١	٤٩/٤٥	٥٤/٥٠	٥٩/٥٥	٦٠/٥٩	٦١/٦٠
متوسط الربح السنوى	٢٠٩٥٠	٣٠٥١١	٣٠٣١٤	٢٦٦٦٨	٤٩١٥١	٥١٠٠٩

(جنيه مصرى)

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافى الربح	مجموع الموارد الذاتية	مجموع الأصول	نسبة في المائة
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	٥:٤
٤٦/٤٥	٧٥٠٠٠	٢٤٨٧٣	٢٥٥٠٣	١٢٥٣٧٦	٢١٤٦٦٤	٥٨,٤
٤٩/٤٨	٧٥٠٠٠	١٣٦٧٩٤	٣٨٢٠٧	٢٥٠٠٠١	٣٤٨٤٠٣	٧١,٧
٥٢/٥١	٧٥٠٠٠	١٧٢٢٩٩	٢٧٤٦٨	٢٧٤٧٦٧	٣٥٧٩٥٥	٧٦,٧
٥٥/٥٤	٧٥٠٠٠	٢٠٢٠٩٣	٣٠٢٥١	٣٠٧٣٤٤	٣٨١٠١٧	٨٠,٦
٥٨/٥٧	٧٥٠٠٠	٢١٥٧٩٦	٢٣٥٦٣	٣١٤٣٥٩	٤٧١٥٤٢	٦٦,٦
٦١/٦٠	٧٥٠٠٠	٢٤٨٦٣٩	٥١٠٠٩	٣٧٤٦٤٨	٥٨٣١٤٢	٦٤,٢

ورغم عدم انتظام نمو أرباح الشركة فقد نجحت في تجنب مبالغ متزايدة من هذه الأرباح غدت بها احتياطاتها ومخصصاتها التي وصلت في عام ١٩٥٨/٥٧ الى ما يعادل ثلاثة أمثال قيمة رأس المال ، ثم تابعت هذه الاحتياطات والمخصصات زيادتها من بعد حتى قربت من ٢٥٠ ألف جنيه في ١٩٦٠/١٩٦١ .

وبفضل نمو هذه الاحتياطات نمت جملة موارد المشروع الذاتية اذ تضاعف حجمها بين ١٩٤٥/١٩٤٦ ، ١٩٤٨/١٩٤٩ . ثم استمرت في الزيادة التدريجية حتى وصلت الى ٣٧٥ ألف جنيه بما يعادل خمسة أمثال رأس المال في ١٩٦٠/١٩٦١ .

وقد تزايدت أهمية هذه الموارد الذاتية بالنسبة لجملة أصول الشركة حتى تعدت ٨٠٪ من مجموع الميزانية في ١٩٥٤/١٩٥٥ ، ومع توسيعات الشركة منذ عام ١٩٥٦ نتيجة لشراء مصنع الكتان ومعصرة القيراطين زاد اعتماد الشركة على مصادر التمويل الخارجية وبصفة خاصة على بنك مصر ، فتراجعت بذلك نسبة الموارد الذاتية الى جملة أصول الشركة في حين بلغ الرصيد الدائن لبنك مصر في عام ١٩٦٠/١٩٦١ مبلغ ١٢١ ألف جنيه من مجموع خصوم الشركة .

الشركة العقارية المصرية

تأسست الشركة في عام ١٨٩٦ برأسمال انجليزي وإدارة انجليزية وكان الغرض من انشائها القيام بجميع الأعمال العقارية ومن أهمها شراء الأراضي الصالحة للزراعة واستصلاحها واستغلالها وإعادة بيعها لزيادة الرقعة المنزرعة في البلاد من جهة ونشر الملكيات الزراعية بين صغار المزارعين من جهة أخرى .

تطورات الشركة :

لعبت الشركة في بدء حياتها دورا هاما في استصلاح مساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة في جهات متعددة من القطر المصري واستغلتها وباعتها . ولكنها قامت منذ عام ١٩٢٠ ببيع كل أملاكها وانحصر عملها في تسوية مديونيتها وسداد الفوائد المستحقة عليها ، ودخلت الشركة في دور التصفية إلا أن إيرادات الشركة بدأت تنتظم عند بؤادر أزمة ١٩٣٠ ، وانخفضت مديونيتها انخفاضاً كبيراً . ثم وقعت الشركة مع الحكومة اتفاقية تهدف الى رفع حدة الأزمة الاقتصادية عن الفلاحين المهددين بانتزاع ملكيتهم كما تهدف في نفس الوقت الى تمكين الشركة من إعادة ممارسة نشاطها . وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت الشركة بأن تقوم باستغلال وزراعة جميع الأراضي التي تراها قابلة للاستغلال من بين الأراضي المنزوع ملكيتها ، على أن يعوض الملاك وذووهم وكذلك جميع المنتفعين السابقين من الأرصدة التي تضعها الحكومة تحت تصرف الشركة ، كما نص الاتفاق على أن تتحمل الحكومة خسائر الاستغلال أو إعادة البيع في حين تتقاسم الشركة مع الحكومة الأرباح المحققة . وخلال أزمة الثلاثينيات تدخلت الشركة في المزادات الجبرية (لبيع أراضي صغار المزارعين سداداً لديونهم المستحقة للبنوك الأجنبية) فاشترت هذه الأراضي لحساب مصلحة الأملاك الأميرية ثم سلمتها للحكومة في عام ١٩٣٤ . وبهذا الاتفاق عاودت الشركة نشاطها في ظروف أفضل ، كما حفظت للمصريين أملاكهم .

وبالإضافة لما سبق فقد كان للشركة خلال تاريخها الطويل دور هام في اقراض المزارعين والملاك بضمان عقارتهم مما كان يسر للمزارعين كثير من مشاكلهم التمويلية . .

وقد بدأت علاقة الشركة العقارية المصرية بينك مصر في شكل ادارة الشركة لأطيان البنك في جميع مديريات القطر واستغلالها واصلاحها ، ثم قام بنك مصر بشراء أسهم رأس مال هذه الشركة حتى أصبح مالكا للنسبة الكبرى من رأس المال ، ثم عمل بنك مصر على تمصير هذه الشركة فحول قيمة أسهم رأس المال من ٤ جنيه استرليني للسهم الى ٤ جنيهات مصرية .

وبعد التأمينات أدمجت الشركة في المؤسسة المصرية العامة لاصلاح الأراضي وانحصر نشاطها في اصلاح الأراضي فقط ، حيث تخلصت من ملكية جميع أراضيها .

تطور نشاط الشركة العقارية المصرية

السنوات	أراضي مملوكة للشركة بالفقدان	أراضي تديرها للغير بالفقدان	قروض بفهمانات عقارية بالجنيه
١٩٣٩	١٣٤٠	٧٠٤٠	٨٤٦٢٥
١٩٤٢	٣٩٢٦	٥١٠٠	١٠٤٦٩
١٩٤٥	٢٣٧٧	٢٣٦٧	٧٣٩٦
١٩٤٨	٢٦٠٠	—	٦٠٤١
١٩٥١	١٢٢٢	—	٥٧٥٥
١٩٥٤	١١٧٨	—	٥٨٤٦
١٩٥٧	١٠٦٤	—	٥٤٥٦
١٩٦٠	٢٣٣	—	٤٩٩٩

(جنيه مصرى)

السنوات	رأس المال	الاحتياطيات والمخصصات	صافي الربح	مجموع الموارد الذاتية	قيمة الأراضي	مجموع الميزانية
١٩٣٩	١١٣١٠٠	٨٣٠٧٧	١٠٤١٦	٢٠٦٥٩٣	٩٠٩٩٣	٢٥٦٥٤٩
١٩٤٢	١١٣١٠٠	٩٦٨٠٧	٢٢٢٥١	٢٣٢١٥٨	٧١٥٩٩	٢٦٤٤٦٣
١٩٤٥	١١٣١٠٠	٩١٣٠٢	٢٣٢٤٤	٢٢٧٦٤٦	٤٦٦٤٣	٢٤٦٦٤٥
١٩٤٨	١١٦٠٠٠	٩٩١٨٦	١٤٢٦٢	٢٢٩٤٤٨	٢٣٣٢٧٥	٤٦٢١٥٨
١٩٥١	١١٦٠٠٠	١٢٥٧٧٧	٢٥٩٣٨	٢٦٧٧١٥	٩٦٦٨٦	٤٤٤٩٨٦
١٩٥٤	١١٦٠٠٠	١٣٦٨٢٣	٨١٣٢	٢٦٠٩٥٥	١٤٥٦٦٩٦	٣٨٤٦٨٤
١٩٥٧	١١٦٠٠٠	١٤٧٩٨٦	٤٦٣٣	٢٥٩٣٦٣	١٦٣٢٩٣	٣٥٦٩٨٣
١٩٥٩	١١٦٠٠٠	١٣٦٢٧٧	٦١٣٤	٢٥٨٤١١	٨٩٦٢٥	٣٤٠٠٧٥

التحليل المالي :

رأس المال :

يعكس تطور رأس مال الشركة بجانب تطور نشاطها تاريخ هذه الشركة من حيث التبعة • فقد تأسست الشركة برأسمال قدره ٢٩٠٠٠٠ جنيه استرليني دفع نصفه أولاً ثم سدد رבעه في عام ١٨٩٩ فوصل رأس المال المدفوع الى ٢١٧٥٠٠ جنيه استرليني بواقع ١٥ جنيه استرليني عن كل سهم (قيمته الاسمية ٢٠ جنيه استرليني) • وفي عام ١٩٠٩ خفض رأس المال الى ٥٨٠٠٠ جنيه استرليني بتخفيض قيمة السهم الى أربعة جنيهات واعادة الباقي لحملة الأسهم • وقد جاء هذا الاجراء عقب صفقة كبرى حققت للشركة أرباحاً وفيرة • وفي عام ١٩١٢ ضوعف رأس المال باصدار ١٤٥٠٠ سهم جديد قيمة السهم ٤ جنيه فوصل رأس المال الى ١١٦ ألف جنيه ممثلة في ٢٩ ألف سهم ، ثم قام بنك مصر بتمصير رأس المال وتحويل قيمة السهم الى ٤ جنيهات مصرية . وقد ظل رأس المال ثابتاً حتى عام ١٩٦٠ •

مجموع الموارد الذاتية :

حققت الشركة في بدء حياتها أرباحاً وفيرة ساعدت على استمرار تغذية الاحتياطيات والمخصصات التي وصلت في عام ١٩٥١ الى ما يربو عن قيمة رأس المال وقد ساعد ذلك على نمو اجمالي الموارد الذاتية للشركة ، التي وصلت في عام ١٩٤٥ الى ٢٢٧٦٤٦ جنيه بما يعادل ٩٢٪ من مجموع الميزانية وقد استمر نمو مجموع الموارد الذاتية هذه حتى وصلت في عام ١٩٥١ الى ٢٦٧٧١٥ جنيه ثم أدى تناقص أرباح الشركة وتعرضها لبعض سنوات من الخسارة عن توقف مجموع الموارد الذاتية عن الارتفاع • وان كانت ظلت حتى عام ١٩٥٩ تمثل ٢٤٪ مثل حجم رأس المال وأكثر من ٧٥٪ من مجموع الميزانية •

قيمة الاراضى :

ارتبط تطور حجم ميزانية الشركة بتطور قيمة الاراضى المملوكة لها ومما يجب الاشارة اليه أن تطور قيمة هذه الاراضى وارتفاعها في عديد من

السنوات كان يعكس ظروف السوق وارتفاع أسعار الأراضي الزراعية لا تغير مساحة الأراضي المملوكة للشركة ، التي على العكس يتضح استمرار تناقصها من الجدول السابق •

ومن الجدول السابق كذلك يتضح أن مجموع الميزانية قد تضاعف بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٤٨ في نفس الوقت الذي زادت فيه قيمة الأراضي من ١٤٧ ألف جنيه الى ٢٣٢ ألف في حين لم تزد مساحة الأراضي المملوكة للشركة بأكثر من ٣٠٠ فدان وذلك من ٢٣٧٧ فدان الى ٢٦٠٠ فدان •

شرکات لم تستمر

بالإضافة إلى مجموعات الشركات السابقة قام بنك مصر بتأسيس خمس شركات أخرى ضعفت في مراحل مختلفة من تاريخ انشائها لأسباب وعوامل مختلفة. وهذه الشركات هي :

- ١ - الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق .
- ٢ - شركة مصر للكتان .
- ٣ - شركة مصر لمصايد الأسماك .
- ٤ - شركة مصر للدخان والسجائر .
- ٥ - شركة مصر للسناجم والمحاجر .

١ - الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق

قام بنك مصر في أولى سنى نشاطه وبعد تأسيسه لشركة « مطبعة مصر » مباشرة بدراسة مشروع انشاء شركة للورق ، تقوم بتصنيع الورق من الخامات الموجودة بوفرة في مصر وتعمل على تغذية مطبعة مصر باحتياجاتها من مختلف أنواع ورق الطباعة ، ووضع البنك مشروع تأسيس شركة مساهمة مصرية لصناعة الورق برأسمال أولى قدره ٣٠.٠٠٠ جنيه بلغ نصيب البنك منها ١٢ ألف جنيه وصدر في ٢٢ مارس ١٩٢٤ المرسوم الملكي بتأسيسها ثم قرر البنك في ١٩٢٨ تأجيل انشاء مصنع الورق الى مرحلة أخرى بعد أن دلت الأبحاث المتعددة التي أجراها البنك على أن هذا المصنع يحتاج الى رأس مال كبير يصل الى ربع مليون جنيه ، وعندئذ رأى أن ينصرف هذا الجهد المالى الى اتمام بقية الأعمال الصناعية التي بدأها البنك . وبذلك لم تقام الشركة أصلا وخفض رأس مالها الى ٢٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٤ وصفيت نهائيا فيما بعد ذلك .

٢ - شركة مصر للكتان

أنشئت شركة مصر للكتان في عام ١٩٢٧ . وقد قامت هذه الشركة لاستكمال حلقة هامة من صناعة الغزل في مصر وهى انتاج ألياف الكتان . فكانت الشركة تقوم بتعطين نبات الكتان لاستخراج ألياف وخيوط الكتان ، وقد كانت الشركة تمتلك معاطن في القـيراطين (الجيزة) وفي كمشيش (المنوفية) بالقرب من المناطق الصالحة لزراعة الكتان . وقد وجهت الشركة عنايتها نحو زراعة الكتان لكي تضمن استقرار مستوى نشاطها فكانت تقوم بتوقيع عقود من المزارعين لزراعة مساحات كافية من الكتان على أن تتعهد هى بشراء المحصول كما كانت تمد المزارعين بالبذور والأسمدة . وقد زادت مساحة الأراضى التى تعاقدت الشركة على زراعتها من ٣٥ ألف فدان فى عام ١٩٣٧ الى ١٧٥ ألف فدان فى ١٩٤٢ كما ارتفع محصول قش الكتان خلال هذه الفترة من ١٠٨ ألف فدان الى ٦٦٠ ألف فدان . وقد أقامت الشركة لها مكتبا فى بلجيكا وتوكيلا فى أيرلندا لتسويق منتجاتها فى مناطق صناعة نسيج الكتان .

وقد تأسست الشركة برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه زيد في عام ١٩٢٩ الى خمسة وأربعين ألفا ، وقد تعرضت الشركة في أولى مراحل نشاطها لبعض الخسائر ثم انتظم نشاطها ولكنها عادت فتعرضت للخسارة مرة أخرى مع نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وضعت تحت التصفية في ١٩٤٩ ، وصفت نهائيا في ٢٣/٥/١٩٥٦ •

٣ - شركة مصر لمصايد الاسماك

تأسست في عام ١٩٢٧ لاستغلال مصادر الثروة السمكية استغلالا عسريا منظما • وقد وجهت اهتمامها لاستغلال مصايد البحر الأحمر كنقطة بداية لنشاطها • وقد قامت الشركة بعملها على ثمان بواخر مجموع حمولتها ٢٤٨٠ طنا وسعة غرف تبريدها ١٣٢ طنا بخلاف سبع مراكب شراعية تدار بالغاز • كما جهزت الشركة سيارات لنقل الأسماك من السويس الى القاهرة • الا أن الشركة واجهت منافسة سعرية حادة من باقى صائدى الأسماك نتيجة لارتفاع تكاليف تشغيل أسطول الشركة بالمقارنة بوحدات الصيد الأخرى ، الحقيقة التى كان يستخدمها منافسى الشركة • مما ترتب عليه تحمل الشركة بخسائر كبيرة فوجهت الشركة جهودها لتخفيض التكاليف واستعانت بالخبراء الأجانب لاختيار أفضل طرق الصيد وبدأت الشركة تحقق بعض الأرباح •

كما شمل نشاط الشركة صناعة الأزرار من الأصناف البحرية فكانت بذلك أول شركة مصرية لانتاج الزرير العادية والفاخرة وكانت تمتلك لهذا الغرض مصنعا للأزرار فى السويس جهزته بأحدث الآلات • ومع ظهور صناعة الأزرار من البلاستيك ومنافستها للأزرار من الصدف رأت الشركة اقامة مصنع فى الجيزة لانتاج الأزرار من البلاستيك الا أن هذا المصنع تعرض لمنافسة شديدة من المصانع القائمة ، كما تأثر بزيادة انتاج هذه الصناعة عن حاجة الاستهلاك • مما أدى الى تعرض الشركة لخسائر كبيرة ومتزايدة استمرت من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ ، وأدت فى النهاية الى توقف نشاط الشركة ، وصفت نهائيا عام ١٩٦٢ •

٤ - شركة مصر للدخان والسجائر

تأسست في ١٩٣٧ برأسمال قدره أربعون ألف جنيه بهدف إقامة شركة مصرية تغطي احتياجات الاستهلاك المتزايد من السجائر . وقد أقامت مصنعها في السيدة بالقاهرة حيث بدأ انتاجه في مارس ١٩٣٩ . وكان هذا المصنع يقوم بتصنيع السجائر من أرقى أنواع الطبايق التركي واليوناني والبلغاري . الا أن هذه الشركة تعرضت لمحاربة خفية ومنافسة غير شريفة من شركات السجائر القائمة مما أدى الى تصفية نشاط الشركة في عام ١٩٤١ .

٥ - شركة مصر للمناجم والمحاجر

سجلت في نوفمبر ١٩٣٨ برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه لتقوم باستغلال الثروة المعدنية واستخراج الخامات الأولية والمعادن كما كانت تقوم بأعمال البحث والتنقيب في باطن الأرض .

وقد غطت مناطق التنقيب التي عملت فيها الشركة جهات مختلفة من الوجه القبلي والصحراء الشرقية وشاطئ البحر الأحمر ، وقد بدأت الشركة نشاطها في مناجم الجرانيت والرخام والالباستر ، ثم توسع نشاطها فشمّل بجانب ذلك مناجم للكروم والبتروول . كما اشتركت الشركة في بعض أعمال المقاولات التي لها اتصال مباشر بتصنيع الحجر والجرانيت والرخام .

وخلال السنوات الأخيرة من نشاط الشركة قامت بما لديها من ماكينات ومعدات وما لها من خبرة برصف الطرق والشوارع كما قامت بإنشاء كوبرى منها من الخرسانة المسلحة .

تأسست الشركة برأسمال قدره ١٠ر٠٠٠ جنيه زيد في عام ١٩٤١ الى ٤٠ر٠٠٠ جنيه ونظرا لضخامة مصاريف البحث والتنقيب فقد تعرضت الشركة للكثير من الخسائر خلال سنى نشاطها حتى أدمجت في الشركة العامة للثروة المعدنية تحت اشراف المؤسسة الاقتصادية في ١٩٥٧ .

فهرس

الجزء الأول

صفحة

- ١ **ظروف الاقتصادية قبل نشأة بنك مصر**
- ٣ = الغزو الاقتصادي
- ٥ = الاحتلال الاقتصادي
- ٧ = النقد والبنوك
- ١٤ = الظروف التي سبقت انشاء بنك مصر وعجلت بقيامه
- ١٧ **تأسيس بنك مصر**
- ٢٥ **مبادئ وأهداف بنك مصر والسياسات التي اتبعها في سبيل تحقيقها**
- ٢٥ = خلق بنك وطني صميم
- ٢٩ = تجميع المدخرات الوطنية
- ٣٥ = تنمية وانشاء الصناعات لاصلاح الاختلال الاقتصادي
- ٣٨ = بنك مصر وانشاء الشركات المصرية
- ٥١ = توفير التمويل الصناعي والعمل على انشاء بنك صناعي
- ٥٨ = تشجيع وتمويل الجمعيات التعاونية الزراعية
- ٦٢ = توفير خدمات البنك عن طريق انتشار وحداته
- ٧٠ = خلق جيل من الخبراء والفنيين المصريين
- ٧١ = التوجيه الاقتصادي للدولة
- ٧٤ **أزمة عام ١٩٣٩**
- ٩٠ = هل كان الدعم ضرورة ملحة
- ٩٧ **بنك مصر منذ الثورة الوطنية عام ١٩٥٢**
- ٩٧ = الثورة والجهاز المصرفي
- ١٠١ = تأميم البنوك

صفحة

= الثورة وبنك مصر - التقاء أهداف البنك مع أهداف الثورة	١٠٦
= حتمية الاتجاه الى التصنيع	١٠٧
= اصلاح اختلال التوازن الاقتصادى	١١٠
= مقاومة الاحتلال الأجنبى	١١٠
= تجميع المدخرات الوطنية	١١٠
= البنك والشركات الصناعية بعد الثورة	١١٢
= تزايد انتشار فروع البنك بعد الثورة	١١٤
= القوى العاملة بالبنك	١١٧
◆ النشاط التجارى للبنك	١٢٠
◆ مساهمة البنك فى تمويل التجارة الخارجية	١٢٩
◆ ملف خاص عن بنك مصر	١٣٥
= لمحة من تاريخ حياة طلعت حرب	١٣٧
= مقتطفات من كتاب علاج مصر الاقتصادى	١٤٠
= الرسوم الخاص بانشاء بنك مصر	١٥٢
= تواريخ هامة فى حياة بنك مصر	١٥٧
= القانون الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر	١٥٨
= مجالس ادارة البنك منذ انشائه	١٦٢
= ميزانيات اجماليه مقارنة للسنوات ١٩٦٩/١٩٢٠	١٧٠

الجزء الثانى

◆ مقدمة	١٨٥
◆ قطاع الغزل والنسيج	١٩٢
= شركة مصر للغزل والنسيج / المحلة الكبرى	١٩٧
= شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج	٢٠٢
= شركة مصر / للغزل والنسيج الرفيع / كفر الدوار	٢٠٤
= شركة مصر صباغى البيضا	٢٠٦
= شركة مصر للحريز الصناعى	٢٠٨
= شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	٢١١

◆ قطاع القطن ٢٣٢

= شركة مصر لحليج الاقطان ٢٣٢

= شركة مصر لتصدير الاقطان ٢٤٠

◆ قطاع المال والائتمان ٢٣١

= شركة مصر للتأمين ٢٣١

= بنك التضامن المالى ٢٥٣

= بنك مصر لبنان ٢٥٧

◆ قطاع النقل ٢٦٠

= شركة مصر للنقل والملاحة ٢٦٢

= شركة مصر للطيران ٢٦٦

= شركة مصر للملاحة البحرية ٢٦٩

◆ قطاع الكيماويات ٢٧٦

= شركة مصر للمستحضرات الطبية ٢٧٦

= شركة مصر لصناعة الكيماويات ٢٨٢

◆ قطاع السياحة ٢٨٣

= شركة مصر للسياحة ٢٨٤

= شركة مصر للفنادق ٢٩١

◆ قطاع خدمات التوزيع

= شركة بيع المصنوعات المصرية ٢٩٧

◆ القطاعات الأخرى

= مطبعة مصر ٣٠٣

= شركة مصر لأعمال الأسمت المسلح ٣٠٦

= شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ٣١٢

= الشركة العقارية المصرية ٣١٦

◆ شركات لم تستمر ٣٢١

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٦٥	الصورة	—	صالة المركز الرئيسى بالقاهرة (السقف)
٩٣	٥	عام ١٤٩٠	عام ١٩٤٠
٩٨	١٨	وبعد عام ١٩٥٢ كانت حكومة الثورة تدرك خطورة أى تغيير سريع	ولهذا فلم تكن البنوك خاضعة إلا للرقابة البسيطة المفروضة عليها بصفتها
٩٨	٢٢	خطوة	خطورة
١٠٣	٧	الخطر	الحظر
١١٠	٢٨	الروائد	الرواد
١٢٥	٤	الرسوم	المرسوم
١٧٦	١٣	٩٧٠٩٧	٧٩٧٠٩٧ (صافى الربح)
٢١٢	١٣	١٩٢٢	١٩٦٢
٢١٥	١٣	الشركة	الشركات
٢٥٣	٢٠	شركة	لشركة
٢٥٨	الجدول	بواخر	بنود
٢٧٠	١٢	الدولة	الدول
٢٧٨	٩	كشركة	بالشركة
٢٨٧	١٩	ج. م. م.	ج. ع. م.

مكتبة الاقتصاديات

اعداد
الادارة العامة للتخطيط والبحوث والتدريب
ادارة البحوث الاقتصادية
بنك مصر

الشركة المصرية للطباعة والنشر

مطبعة

بني شقار، شبراخيت، محافظة البحيرة، جمهورية مصر العربية

تلفون ١٨٨٨٠٠ - ١٨٨٨٠١

بريد ١١١١١

الشركة المصرية للطباعة والنشر

طبعة

بمطبعة الشركة المصرية للطباعة والنشر

في القاهرة - مصر

سنة ١٩٥٥

